التنمية الاقتصادية

دكتور
عادل مختار الهوارى
عميد المعهد العالى للخدمة الاجتماعية ببنها
ورئيس قسم الاجتماع بكلية الاداب ببنها



دار المعرفة الجامعية
٤٠ ش سوتير - الأزاريطة - ت ٤٨٣٠١٦٣
٣٨٧ ش قنال السويس - الشاطبي - ت ٥٩٧٣١٤٦

التنمية الإقتصادية

التنمية الاقتصادية

دكتور

عادل مختار الهواري

عميد المعهد العالي للخدمة الاجتماعية ببنها
ورئيس قسم الاجتماع بكلية الآداب ببنها

١٩٩٨

دار المعرفة الجامعية
٤٠ [illegible] سوتير – الأزاريطة – ت ٤٨٣٠١٦٣
٣٨٧ [illegible] – الشاطبي ت ٥٩٧٣١٤٦

مقدمة

تختلف النظرة إلى التنمية بإختلاف تخصصات الناظرين إليها، فعلماء الإجتماع والسياسة يميلون إلى إعتبارها عملية تحديث، ويركز إهتماماهم على تحويل المؤسسات الإجتماعية والسياسية، وتطويرها. ويميل علماء الاقتصاد إلى موازاة التحديث بالنمو الاقتصادى، ولذا ينصرف همهم بالدرجة الأولى إلى أمور : مثل المدخرات، والإستثمار، والدخل القومى، والإنتاجية، وميزان المدفوعات. وهكذا، يعتبر مفهوم التحديث مرادفا للإنماء الاقتصادى ولكنه أعمق فى المدى البعيد، إستناداً إلى الحقيقة القائلة بأن التغيرات التكنولوجية والاقتصادية والايكولوجية تتحد فى جسم المجتمع، وينتظر المجتمع النامى الكثير من الإصلاحات العميقة فى كل من المجالات السياسية والثقافية والدينية والعائلية. زد على ذلك أن التغيرات المختلفة تبدأ فى أوقات مختلفة وتكتمل بنسب متفاوته فى العالم المتطور، كما أن المدنية الحديثة تشهد تغيراً فى مؤسساتها القائمة.

ويمر الفكر التنموى المعاصر بأزمة عميقة، فقد أنعدمت الثقة فى كثير من الأفكار والمبادئ التى سادت فى نظريات التخلف والتنمية التى ظهرت وسادت بعد الحرب العالمية الثانية. كذلك تم إخضاع هذه النظريات لعملية شاملة من النقد والتقييم والمراجعة، وبذلت، ومازالت تبذل، محاولات عديدة للإهتداء إلى بديل لها، يكون مقبولاً من الناحية التحليلية، وقادراً على تفسير الواقع وتوجيهه. وقد كان من أهم أسباب هذه الأزمة فشل الجهود التنموية التى اعتمدت على هذه النظريات والتى قامت بها بلدان العالم الثالث خلال الخمس والعشرين سنة الأخيرة، فى تحقيق الأمال والأهداف التى كانت معلقة عليها فى تطوير المجتمعات فى هذه الأقطار، وفى دفعها على طريق التقدم، فقد ظلت الأغلبية العظمى من سكان هذه المجتمعات تعانى الفقر

وآثاره القاسية المقترنة بالبؤس فى جميع نواحى حياتهم. كما ظلت الاقتصاديات الوطنية فيها تعانى من نفس المشكلات الضخمة للتخلف بما فى ذلك ضعف وتشويه الهيكل الإنتاجى، والتبعية للاقتصاديات الرأسمالية الصناعية المتقدمة، والعلاقات غير المتكافئة بينها وبين هذه الاقتصاديات ، والتوزيع غير العادل للثروة والدخل، والعجز المتفاقم فى موازين مدفوعاتها، وتزايد أعباء مديونيتها للخارج.

وكان التناقض الصارخ الذى ظهر واضحا بين حقائق الواقع الذى لم يتغير كثيراً بالرغم من كل جهود التنمية التى بذلت لتغييره، وبين نظريات التخلف والتنمية التى أستند إليها علماء الإجتماع والاقتصاد وسلطات الدولة فى بلدان العالم الثالث لإحداث هذا التغيير، نقول كان هذا التناقض الصارخ هو الذى أدى إلى إهتزاز الثقة ثم إنعدامها فى هذه النظريات وإلى مراجعتها فى ضوء هذا الوضع الذى كشف عيوبها الخطيرة سواء فى منهجها، أو فى مضمونها، أو فى العناصر الأساسية التى ركزت عليها وإعتبرتها عناصر حاكمة فى علمية التنمية، أو الإستراتيجيات والسياسات الإنمائية التى كانت تنصح بها والتى كانت تنبنى على منطقها ومبادئها. ومن ناحية أخرى، فقد بدأت تظهر تيارات جديدة من الفكر الاقتصادى والاجتماعى تحاول الكشف عن بديل يحل محل الفكر التنموى التقليدى الذى كانت تعبر عنه هذه النظريات.

من هنا جاءت هذه المحاولة لتناول التنمية الاقتصادية تناولا شاملا ، فجاء الفصل الأول: تخلف أم تبعية، خصائص التخلف، المعطيات الاقتصادية، والمعطيات الإجتماعية، ونظرية التبعية. وإشتمل الفصل الثانى : تنمية أم تحرر، على رؤية نقدية لنظريات التنمية الاقتصادية. وأختص الفصل الثالث : السكان والتنمية، بعرض مفهومات تحليلية للسكان والقوى البشرية، وخصائص القوى البشرية فى مصر. وتناول الفصل الرابع التنمية والتعليم فى العالم الثالث، تجربة

مصر : الطابع الكلى للتنمية، والتنمية المستقلة، ومعوقات التنمية المستقلة، ودور التعلم فى التنمية. وعالج الفصل الخامس موضوع الأمبيريالية وأشكالية التصنيع فى العالم التابع : من خلال مفاهيم التبعية، والمركز والمحيط، والشركات المتعددة الجنسية، والتصنيع فى العالم التابع. بينما أختص الفصل السادس والأخير بتناول العوامل المعوقة للتنمية الاقتصادية.

والله ولى التوفيق،

عادل مختار الهوارى

١٩٩٤/٦/٢٥

الفصل الأول
تخلف أم تبعية

- جذور التخلف
- الخصائص العامة للتخلف
- المعطيات الإقتصادية
- المعطيات الإجتماعية
- نظرية التبعية

* فرانك وتطور عملية التخلف
* والرشتاين والنسق العالمى
* سمير أمين والإقتصاد السياسى العالمى
* لاكلاو ونظرية التبعية
* نقد نظرية التبعية

الفصل الأول

تخلف أم تبعية

١ - جذور التخلف:

إن العالم يشكل وحدة متكاملة مترابطة جدليا، ومايحدث فى جزء منه لابد وأن يمارس تأثيرا على الأجزاء الأخرى. كما أن العملية التى تحدث فى جزء معين وفى مرحلة تاريخية معينة، والتى هى بالتأكيد نتيجة لفعل القوانين الموضوعية للتطور الإجتماعى، تمارس تأثيرا إنعكاسيا على الأجزاء الأخرى وفى مرحلة معينة من التطور تصبح هذه القوانين الموضوعية الناشئة فى جزء معين، أحد العوامل المحددة لتطور الأجزاء الأخرى وذلك عبر عملية التفاعل المتبادل رغم التفاوت من حيث النتائج والفعالية، بمعنى أن ثروة جزء معين تمتص وتنهب لتصب فى جزء آخر فينمو ويتطور.

على هذا المبدأ الجدلى العام يمكن أن نفهم جوهر التخلف وجذوره فى البلدان التابعة، يعنى أن نرجع إلى أسباب التخلف التى تتجسد جذوره بما حدث فى العالم الغربى فى القرن السادس عشر والسابع عشر، أى بداية تطور الرأسمالية الذى أدى لاحقا الى ولادة التقسيم الدولى الرأسمالى للعمل، حيث تعتبر هذه المرحلة التاريخية بداية التطور الصناعى المرتبط ارتباطا وثيقا بعملية التراكم الأولى لرأس المال، الذى يشكل الانتقال النهائى من الإقطاعية إلى الرأسمالية.

وإذا عدنا إلى مراجعة تاريخ تطور الرأسمالية فى أوربا نجد أن هذه المرحلة التاريخية تشكل، فى الواقع، بداية التفاوت فى مستويات تطور القوى المنتجة بين أجزاء العالم المتطور والعالم المتخلف فعندما إنتقلت أوربا الغربية الى طريق النمو الرأسمالى اصبح قانون فائض القيمة القانون المحدد والرئيسى للتطور[١].

ويفعل القانون العام للتراكم الرأسمالى، الذى تشكل القيمة الزائدة مصدره الرئيسى، تطور الإنتاج إلى درجة أصبح فيها بحاجة لأسواق خارجية من أجل زيادة التراكمات عبر النهب المباشر ومن أجل تصريف البضائع المنتجة فى البلد الأم. عندها ابتدأت المرحلة الإستعمارية فى العلاقات الخارجية للدول الرأسمالية الأوروبية، حيث اخذت هذه الدول وبفعل مقدرتها الإنتاجية والوسائل العسكرية المتوافرة لديها تستعمر البلدان التابعة وتنهب ثروتها الوطنية وتحول كل ذلك إلى البلد الأم فى أقنية التراكم الرأسمالى المتنامى.

ومن المعروف أن لعملية التراكم الرأسمالى مصدرين أساسيين داخلى وخارجى ويعود المصدر الداخلى إلى امتصاص القيمة الزائدة والإستيلاء عليها فى سياق عملية الإنتاج وتجديد الإنتاج وذلك يتم من خلال إمتلاك وسائل الإنتاج من قبل مجموعة معينة من الناس ويشكل المصدر الداخلى العامل الرئيسى فى العملية التراكمية والذى بدونه لايمكن الحصول على المصدر الخارجى. أما المصدر الخارجى فيعود الى نهب المنتوج الفائض – أى جزء من الثروة الوطنية فى البلدان المستعمرة ونقلها إلى الخارج من أجل استثمارها فى العملية الإنتاجية – وفى هذا الشق الخارجى لهذه العملية التراكمية وبمارافقها من تقسيم دولى رأسمالى للعمل وبشتى اشكال تطوره اللاحق تكمن جذور التخلف فى البلدان التابعة[٢].

ويرسم موريس دوب السياسة الاستعمارية فى بداية التطور الرأسمالى فى اوربا فيقول: «إن السياسة الاستعمارية فى القرن السابع عشر لم تختلف من حيث الجشع القاسى للاستغلال، إلا قليلا عن الأساليب التى اتبعها الصليبيون والتجار المسلحون، فى المدن الإيطالية فى قرون مبكرة، فى نهب اقاليم بيزنطة والشرق الأدنى»[٣].

ولم يقتصر هدف التغلغل الإستعمارى على النهب والاستيلاء على ثروة

البلدان المستعمرة بل حاول بكل الوسائل ضمان استمرارية هذا النهب. ومن أجل ذلك قامت السلطات الإستعمارية بضرب كل عوامل النمو حتى على أساس رأسمالى: إذ لايمكن أن تستمر السيطرة الاقتصادية للمستعمر وأن يسمح فى الوقت ذاته بتطور رأسمالية مزاحمة لهذه السيطرة «فاقتحام الرأسمالية الغربية للبلدان المتخلفة الآن – بينما عجل بسرعة إنتاج بعض المتطلبات الأساسية فى تطور نظام رأسمالى – عاق بقوة مساوية نضج المتطلبات الأخرى».. وهكذا وجدت الشعوب التى سقطت فى فلك التوسع الرأسمالى الغربى نفسها في مغرب الاقطاع ومشرق الرأسمالية تعانى أسوأ ما فى العلمين من قسمات، بالإضافة إلى جميع اثار الخضوع الكامل للامبريالية. فعلاوة على القهر من جانب سادتهم الإقطاعيين، وهو قهر لا رحمة فيه، وإن خفضت منة التقاليد، أضاف الرأسماليون الأجانب والمحليون سيطرة قاسية متحجرة لا يحد منها إلا ما يمكن أن تحتملة التجارة. لقد إمتزجت الجهالة والتحكم الغاشم الموروثان عن ماضيها الإقطاعى بالمعقولية والجشع الذى يحسب بصدامة لحاضرها الرأسمالى. لقد تضاعف إستغلالها، بيد أن ثماره لم تكن لتزيد ثروتها الإنتاجية، بل كانت ترحل إلي الخارج أو تستخدم لتدعيم بورجوازية طفيلية فى الداخل(٤).

وعلى هذا الأساس يمكن القول إن الرأسمالية هى التى تتحمل، تاريخيا مسؤلية التخلف والفقر فى البلدان التابعة. وذلك من خلال النهب الذى مارستة فى بداية تطورها، أى فى بداية عملية التراكم الأولى لرأس المال وإستمرارية هذا النهب من خلال التقسيم الدولى الرأسمالى للعمل الذى فرضتة على البلدان التابعة بما جعلها تشكل سوقا زراعيا – خاما تلبى حاجات التطور الإقتصادى للبلدان الرأسمالية المتطورة ومن خلال هذة الآلية للعلاقات المتجددة تشتد تبعية البلدان المتخلفة بالدول الرأسمالية مما يصعب عليها عملية بناء اقتصاديا الوطن وإنجاز مهام التنمية المطلوبة والضرورية.

وبالرغم من الوقائع التاريخية القيمة التى يعرضها بوول باران فى كتابة المذكور، فانة لايمكن الموافقة على رأية القائل بأن « القفزة الكبيرة إلى الأمام التى حققتها أوروبا الغربية لم تكن تستلزم الحيولة دون النمو الإقتصادى فى بلدان أخرى. وعلى الرغم من أنه لم يكن فى إستطاعة هذه الدول الأخرى أن تضيق الهوة بينها وبين دول أوربا الغربية الرائدة – ناهيك عن القضاء عليها – فقد كان بامكانها مع ذلك أن تدخل فى عملية نمو خاصة بها، بالغة مستويات من الإنتاجية والناتج، متقدمة بدرجة أو بأخرى. والحقيقة أنه كان متوقعا أن يؤدى الإتصال المتزايد مع دول أوربا الغربية المتقدمة، علميا وتكنولوجيا إلى تسهيل الحركة إلى الأمام بالنسبة للبلاد التى أصبحت أوروبا الغربية على صلة معها»[٥].

لاشك أن هذا الرأى يحوى على نقض للمقولة التى تقول الرأسمالية والإستعمار ظاهرتان متلازمتان، وهذا مايؤدى إلى الإستنتاج بأن الإستعمار ليس مرحلة حتمية للتطور الرأسمالى وبالتالى فان الرأسمالية كان بامكانها أن تتطور دون الوقوع فى المرحلة الإستعمارية، وذلك يوصل أيضا، إلى الخلاصة التى تلتقى مع المقولة القائلة بأن التخلف يعود فقط الى عوامل داخلية وأنه مرحلة طبيعية وأصيلة فى التطور الاجتماعى والإقتصادى العام.

والواقع، أنه لارأسمالية بدون أسواق خارجية ولا أسواق خارجية بدون الوصول إلى مرحلة معينة من تطور الإنتاج الرأسمالى، كما أنه لايمكن تصور أسواق خارجية بدون سيطرة سياسية وإقتصادية للدول الرأسمالية على هذه الأسواق وحمايتها، لذلك فان الرأسمالية، انطلاقا من قوانين تطورها الموضوعية، ملازمة لظهور الإستعمار ولايمكن أن تكون غير ذلك.

أما أن البلدان التابعة المتخلفة كان بامكانها أن تدخل فى عملية نمو خاصة بها، بالغة المستويات من الإنتاجية والناتج متقدمة بدرجة أو بأحرى، فان

هذا الإفتراض يسقط أمام الوقائع التاريخية للتطور العالمى والذى أثبتت صحة الترابط العميق بين كل دول العالم المعاصر التأثير المتبادل فيما بينها، وكأن البلدان التابعة المتخلفة كان باستطاعتها أن تردم الهوة السحيقة بينها وبين دول أوربا الغربية بمعزل عن أى تأثير خارجى. والحقيقة، أن التوسع الإقتصادى والسياسى لأوروبا منذ القرن الخامس عشر دمج البلدان التابعة المتخلفة فى جدول التاريخ العالمى الذى مهد لتطور بعض البلدان وتخلف بعضها الآخر فى وقت واحد(٦).

لقد نشأ التقسيم الدولى الرأسمالى للعمل نتيجة النمو الموضوعى للقوى المنتجة فى البلاد الرأسمالية، كما أنه وصل إلى أكثر أشكال تطوره فى المرحلة الراهنة من التطور العالمى، عندما قامت علاقات إقتصادية وطيدة بين بلدان معينة تختلف بشروطها الطبيعية، - ثروتها الطبيعية - وبمستوى التطور الإقتصادى وإنتاجية العمل.

وتفرض البلدان الرأسمالية التقسيم الدولى للعمل بوسائل الأجبار العسكرى مرحلة الإستعمار المباشر - وتعميق التفاوت فى التطور الإقتصادى عن طريق تكبيلها لبلدان العالم التابع من خلال ذلك يتحدد الطابع المشوه للتقسيم الدولى الرأسمالى للعمل الذى يؤدى فى ظروف المزاحمة الشرسة للاحتكارات من بلدان معينة وفى وضع ميسطر للدول الرأسمالية المتطورة الى تشديد استثمار بلدان العالم التابع ونهب خيراتها.

فالدول الرأسمالية المتطورة لاتسمح للبلدان التابعة المتخلفة ببناء صناعتها الوطنية، وبخاصة الصناعة الثقيلة التى تشكل أساس تحررها الإقتصادى والسياسى وحتى فى تلك الحالات التى تبنى فيها الإحتكارات مصانع معينة فى البلدان التابعة المتخلفة، لإستخراج او تصنيع بعض المنتجات الخام، فإنها تكيف هذه المصانع لإرضاء حاجات الرأسمالية الإحتكارية، متجاوزة بذلك

مصالح تطور الإقتصاد الوطنى وأوسع فئات الناس.

إن التقسيم الدولى الرأسمالى المعاصر للعمل مرتكز على علاقات السيطرة والخضوع ومن خلاله يجرى استثمار الشعوب المتخلفة ويقف حائلا أمام تحقيقها مشاريعها الإئتمانية وتطوير إقتصادها الوطنى على أساس بناء قاعدة إنتاجية ثابتة يمكن من خلالها وفى ظروف وشروط معينة تحقيق النمو الإقتصادى وفك التبعية بالسوق العالمى.

لقد إقترن الوعى بظاهرة التخلف، تاريخيا، بالإنهيار العام للاستعمار غداه الحرب العالمية الثانية، وتميز هذا الوعى بحرص حكومات البلدان المستقلة على نهج سياسة ذات فعالية من جهة، كما تتميز من جهة أخرى بتطلع القوى الإستعمارية إلى الحفاظ على مستعمراتها، وذلك بالتظاهر بتقديم المساعدة على النمو والتقدم، وحتى يمكننا أن نضع أيدينا بالملموس على خصوصيات هذه الظاهرة نتساءل عن ماهى الخصائص العامة والمشتركة للتخلف؟؟

أننا إذ نقدم على إتخاذ موقف إزاء المفاهيم والتفسيرات التى تعطى لوضعية الدول التابعة المتخلفة، نرى أنه من الممكن قبول استعمال عبارة «التخلف» على أساس المعطيات الآتية(٧):

اولا: لايمكن اعتبار أسباب تأخر الشعوب أسباب ذاتية أو مرتبطة بصفات معينة للجماعات البشرية، فليس هناك شعوبا اذكى من شعوب وليست هناك عوامل طبيعية وبشرية فى نفس الوقت تتحكم فى مستوى التقدم فكل الشعوب مهما كان جنسها ومهما كان لونها ومهما كان طابعها الفيزيونومى، لها ملكات وقدرات وممكنات تستطيع أن تستعملها لتتقدم اقتصاديا وفى كل بقاع الأرض إمكانيات طبيعية تساعد بشكل أو بآخر وعلى مستويات مختلفة

للنمو العلمى على مواجهة تحديات الطبيعة وتشييد أسس التطور الإجتماعى والإقتصادى.

ثانيا: لقد ظهرت الثورة الصناعية فى بلدان معينة (الدول الأوربية) تمكنت من السيطرة على بلدان أخرى، ولكن الفروق بين مستوى الطرفين لم تكن كبيرة جدا فى كل الأحيان فى المراحل الأولى للاستعمار، ثم زادت هذه الفروق واتسعت الفجوة الموجدة بين الجانبين. وهذا يعنى أن تأخر البلاد الأفريقية والآسيوية كان من اسباب استعمارها من طرف الدول الأوروبية ولكن عامل الاستعمار هذا لم ينقص من حدة تأخرها بل العكس. هو الذى حصل فالقدرة الإنتاجية فى الهند لم تكن اقل بكثير من القدرة الإنتاجية لانجلترا فى القرن الثامن عشر، ولكن الفوارق بين وظعية كل من البلدين ازدادت بسبب العلاقات الإستعمارية التى ربطت بينهم.

ثالثا: ولقد أدى التطور التاريخى لكل من الطرفين، طرف الدول المستعمرة والمتقدمة اقتصاديا وطرف المستعمرات أو المستعمرات السابقة إلى فرض وضعية تخلف الثانية عن الأولى، وهو تخلف يتضح من خلال المعوقات المادية والفكرية والتكنولوجية، كما أدى إلى فرض وضعية هيمنة الأولى على الثانية وهى هيمنة تتضح على صعيد كل المعوقات المادية والفكرية والتكنولوجية. فهناك تداخل واضح بين وضعية التخلف ووضعية الهيمنة حيث تؤثر كل منها فى الأخرى وتدعم محتواها.

رابعا: إن دراسة مشكلة التخلف من طرف أبناء البلاد المتخلفة التابعة تحتم عليهم التسلح بالموضوعية، بمعنى أن عليهم أن يروا وضعية بلادهم كوضعية تاريخية لها مظاهرها الداخلية ومظاهرها الخارجية، وأن تحليلها العلمى يرفض كل انكماش فى إطار ذاتية واهية تنميها عقد نفسية تستدعى السخرية والاستهزاء فالتسلح بالموضوعية هو السبيل الوحيد لفهم واقع البلاد التابعة وللوصول الى تحديد آفاق سياسة سليمة للخروج من مآزق التخلف.

خامسا إن مفهوم التخلف يعتمد بضرورة على أساسين اثنين

١- ضرورة وجود عنصر للمقارنة، لأن كل متخلف يكون كذلك بنسبة لآخر معين وهذا العنصر الآخر هو الدول المتقدمة حاليا بكل معطيات تقدمها ولكن يجب الحذر أن يكون عنصر المقارنة هذا له قيمة مطلقة أى أنه يكون الهدف الأمثل الذى يجب السعى للوصول اليه بكل محتوياته.

٢- ضرورة الشعور بوضعية التخلف، لأن البلاد لايمكن أن تحسب فى عداد البلاد المتقدمة، إلا إذا شعرت بوضعيتها، أى إلا إذا وعت كل الوعى بالطابع الذى تتسم به المرحلة التاريخية التى تعيشها بالمقارنة بالمراحل التاريخية التى تعيشها البلاد الأخرى. فالشعوب الافرو اسيوية وشعوب أمريكا اللاتينية لم تكن فى أول هذا القرن تشعر بتخلفها الاقتصادى نظرا لتعلقها بقيم واخلاق عتيقة ولاحتقار بعضها للمظاهر المادية ولعدم معرفتها لواقع البلدان المتقدمة. فجاءت هذه الظاهرة الاستعمارية لتدعم واقع تأخر هذه البلدان ولكن تناقضات هذه الظاهرة يمكن امدت هذه البلدان فى نفس الوقت بعنصر المقارنة الشيء الذى ساعدها على وعى وضعيتها والشعور بكيانها ومقوماتها ودفعها فى نفس الوقت الى نضالات من اجل الحصول على استقلالها وفرض مشاكلها على العالم.

سادسا: يتمثل التخلف فى ظاهرتين اثنتين يمكن ملاحظة وجودها فى كل المراحل التى مرت بها البلاد المتخلفة سواء قبل بداية المرحلة الاستعمارية الكلاسيكسية أو اثناءها أوبعدها، لحد أنه يمكن اعتبار هاتين الظاهرتين أساس التخلف: أولهما: ضعف إنتاجية كل القطاعات الاقتصادية وخاصة القطاع الفلاحى وثانيهما: وجود اقلية تستحوز على اكبر قدر من المقدرات الاقتصادية تتمثل فى الإقطاعين قبل المرحلة الاستعمارية وفى القوة الإستعمارية وفئات المحظوظين أثناء الرحلة الإستعمارية وبعدها

ويمكن تلخيص هاتين الظاهرتين فى وجود حواجز ثقافية واجتماعية واقتصادية لم تتمكن هذه البلاد من اقتلاعها، فى حين استطاعت كل الدول التى تقدمت اجتيازها على فترات وظروف مختلفة.

٢- خصائص التخلف

حاول كثير من الباحثين دراسة خصائص التخلف من أجل إعطاء صورة واضحة عن وضع الدول التابعة المتخلفة ولقد اقترح «لايف لاكوست» فى كتابة «البلاد المتخلفة» بعض مقاييس التخلف وتتلخص فى الآتى:

- ضعف مستوى التغذية
- وجود بينيات اجتماعية عتيقة.
- ضعف الإنتاج الفلاحى
- عدم تداخل القطاعات الاقتصادية.
- ضعف الدخل القومى
- وجود بطالة مقنعة
- ضعف الصناعة الوطنية
- ضعف المستوى التعليمى
- ضعف إستهلاك الطاقة
- ارتفاع معدل المواليد
- التبعية الاقتصادية
- خطوة الوضعية الصحية.
- اتساع سطحى لقطاع الخدمات
- الشعور بوضعية التخلف.

إن الطريقة التى استعملها «ايف لاكوست» طريقة يمكن قبولها من الناحية البيداجوجية، ولكنها توهم الملاحظ بعدم وجود ارتباط بين كل هذه المقاييس فى حين أن واقع البلاد التابعة المتخلفة يوضح التداخل المستمر والدائم بين كل هذه المعطيات فى إطار البنية المعقدة التى تتسم بها وضعية هذه البلاد لذلك نرى من الأصلح تقسيم هذه الخصائص الى قسمين مع اعتبار تداخل محتوياتها: خصائص متعلقة بمعطيات اقتصادية، وخصائص متعلقة بمعطيات اجمتاعية.

أولا: المعطيات الاقتصادية:

تتلخص المعطيات الاقتصادية لوضع التخلف فى ثلاث نقط هى: ضعف الدخل القومى، وضعف إنتاجية القطاعات الاقتصادية، أو تبعية اقتصاد الدول المتخلفة.

١- ضعف الدخل القومى

قد لا نجد دارسا لظاهرة التخلف، أو باحثا لها، الا وقد تعرض - بشكل أو باخر - لمتوسط الدخل الفردى، كمتغير يستخدم فى الإستدلال على وجود هذه الظاهرة. وبالرغم من الملاحظات التى يتضمنها هذا المؤثر، وتكثف استخدامه، إلا أنه يعد - وبصفة عامة - أبسط المعايير أو أكثرها شيوعا (وأظهرها نقصا فى ذات الوقت) فى قياس درجة التخلف أو التقدم النسبى لمجتمع ما. ولكن كثيرا من الباحثين لايعترف بمتوسط دخل الفرد كتعريف للتخلف، وإنما يضعه كمؤثر فقط للتخلف ضمن مؤثرات عديدة أخرى.

ويتضح من الاحصائيات الدولية، أن متوسط الدخل الفردى السنوى يزيد على (٢٩٤٠ دولار) فى الدول الرأسمالية المتقدمة، فى حين أن متوسط هذا الدخل فى البلاد الآسيوية لايزيد عن (٣٥٠ دولار) ويمكن اعتبار مرحلة (٧٠٠ : ٩٠٠ دولار) هى الحد الفاصل بين وضعية البلاد المتقدمة وينتج هذا الضعف بطبيعة الحال من ضعف الانتاج الوطنى وعن كثافة السكان فى بعض الأحيان. والملاحظ أن الدول المتقدمة التى يقطنها ١٦٪ من سكان العالم تحصل على ٧٠٪ من الدخل العالمى، فى حين أن ٥٥٪ لاتحصل سوى على ٩٪ من هذا الدخل. وينتج عن ضعف الدخل القومى ضعف الاستهلاك والادخار والاستثمار والشيء الذى يؤدى الى ضيق السوق ضآلة القوة الشرائية فمعدل الاستثمار الذى يعتبر من المقاييس الأساسية الوضعية الإقتصادية لايكاد يزيد فى البلاد المتخلفة عن ١١٪ فى حين أنه يصل فى

البلاد التي تنقدم الى ٢٥ ويرجع ذلك أساسا الى الحوف الإجتماعي الذى يصيع المجتمعات المتخلفة ووحود اقلية من المحظوظين تستولى على القسط الأكبر من الإنتاج دون أن تكون لها تقاليد ادخارية وإستثمارية[٨].

والواقع، أن مقياس الدخل القومي الفردى لايصلح اليوم لتحديد وضعية تخلف البلاد. فالبلاد المنتجة للبترول فى المشرق العربى لها دخول فردية مرتفعة جدا (٣٫١٧٢ دولار للفرد فى الكويت) ولقد ارتفعت هذه الدخول بشكل مدهش فى السنوات الأخيرة أثر ارتفاع سعر البترول، ولكن هذه الوضعية شاذة، إذ يتعلق الأمر ببلدان غير عامرة من الناحية السكانية، ولها إنتاج بترولى ضخم يتزايد بفعل طلب اقتصاد البلاد الرأسمالية المتقدمة، ومهما يكن فى الأمر، فهذه البلدان المتخلفة «الغنية» تخضع لكل خصائص التخلف الأخرى بالرغم من أن مواردها المالية هائلة تهيئها لكى تلعب فى المستقبل دورا كبيرا على المستوى العالمى لكى تحارب معوقات التخلف.

٢- ضعف انتاجية القطاعات الاقتصادية:

إن كل القطاعات الاقتصادية فى الدول المتخلفة تتسم بضآلة انتاجها، ويظهر ذلك من خلال وضعية القطاعات الاقتصادية الثلاثة – الزراعة الصناعة والخدمات ومن المتفق عليه إن الإنتاج الزراعى يتغلب فى اقتصاد البلدان التابعة المتخلفة ويعمل فيه من ٧٠ الى ٨٥٪ من الأيدى العاملة، بينما لايشكل هذه النسبة فى البلدان المتقدمة أكثر من ٤ الى ١٠ ٪ وبما أن الزراعة هى اكثر القطاعات الإنتاجية، لذلك يمكن وضع استنتاجين التاليين:

أولا: إن نسبة العاملين فى الزراعة تفوق بكثير نسبة الزراعة فى الانتاج الاجتماعى العام.

ثانيا: إن أكبر عدد من العاملين هم اقل المنتجين ويعود السبب فى ذلك إلى المستوى المتدنى للقوة المنتجة بشكل عام وفى الزراعة بخاصة.

قد تكونت بنية الإنتاج الزراعي، تاريخيا، كملحق لإقتصاد الدول المستعمرة ومن اجل مصالحها، وإن تخصص البلاد المتخلفة في الزراعة لم يتكون بفعل تأثير حاجات تطورها بل فرض عليها من قبل الرأسمالية العالية، وبدلك تكرس التطور الوحيد الجانب لاقتصادها وبنتيجة هذه السياسة تحولت البلدان المتخلفة إلى منتج للمنتوجات الضرورية للدول الصناعية المتقدمة.

ويتمثل ضعف الزراعة في العالم التابع من خلال الجدولين (١)، (٢) الأول يتعلق بالمردود الزراعي، والثاني يتعلق باستعمال الأسمدة[٩]، وينتج عن ضآلة الإنتاج الزراعي بالدول المتخلفة ضعف في المستوى الغذائي للسكان الذين يحصلون على أقل من (٢٠٠٠ وحدة) حرارية في اليوم، في حين أن المتوسط الضروري هو (٢٢٥٠ وحدة) حرارية، كما يؤدي هذا الوضع الى انتشار المجاعة والأمراض وانخفاض الانتاجية البشرية، واستيراد المواد الغذائية الضرورية من الدول الغنية التي تتوفر على فائض في هذا الميدان، أما اسباب ضعف الانتاج الزراعي فهي مرتبطة بالبنية العقارية التي تتسم بوجود علاقات إقطاعية، وباستحواذ اقلية من المحظوظين على الأراضي.

ويلاحظ أن هناك تناقضا في ميدان المعادن والمواد المستخرجة من باطن الأرض بين قيمة انتاج البلاد المتخلفة لهذه المواد وقيمة إستهلاكها لنفس المواد. فهي تنتج ٢٣٪ من الإنتاج العالمي لكنها تستهلك ٨٪ فقط من الإستهلاك العالمي[١٠]. وهذا يدل على أن انتاج الدول المتخلفة يصدر الى الدول المصنعة التي تقوم بتحويله وتستحوذ على هذا الإنتاج الشركات الرأسمالية الكبرى.

وتتسم صناعة الدول المختلفة بضعفها وسطحية بينتها، بحيث أن اليد العاملة في الصناعة لاتكون سوى ١٠٪ من سكان البلدان الأفريقية والآسيوية في حين أن نسبة اليد العاملة المستغلة بالدول المتصنعة تزيد عن ٤٠٪ من

جدول رقم (١)

المردود الزراعي (١٩٦٤ - ١٩٦٥) قنطار / هكتار

	الاتحاد السوفيتي	البلاد الأوربية	امريكا الشمالية والوسطى	أمريكا الجنوبية	آسيا	أفريقيا
الأرز	٢٤ر٣	٤٦ر٥	٣٢ر٢	١٥ر٣	١٨ر٣	١٧ر٨
حنطة	١٠ر٩	١٩ر٨	١٦ر٤	١٦ر٣	٨ر٦	٨ر٠
شعير	١٣ر١	٢٦ر٨	١٨ر٧	١٠ر٣	٩ر٦	٦ر٧
ذرة صفراء	١٣ر٢	٢٥ر١	٣٠ر٧	١٣ر٦	١١ر٥	١٠ر٨
ذرة بيضاء	٩ر٩	٢٠ر٠	٢٤ر٠	١١ر٦	٥ر٠	٦ر٠
بطاطا	١١٠	١٢ر٨	١٩٢	١٧٠	١٠٢	٦٨
قطن	٧ر٣	٤ر١	٦ر٠	٢ر٠	١ر٩	٢ر٦
الصويا		١٥ر٠	١٥ر١		٧ر١	
الفول السوداني		١٦ر٧	١٥ر٧	١٢ر٩	٨ر٩	٨ر٧

جدول رقم (٢)

استهلاك مواد الأسمدة (١٩٦٤ - ١٩٦٥) « بالألف طن »

	أسمدة الأزوت	أسمدة الفوسفات	أسمدة البوتاس
الشرق الادنى	٧١٠	٥٤٠	٣٦٠
امريكا اللاتينية	٤١٠	١٤٠	٢٠
الشرق الاقصى ما عدا اليابان	١٢٨٠	٤٧٠	٢٥٥
افريقيا	٢٠٠٠	٢٢٠	١٨٠
مجموع العالم	٢٦٠	١٣٧٠	٨١٥
٪ من الاستهلاك العالمي	٪١٧	٪١٠	٪٧
العالم	١٥ر٥٠٠	١٣ر٣٠٠	١١ر٢٠٠

الإنتاج الصناعى العالمى ولايمكن للصناعة فى البلدان التابعة المتخلفة أن تلبى الحاجات الإستهلاكية للسكان فمعظم السلع الصناعية تستورد من الخارج، وعلى هذا الأساس الموضوعى لواقع الصناعة المتخلفة يصبح حجم الانتاج الصناعى الوطنى على الفرد الواحد ضئيل جدا واقل بعشرات المرات مما هو عليه فى البلدان الصناعية المتقدمة إن حصة افريقيا من الإنتاج الصناعى العالمى لاتتجاوز ٢٫٥٪ بينما يشكل عدد سكانها حوالى ١٣٪ من مجموع سكان العالم.

ويتمثل ضعف الصناعة فى بعض المقاييس الآتية:

أ- ضعف قيمة إستهلاك مواد الطاقة (الفحم، البترول، الغاز، الكهرباء) والصلب بالنسبة لكل فرد، لأن الإستهلاك الفردى لمواد الطاقة والصلب يدل على المستوى التصنيعى للبلدان، نظرا للدور الاستراتيجى الذى يلعبه هذين العنصرين فى التصنيع، ونلاحظ أن الاستهلاك الفردى لهذين العنصرين فى الدول المتقدمة يضاعف عشر مرات الإستهلاك الفردى فى الدول المتخلفة.

(ب) إنتشار الصناعات الخفيفة التى ترد الأرباح القريبة المدى وتتطلب إستثمارات ضعيفة نسبياً فى الدول التابعة المتخلفة مثل صناعة النسيج. والاسمنت والمواد الغذائية وكذلك بعض الصناعات المرتبطة بالخدمت مثل السياحة، وعلى عكس ذلك تكاد تنعدم الصناعات الثقيلة، الشئ الذى يؤكد تبعية الدول المتخلفة لدول المتقدمة.

(جـ) ضعف إنتاجية الصناعة فى الدول المتخلفة نظراً لتبعيتها ولعدم تكيفها مع التطور العلمى والتقنى العالمى وكذلك لقيامها على تجهيزات قديمة نسبياً، ولكن الأهم أن معدل تقدم هذه الإنتاجية يقل عن معدل تقدم إنتاجية الدول الرأسمالية والإشتراكية

إن الانتاجية المنخفضة فى الزراعة وفيض السكان الهائل فى الريف

وكذلك الإمكانات المحددة للعمل فى الصناعة جميعها تدفع نحو تضخم العمالة المتزايدة فى قطاع الخدمات. هذا النمو الكبير فى قطاع الخدمات لا يتناسب إطلاقاً، مع مستوى التطور الإقتصادى لبلدان العالم التابع فى البلدان المتقدمة يرتكز النمو فى الخدمات على قاعدة إنتاجية ضخمة، فى الزراعة. والصناعة، تستند بدورها على تكنولوجيا إنتاجية حديثة ومتطورة. والفيض العمالى الذى ينشأ بفعل القانون العام للتراكم الرأسمالى يمكن أن يجد لنفسه مكاناً فى قطاع الخدمات الواسع والمتطور. أما فى البلدان التابعة المتخلفة فيحدث العكس تماماً، بحيث أن الفيض السكامى، الذى هو نتيجة لتخلف القطاعات المنتجة أساساً، يتجه بكثرة نحو قطاع الخدمات المتخلف بفعل القطاعات المنتجة بالذات عندما ينمو التضخم المرض فى هذا القطاع وتنتشر شتى اشكال الخدمات التى تباع برخص وفى عدادها تجارة الدقيق الأبيض[11].

من هنا يتسم قطاع الخدمات بانتشار غير سليم لأن وجوده لم ينتج عن تقدم فى الإنتاج وعن تطور بنيوى للاقتصاد ولكنه امتداد لظاهرة البطالة وللبطالة المقنعة، ذلك أن نسبة البطالة فى المدن تتراوح بين ٢٠ : ٣٠٪ من اليد العاملة القابلة للتشغيل، وتناهز نسبة البطالة المقنعة ٥٠٪ فى الريف.

ويظهر من مقارنة اقتصاديات الدول المتخلفة باقتصاديات الدول المتقدمة، أن القطاع الأولى يكون اساس الاقتصاد فى الدول التابعة المتخلفة فى حين أن القطاع الصناعى وقطاع الخدمات يكونان أساس الإنتاج فى الدول المتقدمة. كما أنه من الصعب دراسة واقع البنية الإقتصادية للبلدان المتخلفة دون التعرض إلى إزدواجية هذه البيئة. فلقد برهنت الدراسات التى انجزت قبل حصول هذه البلاد على الإستقلال السياسى على وجود قطاعين اثنين لا ارتباط بينهما ولا تناسق: قطاع عصرى يشمل الصناعات والخدمات العصرية والتجارة الخارجية والداخلية الكبرى والمزارع العصرية، وتهيمن عليه مصالح اجنبية

بأموالها واطرها وهو متصل مباشرة بالخارج وبمراكز المد الإستعمارى بصفة خاصة فمن الخارج يستورد أمواله وأطره وتجهيزاته وفلسفة تسييرة والى الخارج يوجه المواد الأولية ويحول الأرباح المحصلة من الإنتاج، وقطاع تقليدى يشتمل على الفلاحة العتيقة والنشاط الحرفى والتجارة الصغيرة فى المدن وهو قطاع مغلق لاينفتح إلى التيارات التجارية والمالية ولايستهدف التطور التقنى والعلمى ونتيجة لارتباط القطاع الأولى بمصالح اجنبيه والقطاع الثانى بمقومات وقيم عتيقة وجامدة، فان وجودهما بجانب بعضمها يتناقض كل التناقض مع شروط التنمية والتقدم.

ولقد أظهرت بعض الدراسات الحديثة أن إقتصاد البلاد المتخلفة اصبح يشتمل اليوم على ثلاثة قطاعات نتيجة للتطورات التى نتجت عن استقلال هذه البلاد إلا أن البنية الاقتصادية لهذه البلاد اصبحت ثلاثية: القطاع الأول، هو القطاع التقليدى الذى مازال يعيش فى إنغلاق برغم من انفتاح نسبى على التيارات النقدية نتيجة تداخله مع القطاع العصرى ونتيجة خضوعه للنظام المالى والأدوات الضريبية ولقد أدت هذه التطورات الى إزالة الإنسجام الذى كان يتسم به هذا النظام قبل الإستقلال، لأن كثيرا من أراضى كبار الإقطاعيين تحولت الى ضيعات عصرية نتيجة اتساع الدور الإقتصادى الذى إخذت تلعبه البورجوازية الوطنية الكبرى.

أما القطاع الثانى وهو القطاع الأجنبى، يشكل الامتداد الطبيعى للقطاع الناتج عن إستثمارات أجنبية جديدة، ويتمثل هذا القطاع فى البنوك وشركات التنقيب واستغلال البترول والغاز والمعادن، كما يتمثل فى الإستثمارات الصناعية الخاضعة مباشرة لسيطرة الشركات الرأسمالية الكبرى. ولقد تقلص دور هذا القطاع فى البلاد المتخلفة التى اختطت طريق غير رأسمالى للتنمية والتى أممت المؤسسات الاقتصادية الأجنبية، وفى حين أن الدول التى ماتزال متشبثة بالنمط الليبرالى تشجع تثبيت وتدعيم مركز هذا القطاع عن طريق

سن قوانين للاستثمار تضمن تحويل ارباح هذه الشركات وحرية تسييرها.

ويمثل القطاع الثالث للإنتاج الوطنى الذى يضم بصفة خاصة المؤسسات الإقتصادية التابعة للدولة وبصفة استثنائية المصالح الاقتصادية الخاصة فى حالة وجودها. ولقد ظهر القطاع بعد تأميم الدولة لعدة مشروعات من اصل أجنبى وتأسيسها لمشروعات عمومية جديدة، وقد تولد عن انتشار هذا القطاع ظهور بيروقراطية وطنية صناعية وتدعيم تيار رأسمالية الدولة. ويرتبط هذا القطاع الحديث العهد بالقطاع التقليدى من حيث أن الذهنية العتيقة والعلاقات الإقطاعية دخلته بشكل جديد بعد تأسيسه من طرف وطنية، وهو يرتبط بالقطاع العصرى الذى يعتبر نموذجا له.

والواقع أن ثنائية البنية أو ثلاثيتها ناتج عن تدخل الإقتصاد الرأسمالى الحديث داخل بلاد العالم التابع، فاقتصاد البلاد التابعة كان منسجما الى غاية تغلغل الرأسمالية داخله. هذا التغلغل الذى خلق علاقات رأسمالية داخل قسم من الاقتصاد وهو القطاع الحديث وربطه بتيارات مالية وتكنونولوجية مع المراكز الرأسمالية الأخرى فى إطار تنمية مشتركة، الشيء الذى جعله يبتعد عن القطاع الذى تعيش منه الأغلبية من السكان أى مايسمى عادة بالقطاع التقليدى فحداثة القطاع الأول، وتقليدية القطاع الثانى ليستا سوى النتيجة الحتمية الرأسمالية الأجنبية على مجموع اقتصاد العالم التابع.

٣- تبعية الاقتصاد المتخلف:

هل يعنى الإستقلال السياسى أن البلد المستقل قد تحرر فعلا من السطرة والتبعية الاقتصادية، للاحتكارات الأجنبية التى تتمركز فى أيديها الميادين الأساسية فى إقتصاد البلدان المتخلفة؟ يبدو هذا السؤال، شرعيا، بعد مرور أكثر من عشرين سنة على الإستقلال السياسى لأغلبية بلدان العالم التابع.

فاذا القينا نظرة على اقتصاد البلد المتخلف وبخاصة على علاقاته

الاقتصادية الخارجية التى تشكل الصمامات الأساسية لمجمل عمليات الإقتصاد الوطنى، نرى أن الميادين الاقتصادية الأساسية لاتزال تقع تحت مراقبة أو حتى سيطرة الاحتكارات الأجنبية.

وتعتبر تبعية اقتصاد البلاد المتخلفة من أهم خصائص هذا الاقتصاد ومن الأسباب الرئيسية التى تحول دون خروجه من وطأة التخلف وتظهر معالم التبعية الاقتصادية من خلال عدة أوجه هى:

١- إستيلاء القوى الاقتصادية الأجنبية على قسط وافر من الانتاج الوطنى ويتمثل ذلك فى وجود شركات رأسمالية كبرى تسيطر على إنتاج الخيرات الوطنية وبصفة خاصة إستخراج المعادن ومواد الطاقة (البترول والغاز) واستغلال المزارع وتسيير القطاع البنكى والمالى. والأمثلة على ذلك متعددة، بترول الشرق الأوسط، والمناجم فى الدول الأفريقية (الحديد، الالمنيوم، النحاس، المزارع فى دول افريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية، الشركات البنكية والمالية، شركات النقل البحرية وما إلى ذلك من القطاعات الحيوية التى تسيطر عليها المصالح الأجنبية، وتتحكم بواسطتها فى مصير البلاد المتخلفة لأن لها استراتيجية شمولية تنبع من مصالحها الخاصة ولأنها تتحكم فى السياسة التصنيعية للبلاد وفى توزيع الدخول، وفى تحديد اسعار الصادرات والواردات وفى صيغ العلاقات الدولية للبلاد التى تستضيفها. وهى تعوق تنفيذ المشاريع الانمائية الوطنية وتطبيق المخططات التى ترى أنها تعارض مصالحها.

٢- التجارة الخارجية وتكون فى حد ذاتها عنصر تبعية اساس سواء من ناحية قيمتها أو مايتعلق بمضمونها وإتجاهها. ويظهر ذلك من خلال الأهمية النسبية للتجارة الخارجية بالنسبة للانتاج الوطنى، وهى مرتفعة جدا فى البلاد المتخلفة ومنخفضة فى البلاد المتقدمة لأن الأولى لاتملك سوقا

داخلية متسعا فى حين أن تعقد العلاقات بين مختلف القطاعات فى الدول المتقدمة يعطى للتجارة الخارجية دورا ثانويا.

ويتضح من الإحصائيات الدولية أن الإنتاج الوطنى فى الدول المتخلفة مرتبط كل الإرتباط بالأسواق الخارجية، لأن مجموع الواردات والصادرات تكون مايقرب من ٥٠٪ من الإنتاج الوطنى، ومما يزيد من أهمية هذه التبعية التجارية ان صادرات الدول المتخلفة تعتمد بالأساس على مواد فلاحية أو مواد معدنية أو مواد فولية ليس لها اعتبار انتاجى كبير ولايظهر تأثيرها الإنتاجى الا فى المرحلة التحويل وهى مرحلة مرتبطة بالدول المتقدمة التى تتسلم الصادرات، وتكون هذه التبعية أكثر خطورة، اذا كانت الصادرات تتكون من مادة واحدة أو من عدد قليل من المواد كما هو الحال بالنسبة لكثير من البلاد ذات المحصول الواحد (البترول فى المشرق العربى، الحديد فى موريناتنا الفوسفات فى المغرب، القهوة فى البرازيل، القطن فى مصر...الخ) كما تتخذ التبعية التجارية طابعا خطيرا عندما يكون البلد المتخلف مرتبط ببلد متقدم وواحد نتيجة للعلاقات التى كانت قد نسجتها الإرتباطات الإستعمارية ولنوعية الإستثمارات الموجودة فى ذلك البلد. وهكذا نرى أن نسبة الصادرات والواردات، للدول الأفريقية المرتبطة بفرنسا مع هذه الأخيرة تتراوح بين ٤٠ : ٨٠٪ بالنسبة لمجموع الواردات والصادرات بمعنى أن هذه البلاد تجد نفسها عمليا تحت رحمة الاقتصاد الفرنسى سواء من ناحية المنافذ أو من ناحية المشتريات.

٣- تعتبر الإرتباطات النقدية المالية من القواعد التأسيسية للتبعية ويتمثل فى العضوية القانونية والفعلية لبلدان العالم التابع، والمناطق النقدية (منطقة الفرنك الفرنسى، منطقة الدولار الأمريكى، منطقة الجنيه الاسترلينى) الشيء الذى يجعل قيمة العملة الوطنية سطحية وتابعة، ويحول دون قيام

البلاد التابعة بسيادة نقدية وقرضية سليمة فضلا عن انه يقضى على احد قواعد السيادة الوطنية. وتتمثل التبعية النقدية كذلك فى خضوع الدول التابعة الى تعاليم بعض المنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولى الذى تسيطر على تسييره الدول الرأسماليةو الكبرى مقابل بعض المساعدات تتلقاها من هذه المنظمات.

٤- المساعدات الأجنبية التى تقدمها البلاد الغنية للبلاد التابعة فى شكل منح أو قروض مالية وفى شكل خدمات وإعانات ثقافية وتكنولوجية وإرسال مساعدين فنيين وثقافيين ليشتغلوا فى البلاد التابعة ويبرز وجود هذه المساعدات بانعدام رؤوس الأموال الوطنية والضرورية للتنمية الإقتصادية وأنعدام الأطر الوطنية الضرورية لتدبير وتسيير دواليب الإقتصاد الوطنى. وتؤدى هذه المساعدات فى شكلها الحالى الى تثبيت الوجود الأجنبى من حيث أنها تركز للعلاقات التجارية والمالية وتدعيم الهيمنة الأجنبية على الصعيد التكنولوجى والثقافى وما إلى ذلك من مظاهر السيطرة التى تؤثر على البنيات الاقتصادية والإجتماعية وتجعلها تابعة لبنيات اقتصادية أجنبية. وتصدر هذه المساعدات عن الدول الغنية وخاصة الولايات المتحدة وأوربا الغربية وعن المنظمات الدولية (البنك الدولى للتنمية والتعمير، المنظمة العالمية للتغذية، منظمة اليونسكو ...) التى يهيمن على أسلوب عملها وتنظيمها وفلسفتها أختيارات الدول الرأسمالية الكبرى وتبلغ قيمة المساعدات الأجنبية اليوم أقل من ١٪ من الدخل الوطنى للدول المتقدمة[١٢].

إن هذه الميادين التى تقع تحت مراقبة وسيطرة الإحتكارات الرأسمالية تشكل الميادين - المفاتيح فى الاقتصاد الوطنى لذلك يمكن القول، أن الإقتصاد ككل يتعلق بأوضاع السوق الرأسمالى العالمى وعلى علاقة تبعية شديدة به. هذا الواقع يؤدى الى عاملين أساسيين:

الأول: أنه عبر هذه التبعية وعلى أساسها يتم تصدر الأزمات الرأسمالية الى البلدان التابعة، منها التضخم وارتفاع الاسعار الذى يزيد البطالة تفاقما فى العالم التابع.

الثاني: يخلق هذا الوضع أفضل الشروط للتوظيف. فالرأسمالى الأجنبى الاحتكارى يستثمر البلدان التابعة فى إتجاه آخر. فإلى جانب الأيدى العاملة الرخيصة تتمتع معظم البلدان التابعة بمواد طبيعية ضخمة. لاشك أن هذه الشروط الاستثمارية تجذب رأس المال الأجنبى ليقوم، أحيانا مع رأس المال المحلى، بإنشا، مصانع للصناعة الإستخراجية ونادرا التحويلية. لكن فى ظل علاقات التبعية فان قيام مثل هذه المصانع يعطل تطور الصناعة التحويلية، وعلى اعتبار أن الحصة الكبيرة من الأرباح ينقلها رأس المال الأجنبى الى البلد الأم.

ثانيا: المعطيات الاجتماعية:

تتسم وضعية البلاد التابعة المتخلفة بخصائص إجتماعية تنتج عن الخصائص الإقتصادية التى ذكرناها وتؤثر فى نفس الوقت وتزيد من فعاليتها. بعض هذه الخصائص مرتبط بالوضع الديمجرافى ونتائج هذا الوضع على القطاعات والاستثمارات الجماعية والبعض الآخر مرتبط بالوضع البنيوى والطبقى للمجتمع فى البلاد التابعة. ونعرضها فيما يلى:

١- الوضع الديموجرافى:

تعرف الدول التابعة وضعا ديجرافيا لم يسبق له مثيل فى تاريخ البشرية، ويتسم هذا الوضع بارتفاع كبير فى معدل النمو الديموجرافى بالدول المتقدمة لايزيد فى المتوسط على ٠ر١ ٪، كما أن معدل النمو الديموجرافى بالعالم هو ٨ر١ ٪ وتنتج هذه الظاهرة عن ارتفاع فى معدل المواليد الذى يصل الى ٥ر٤ بالدول التابعة، وانخفاض فى معدل الوفيات بسبب انتشار الطب الوقائى

والطب العلاجي بصفة عامة. والملاحظة أن العالم الأوربي لم يعرف قط وحتى في فترة الثورة الديموجرافية بالعالم هو ١٫٨ ٪ وتنتج هذه الظاهرة عن ارتفاع في معدل المواليد الذى يصل الى ٤٫٥ بالدول التابعة، وانخفاض فى معدل الوفيات بسبب انتشار الطب الوقائى والطب العلاجى بصفة عامة. والملاحظة ان العالم الأوربى لم يعرف قط وحتى فى فترة الثورة الديموجرافية خلال القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر نفس هذا النمو الديموجرافى الذى عرفه العالم التابع بعد الحرب العالمية الثانية. ومن نتاج هذه الظاهرة الديموجرافية أن البلاد التابعة تشهد بنية ديموجرافية شابه بحيث أن اكثر ٥٠٪ من السكان لم يصلوا الى سن العشرين ولكن هذا ليس معناه ان الدول التابعة كثافة سكانية مرتفعة بحيث أن كثافة السكان تتراوح فى البلاد التابعة بين (١٠ : ٦٣) فى الكلم الواحد، بينما تتراوح فى الدول الرأسمالية المتقدمة بين (١١ ٢٦٥) بين (١٠ : ١٢٠) فى الدول الاشتراكية.

ينتج عن هذا الوضع الديموجرافى أن البلاد التابعة تعانى من إحتياج كبير فى ميدان القطاعات الإجتماعية، أى أن الرغبات الجماعية بعيدة كل البعد عن مستوى الإشباع النسبى حيث تنتشر الأمية ويصل معدلها الذى يرتفع فى الريف وبين الأناث الى ٨٠٪ من مجموع السكان، كما أن هذه البلدان تفتقر الى التجهيز الصحى والثقافى ويؤدى ذلك الى الأهمية الكبرى التى تستأثر بها الاستثمارات الجماعية وإلى تفاقم العائق الأساسى فى سبيل التقدم الإقتصادى المتمثل فى افتقار هذه البلدان لأطر مكونة من الناحية العلمية والتكنولوجية ولأشخاص قادرين من الناحية الصحية على القيام بدورهم الكامل فى ميدان التجهيز. وهكذا نلاحظ تناقضا ديموجرافيا حادا فى البلاد التابعة، فمن جهة، تزايد ديموجرافى كبير، ومن جهة أخرى طاقات بشرية معطلة.

وتعرف كثير من البلاد التابعة انتشار البطالة المقنعة أو نقص التشغيل

ولانعنى بذلك وجود عمال لاشغل لهم وبالتالى لايحصلون على أى دخل، بل نقصد من إيراد هذين المفهومين وضعية الفلاحين العاملين بالزراعة بصفة خاصة، والذين يرتفع عددهم بالنسبة للموارد المتاحة لهم، فاذا ما قدر سحب قسط منهم وتنميته من عملية الإنتاج. فهذا الفائض البشرى يعتبر ومن الوجه الاقتصادية محض بطالة تخض حقيقتها، لأن هؤلاء الفلاحين لايشتغلون إلا ظاهريا، ويتعلق نقص التشغيل بالقطاعات التى يعمل فيها الأفراد لحسابهم، حيث لايعقل أن يكون الأجير عاطلا مقنعا لأنه من المفروض أن يؤدى عمله إلى ارتفاع فى الإنتاج والا كان مصدر خسارة بالنسبة لصاحب العمل.

ولقد برزت فى السنوات الأخيرة ظاهرة نقص التشغيل أو البطالة المقنعة فى القطاع الإدارى بالبلاد التابعة، وهو قطاع تضمن فيه دخول ثابتة دون أن يخضع لمقومات التسيير العقلانى حتى كادت بعض الإدارات تصبح ملجأ خيريا. ويقدر معدل البطالة المقنعة فى جل البلاد التابعة ب٥٠٪ من مجموع طاقة التشغيل المتوفرة. ومعنى ذلك «أنه بالإمكان سحب ٥٠٪ من العاملين مع الحفاظ على مستوى رأس المال المستعمل دون أن يؤدى ذلك إلى نقص فى الإنتاج، ومعنى ذلك أيضا، أن الوضع أشبه مايكون بوجود نصف اليد العاملة فى بطالة كاملة. ويوجد بجانب هذه البطالة المقنعة بطالة حقيقية فى المدن ناتجة عن هجرة اليد العاملة وعدم قدرة القطاعات الحضرية على استيعاب هذا الفائض البشرى. ويقدر معدل البطالة عادة ب ٢، ٣٪ من سكان المدن. على أن وجود البطالة لايعنى أن عرض العمل يزيد عن طلبه فى كل المستويات، ذلك أن من خصائص البلاد التابعة ندرة الأطر المثقفة القادرة على تسيير القطاعات الإقتصادية العصرية[١٣].

ومن نتاج الوضع الديموجرافى يجب ذكر خطورة الوضع الصحى وتفش الأوبئة التقليدية وإنتشار الأمراض الحديثة بسبب تأثير الحضارة العصرية وضآلة التجهيز الآلى والبشرى من الناحية الصحية وينتج عن هذا الوضع الصحى انخفاض مريع فى الممكنات الإنتاجية لليد العاملة.

٢ - الوضع البنيوى والطبقى:

ليس فى نيتنا أن نقدم هنا صورة واضحة وشاملة للأوضاع الطبقية والإجتماعية فى الدول التابعة، لأن ذلك يتطلب بحثا طويلا مايزال القيام به مستعصيا لإنعدام كل الإمكانيات الإحصائية ولكن نظرة خاطفة عن الواقع الإجتماعى للدول التابعة تؤدى بنا الى ثلاث ملاحظات أساسية هى:

الملاحظة الأولى، تتعلق بالاختلاف الواضح الموجود بين مجتمعات الدول الرأسمالية ومجتمعات الدول التابعة وخاصة بين شكل تكوين وتطور المجتمعات داخل كل صنف من هذين الصنفين.

الملاحظة الثانية: تتعلق بنوعية الصراع الإقتصادى الموجود بين الفئات والطبقات الاجتماعية، وهى صراعات كانت موجودة فى إطار اقتصادى مغلق لانقدى فأصبحت اليوم تمتد بصفة خاصة إلى القطاع المصرى.

الملاحظة الثالثة: تتعلق بأنعدام وجود طبقات اجتماعية تقوم بدور ديناميكى وقيادى فى التنمية الاقتصادية وذلك خلافا لما يوجد بالدول الرأسمالية حيث تلعب البورجوازية دور القيادة، وخلافا لما هو عليه الحال بالبلاد الإشتراكية حيث تضطلع الطبقة العاملة بهذه المهمة.

ويمكننا القول، أن الوضع الإجتماعى القائم بالدول المتخلفة يقوم على أساس نوعين من الصراع: صراع يعتبر امتدادا للصراع الذى كان يسود المجتمع القديم، وصراع يمثل تصاعد دور فئات إجتماعية جديدة، ويتميز بوجود بنية عتيقة وبنية حديثة العهد بالظهور.

فالبنية العتيقة تتمثل فى جماهير الفلاحين وفى وجود بنيات قبلية عتيقة، وفى تنظيمات قروية وسيطرة النظام العائلى وما إلى ذلك من الظواهر الإجتماعية التى تكون عائقا أمام التقدم حيث أن العناصر التى تعيش داخل البنية تخضع للعلاقات الاقتصادية التى تحول دون رفع إنتاجية العمل. ويسيطر

على هذه البنية التقليدية طبقات إقطاعية من كبار الملاك ورؤساء القبائل والمشرفين على الطوائف الاجتماعية، وهي طبقات عقيمة تتحكم في وسائل الإنتاج دون أن تستعمل هذه الوسائل استعمالا اقتصاديا تضمن التقدم الاجتماعي والاقتصادي.

ولقد ظهر بجانب هذه البنية وبجانب محتواها الطبقي والصراع الذي ينتج عنه بنية اجتماعية جديدة تولدت عنها صراعات من نوع جديد. ولقد ظهرت هذه العلاقات الاجتماعية الجديدة من خلال دخول الاقتصاد العصري عن طريق التغلغل الاقتصادي الأجنبي. وكان من نتائج هذا التحول ظهور طبقات ديناميكية حاولت أن تلعب دورا اقتصاديا ديناميكيا وطبقات عقيمة أدى تصاعدها إلى تدعيم كل الظواهر التي تحول دون تقدم البلاد التابعة. كالطبقات الليبرالية والطبقة العاملة.

ولقد عقد كثير من الباحثين الغربيين أمالا كبرى على الطبقة البورجوازية داخل الدول التابعة لتكوين عنصر تغيير وتقدم، ولكن التجارب التاريخية بينت مدى ضيق أفق دورها. فلقد ظهرت هذه البورجوازية في المدن حيث كا نت تشتغل في التجارة ثم تحولت وأغتنمت فرصة الإمكانيات التي ظهرت بدخول الإقتصاد الرأسمالي فاتجهت الى التجارة الكبرى والمتوسطة وإلى قطاع العقارات والصناعات الخفيفة واصطدمت مصالحها الجديدة مع مصالح الأجانب، الشيء الذي جعلها توجه كل إمكانياتها لمجابهة الاستعمار التقليدي وتعبئ وراءها طاقات الجماهير الشعبية في معارك الاستقلال. ولكنها لم تتمكن بعد الاستقلال من متابعة تحدياتها ومن تأطيرها للتنمية، فهي طبقة مترددة في واقعة تقبل على النشاط في القطاعات التي ترد أرباحا في المدى القريب وتتشبث بتقاليد استهلاكية لم تكن موجودة عند المنجم الأوربي التقليدي في القرن التاسع عشر. وقد يقع داخلها تمرد في الأوضاع من طرف بعض الفئات التي تطالب بالقضاء على العلاقات الاستعمارية الجديدة، وتمتد

فلسفة هذه الفئات الى العمل على إيجاد تكيف للمعطيات الوطنية الذاتية والموضوعية على الشعارات الاشتراكية وضم مضمون هذه الاشتراكية إلى مضمون التحرر الوطنى والتجارب الاقتصادية والسياسية لتصرفات الطبقة البرجوازية الليبرالية كثيرة فى العالم التابع: «حزب الوفد» فى مصر «كومين تان» فى الصين «كولار» فى البرازيل ...الخ كما أن التمردات داخل هذه التنظيمات والتحولات التى تؤدى إليها هذه التمردات تظهر بصفة خاصة فى نظام الرئيس جمال عبد الناصر، الذى جسم فى العالم التابع مواجهة الاستعمار الجديد ومحاولة التعبير عن المطامح الشعبية من الناحية الاجتماعية.

ولم تتمكن الطبقة العاملة كذلك من القيام بالدور القيادى فى مجال التنمية الاقتصادية فى الدول التابعة لعدة أسباب منها. ضعفها العددى الناتج عن ضعف القطاع الصناعى، وضعف التنظيم النقابى والسياسى وخضوعه فى كثير من الأحيان لسيطرة الدولة ومواجهته لعدة صعوبات موضوعية تتمثل فى انتشار البطالة وانعدام الضمانات الاجتماعية والأساسية.

ولقد ظهرت فى البلاد التابعة المتخلفة، فى السنوات الأخيرة، فئات إجتماعية تلعب دورا خطيرا باعتبارها تستحوذ على قسط وافر من الدخل القومى دون أن تستعمل إمكانياتها لتوطيد النمو الاقتصادى، وتتمثل هذه الفئات فيما يسمى بـ «الطبقة الحاكمة الجديدة» التى تسير دواليب الأدوات الوطنية فى البلدان الأفريقية. ولقد ظهرت هذه الطبقة أثر استقلال البلدان الأفريقية وصعود عناصر وطنية إلى الأدوات حيث أصبحت الإدارة ما يقول «رونى ديمون(١٤)» فى كتابه «افريقيا أخطأت الأنطلاقة»: «وأصبحت الإدارة هى الصناعة الأولى للدول التابعة» ذلك أن الإدارة العامة اصبحت تستقطب إليها حاملى الشهادات الدراسية وتضمن لهم المرتبات المرتفعة والتى تزيد بكثير عن متوسط الدخل الفردى فى هذه البلاد.

من هنا استحوذت جماعات من المحظوظين على مراكز إدارية دون أن تبذل أى مجهود يذكر للوصول اليها، ثم أخذت تستعمل الإمكانيات التى خولتها اياها السلطة السياسية والإدارية فأخذت ترفع من مرتباتها وتتسلم دخول عينية على حساب ميزانية الدولة. وانتشرت الرشوة حتى كادت أن تصبح مؤسسة مفروضة على الواقع الاجتماعى وأصبح الهم الأساسى لفئات المحظوين الاحتفاظ بمراكز التسيير والتحكم فى الاختيارات الاقتصادية، ثم قام هؤلاء فى مرحلة أخرى باستعمال مراكز التسيير هذه للاستيلاء على الأراضى وعلى الشركات الصناعية والتجارية التابعة للدولة أو التابعة للقطاع الخاص. وتسلحوا بأيديولوجية دفاعية رجعية، فركزوا السلطة بين أيديهم ووجهوا النفقات إلى القطاعات التى تضمن لهم البقاء فى مراكزهم وتحميهم من كل الطوارئ الشىء الذى أدى إلى تدعيم قوة الشرطة والجيش وقيام تنظيمات سياسية ديكتاتورية فى شكل الحزب الواحد وفى شكل سيطرة الجهاز الإدارى.

ونتج عن كل ذلك، اتساع الفجوة التى تفصل بين فئة المحظوظين هذه وبين جماهير السكان من فلاحين وعمال وتجار وحرفيين صغار، وموظفين صغار، وهى وضعية تعارض تماما كل إمكانية للنمو الاقتصادى السليم. فالقسم الأول يعيش من الإدارة ومايتصل بها، ويستحوذ على القسط الأكبر من الدخل القومى، وينفق فى بناء القصور والمنازل الفخمة وفى التأثيث ونفقات الرفاهية، أو يحول الأموال إلى البنوك الأجنبية وما إلى ذلك من تفقيرا ماديا وثقافيا خطيرا، الشىء الذى يكون خطرا على مستقبل هذه البلدان ويكون فى نفس الوقت طاقة للتغيير والتحول.

أن هذه الصورة للوضع الاجتماعى التى حاولنا تقديمها، لايمكن أن تعتبر صحيحة، إذا لم تعتبر مدى تداخل الفئات والطبقات الاجتماعية الموجودة داخل البلدان التابعة، بمعنى أن البنية الإجتماعية لهذه البلدان لم

يكتمل تشكلها ويستقر بنيانها لأن كل التحولات التى ظهرت بها تحولات جديدة مازال لم تتم دورانها. وهكذا، نجد على صعيد كل الطبقات وكل الفئات وكل الطوائف رواسب وملامح وطبقات وفئات وطوائف مجاورة فى الزمان والمكان. وهكذا نلتقى بتعايش الذهنيات القديمة والعتيقة بالأيديولوجيات الديناميكية والعصرية فى باطن عقول كل الأفراد الذين يكونون الفئات الاجتماعية. فالأوضاع معقدة وبعيدة كل البعد عن الإنسجام الذى يستهوى كل فكر يتشبث بالنماذج والرسوم الاجتماعية القابلة للدخول فى قوالب هندسة جاهزة ونفس الإنسجام هذا، ونلتقى فى شموليته على صعيد العالم التابع . .

نظريــة التبعيــة:

لقد ظهرت نظرية التبعية فى الستينيات لتدحض نظرية التنمية الغربية، وتقدم أساسا جديدا، لتفسير ظاهرة التخلف فى العالم التابع يقوم على قضية أساسية مفادها، أن علاقة التبعية والاستغلال التى تعرض لها العالم التابع من جانب الدول الرأسمالية المتقدمة لم تؤدى الى أى شكل من أشكال التنمية وانما أدت الى مزيد من التخلف فى هذه البلدان التابعة يقابله مزيد من التنمية، والرفاهية فى البلدان الرأسمالية المتقدمة. وهذا أمر منطقى طالما أن الفائض المنتج فى البلدان التابعة أيا كان شكل انتاجه - ينقل باستمرار إلى مركز العالم الرأسمالى المتقدم.

أن نظرية التبعية هى بمثابة قراءة كلية وشاملة لعملية تطور المجتمعات آخذة بعين الاعتبار العوامل الخارجية والداخلية لتلك العملية، أى تشمل «التحليل الكلى للتطور». أنها تنطلق من قضية أساسية هى، أن السيطرة الخارجية تظهر داخل البينة الاجتماعية الداخلية من خلال آليات السيطرة والتحكم، تلك الآليات وحركتها التى تنتج فى نفس الوقت عن التغيرات التى

نصرأ فى المراكز الرأسمالية وعن ديناميكية المحيط كذلك، هى الميدان الحقيقى الذى تحوض فيه نظرية التبعية.

أن أكثر ماكتبه «اندرى جوند فرانك» تأثيرا وأهمية، هو كتاب «الرأسمالية والتخلف فى أمريكا اللاتينية»(١٥)، يبدأ بعبارة تلخص موقفه بشكل مثير، فهو يقول «أننى أومن، مع بول باران، بأن الرأسمالية عالمية ووطنية، هى التى حققت التخلف فى الماضى وهى التى مازالت تخلق التخلف فى الحاضر.(١٦)».

وهنا من الضرورى أن نلاحظ كيف أن هذا يمثل انفصالا شديدا عن الماركسية الكلاسيكية. وحتى تكون الرؤية واضحة، سنضع فقرتين لماركس ولينين، مقابل كلام فرانك - يقول ماركس: «ان الخلافات والعداوات الوطنية بين الشعوب، اصبحت تختفى يوما بعد يوم أكثر واكثر، وذلك يرجع الى تطور البرجوازية، وحرية التجارة، والى السوق العالمى، والى التماثل فى نمط الانتاج وفى ظروف الحياة التى تتفق والمكان»(١٧).

أما لينين فيقول: «ان تصدير رأس المال يؤثر ويسرع الى حد كبير بنمو الرأسمالية فى تلك البلاد التى يصدر اليها. فى حين أن رأس المال، وبالتالى قد ينحو إلى حد بعيد الى وقف وتعطيل التنمية فى الدول المصدرة لرأس المال. وهو يستطيع أن يقوم بهذا فقط بتوسيع وتعميق المزيد من التنمية الرأسمالية فى انحاء العالم»(١٨).

لقد توقع الماركسون الكلاسيكيون، أن تؤدى تنمية الرأسمالية الى حالة من التماثل ووحدة الشكل المتناقص فى أساليب الانتاج وفى المستويات المعيشية للجزء الأساسى والأكبر من جميع سكان العالم. لقد أكد كل من ماركس ولينين على عدم حدوث هذه العملية بشكل متساو، ولكنهما لم يتوقعا اتساع الفجوة بين المناطق المتقدمة والمتخلفة. وهذا كله، بالطبع، هو جزء من

رأي ماركس بالنسبة «للدور التاريخي» الذى تلعبه الرأسمالية فى تنشيط عملية التطور لقوى الانتاج ومن ثم فى خلق الظروف المادية والضرورية للاشتراكية.

ووفقا للحقائق، من الواضح «أن باران وفرانك» على حق، ففى غضون المائة سنة الأخيرة، انفتحت فجوة ضخمة فى مجال الانتاجية وفى المستويات المعيشية بين الدول الرأسمالية المتقدمة وبقية أنحاء العالم. وهذا ليس معناه بالضرورة أن التفسيرات التى جاء بها بخصوص هذا التطور هى تفسيرات صحيحة، ولا هو يعنى أن هذا التيار مازال يؤدى فعله اليوم، ولا هو خليق بأن يستمر.

أن الكثير من النظريات التى طرحت فى الستينات والسبعينات قد أنبنت حول فكرة أن الرأسمالية تثمر بالضرورة عن خلافات تتراكم بشكل متزايد بين المناطق المتقدمة والمتخلفة، وأن عملية التنمية فى البلدان التابعة «المحيط» تكون ممكنة فقط اذا ما انفصلت بالكامل عن النسق العالمى من هنا، نحاول مناقشة العمل الذى قام به فرانك و«ايمانويل والرشتاين wallerstsim» والذى فيه الكثير من الشيء المشترك. أن كلا الأثنين يدلان على أن الرأسمالية لايمكن تحليلها الا فقط «على النطاق العالمى»، ويقومان بتعريف الرأسمالية على أنها: نسق من التبادل «الاحتكارى، الذى يعمل على تحويل الفائض من المناطق التابعة الى المراكز الرأسمالية. وهذا النسق هو الذى يحكم توزيع القوة السياسية واشكال التنظيم الخاص فالانتاج والبناءات الطبقية فى المناطق المختلفة، وبقى هكذا دون ان يتغير من الناحية الأساسية منذ القرن السادس عشر. ان هذا المدخل يختلف تماما عن المدخل الخاص بالماركسيين الكلاسيكيين، الذى كانت علاقات «الانتاج» بالنسبة لهم تشكل مسألة. غير هذا، سوف أتناول بالمناقشة اصحاب نظريات التبعية الذين طرحوا قضية مماثلة تقريبا، وأن كان بمزيد من التركيز على الميكانزمات السوسيو اقتصادية التى تعمل اليوم.

١ - فرانك وتطور عملية التخلف:

من حيث الجوهر، يقوم فرانك بتشبيه الرأسمالية بنسق من صلات «التبادل» على نطاق العالم كله، يتسم بالاحتكار والاستغلال، كما يدلل على أن «تطور التخلف» كان عملية مستمرة فى أمريكا اللاتينية منذ الغزوات الاسبانية والبرتغالية، أى منذ القرن السادس عشر، أن هذه العملية لم تتغير فى عناصرها الأساسية منذ ذلك الحين، فما هى السمات الأخرى المميزة للنسق الاقتصادى، تلك التى يمكن أن يضيفها الى تلك التى كانت تؤدى فعلها فى أمريكا اللاتينية على مدى هذه المساحة الزمنية الطويلة؟

يحاول فرانك أن يبرهن على أن أى جزء من العالم يكون قد تأثر بالرأسمالية بشكل عميق (عن طريق التبادل مثلا) لابد أن يعتبر «رأسماليا» ولكنه يجد صعوبة فى اظهار أن التأثيرات الناجمة عن الاقتصاد الرأسمالى العالمى قد تغلغلت فى امريكا اللاتينية بدرجة عميقة حتى أنه لم يعد هناك مكان فى القارة لم تمسه هذه التأثيرات. حتى المناطق التى خصصت بشكل أساسى لزراعتها لتحقيق الاكتفاء الذاتى الذى يكفل حد البقاء (مثل شمال شرق البرازيل) ماهى الا محصلة لاضمحلال صناعات التصدير التى كانت موجودة سابقا[١٩].

ويرى فرانك أن عملية التراكم الأولى ليست عملية سابقة للرأسمالية فقط بل هى معاصرة لها ايضا. فبلدان النسق الرأسمالى العالمى لايمكن أن ترد بمجملها ولو نظريا الى نمط انتاج رأسمالى خالص، كما لايمكن من جهة ثانية، اعتمادا على الطروحة الثنائية، أن يتناولها التحليل بوصفها مجموعة من البلدان القطاعات المحكومة بخط الانتاج الرأسمالى العالمى بين تشكيلات العالم الرأسمالى وتشكيلات العالم التابع تسفر عن فروق فى تحويلات الفائض بشكل منظور أو خفى. ففى كل مرة يدخل نمط الانتاج الرأسمالى فى

علاقة مع أنماط انتاج ماقبل الرأسمالي التي يخضعها لسيطرته، تظهر تحويلات في قيم الانماط الأخيرة نحو النمط الأول، وهذه التحويلات تشكل جزءا من اوليات التراكم الأولي للنسق الرأسمالي.

ولاشك أن زمام السلطة السياسية في كل البلدان التابعة الرأسمالية هو بيد البورجوازية الرثة وليس بيد الاقطاعيين، تلك البورجوازية التي تشكلت ضمن اطار السوق العالمية التي خلقها المركز ودفعها، وهو يوجها ويسيطر عليها لذلك، فهذه الطبقات تابعة بشكل دائم، غير أن اشكالها مختلفة ومتنوعة لأنها تنبثق من تحويلات في التشكيلات المقابل الرأسمالية التي كانت في اساس نشأتها على أثر انخراطها في السوق العالمية، وهي في جوهرها أما بورجوازية زراعية، منجمية تجارية أو بيروقراطية.

ويرى فرانك، أن وضعية دول امريكا اللاتينية هي نتيجة للانتشار العالمي للنظام الرأسمالي الامبريالي الغربي، وقد اخذ هذا الانتشار شكل تطور جدلي ومترابط زمنيا، ذو مظاهر متعددة وكل مظهر يمثل في نفس الوقت سببا ونتيجة لاخر، وتدرج اليوم تحت اسم التطور والتخلف الاقتصاديين. هذا التطور الرأسمالي العالمي الذي يصاحب باستغلال القطاع «المتخلف» من طرق الجزء «المتطور» عن طريق احتكار هذا الأخير للقوة ورأس المال والتجارة على شتى المستويات على الصعيد الدولي بين البلدان التربوية والمحيطة، وعلى الصعيد الداخلي بين المناطق المتقدمة والمتأخرة بين المدينة والقرية، بين التجارة والصناعة من جهة أخرى، بين الفلاحة المصرية والفلاحة التقليدية، واذا لم ننظر الى هذه العملية ككل – تطور جدلي لنظام رأسمالي وحيد – فان الباب مفتوح أمام الخطأ الذي يؤول آثار هذه الظاهرة كنتيجة نظام ثنائي مكون من نمطين للانتاج منفصلين: الرأسمالية والاقطاع[٢٠].

ان فرانك يحاول ان يضع نظرية شاملة للتطور والتخلف الرأسماليين لأنه

يرى فيهما نتيجة لعملية واحدة هى عملية نشوء وتطور النظام الرأسمالى على الصعيد العالمى، فالتطور والتخلف وجهان لعملة واحدة، فتقدم البلدان الرأسمالية تم ويتم على حساب تخلف البلدان التابعة ان البلدان المتقدمة والمتخلفة على السواء تنشىء إلى منظومة عالمية واحدة تحكمها اوليات محددة كالتخصص الأحمر غير المتكافىء للعمل، بتحويلات القيمة من الأطراف التابعة الى المراكز الرأسمالية والتبادل غير المتكافى.. هذه الأوليات ينبغى رصدها وتحليلها للكشف عن التقدم والتخلف معا.

ويلجأ فرانك، للبرهنة على أطروحته النظرية، الى دراسة حالات عينية ملموسة، فيتبع مثلا تاريخ بعض البلدان فى امريكا اللاتينية مثل. شيلى، والبرازيل، ليوضع كيف شكلت البنية الاستعمارية بنية الاقتصاد والطبقات فى هذه البلدان حيث تم استقطابهما ضمن المنظومة العالمية كاجزاء مستقلة ومصدرة للمواد الأولية والزراعية، كما تم الاستقطاب ايضا داخل هذه البلدان نفسها، بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، وبين المناطق والطبقات الاجتماعية.

ويركز فرانك فى معظم كتاباته، على أن العلاقات الاستغلالية التاريخية هى التى ضمنت امتصاص وتحويل الفائض من المراكز الى الاطراف، واذا كان بالامكان تحديد العلاقة بين الدول الصناعية الغربية (المراكز) ودول العالم التابع غير الصناعية (الاطراف) فانه يمكن أيضا تحديد المراكز (المدن الرئيسية) والأطراف (المناطق الريفية) وذلك على مستوى الدولة المتخلفة. ومعنى ذلك أن علاقة المراكز بالاطراف - على المستويين العالمى والقومى - تتمثل فى امتصاص الأولى لرؤوس الأموال أو الفائض الاقتصادى وتحويلها الى المراكز العالمية. وطبقا لذلك، فان افقر فلاح فى أبعد قرية من قرى الدول التابعة يرتبط ارتباطا توسيعا رئاسيا بأكبر الرأسماليين فى الدول الصناعية المتقدمة.

ويلخص فرانك وجهة نظره فيما يلي: - « .... أن كل مركز قد استعمر واستمر في استغلال الاطراف عن طريق احتكارية، تلك الأطراف تستغل بدورها أطراف خاصة بها، أما المركز العالمي، والذى ليس تابعا لأحد، فقد مر بما يسمى بالتطور الرأسمالي الكلاسيكي، وفي مركز وطني - في البلدان التابعة لم يكن ممكنا حدوث مثل هذا التطور الكلاسيكي، لأن تطور هذا المركز محدود ومحكوم بوضعية كتابع للمركز الامبريالي العالمي، أنه تطور محدود وتطور متخلف والقسط الأكبر من تطوره، ليس مرده، كما يعتقد البعض، الى مساعدات المركز العالمي، بل إلى استغلاله للطبقة العاملة والتوابع الوطنية الأكثر محدودية وتخلفا[٢٢]».

ومن المعروف أن الأندماج في الشق الرأسمالي العالمي هو أمر يؤدى الى تحقيق التنمية في بعض المناطق وإلى «تطور عملية التخلف» في مناطق أخرى وعملية «التخلف» طبقاً لفرانك، ليست هي بالحالة الأصلية. وما يقع من «تطور عملية التخلف» فهو يحدث لأن الشق الرأسمالي العالمي يهتم ببناء المركز - الأطراف فالمركز يقوم باستغلال الأطراف، بحيث يؤدى ذلك إلى تركيز الفائض في المركز كما يصاب الأطراف حالة جلب مباشرة وتنقطع عنه الأموال المحتمل توجيهها للإستثمار مما يؤدى إلى تباطؤ عملية النمو فيه. والأكثر أهمية من هذا،، هو تضاؤل البلدان التابعة، بحيث تصبح في حالة من التبعية الطبقة الحاكمة المحليه من مصلحتها دوام حالة التخلف، ويسمى فرايك هذه الطبقة بـ «البرجوازية الرثة».

أن فرانك يركز بصفة خاصة على النتائج «السياسية» فالطبقات الحاكمة في البلدان التابعة تدين بمركزها ووضعها للمكان الذى تحتله في «سلسلة» تبدأ حلقاتها من أطراف البلاد حتى تصل إلى العاصمة الاستعمارية، وبهذا يكون لا مصلحة في الحفاظ على هذا المكان. «ان هذا البناء الاستعماري والطبقي يعمل جيداً على ترسيخ المصالح الطبقية التي تحددت تماماً من أجل

القطاع السائد من البورجوازية باستخدامها للوزارات الحكومية وغيرها من الأجهزة، تخلق «سياسة من التخلف» فى انحاء الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للأمة والشعب فى امريكا اللاتينية[٢٢].

ويمكن القول، أن جوهر الحقيقة فى مناقشات فرانك، أن سياسة الدولة هى حصاد الصراع بين الطبقات وشراذم الطبقات ذات المصالح المتناقضة، وأن تلك الطبقات والشرازم التى تستفيد من بناء اقتصادى قائم سوف يكون لكليهما مصلحة فى دوام بقاء هذا البناء فى وضع قوى حتى يتحقق لهما النجاح، هذا الفكر موجود بالطبع عند «بول باران»، وفى نصوص أخرى مختلفة، وفى كتابات ماركسية أخرى، ولقد قام فرانك بتطبيق هذه بنجاح بالغ فى تحليله لتاريخ امريكا اللاتينية.

لقد قام فرانك بعرض منافشاته بطريقة مميزة، ولكنها طريقة تعتبر مصدر هام ايضا للنقد. أن اسلوبه العادى هو اعطاء تأكيدات موجزة، مليئة بالشعارات القومية، ثم بعد ذلك يقوم باعطاء المبررات والتوسع بناء على هذه التأكيدات باعطائنا مجموعة من الأمثلة التاريخية وكثيرا مايستشهد فى النهاية بما ينقله عن الكتاب الآخرين وعن المصادر الأصلية. لكن المشكلة فى هذا الأسلوب من المناقشة والتدليل بالحجة، هو أنه لايترك مكانا للعرض النظرى النقى، اذ يظل المرء يردد بشكل متكرر نعم لقد حدث الأمر بهذا الشكل فى تلك الحالات، ولكن «لماذا» وهذا لابد أن يحدث نفس الأمر فى «كل مكان» ؟ بالإضافة إلى هذا فان التعبيرات الحاسمة فى سياق الموضوع (التنمية، التخلف، المركز، الاطراف الرأسمالية، وغيرها) لم يجرى تعريفها أبدا بشكل واضح، ويترك القارىء للاستدلال على معناها من الاستخدامات الوصفية التى وضعت فيها هذه التعبيرات. والأكثر من ذلك أن فرانك غالبا مايتيح لهذه التعبيرات أن يكون لها طائفة من المعانى بدلا من أن يكون لها معنى واحد ذو تعريف محدد، وهو الشىء الذى يضفى نوعا من الغموض على تأكيداته.

ومن أهم الانتقادات التي توجه الى فرانك، خلافه الشديد بين الوحدات الكاتبة والطبقات الاجتماعية، فضلا عن تجاهله تحليل البناء الطبقي في العالم التابع. يقول فرانك: «... حينما أبديت اهتماما بدراسة البناء الاستعماري المتمثل في علاقة المراكز بالأطراف، ثم تحليل التطور الرأسمالي، وجدت نفسي في غير حاجة الى تحليل البناء الطبقي تحليلا دقيقا. غير أن ذلك لايعني أنني قد استبدلت البناء الطبقي بالبناء الاستعماري، أن عكس ذلك هو الصحيح تماما، إذ أن تحليلي للاستثمار قد قصد به أن يكون مكملا للتحليل الطبقي، بهدف اكتشاف وابراز جوانب البناء الطبقي في الدول المختلفة، تلك الجوانب التي لم تحظ بنصيبها الضروري من الاهتمام(٣٤)».

ولسوء الحظ، فان النوايا الطيبة لا تتحول دائما إلى انجازات فعلية فواقع الأمر، أن فرانك لم يستطيع تحليل علاقات الاستقلال في ضوء البناء الطبقي، وحينما حاول فرانك الرد على ذلك لم يفعل أكثر من تأكيده على ضرورة فهم التخلف في ضوء التحليل الطبقي. والنقطة التي تعنينا هنا، لا تتصل بتجاهل فرانك للتحليل الطبقي، بقدر ما تتصل بطريقة معالجته للطبقات فعلى الرغم من أن تحليل فرانك للاستعمار قد اعتمد على العلاقات الطبقية التي يعبر عنها الاستغلال الرأسمالي، إلا أن فرانك قد عالج هذه العلاقات على أنها «مخلفات او بقايا» بعبارة أخرى فان العلاقات الطبقية لم تلعب دورا واضحا في تحليل علاقات السيطرة والاستغلال، تلك التي بدت وكأنها تتصل بفئات أو مقولات مكانية أن انتقال القيم الاقتصادية بين مناطق جغرافية مختلفة لايكتسب معناه الحقيقي الا في ضوء توزيع – وإعادة توزيع -- الفائض الاجتماعي بين الطبقات الاجتماعية. إذن فالتخلف لايمكن فهمه من وجهة نظر علاقة المراكز – الاطراف وحدها – كما يذهب فرانك بل يجب فهمه أيضا من وجهة نظر البلدان التابعة نفسها، وبهذا الفهم الجدلي نستطيع أن نفهم ظاهرة التبعية منهما أعمق وأشمل.

٢ - والرشتاين والنسق العالمى:

يوكد «والرشتاين» على أن أى نسق اجتماعى لابد أن ينظر اليه على أنه وحدة كاملة وشمولية»، فالدولة الأمة، فى العالم الحديث، ليست هى بالانساق المغلقة ولايمكن أن تكون موضع التحليل كما لو كانت كذلك، وهو يقول «... نحن يأخذ السمة المحددة للنسق الاجتماعى على أنه الشىء الذى يحوى داخله تقسيم للعمل، بحيث أن القطاعات والمناطق المختلفة فيه تعتمد على التبادل الاقتصادى مع الآخرين لتوفير حاجات المنطقة واستيفائها بشكل سلس ومتواصل»(٢٥).

لقد كانت الأنواع الوحيدة الموجودة من النسق الاجتماعى هى «الانساق المصغرة» (اقتصاديات محلية مغلقة)، والامبراطوريات العالمية» (وتعرف بقيام سلطة مركزية باستخراج الجزية) والاقتصاديات العالمية (وترتبط بالتبادل فى السوق)، ولايعنى النسق العالمى، بالضرورة، أنه يغطى الكون باكمله، وتعريفه هو أنه بمثابة وحدة ذات تقسيم وحيد للعمل وانساق ثقافية متعددة اذن، فالاقتصاد العالمى هو نسق عالمى يخلو من سلطة مركزية فردية.

والنسق العالمى الحديث هو نسق رأسمالى، حيث انه عبارة عن اقتصاد عالمى ويساوى «الرشتاين» بين الاثنين الرأسمالية والاقتصاد العالمى (أى تقسيم وحيد للعمل ولكن بنظم حكم متعددة) ماهما الا وجهان لعملة واحدة، فأى منهما لايتسبب فى الآخر، وكل مانفعله هو فقط مجرد تعريف نفس الظاهرة غير المنقسمة بصفات مختلفة(٢٦).

وينقسم النسق الرأسمالى العالمى الى ثلاث أنواع من الدول، تلك التى تمثل «المركز»، وتلك التى تمثل «الاطراف» ثم «اشباه الاطراف» ويكمن الاختلاف الأساسى بين هذه الدول، فى القوة التى يتمتع بها جهاز الدولة فى المناطق المختلفة وهذا بدوره يؤدى الى تحويل الفائض من الاطراف ونقله

الى المركز، والذى بدوره يزيد أكثر من قوة دول المركز. وتعتبر قوة الدولة الميكانيزم المركزى حيث أن «الفاعلين فى السوق يحاولون تجنب العمل العادى للسوق حينما كان ذلك لايضاعف من ارباحهم، وذلك بالتحول الى الدولة الأمة لتغير شروط التجارة.

أن التقسيم الخاص بالمركز/ الاطراف، من ناحية الأصل على الأقل، قد تم تفسيره بنوع من الحتمية التكنولوجية فأوربا الغربية تخصصت فى التصنيع وتربية الحيوان، وهذين النشاطين يقتضيان مهارات عالية نسبيا، وافضل من يقومون على تحقيقها هم العمال ذوى الأجور الحرة العالمية نسبيا وكما أن البناء الاجتماعى الناتج يشكل أساسا لدول قوية نسبيا، قادرة على استخدام الاسواق لمصلحتهم، هذه هى دول «المركز» أما بالنسبة لامريكا الاسبانية (تعدين) وأوربا الشرقية الواقعة على بحر البلطيق (الحبوب) قد تخصصتا فى أنشطة لاتتطلب سوى مهارات بسيطة نسبيا، ومن ثم فقد اختارت الرأسمالية (عن طريق تدخل الدولة) أشكال من العمل الاجبارى، كما ظهرت اختلافات فى المصالح بين المؤسسات التى تعمل فى التصنيع وتلك التى تعمل فى تصدير المنتجات الأولية. نتيجة لذلك، صارت الدول المحلية ضعيفة، وسرعان ماقام المركز باخضاعها وقهرها وبذلك أصبحت فى «الاطراف».

وبمجرد أن اصبح تقيم المركز والاطراف فى حيز الوجود، استطاعت دول المركز بمالها من قدرة على معالجة الجوانب العملية للنسق ككل واستخدامه ليناسب حاجاتها (دون حدود) على الحفاظ على هذا التقسيم. فهذه الدول تعمل عمدا على اضعاف دول الاطراف أو ازالتها عن طريق الغزو كما تعمل على تغيير نظام عمل الاسواق عن طريق فرض قيود احتكارية، وتقوم بفرض الحماية على صناعاتها الخاصة فى الوقت الذى تمنع فى هذه الحماية عن دول الاطراف.... وهكذا.

أما بالنسبة للدول «أشباه الاطراف» فهى نوع من الدول أو المناطق الجغرافية التى تسود فيها «ارستقراطية العمل». وبدون هذا النوع من الدول لكان سكان النسق العالمى قد أصبح مستقطبا ومعرض للثورة، بينما هذه الحلقة الوسطى تعمل على صهر العدوات. واعتقد أنه من الصعب قبول هذه الحجة ونتساءل، هل يعتبر خلق دول «اشباه الاطراف» امرا متعمدا؟ ان الحالات الخاصة التى يستشهد بها والرشتاين «ايطاليا فى القرن السادس عشر، وروسيا فيما بعد، ذلك الاتحاد السوفيتى) لايبدو أنها قد خلقت بشكل متعمد على يد دول المركز، مع العلم بأن المركز هو (بالضرورة) منقسم الى دول وطنية مميزة، فمن هو الذى يتولى الاشراف على مصالح النسق ككل؟ وعلى أية حال، أن فكرة وجود دول «اشباه الاطراف» هى فكرة مثمرة. فنحن لو دققنا بشكل ما الى جانب حلقات الصلة بين المركز/ الاطراف (وهى ليست بالحلقات الوسطية فى سلسلة كما هو الحال عند فرانك) سنجد أن دول «اشباه الأطراف» تشكل موقع من اجل التغيير. ففى امكان دول المركز الجديدة ان تبرز من دول «اشباه الاطراف» كما أنها تعتبر غاية لدول المركز المندحرة. وعند فرانك، من الصعب معرفة كيفية امكان حدوث أى تغيير فى التنظيم الهرمى، بحيث أن كل حالة تكون فى حاجة الى التفسير على أساس غرض خاص.

عند هذه المرحلة، قد يتساءل المرء ايضا ماذا حدث بالنسبة لعلاقات الانتاج والطبقات بالمفهوم الماركسى العادى؟ يبدو أن «والرشتاين» يعتبر أى شخص يقوم بالانتاج من اجل الربح فى السوق هو شخص رأسمالى. فهو يدلل على أن قدرة العمل هى فى الحقيقة عبارة عن سلعة ولكن «العمل المأجور هو فقط مجرد واحد من الانماط التى يتم فيها استخدام العمالة ويتم تعويضها فى سوق العمل وتعتبر العبودية أو الانتاج القهرى للحاصل النقدية، والزراعة وحيازة الارض، ماهى جميعا الا انماط بديلة»[٢٧]. وبهذا يكون

مفهوم ماركس عن الرأسمالية من حيث وجود علاقة بين العمل الحر ورأس المال قد تم اخفائه تماما وفى رأى «الرشتاين» فان «تحليل الطبقة»، برقى الى مصاف التحليل الخاص بمصالح «الجماعات النقابية» داخل دول معينة، وهو الأمر الذى له تبريره الشرعى على شرط أن تنظر الى الوضع البنائى والمصالح فى الاقتصاد العالمى» فيما يخص هذه الجماعات، وفى نفس الوقت، فان الطبقات لاتتمتع بواقع دائم وليس لها صفات أساسية أكثر مما «للأمم العرقية».

ولقد كانت النقطة المركزية فى مناقشات والرشتاين» هى أن انماط ضبط العمل (الأجر، العمالة، العبودية، ..الخ) عبارة عن نتائج ثانوية لتوظيف نسق عالمى تم تحديده بوجود الروابط فى السوق، والموقف المركز هو أن الاختيار يقع على العمل ذو الأجر من جانب (الطبقة الحاكمة يدعم من الدولة) بينما فى الاطراف يتم استخدام انساق اكثر قهرا. كما قام «والرشتاين» بالتمييز بين النظام العالمى والامبراطوريات العالمية، فالنظام العالمى يقوم على تقسيم العمل الاقتصادى بينما تقوم الامبراطورية العالمية على أساس من السيطرة لجمع الخراج. ويعنى ظهور النظام العالمى التحلل التدريجى للامبراطوريات، وتحولها الى اطراف او اشباه اطراف ودخولها كجزء من الاقتصاد العالمى الرأسمالى(٢٨).

٣- سمير امين والاقتصاد السياسى العالمى:

قد يبدو أنه من غير الانصاف من بعض النواحى، أن نضع سمير أمين فى تفكير واحد بجانب «والرشتاين وفرانك» فقد أخذت اعماله فى السنوات الأخيرة تبذل كل جهدها فى الأخذ بكل من متظورى الجبرية والارادية: أى مدخل النسق العالمى والتحرر الوطنى، فسمير امين بعكس والروشتاين وفرانك، ويعتقد ليس فقط فى إمكانية بل وفى ضرورة الحل الاشتراكى للدول التى تدور فى فلك خارجى. الأكثر من ذلك أنه يدفع قدما بنظرية عن الاستعمار

على درجة بالغة من التعقيد ومضادة للمركزية الأوربية، والتى تدل على ان حركات التحرر الوطنى فى محيط الفلك الخارجى، كانت ومازالت دائما بمثابة لحظات عديدة وكثيرة فى مسيرة التحول الاشتراكى للعالم بأكمله.

ويعتمد سمير أمين فى رؤيته هذه على النسق الرأسمالى العالمى باعتباره وحده التحليل الأساسية. ومع ذلك، فان «المحرك» الرئيسى لهذا النسق الرأسمالى العالمى، لم يعد هو قوانين الحركة الخاصة به حيث تنشأ هذه القوانين من عوامل التناقض الخاصة بدول المركز (تراجع معدلات الربح، التراكم الزائد)، بل أن المحرك أقرب لأن يكون هو حالة التناقض التى خلقتها الرأسمالية العالمية فى محيط الفلك الخارجى منذ بدأ الاستعمار. فالاستعمار كان يشكل تفسخا كميا فى تأريخ الرأسمالية العالمية. ومنذ ذلك الحين، فان كافة المبادرات لاسباغ مزيد من التطور على الرأسمالية العالمية قد بزغت من المترددين فى الفلك الخارجى. ففى كل مرة، كان هؤلاء المترددين يدعمون الرأسمالية العالمية على إعادة تنظيم وإعادة موائمة نفسها، ومن ثم وهى تقوم بذلك فانها (الى هذا الحد) كانت تصل دائما الى أطوار أعلى من التقدم والتراكم. وقد كان الأمر وحتى الآن عبارة عن عملية «من التراجع الى الخلف استعداد للقيام بوثبة أفضل». ففى البداية كانت حركات التحرر الوطنى التى قضت على الاستعمار، بعد ذلك جاءت الصراعات الثورية العديدة فى جنوب شرق اسيا، وكوبا الخ، وأخيراً جاءت اليوم ثورة «الأوبك» على اصحاب البورجوازية البترولية والمطالبة بالاستقلال الوطنى الاقتصادى.

وبطبيعة الحال، فان هذه الدرجات المتفاوته من المقارنة الرأسمالية العالمية لم تكن كما أنها ليست بالشىء الذى يشكل «اشتراكية» او حتى «انتقال الى الاشتراكية»، بل هى فقط مد نحو الاشتراكية، ولكن الى الحد الذى يبدى فيه محيط الفلك الخارجى درجات متفاوته من المقاومة. يكون رأس المال الاستعمارى حينئذ، مرغم على تحويل التناقضات الى اقطاب المركز.، وبذلك

يعمل على تقليل الأساس الموضوعى لقيام الاشتراكية الديمقراطية وتقوية النوازع نحو ثورة متجددة. وهذه هى الطريقة التى بدأت بها بالفعل الثورة الاشتراكية على نطاق العالم.

وبهذا، يكون لدينا هنا منظور حقيقى لنسق عالم خاص بالعالم التابع. واعتقد أن سمير امين، هو ذلك الكاتب الزاخر بالرؤية المتبصرة بل - واحيانا باهرة ومتألقة - الذى بأسلوبه المتوثب وبخصوصيته الشديدة يعطى المرء رغم ذلك الانطباع بان قلمه يتحرك باسرع من افكاره. وهذا شىء مؤسف، لأن هناك اشياء كثيرة مازال عليه أن يخبرنا بها، ورغم كل ذلك، فان العمل الذى قام به سمير امين، هو محاولة حقيقية منه لخلق تركيبة تجمع كل ماهو جيد ودائم فيما كتب من مادة عن التبعية والتخلف منذ «بول باران» ومابعده. ويبذل سمير أمين كل طاقته فى التوفيق بين مفهومى الدائرية والانتاج للاستغلال، تماما كما يكافح لكى يتجاوز كل من مسألتى الجبرية ذات الجانب الواحد والاختيارية ذات الجانب الواحد فى الماركسية.

ان سمير امين، مثله مثل أى منظر آخر عن الاستعمار، يبدأ، هو ايضا تحليله للاستعمار والتخلف بتناوله بالفحص قوانين الحركة الخاصة بالرأسمالية ولكنه بعكس لينين، لايرى هدف الاستعمار فى اتجاه معدل الربح الى الانخفاض. ولكي يكون هذا مؤكدا. فإن هناك عملية تجرى لتمركز وتكثيف رأسمال المال، ويترتب على ذلك ارتفاع فى التكوين العضوى لرأس المال، ولكن النموذج الرأسمالى «البحث للانتاج»، كما نشأ اصلا فى دول المركز كان يمكن بل وكان يجب أن يكون قادرا تماما على التغلب على هذا الاتجاه داخليا. ولأن، وهذه تعتبر نقطة حاسمة فى حجة سمير أمين مايميز عملية التراكم الرأسمالى فى هذه الدول - المركز - هو بالتحديد انها عملية التطور المتزامنة فى وقت واحد لكل من انتاج السلع الاستهلاكية وانتاج السلع الرأسمالية، وكذلك فى التطور المتزامن للزراعة والصناعة. ويتجه التقسيم

الاجتماعى للعمل، وكذلك عوامل الانتاج والربح ومعدلات الأجور، نحو تحقيق التكافؤ والمساواة بين هذين التقسيمين وبين هذين القطاعين من الاقتصاد الداخلى فى دول المركز. وكنتيجة منطقية مترتبة على ذلك، يصبح هناك علاقة لازمة وموضوعية بين معدل فائض القيمة (ووجهها الآخر، معدل الأجور) وبين مستوى التطور الخاص بعناصر القوة الانتاجية. وهذه العلاقة اللازمة الموضوعية، التى قام ماركس بتنظيرها، استغرقت وقتا وتحققت تجريبيا من خلال عدة تقلبات متصلة ومقترنة ببعضها. اذن، طبقا لما يوله سمير أمين، أنه فى دول المركز الرأسمالية ذات المركزية ذاتية الحركة حافظت مستويات الأجور على خطواتها مع خطوات التنمية فى الاقتصاد.

والآن. فان السبب فى توسع الرأسمالية عبر البحار فى كل من عهدى الاستعمار ومابعد الاستعمار، ليس هو حدوث أى تراجع فى معدل الفائدة فى الدولة الوطن، بل لأنه عندما كان يتم الوصول الى مستوى معين من نمو وتطور عناصر القوة الإنتاجية، ومن الأجور ايضا، كان الأمر يصبح جليا امام الرأسماليين الوطنيون المتنافسون فى دول المركز أن مزيد من الأرباح يمكن تحقيقها عبر البحار. ولكن كيف؟ كان يخلق وايجاد قطاع تصديرى فى هذه الأماكن، وبذلك يتم الحصول من الدول عبر البحار على المنتجات التى تشكل العناصر الأساسية لرأس المال الثابت والمستمر (المواد الخام) ولرأس المال المتغير (المنتجات الغذائية) بتكاليف انتاجية تقل عن مثيلتها لنفس المنتجات أو بدائلها فى دول المركز. والسؤال هو لماذا تكون تكاليف هذه المنتجات أقل؟

يرى سمير أمين، أن أحد أسباب تمايز مكافآت العمل بين الدول الغنية والفقيرة هو ارتفاع مستويات الأجور فى دول المركز، حيث تسير الأجور بخطى واحدة مع الانتاجية والسبب الآخر، هو السبب الذى طوره اصحاب نظرية «ترابط انماط الانتاج» ففى الدول فيما وراء البحار يتم الابقاء بصفة مستمرة على أن يظل سعر العمل منخفضا، لأن هيمنة رأس المال فى دول

المركز تضمن أن التكوين الاجتماعى بأكمله (بما فى ذلك الأنماط التى كانت موجودة قبل الرأسمالية، والتى تم الابقاء عليها متخلفة لهذا السبب) سوف يتم جدله بأى وسيلة ممكنة، سواء اقتصادية أو غير اقتصادية، خاضع لتوظيف دول الفلك الخارجى فى توفير العمل الرخيص لقطاع التصدير.

ونتيجة لهذا «الاستغلال الفائق»، فان السلع التى تقوم دول العالم التابع بتبادلها مع الدول المتقدمة تتجسم بشكل كامن داخل شكلها المادى «عناصر نمو فى القيمة» من دول الفلك الخارجى الى دول المركز، يقدرها سمير أمين بحوالى (٢٢بليون) دولار سنويا، وهو مايمثل ضعف قيمة المعونة ورأس المال «خاص» الذى تتلقاه دول الفلك الخارجى.

وبينما لايمثل هذا المبلغ سوى قدر ضئيل الأهمية من وجهة نظر دول المركز (مجدد ٢ أو ٣٪ من اجمالى الناتج الداخلى)، الا أنه من وجهة نظر الدول فى الفلك الخارجى يمثل مبلغا ذو أهمية ضخمة (حيث يشكل ٢٠٪ من اجمالى الناتج القومى) وكذلك من وجهة نظر الشركات المتعددة الجنسية بدون المركز باعتبارها هى المستفيد الرئيسى.

وبهذا، يدلل سمير أمين، على أن «الاستغلال غير المتكافىء يؤدى الى حدوث تغيير غير متكافىء وأنه بسبب هذا الاستغلال غير المتكافى. فان دول العالم التابع قد وجدت وبشكل نمطى أن «شروطها التجارية» يصيبها التلف والفاسد ولكن الأمر لا ينتهى الى هنا، فالتغيير غير المتكافىء يؤدى بدوره الى حدوث تنمية غير متكافئة، لأنه تقوم بتشكيل بناء للاقتصاد والمجتمع فى دول ما وراء البحار يعمل بصفة مستمرة على «تكاثر» وتواجد الظروف مرة أخرى لحدوث تغيير متجدد غير متكافىء فى عهد وظروف تاريخية جديدة. كذلك فان عملية الاستغلال غير المتكافئة على نطاق العالم كله عند مستوى الانتاج فى تحولها الى عملية استغلال على مستوى التبادل لها ايضا عواقب بالنسبة

للبناء والمزيد من التطور التاريخي الرأسمالي العالمي نفسه[٢٩].

ومن هذه النقطة، يبدأ التحليل الذى يقوم به سمير أمين لقوانين الحركة الخاصة برأسمالية دول «الاطراف» فى التشابه مع تحليل «فرانك» للتبعية فالخلل التام فى توزيع الدخل يعوق ويثبط من تنمية أى سوق داخلية تسير بطريقة فعالة، ويملى للجوء. الى استيراد بديل الصناعات من صفوة السلع الاستهلاكية الذى يعمق الاعتماد التكنولوجى على السلع الرأسمالية الأجنبية، وهكذا بصفة مستمرة، وقانون الحركة هذا، الخاص برأسمالية دول «الاطراف» يخلق مرة أخرى وبشكل مغال الظروف الخاصة بالتبادل فى المرحلة التالية للاستعمار الجديد (١٩٥٠ - ١٩٦٧). ففى هذه المرحلة تصبح الوظيفة الجديدة لهذه الدول هى أن يكونوا أساسا مجرد مستوردين للمعدات الصناعية كذلك يتحول التحالف الطبقى وينتقل من ملاك الأراضى الى البورجوازيون الوطنيون كنتيجة لصراعات التحرر الوطنى ولكن حالة الانفصال فى الاقتصاد وهامشية المجموع الكبيرة تبقى كما هى مهملة.

وعند هذه المرحلة من تنويع وتعزيز التخلف، تبدأ فى الظهور كما يقول سمير أمين، ميكانيزمات جديدة للهيمنة التبعية، مكانيزمات ثقافية وسياسية بل واقتصادية ايضا: تبعية تكنولوجية وهيمنة من الشركات الوطنية التى تقوم بالتبادل الخارجى. فهذه الشركات تتزايد انتفاعها بالفجوة الواسعة بين المركز والاطراف عن طريق اقامة الصناعات التصنيعية من اجل اعادة التصدير الى الدول المتقدمة، بل وأيضا انشاء قطاع سلع رأسمالية فى الدول ذات إمكانيات السوق الضخمة (مثل البرازيل والمكسيك). هذا هو اذن الطور التاريخى الثانى الذى يحدث داخل مرحلة الاستعمار الجديد. التمايز داخل العالم التابع.، وظهور دول «استعمارية ثانوية» أو «مواقع مرحلية أو محطات ترحيل» وهو طور ينذر ويبشر بتقسيم دولى جديد للعمل، يكد، مع ذلك، غير متكافىء، بمعنى أن دول الاطراف ترث صناعات مجالها محدود بينما تحتفظ دول

المركز بالصناعات التى تحظى باكبر قدر من إمكانية التقدم، ومع ذلك، فان الدول فى الاطراف تكون دول على درجة عالية من التكافؤ فى هذا التقسيم الجديد للعمل. فالبعض منها يكونون فى جالة أفضل من حيث امكانياتهم الاقتصادية (كوفرة مصادر الثروة الطبيعية، ونظام بروليتارى اكثر تقدما) وحد معين من «الصلابة السياسية» التى تستطيع أن تسير قدما بشكل أسرع على طريق التبعية الجديد، إذا ما توافر لها ايضا اسواق فى البلدان الأقل تقدما، واذا ما استطاعت أن تتملك طريقة مباشرة ورخيصة للوصول الى مواردها من المواد الخام والغذاء. كل هذا يمثل السيناريو الخاص بظهور «استعماريات ثانوية» داخل النسق الرأسمالى العالمى الراهن ويؤمن سمير امين، مثل والرشتاين، بأن هذه الدول الاستعمارية الثانوية يمكن أن توفر نوع من التوازن الاقتصادى والسياسى للنسق الرأسمالى العالمى. ومن وجهة النظر الخاصة بالصراع الثورى العالمى الذى يثيره تحالف العامل والفلاح فان مثل هذا السيناريو يفضل كثيرا على بديله الذى تم فيه استبعاد تقسيم العمل العالمى، والذى فى اطاره تتركز كل صناعات التكنولوجيا الجديدة والصناعات المعيارية فى دول المركز، بينما تم وضع كل دول الاطراف على الهامش. وهذا المنظور، فى رأى سمير امين سوف يحوى بالضرورة بذرة شعوب العالم التابع الراهن الذى قد يصبح عقيما تماما بل وخطرا على تولد النسق الرأسمالى(٣٠).

ولذلك، ففى تاريخ الرأسمالية، حتى الآن، كان لكل مرحلة من التوسع – التراكم الرأسمالى – صناعاتها الخاصة التى تدفع بها الى الأمام، وتنظيمها المعين للتخصص العالمى، ونموذجها الخاص فى توزيع الناتج الاجتماعى، وشكلها الخاص فى مجال التبادل غير المتكافىء ثم شكلها الخاص من التحالفات الطبقية الدولية. من هنا، فان الأزمة البنائية الراهنة للرأسمالية العالمية تتميز بالسمات التالية:

١ – الحقيقة بأن الصناعات الخاصة بتطور التوسع السابق، والتى تدفع بهذا

التوسع الى الامام، كصناعة السيارات وصناعة الصلب، والسلع الصناعية بصفة عامة، قد أفرغت ماعندها، وهى الآن صارت تعانى من اضمحلال قدرات الربح عند المركز، حيث مازالت اسواقها الرئيسية تتركز هناك حتى الآن. وبهذا صار يتحتم عليها أن تجد أسواق جديدة لها فى محيط دول الاطراف، وأن كانت تجد فى هذا المجال عنق زجاجة آخر.

٢- الحقيقة بأن التقسيم العالمى للعمل فى الحقيقة السابقة، بما لازمة من تحالفات طبقية ونموذج للتبادل غير المتكافىء (مازالت دول العالم التابع تقوم بصفة أساسية بتصدير السلع الأولية، وحيث تضطر البرجوازية فى هذه الدول الآن الى استيراد المعدات الصناعية لكل تنطلق بصناعاتها التى يمكن أن تحل مكان مثيلتها المستوردة) يقوم بأغلاق الطريق. لذلك فان احدى سبل التغلب على هذه الأزمة هى إعادة تركيب الأوراق ومراجعة العلاقات بين الشمال والجنوب، والسبيل الى القيام بهذا وإدراج تكاليف استغلال المعادن ضمن اسعار المنتجات التى تقوم دول العالم التابع بتصديرها. فهذا سوف يؤدى الى تحسين القدرة التمويلية لبورجوازيتها ويمكنهم من الدخول فى مرحلة جديدة من التصنيع القائم على تصدير السلغ الصناعية الى المركز. وهذه الاستراتيجية وان كانت تناسب التحالف الخاص بين البورجوازيين شبه الاستعماريين ورأس المال الاحتكارى، الا أنها سوف تكون موجة ضد العمال والفلاحين فى العالم كله، بما فى ذلك الطبقات العاملة فى دول المركز الذين سوف يكون محتما عليهم أن يتحملوا صدمة إعادة التخصيص الصناعى وارتفاع أسعار المواد الخام (فاعادة التخصيص الصناعى سوف يزيد من احتياطى التسليح الصناعى، ومن ثم يؤدى مرة أخرى الى ارتفاع معدل فائض القيمة فى المركز نفسه). وهذه هى النقطة بالذات التى تصبح عندها محاولة سمير أمين فى التوفيق بين النسق العالمى ومنظورات التحرر الوطنى، محاولة ملتوية وغير مؤكدة. فمع أنه من الصحيح أن الأزمة الراهنة للرأسمالية المعاصرة التى

تنشأ وتتولد فى دول الاطراف، وكذلك حالات التمرد فى الاطراف هى صراعات سياسية حقيقية، الا أن المسألة ايضا هى أن هذه المطالب ذاتها من بورجوازيوا العالم التابع تعطى النسق الرأسمالى العالمى الوسائل البنائية المحددة التى تمكنها من التغلب على الازمة. كذلك من الصحيح ايضا أن البرجوازيين ذوى الرؤية البعيدة، وفى المركز. سوف يحاولون - بل ويفعلون - محاصرة هذه الوسائل وينجحون خلال هذه العملية فى أحتواء برجوازى العالم التابع مرة أخرى (كما فعلوا من قبل، بعد حركات الكفاح لتحرر من الاستعمار) ويضمونهم مرة ثانية داخل النسق[٣١].

وهنا يقول سمير أمين: «لقد بدأ صراع هائل، واضعا البورجوازية فى مجابهة البروليتاريا فى هذه الدول، والمحصلة سوف تكون خادعة بالنسبة للاشتراكية وحيث أن التحرر الوطنى لايمكن تحقيقه تحت ظل البورجوازية، فلابد أن يتم من خلال مراحل التطور فى النسق الاستعمارى، حتى تحين اللحظة التى تنجح فيها البروليتاريا - فى تولى القيادة وعندما يؤدى الحصول على التحرر الوطنى الى خلق المشاكل الجديدة التى يثيرها التحول الاشتراكى. ومن ثم هكذا تستطيع الاشتراكية أن تشق لنفسها طريقا لايمكن التنبؤ به مقدما.[٣٢]

ويمكن القول، أن سمير أمين ينظر الى الأمور نظرة تبسيطية، بمعنى أنه يصف الشعوب والدول بطرقة انتقائية تسقط من الحسبان عدة اعتبارات: هل يمكن اعتبار، مثلا جميع دول المركز على درجة واحدة، وبالتالى يطابق فيما بينها؟ وهل هناك ايضا تماثل بين وضعية جميع المجتمعات التابعة المتخلفة؟ بالطبع لا، لأن التفاوت قائم بين الدول الامبريالية ذاتها والا كيف تفسر الهيمنة الامريكية على كل دول المركز؟ ثم ما موقع الدول الاشتراكية فى نظرية التبعية؟ وهل يمكن أن نضع النظام الكوبى والنظام فى السودان فى كفة واحدة؟

إذن، يريد سمير أمين، بطريقة تعسفية، أن يخضع الواقع للنظرية، فهو بدلا من أن يلائم مفاهيمه ونظريته للمعطيات الواقعية يقوم بعملية معاكسة. أن تصور سمير أمين للتناقض بين البورجوازية العالمية والبروليتاريا العالمية، تجعلنا نفضى الطرف عن التناقضات الداخلية بين كل بورجوازية وبروليتاريا سواء في دول المركز أو دول الاطراف. ويضع خلافا لذلك العامل، أو الفلاح المستغل أمام معسكر غامض من المستغلين العالميين. اذ أن تطور التناقضات الامبريالية على المستوى العالمي لن يحل محل التناقضات الداخلية ولن يلغيها كما يتصور سمير أمين، بل يؤدى الى تقليصها فقط، والا كيف نفسر تخلف بعض المناطق الريفية بالخصوص في دول المركز ذاتها مثل جنوب ايطاليا واسبانيا وفرنسا.

ان من يتفحص كتابات سمير أمين يلاحظ غياب مفهومين أساسيين في التحليل الماركسي وهما الصراع الطبقي وسلطة الدولة. أن مركز اهتمامه ظل بعيدا جدا عن مفهوم الفلاحين والبروليتاريا ومعاناتهما، وأنصب خلافا لذلك كل تحاليله على البورجوازية المحلية أن شغله الشاغل وهو يقيم امكانيات التراكم لديها.

ونلاحظ أيضا، أن المفهومين الاساسيين في تحليل سمير أمين، التراكم الأولى والتبادل اللامتكافيء ليسا من انتاج سمير امين – فالمفهوم الأول قد استعمله ماركس وروزا لوكسبرج من قبل، ويقصد به المرحلة التي سبقت تكوين رأس المال، بمعنى أنه نشأ على قاعدة انتاجية غير رأسمالية. أما المفهوم الثاني، فيعتبر ايمانويل Emmanuel أول من استعماله في النظرية الاقتصادية الماركسية.

والخلاصة، أن نظرية سمير أمين يشوبها القصور في جوانب كثيرة. فالنظرية من الناحية المنطقية مليئة بالتناقض، ولكنها حاولت أن تحيط نفسها

بوسائل المناعة التى تحميها من النقد. وكان من تأثير هذه المناعة أنها جعلت النظرية مجرد لغو فضلا عن ذلك، فان النظرية ، تعطى نتائج سياسية خالية من إلمسئولية.

أن نظرية سمير أمين من المستوى العالمى تحوى فى داخلها رفضا صريحا لمستويات التحليل الأخرى، كالمستوى القومى أو شبه القومى، وذلك على أساس أن نظريته الذائعة الانتشار تعطى بالضرورة تفسير للحالات التاريخية العامة أفضل من ذلك الذى يمكن استخراجه من دراسة تلك الحالات الخاصة. وبهذه الطريقة فرض على التجربة التاريخية كلها شكل جامد من التحليل. ولكن حيث أن الاطار التحليلى جاء فى النهاية عن طريق التأكيد، فهو يحتاج الى قدر هائل من الايمان حتى يمكن قبوله. وطالما أن التحليل يحوى أخطاء منطقية كثيرة وعناصر غير ثابتة، ومتناقضات داخلية، عندئذ يكون هناك المبرر القوى لرفضه. وحتى ولو تم تذويب هذه التعارضات والتناقضات المنطقية بشكل مرضى، فان المبرر القوى لرفضه مازال ايضا قائم، على أساس أنه عن طريق التأكيد يعوق العمل النظرى والسياسى الهام الذى يجرى على مستوى الاقتصاديات القومية[٣٣].

أما الحجة التى تقول بأن التحليلات للاقتصاديات القومية هى شىء ضرورى ولايمكن اعتبارها بمثابة رفض شامل لتنظير المستوى العالمى ولكنها بدلا من ذلك يمكن اعتبارها حجة لاعادة الخواص التاريخية للاقتصاديات، والأنظمة والهيئات، الى التحليل الماركسى مرة أخرى فى نفس الوقت الذى يؤخذ فيه من الماركسية تأكيدها على المدخل التاريخى، ووضع القضايا الاقتصادية فى سياقها الاجتماعى والسياسى، وكذلك الأهمية التحليلية لكل من عناصر القوة العامة التى ترتبط بالرأسمالية العالمية، وللأشكال الخاصة التى اتخذها تطور العلاقات الاجتماعية الرأسمالية فى أماكن مختلفة وأزمنة مختلفة.

مثل هذا المدخل قد يسمو على نظرية سمير أمين، طالما أنه فقط يوفر السبيل لاثارة مسائل لها أهميتها. أن الاقتراحات العملية التى يعرضها سمير أمين تشير بوضوح الى الطريقة التى يتم بها، فى رأيه، الاجابة على المسائل الهامة بطريقة مجردة. فمثلا، اقتراحه بأن نسق راديكالى ينفصل تماما عن العالم الرأسمالى، هو نمط الذى فى إمكانه أن يتيح الظروف الضرورية للتنمية الحقيقية، اقتراح لايمكن وصفه إلا أنه مجرد غطرسة جديدة. ورغم أن النموذج المأساوى لكامبوديا قد يستبعد باعتبار انه مجرد «مظهر»، الا أن محاولة الانفصال عن النسق الرأسمالى العالمى قد تمت بشكل واضح فى هذا البلد، نمت وقد جرت معها عواقب مدمرة.

وليس مما يثير الدهشة، أن التنظير المجرد يولد الاجابات الخاطئة على المسائل الاستراتيجية المحددة، مادامت المسائل المحددة تتطلب ردود محددة. وقد يعتبر سمير أمين السياسات التى اتبعتها موزامبيق وانجولا وزيمبابوى كانت سياسات مدمرة، مادامت تتضمن مفاوضات معقدة مع الهيئات الرأسمالية العديدة، وقد يفكر البعض بأنه من حسن الحظ أن التأثير السياسي لسمير أمين لم يمتد الى تلك البلاد.

٤- لاكلاو ونظرية التبعية:

لقد قام كل من «فرانك وولر شتاين» بتعريف الرأسمالية على أنها نسق من علاقات التبادل، ويأتى تعريفها هذا بالتحديد لأنهما ارادا أن يدخلا فى تحليلهما للرأسمالية، العلاقات الخاصة بعملية الاستقلال كتلك التى تسود بين أصحاب الاراضى والفلاحين، والتى لاتعنى العمل المأجور بالمعنى الدقيق للكلمة هذا المدخل انتقده: «ارنست لاكلاو Ernest Laclau ولقد اثار هذا النقد قدر كبير من الجدل، وهو يطرح النقطة الجوهرية فى انتقاده كمايلى:

«........... بطبيعة الحال، لدى فرانك كل الحديث فى أن يقوم بتجريد

قدر كبير من السمات التاريخية ثم يبنى نموذجا على هذا الأساس، بل فى استطاعته ايضا، لو اراد، أن يضفى على مجمل النتيجة أسم الرأسمالية... ومع ذلك، فان الشيء غير المقبول اطلاقا هو الحقيقة بأن فرانك يزعم بأن تصوره هو التصور الماركسى للرأسمالية، ذلك لأن الماركسية عند ماركس - كما هو واضح بالنسبة لأى شخص على معرفة سطحية باعماله - كانت نمط فى الانتاج فالعلاقة الاقتصادية الأساسية للرأسمالية قد تشكلت على أساس قيام العامل الحر ببيع قدرته على العمل وشرطها اللازم هو فقدان المنتج المباشر لملكية وسائل الانتاج»(٣٤).

ويستطرد «لاكلاو» مستشهدا بفقرات من ماركس تدل على أن ماركس كان يعتبر عملية التبادل، وإنماء رأس المال التجارى بمثابة شيء يتفق تماما ويتلازم مع ثبات انماط الانتاج فيما قبل الرأسمالية ويرى «لاكلاو» أننا يجب أن نميز بين «انماط الانتاج» و«الانساق الاقتصادية»، وهو يعرف نمط الانتاج بأنه «مركب متكامل من القوى الانتاجية الاجتماعية والعلاقات المتصلة بنمط حتمى من ملكية وسائل الانتاج» ويستطرد فى تعريف النمطين الاقطاعى والرأسمالى بقوله: «ان نمط الانتاج الاقطاعى هو نمط تعمل فيه القوى الانتاجية وفقا للنموذج التالى: ١- الفائض الاقتصادى يتحقق عن قوة عمل خاضعة لقهر اقتصادى بالغ (٢) الفائض الاقتصادى يستحوذ عليه لنفسه شخص ما خلاف المنتجين المباشرين. (٣) تظل ملكية وسائل الانتاج باقية فى حوزة المنتج المباشر. أما فى النمط الرأسمالى للانتاج، فان الفائض الاقتصادى، رغم أنه ايضا يخضع لعملية الاستحواذ الخاص، إلا أن مايختلف فيه عن الاقطاع، هو أن ملكية وسائل الانتاج تنفصم عن ملكية قدرة العمل»(٣٥).

بهذا يصبح «لاكلاو» فى وضع يمكنه من تعريف «النسق الاقتصادى» بأنه هو «العلاقات المتبادلة بين القطاعات المختلفة فى الاقتصاد، أو بين وحدات

الانتاج المختلفة، سواء على النطاق الاقليمي، أو الوطني، أو العالمي».[٣٦] المهم هنا هو أن أى نسق اجتماعي يمكن أن يشكل، كعناصر تكوين، على انماط مختلفة من الانتاج. والانتاج الاقطاعي المخصص للتبادل، بصفة خاصة، غير مستبعد من هذا التكوين. وبهذا فان الدليل الذى ساقه فرانك على أن المناطق الاقطاعية المفترضة فى امريكا اللاتينية كانت متأثرة بشكل عميق بعلاقات التبادل، يصبح دليل غير مناسب، ويستطيع «لاكلاو» ان يؤكد أن الجزم بالصفة الاقطاعية لعلاقات الانتاج فى القطاع الزراعى لايتضمن بالضرورة التمسك برأى مزدوج.

ويلتقى «والرشتاين» مع «لكلاو» فى أن القضية الأساسية تتعلق بوحدة التحليل المناسبة من اجل المقارنة، أن سويزى وفرانك يتبعان روح ماركس. أن لم يكن نصه، بشكل أفضل. وجوهر اجابته هى أن النظرة للنسق لابد أن تكون شمولية، وأن الشمولية الوحيدة الموجودة بالفعل هى الاقتصاد العالمي.

وهذا مايحقق النقطة الأساسية فى الموضوع، فكل من فرانك والرشتاين يبحثان عن «تعميم وصفى» يعتمد مباشرة على الحقائق التى تمت مشاهدتها. أما ماركس، فهو على النقيض، يصر على ضرورة «التجريد» فبالنسبة لماركس، النمط الرأسمالى للانتاج لم يكن شيئا امبريقيا قابل للمشاهد مباشرة (وهو ينطبق على الاقتصاد العالمى الرأسمالى)، بل هو موضوع تصورى، نتاج للفكر. والهدف هو استخراج العلاقات الأساسية وفحصها بمعزل قبل استكمال عملية التحليل لتعامل مع الجوانب المعقدة فى العالم الحقيقى وبذلك، يكون رد والرشتاين قد فقد هدفه، طالما أن ماركس لم يكن يبحث عن شمولية هى موجودة بالفعل.

على أيه حال، فان اللجوء إلى ماركس كمرجع ثقة لا يفعل شيئا سوى انه ينهى القضية بالنسبة للمعتصبين. و«لاكلاو» على حق فى قوله أن

ماركس قام بتعريف نمط الانتاج من منطلق علاقات الانتاج. وان كان الأمر مازال يتطلب التوضيح فى أن هذا المدخل يعطى نتائج افضل فى تفسير الواقع أكثر من أى مدخل آخر. حيث أن جوانب الضعف الرئيسية فى تحليل فرانك تنبع مباشرة من أغفاله لعلاقات الانتاج.

يقول «لاكلاو»، «أن فرانك يوضح لنا» كيف قامت الدول المتقدمة (المركز) باستقلال الدول المتخلفة (الاطراف) ولكن مالم يفسره ابدا هو «لماذا» كانت أمم معينة تطلب التخلف لأمم أخرى ممن اجل عملية التنمة الخاصة بها[٣٧]» ثم يقول ايضا « اذا اردنا أن نبين أن التنمية يتولد عنها التخلف، فان ماسيكون علينا ان نبرهن عليه هو أن الحفاظ على بقاء علاقات الانتاج فى مرحلتها ماقبل الرأسمالية فى دول الاطراف وهو شرط لازم لعملية التراكم فى دول المركز[٣٨].

وهنا ، نستطيع أن نرى مغالطة منطقية واضحة. يقول «لاكلاو» ان التنمية اذا ما تتطلب تخلفا، فعندئذ سوف يحدث التخلف، ولكن ليس عكس ذلك. وهذا هو أسوأ أنواع الوظيفية، فما هو ضرورى للرأسمالية أيا كان، سوف يحدث، وذلك قول لايمكن تأييده أو قبوله. فلو كانت عملية التخلف تمثل مسألة ضرورية لحدوث التنمية فانها مع ذلك قد لاتحدث، إما لان الملاك فى المركز، ولانهم لم يفهموا ماركس، يفشلون فى إدراك ضرورة ذلك، وإما لانهم يفتقدون المسائل التى تفرض رغباتهم. وعلى الناحية الأخرى فان عملية التخلف قد لاتكون مسألة ضرورية، ومع ذلك فهى يمكن أن تحدث ايضا. ويمكن التأكيد هنا أن التخلف قد يسهم فى التنمية دون أن يكون ضرورى لها، وذلك لأن هذا المنطق المغلوط يتفشى كثيرا فى الكتابات الماركسية.

والمحاولة التى يقوم بها «لاكلاو» لكى يبين ضرورة التخلف للتنمية تتم من خلال انخفاض معدل الربح، وهى محاولة خاطئة فهو يدل على أن

التكوين العصوى لرأس المال يرتفع في الدول المتقدمة لما يؤدى الى انخفاض معدل الربح الذى يجب موازنته بالتوسع في المناطق التى يكون فيها التكوين العصوى لرأس المال منخفض. وانتقادى هنا يتركز في أن هذا، حتى لو كان صحيح. فانه لايفسر ثبات انماط ماقبل الرأسمالية، بل للمرء ان يتوقع أن عملية الاستثمار في المناطق المتخلفة سوف تؤدى الى استبدال انماط ماقبل الرأسمالية بالرأسمالية كما توقع لينين على سبيل المثال.

ولقد قام «برنر» Brner باظهار النقاط النقدية لدى «لاكلاو» واضاف اليها بحث وافي عن والرشتاين، في الوقت الذى قدم فيه حجج قاطعة مختلفة تماما. والنقطة الأساسية التى طرحها «برنر» هى ان الرأسمالية تعتبر عملية فريدة وذلك للطريقة التى ترتقى بها بالتنمية التكنولوجية مما يؤدى الى زيادة الانتاجية. ومن ثم زيادة الانتاج (من خلال فائض قيمة نسبى) وهذه النزعة نحو تطوير قوى الانتاج هما احدى النتائج الرئيسية التى يستخلصها ماركس من تحليله. ويبين «برنر» أن الأنماط الأخرى للانتاج لاتتوافر بها نفس الديناميكية. وفى نفس الوقت، فان «انماط ضبط العمل» لاتختارهما الطبقات الحاكمة اختيارا حرا، بل هى تأتى نتيجة للصراع الطبقى(٣٩).

لذلك «فان مختلف اجزاء العالم الاقتصادى، لها نوازعها الخاصة التى تتبع من انماط الانتاج الموطنة هناك. وهذا ليس معناه انها تنشأ وتتطور بشكل مستقل بعضها عن بعض. بل معناه أن عملية التحليل يجب أن تبدأ من عمل أنماط الانتاج، ثم تمضى قدما في تحليل كيفية تفاعلها مع بعضها. ويجب هنا أيضا ملاحظة أنه بمجرد أن نضع في اعتبارنا أن الانتاجية المتزايدة هى بمثابة الجوهر للتنمية الرأسمالية، عندئذ فان رفاهية دول المركز ليس عليها أن تكون على حساب أى شخص آخر. فالتنمية ليست هى بالضرورة «الوجه الآخر للعملة» الخاصة بالخلف. وان كان هذا ليس معناه انكار أن التدفق العالمى للفائض يمكن، بل أنه يحدث. وهذا التأكيد ليس جديد

بالطبع، بل هو إعادة تأكيد للمنظور الماركسي.

ولو نظرنا الى مناقشات «فرانك ووالرشتاين»، سنجد أن هناك أوجه تشابه شكلية بينهما وبين النظريات الماركسية الكلاسيكية عن الاستعمار. يقول لينين أن رأس المال النقدى «سينشر شبكته» على العالم، كما يتحدث بوخارين عن وجود «قلة من الأجهزة الاقتصادية المنظمة والمتضامنة فى مواجهة محيط زراعى. ومع كل، فبالنسبة لبوخارين ولينين، كان هذا كله بمثابة جزء من «عملية» من التدويل كانت تقوم بتحويل النسق العالمى بتركيز السلطة والندوة فى وقت واحد عند، المركز، كما تقوم ايضا بتطوير الانتاج وخلق بروليتاريا حقيقية فى الأطراف. اذن ففى الوقت الذى يرى فيه فرانك والرشتاين ان هناك نسق ثابت أساسا خاصه باعادة التوزيع ودائم وبصفة مستمرة لعدة قرون، فان الماركسيين الكلاسيكيين كانوا يرون وجود عملية من التنمية تقوم بتحويل العالم.

وعنصر الاختلاف الأساسى بين وجهات النظر هذه نستطيع أن نجده فى تأكد الماركسية الكلاسيكية على علاقات الانتاج. وليس فى امكان فرانك سوى أن يدلل على أن «السلسلة» قد بقيت دون تغيير جوهرى باغفال التغييرات الحقيقية فى علاقات الانتاج التى صاحبت استبدال رأس المال التجارى برأس المال الاحتكارى الحديث.

ومع ذلك، فأن فرانك ووالرشتاين قد اسهما اسهاما هاما باصرارهما على مايمثله التخلف من أهمية وضرورة تحليله من منطلق التطور الخاص بأحد الانساق العالمية. أما بالنسبة لمنظرى التخلف، فهم أصحاب أهداف أكثر تواضعا. لقد بينوا كيف أن محدودية الأسواق والمشاكل الخاصة بميزان المدفوعات يمكن أن تؤدى الى خنق عملية التنمية، ولكن تحليلاتهم تعتمد على افتراض ضمنى بوجود نموذج من التخصص مقرر سلفا بين البلاد المختلفة. ولكن هذا الافتراض يحتاج الى مايبرره ويثبت صحته.

٤- تفسيرات لظاهرة التخلف:

لقد وجهت عدة انتقادات الى المفهوم التقليدى «التخلف» وكذا لكل الخصائص الاقتصادية والاجتماعية التى ارتبطت بهذا المفهوم، وتتلخص هذه الانتقادات فى النقط الآتية:

١- ان المفهوم التقليدى للتخلف له طابع وصفى فقط، وليس له أية قيمة تحليلية. فهو يفسر لنا لماذا وجد التخلف، ويكتفى باظهار ملامح الاقتصاد المتخلف.

٢- أن الأخذ بهذا المفهوم يؤدى الى استعمال كل الخصائص التى ارتبطت به، وخاصة منها قضية ازدواجية الاقتصاد وتقسيمه الى اقتصاد «تقليدى» واقتصاد «حديث». فى حين أن هذا التقسيم ليس له الا قيمة وصفية نسبية، كما أن اخذه بعين الاعتبار قد يكون خطيرا من الناحية السياسية الاقتصادية، لأنه يفرض مسبقا بأن العمل على الخروج من التخلف يقضى بتوسيع القطاع الحديث على حساب القطاع التقليدى، وهذا من شأنه أن يزيد فى التفاوت المادى بينهما اى بين الأغلبية الساحقة من السكان من جهة والأقلية من جهة ثانية.

٣- أن المفهوم التقليدى للتخلف يدفع الى الاعتقاد أن الحل الوحيد للخروج من هذه الوضعية هى اتباع نفس الصراط الذى اتبعته البلدان الصناعية الرأسمالية منذ القرن التاسع عشر، كما يتبين ذلك من خلال نظرية المراحل لـ «روستو»[٤٠]. والواقع ان هذا التقليد المطلوب يعتبر خطأ كبيرا لأن الأوضاع التاريخية والاقتصادية المحيطة بالعالم التابع التى يتسم بها لاتشبه تمام تلك التى عرفتها البلاد الأوروبية فى القرن الماضى.

٤- ان المفهوم التقليدى للتخلف لايعيد أية أهمية للدور الذى قامت به الامبريالية العالمية فى خلق هذه الظاهرة وتدعمها، ولايعتبر أن السيطرة

الاستعمارية فى أواخر القرن الماضى هى التى كانت سببا مباشرا فى انتشارها.

ويفسر لنا التاريخ التخلف بعاملين اساسيين هما: الاستبداد بمعنى حكم الفرد وتسلطه والاستعمار باعتباره أقسى أنواع الاستبداد والقهر. وتبين لنا مشكلة التخلف أن زحزحة الاستعمار عن كاهل الوطن لابد أن يتبعها القدر الكافى من الحرية، ومن ممارسة الديمقراطية حتى يمكن للتنمية أن تستمر وتزدهر فاذا اعقب جلاء المستعمر وصول فرد أو حفنة من الأفراد الى السلطة لفرض الدكتاتورية فشلت جهود التنمية، وأصبحت محصلة التنمية هياكل شبه خربة كأنها إعجاز نخل خاوية. ويقدم لنا التاريخ صور التخلف نتيجة للاستبداد أقسى من صور التخلف نتيجة للاستعمار، فما فرضه الاستبداد على اليمن قبل الثورة من تخلف أقسى وأمراض التخلف الذى فرضه الاستعمار فى البلدان المجاورة لليمن. وعندما تبدأ الدول الجديدة، عقب استرداد حريتها من براثن الاستعمار أو براثن الاستبداد – فى التنمية، تواجه بمشكلات لاحد لها: أنها تتسلم خرائب اقتصادية، وجيفا بشرية، وثقافة وطنية أحرقها الكبت فأصبحت رمادا يغشى العيون كلما هبت عليه ريح.

ان الشعوب التى ناضلت حتى حصلت على استقلالها، وقفت فى صباح الاستقلال امام عوائق متراكمة خلقها الاستعمار تجعل التنمية عملية صعبة التحقيق. فالى جانب الإدارة الضعيفة، وندرة الاطارات والكوادر الفنية، تجد هذه الشعوب المطحونة أن عليها ان تستورد الالات والخبرات الفنية والسلع الاستهلاكية حتى رغيف الخبز وزجاجة اللبن... أن السيطرة الاستعمارية خرجت من الباب لتدخل من النافذة.

ان قضية التخلف قضية تاريخية، وقضية التقدم قضية تاريخية أيضا، وكلاهما يرتبط بالاستعمار بشكله القديم والجديد. ذلك أن الدول الأوربية

استطاعت خلال عشرات السنين أن تحدث تنميتها وتقدمها على نار هادئة بسرقة المواد الأولية من البلدان التى استعمرتها، وبسيطرتها على التجارة الخارجية للمستعمرات، وجعلها سوقا لمنتجاتها وبحرمان شعوب المستعمرات من فرص التقدم فى نفس الوقت، ولقد كان القصد من إنشاء المستعمرات فى جملته هو الاستيلاء على مافى هذه المستعمرات من المواد الخام، وفى سبيل ذلك استخدمت الدول الأوروبية الاستعمارية السياسات التالية:

١ – حرمان المستعمرات من أن تكون بلادا صناعية.

٢– الحيلولة بين أبناء المستعمرات وبين اكتساب المعرفة الفنية الحديثة التى تعنيهم على تنمية صناعتهم المحلية.

٣– جعل ابناء المستعمرات منتجين صغار للمواد الخام فى بلادهم بأرخص الأجور.

٤– منع المستعمرات من التجارة مع الدول الأخرى الا عن طريق الدول الاستعمارية.

ولقد كانت دول الاستعمار لاتجيز لمستعمراتها أن تصدر منتجات أو تستورد منتجات من غير الدولة الأم، كما كان محرما على المستعمرات أن تعقد اتفاقات تجارية أو اقتصادية مع غيرها من الدول دون موافقة الدول الأم، وليس من حقها إنشاء صناعات فى وطنها الا بعد موافقة الدولة الأم، وكانت الدولة الأم لاتقبل لمستعمراتها أن تنمو صناعيا. وكانت الأسواق والجرى وراء الأسواق هى هم الاستعمار منذ كانت التجارة الخارجية هى محور النشاط الاقتصادى فى القرنين السادس عشر والسابع عشر حتى القرن العشرين.، عندما اصبح الانتاج الكبير القائم على الآلية وعلى البحث المستمر عن منافذ جديدة لتصريف هذا الانتاج.

ولم يكن الاستعمار عملا عسكريا وحسب أو عملا تجاريا فقط، وانما

كان الاستيلاء الفعلى على الأراضى، والتصرف فيها تصرف المالك فى ملكه هو عمل الاستعمار. ولقد كان الاتجاه الأساسى فى ملكية الأرض هو أيلولتها الى الأوروبيين، فقد استصدرت بريطانيا تشريعات تخول لها بطريق مباشر او غير مباشر امتلاك المستعمرات والمحميات واقتنائها وادارتها. أما الطريقة الفرنسية لمصادرة الاراضى فتختلف من حيث أن الفرنسيين لا يدعون اغتصاب الارض بطريقة قانونية وانما يغتصبونها اغتصابا صريحا علنيا، وأدى ذلك الى ظهور طبقة من الملاك الأجانب الذى يعيشون بعيدا عن أوطانهم وهؤلاء هم المستوطنون الأوربيون واصحاب الامتيازات واقاموا مزارع على النمط الرأسمالى يعمل فيها اجراء من ابناء البلد التابع وفق تخصص معين. ذلك التخصص الذى فرض على انتاج الاراضى بحيث يصبح هناك محصول واحد أو محصولان رئيسيان لكل بلد يهدف التصدير. واجبر الفلاح الافريقى على عدم زيادة المحاصيل الغذائية التقليدية اللازمة للسكان المحلين مما ضيق حجم السوق المحلى وجعل الفلاح الافريقى فى النهاية مستورد لرغيف الخبز، وخضع الانتاج الصغير للفلاحين والجرفيين خضوعا كليا للإدارة التعسفية للاحتكارات الأجنبية.

والى جانب هذا النظام الاقتصادى الذى سلب فيه الاستعمار الارض وفرض عليها التخصص لمصلحته، عمد الى سرقة القوة البشرية وسرقة عملها وعرقها. لقد سخرت الاحتكارات مئات الألوف من أبناء العالم التابع فى تشييد السكك الحديدية والمناجم والموانى بأبخس الأجور كما نهبت السكان المحليين عن طريق فرض الضرائب، وقد كانت هذه الضرائب والسخرة من المصادر الهامة لرأس المال. وبتجريد البلاد فى العالم التابع من شروط التطور الاقتصادى المستقر تحولت هذه البلاد الى مجرد مورد للمواد الخام، أما التنمية فقد تركزت فقط فى فروع قليلة من الاقتصاد وهى المناجم والسكك الحديدية وبناء الموانى والمشروعات التحويلية اساسا(٤١).

ان نماذج الاستعمار فى أفريقيا وأسيا وأمريكا اللاتينية.. ونماذج التطور من الاستنزاف التجارى الى الاستعمار الاستيطانى والنماذج الأوربية ثم الأمريكية تثبت أن الاستعمار ملة واحدة وأن المستعمرات مقهورة امام حركات التحرر الوطنى كان الاستعمار قد فتح نافذة أو نوافذ يدخل منها بعد خروجه من الباب. وقد استند الاستعمار الجديد الى مبدئه القديم المعروف فرق تسد، وطبقة عمليا بتفتيت المناطق المستعمرة التى كانت موحدة من قبل الى عدد من الدول الصغيرة الفاقدة لمقدمات الحياة، والعاجزة عن التطور بصورة مستقلة مما يرغمها على الاعتماد على الدول الاستعمارية السابقة وبخاصة فى نظامها الاقتصادى. فافريقيا الغربية تضم تسع عشر دولة مستقلة منفصلة عن غيرها وباستثناء نيجيريا فان كل دولة من هذه الدول يتراوح تعداد سكانها بين مليونين وثلاثة ملايين من السكان.

لقد اتضح من التحليل السابق، أن الاستعمار كان بمثابة «العنصر المشترك» والجدير بالملاحظة، لظاهرة التخلف فى أى بلد من بلدان العالم. وعلى سبيل المثال، فقد تعرضت قارة امريكا الشمالية الى ثلاثة عشر نمطا استعماريا خلال قرنين من الزمان الى ان حصلت على استقلالها مع نهاية القرن الثامن عشر. وكذلك فعل الاستعمار البريطانى والفرنسى فى كندا، والبريطانى «وحده» فى استراليا، ونيوزيلندا... وبرغم تغير هذه الأنماط مع ما يتبع ذلك من متغيرات عديدة تؤدى الى نتائج متفاوته. الا أن السمات الأصلية للنمط الاستعمارى هى لاتتغير حيث تبدأ باحتلال، فسيطرة ثم استقلال. اما صور الاحتلال واشكاله واساليبه فقد تتغير، وكذلك فان السيطرة تتنوع ادؤاتها، وتتباين مجالاتها، كما أن الاستقلال له درجات متفاوته، ويتم بطرق مختلفة.

ومن الطبيعى أن تؤثر حركة الاستعمار العالمى على زيادة تخلف – تلك المجتمعات تخلفا. فلاشك أن كل دولة مستعمرة تسعى اول ما تسعى الى

اشعار المجتمع الآخر بأنه (أى المتخلف) هو الذى فى حاجة اليها، وأن وجودها فى أراضيه – رغم ماسيكلفها من وقت وجهد ومال ٠ – هو لمصلحته وذلك رغبة فى رفع شأنه من وجهة نظر انسانية بحتة. ذلك هو المدخل الأساسى الذى تبدأ به حركة الاستعمار نشاطها فى أى مجتمع كان، ورغم تفاوت تلك المجتمعات حتى فى درجة تخلفها، الا أن مايشجع الاستعمار على تماديه فى نشاطه أن يجد عناصر التخلف متوافره فيه: فمن تخلف فى النظام السياسى الى انهيار فى الهيكل الاقتصادى. ومن تقليلدية فى التركيب الاجتماعى الى بدائية فى النمط الثقافى من كل هذه الخصائص ينفذ المستعمر الى الدول التابعة بل أنه وجد فيها ارضية خصبة لنشاطه ومرتعا غنيا لفرض سيطرته واستغلاله.

ان الاستعمار يطور اساليبه واشكاله بصفة دائمة لان الاستعمار فى جوهره عملية استغلال، ومن ثم فهو يغير من أساليبه امام المتغيرات التى تحدثها حركات التحرر والاستقلال، ولعل مبدأ المشاركة التى تعرضه شركات البترول الاحتكارية الآن على العرب صورة من هذا القبيل. ولكن هذه المشاركة اسلوب من أساليب الاستعمار الجديد فى الاستغلال طرحها من قبل فى تاريخ الاقتصاد المصرى الاستعمار القديم أمام جهود المصريين فى انشاء بنك وطنى. والاستعمار عندما يجد طرح المشاركة كعمل وطنى يريد أن يستمر عرق الاستغلال نابضا وحيا بالنسبة له.

ومن هنا ظهرت تفسيرات حديثة. لاوضاع البلاد التابعة المتخلفة تربط واقعها بظاهرة السيطرة الامبريالية وتحلله انطلاقا من مفهوم الهيمنة وليست هذه التفسيرات سوى امتدادا لنظرية الامبريالية والتحلل الماركسى للتطور الرأسمالى. ويمكن تلخيص محتواها فى النقط الآتية:

(١) أن وضعية التخلف ناتجة عن التدخل الامبريالى للبلاد الرأسمالية

داخل البلاد الأفريقية والاسيوية والامريكية اللاتينية. فهذا التدخل ساعد البلاد الرأسمالية على استغلال الموارد الطبيعية التى يملكها العالم التابع، ومكنها من الزيادة فى فائضها الاقتصادى ودفع باقتصادها الى التقدم.

(٢) ان التدخل الامبريالى هو الذى أدى الى ظهور الازدواجية الاقتصادية فى العالم التابع والى التفاوت الملحوظ بين قطاع حديث مرتبط بمراكز الرأسمالية عبر تيارات مادية وعلاقات وقطاع سائر نحو تفقير مؤكد. فانعدام الانسجام فى القطاعات الاقتصادية ناتج عن هيمنة الاقتصاد الأجنبى على مجموع مكونات الاقتصاد الوطنى وبتأسيسه لقطاع حديث مرتبط به مباشرة يستعمله كأداة للهيمنة على هذه الأخيرة.

(٣) أن هذه الهيمنة تمكن المراكز الرأسمالية من التحكم فى الاستراتيجية الاقتصادية لبلاد العالم التابع، فهى من جهة تشير عليها بأن تتبع نفس السبل التى سارت فيها هى قبلها منذ القرن التاسع عشر، ومن جهة ثانية، تعمل على ربط تنمية الاقتصاد المتخلف بتنمية الاقتصاد الرأسمالى.

(٤) فى اطار هذه التحاليل، ظهرت نظريات «المركز والاطراف» التى كانت «روزا لوكسمبورج» قد وضعتها فى اطار دراستها لظاهرة الامبريالية، والتى طبقها الاقتصادى المصرى سمير امين على واقع العالم التابع خاصة فى كتابيه «التراكم على المستوى العالمى»، والتطور اللامتكافىء[٤٣] وملخص هذه النظرية، ان بلاد العالم تكون المحيط الاقتصادى الذى يدور فى فلك الاقتصاد الرأسمالى وحول مراكزه الممثلة فى البلاد الرأسمالية المتقدمة. ومن ثم، فان التطور الاقتصادى للعالم التابع اصبح مرتبطا اشد الارتباط بالتطور الاقتصادى للمراكز الرأسمالية.

يرى «سمير امين» ان هناك قطبان، رأسمال الاحتكارات فى قطب المركز، وفى القطب الآخر الطبقات المستغلة فى بلاد الأطراف أى البروليتاريا

الذى لم يعد يستهان بها جماهير الفلاحين المستغلة. ويرى أن تحويل فائض القيمة من بلاد الأطراف الى المركز كان لابد منه، لأنه يمثل القاعدة الاقتصادية للتراكم على الصعيد العالمى، والدليل على ذلك، أن الامبريالية تحاول أن تستخدم اشكال متنوعة من العنف لمحاولة تفسير، انه لاوجود لاى تحويل للفائض والقول أن الجماهير التى يمارس عليها اكبر استغلال فى النظام الرأسمالى العالمى ليس البروليتاريا فى البلاد المركزية، ويقول فى ذلك سمير أمين «.... كيف يمكن التفسير أنه فى معملين احدهما فى المغرب والآخر فى فرنسا، كلاهما يصنع نفس الاشياء بنفس التكنولوجيا ونفس الالات ونفس التنظيم للعمل، ولكن أولهما يؤدى للعامل عشرين ضعفا اقل من الأجرة التى يؤديها الثانى. اقول كيف يمكن أن تفسر أن العامل الفرنسى يمارس عليه استغلال أكبر من الاستغلال الذى يمارس على العامل المغربى.. هناك سر خفى غريب أمام الاشياء مثل ذلك... هناك رفض جماعى للاعتراف بما هو بديهى...»(٤٤).

ان وجود قطبان احدهما فى المركز والاخر فى الاطراف لايعنى وجود طبقتين فقط. اذ من البديهى ان هناك طبقة عاملة فى الغرب، ومن البديهى أيضا أن هناك – كلمة بورجوازية صغيرة سيئة الاستعمال فى هذه الحالة – طبقة مأجورة جديدة لاتقوم بنفس الوظائف التى تقوم بها الطبقة العاملة الصناعية فى نظام الانتاج ولكنها فى نفس الوقت مستغلة فى المراكز الامبريالية وتوسيع هذه الطبقة التى أصبحت أغلبية وسط العاملين فى الغرب، له علاقة وثيقة بالتوزيع العالمى غير المتكافئ للعمل. وبالضبط لأن هذا التوزيع يمكن من تحويل مكثف للقيمة المتولدة عن استغلال بلاد الاطراف. ولكن من تمركز نمو خارق فى البلاد المركزية ،كذلك فى بلاد الأطراف يوجد الطبقات المستغلة، فضلا عن الطبقات المستغلة القديمة التى استقطبت بادماجها فى النظام الرأسمالى. والطبقات المستغلة التى توسعت توسيع

الرأسمالية ومنها على الخصوص بورجوازية العالم التابع: سواء منها البورجوازية الخاصة او بورجوازية الدولة، أو امتزاج بين البورجوازيتين، فذلك يعود الى الظروف الملموسة المحلية[٤٥].

(٥) وقد بينت عدة دراسات أن الارتباط بين المركز - الاطراف، مكن بلاد المركز من تدعيم مكانتها كبلدان متقدمة ومتحكمة فى الواقع الدولى، فى حين أن بلدان العالم التابع تعرف تفقيرا اقتصاديا مستمرا، الشيء الذى دفع بـ «أندرى جوندفرانك» بالحديث عن «تنمية التخلف» فى العالم التابع من خلال علاقات السيطرة بين الجهتين.

يقول فرانك «....بمجرد تحول دولة أو شعب الى تابع لمركز رأسمالى خارجى، فان بناء المركز - التابع المستغل سرعان مايعمل على تنظيم الاقتصاد الوطنى الداخلى والحياة السياسية والاجتماعية لذلك الشعب ويهيمن عليها وعلى الجانب الآخر، فان العوامل النقيضة للرأسمالية تبدأ فى التخلق على المستوى الوطنى الداخلى وتعمل على توليد اتجاهات نحو التنمية فى المركز الوطنى الداخلى وتعمل على توليد اتجاهات نحو التنمية فى المركز الوطنى ونحو التخلف فى توابعها المحلية تماما كما تفعل على المستوى العالمى». أى أن الشكل الاستغلالى الذى تكون عليه العلاقة بين المركز والتابع، يبدأ هو الآخر فى الظهور ايضا داخل التشكيل المتخلف كنتيجة مباشرة للتغلغل الرأسمالى. ويمكن إيجاز رأى فرانك فى النقاط التالية:

(أ) تقوم التشكيلات الاجتماعية الرأسمالية الخاصة بالمركز بالتغلغل فى الاقتصاديات الطبيعية بالعالم التابع وتستحوذ على فائضها الاقتصادى.

(ب) يعتبر ذلك نتيجة مباشرة للتناقضات الموجودة داخل التشكيل الاجتماعى.

(ج) يؤدى هذا التغلغل الى تكاثر الرأسمالية باعتبارها النمط السائد

للانتاج، عن طريق تدمير الاقتصاد الطبيعى القائم بالعالم التابع.

(د) يعمل التغلغل الرأسمالى من خلال الاستحواذ على الفائض الوطنى المحقق داخليا، ومازال يعمل، على تنشيط عملية تخلف، ليست فقط اقتصادية، بل ايضا سياسية واجتماعية(٤٧).

(هـ) من الضرورى بحث قضايا تطور العلاقات بين البلاد الرأسمالية وبلاد العالم التابع من خلال حركة الهيمنة. أن هيمنة الاقتصاد الرأسمالى على البلاد التابعة مرت بثلاث مراحل اساسية هى:

(١) مرحلة الاستعمار المباشر التى تتسم بالتحكم العسكرى والسياسى المباشر للبلاد الرأسمالية فى المستعمرات. ولقد أدى هذا التحكم المباشر الى بعض الحركات:

أ- تزايد فى اتساع التفاوت بين الجانبين بسبب التراكم المادى عند البلاد الرأسمالية عن طريق استغلالها للموارد الطبيعية للمستعمرات.

ب- ارتفاع عدد السكان فى المستعمرات وتزايد الضغط الديموجرافى الشئ الذى أدى الى ظهور عدة تناقضات وبزوغ الوعى الوطنى داخل المستعمرات.

ج- الحركية التاريخية الناتجة عن تواجد المجتمعات الرأسمالية بجانب المجتمعات التقليدية، الشئ الذى ساعد على اذكاء الوعى التاريخى داخل هذه الاخيرة.

ولقد أدت هذه الحركيات الى ظهور الحركات الوطنية المطالبة للاستقلال، والى انتزاع الاستقلال فى النهاية.

(٢) مرحلة الاستعمار الجديد: والتى تظهر عادة بعد حصول البلاد على استقلالها والتى تأخذ فيها الهيمنة وجها جديدا يمكن تلخيصة فى النقاط الآتية:

أ- توزيع العمل الدولى على أساس تخصص البلاد التابعة فى انتاج بعض المواد الاولية وتخصص البلاد الرأسمالية فى انتاج المواد الصناعية.

ب- تحويل بعض الاموال من المراكز الرأسمالية الى البلاد التابعة فى شكل استثمارات خاصة فى قطاعات المواد الاولية وفى شكل قروض عمومية.

جـ- مشاركة البلاد الصناعية الرأسمالية فى تسيير اقتصاد البلاد التابعة، عن طريق برامج المساعدة الفنية والثقافية وعن طريق تصدير بعض التقنيات.

د- اقتراح المراكز الرأسمالية على العالم التابع، باتباع استراتيجية اقتصادية معينة: تشجيع الاتجاه الليبرالى، تدعيم طبقة البوجوازية الكبرى والمنظمين، الاهتمام بالقطاع الفلاحى وبانتاج المواد الاولية المطلوبة من طرف السوق العالمية...الخ.

هـ- ولقد أدت هذه الوضيعية الى معطيات جديدة: اتساع الهوة بين الاقتصاد المتقدم والاقتصاد المتخلف، تزايد حدة التفاوت بين االاغلبية من السكان والاقلية المحظوظة، تزايد الضغط الديموجرافى وما ينتج عنه من تناقضات ومشاكل.. كل هذه العوامل مهدت لظهور ملامح مرحلة ثالثة للهيمنة.

(٣) المرحلة الثالثة للهيمنة: والتى ظهرت فى السبيعنات، وتتسم بـ:

أ- اتساع التفاوت بين جل البلاد التابعة والبلاد الرأسمالية.

ب- ظهور الاتحادات الجمهورية والتضامنات بين البلاد الرأسمالية، الشئ الذى يمكنها من استعمال مقدورات اقتصادية ضخمة.

جـ- التقدم التكنولوجى الكبير الذى وصلت اليه المجتمعات المتقدمة

والذى يساعدها على التسلح بوسائل جديدة للسيطرة على المجتمعات التابعة التى لاتملك هذه التكنولوجية.

د- ظهور تناقضات جديدة داخل البلاد الرأسمالية: المشاكل الناتجة عن التقدم الاقتصادى، نقص اليد العاملة، التضخم، تحديات التلوث وقضايا البيئة.... الخ.

انطلاقا من هذه المعطيات ظهرت شروط مرحلة جديدة من الهيمنة تعتمد على التفاوت المادى بين الجانبين والتقدم التكنولوجى، وتقبل البلاد الرأسمالية على ادخال بعض الصناعات الى بلاد العالم التابع فى اطار تقسيم العمل من نوع جديد(٤٨).

وهكذا نلاحظ أن التفسيرات الحديثة لواقع العالم التابع تربط بين واقع التخلف وشكل تطور الاقتصاد الرأسمالى العالمى فالتخلف مثله مثل تقدم البلاد الرأسمالية يكون جزء واحدا من مكونة واحدة هى التطور التاريخى للرأسمالية فى القرن العشرين، وبالتالى لايحق دراسة حركية هذه الأخيرة.

أن هذه التفسيرات الحديثة لظاهرة العالم التابع المتخلف، تحثنا على القيام ببعض الملاحظات:

أولا: أن اعتبار إن الامبريالية وانتشار الرأسمالية كانا هما سبب «تخلف» بعض البلدان، يجب إلا ينسينا أن عدم تمكن هذه الأخيرة من الركوب فى قطار التقدم الذى ركبته اوروبا بعد القرن السادس عشر بسبب الجمود التاريخى الذى مسها، هو الذى سمح للبلاد الأوروبية من التقدم فى اطار الرأسمالية ومن استعمار بلدان اخرى. فاذا كان صحيحا أن التخلف هو أبن الاستعمار، فمن المؤكد أن الجمود التاريخى والاجتماعى لعديد من البلدان هو الذى أدى الى الاستعمار، ودخول هذا الأخير هو الذى يخلق التفاوت بين الجهتين وساعد جهة على التقدم على حساب جهة أخرى، وكان بالتالى مصدر ظاهرة التخلف.

ثانيا: ان ظاهرة «العالم التابع» لها تعبير سياسي على المستوى الدولي، هذا التعبير الذى تبين في الجهات التي كونتها هذه البلدان في مواجهتها لتحديات الطرف المهيمن، منذ اجتماع باندونغ ١٩٥٤ الذى يجسم التحام الشعوب ضد الاستعمار، الى اجتماع القارات الثلاث سنة ١٩٦٥ بكوبا وتأسيس مجوعة ١٩٧٧ واجتماع القمة بالجزائر سنة ١٩٧٤ بحيث تجسمت معارضة العالم لكل وسائل السيطرة الاقتصادية.

على أن وجود هذه الوحدة السوسيولوجية والسياسية لايعني أن مواقف بلدان العالم التابع وسياستها موحدة فهناك عدة عناصر موضوعية تساعد على بث الشقاق داخل هذه الجبهة، الاختلاف في المكونات الاقتصادية، وظيفة الأنظمة وتنوع اشكال العلاقات مع البلاد الرأسمالية والاشتراكية، والتفاوت الملاحظ في الأوضاع الاقتصادية داخل العالم التابع نفسه.... الخ.

ثالثا: ظهرت في السنوات الأخيرة بعض النظريات التي تقول أن التناقضات ليست موجودة فقط بين البلاد التابعة والبلاد الرأسمالية، بل أنها موجودة على العموم بين العالم التابع من جهة والبلاد الصناعية من جهة أخرى بما فيها الرأسمالية (الولايات المتحدة واوروبا) والاشتراكية (الاتحاد السوفيتي) فالعالم منقسم الى قسمين. الشمال المتقدم، والجنوب المتخلف ويدافع عن هذه النظرية «تبور ماندى[٤٩] Tibor Mende» في كتابه «من المساعدة الى اعادة الاستعمار» كما أنها قد وجدت اصداء مؤكدة في مؤتمر القمة ببلاد العالم التابع الذى انعقد بالجزائر سنة ١٩٧٤.

وتبرز هذه النظرية موقفا من كون أن البلاد الرأسمالية والاشتراكية والصناعية لها عدة امتيازات تجمعها في فريق واحد (الشمال) وتجعلها تختلف على بلدان العالم التابع (الجنوب). المستوى المتقدم لدخلها وصناعتها وتكنولوجيتها تقارب سياستها الخارجية ازاء العالم التابع في اطار مايسمى بالتعايش السلمي بين النظامين الاقتصاديين والواقع، أن البت في هذه المسألة

ليس بالشيء الهين فمن جهة من المؤكد أن امبريالية البلاد الرأسمالية هي التي سببت في تخلف بلاد العالم التابع، وأن العلاقات بين مراكز الرأسمالية وبلدان العالم التابع مراكز هيمنية وهي تختلف عمليا على نوعية العلاقات بين العالم التابع والبلاد الاشتراكية.

ومن جهة ثانية، قد تجعل البلاد التابعة الاتحاد السوفيتي في نفس الفريق الذي يضم البلاد الرأسمالية لأنها تعتبر أن سياسته الخارجية، المبنية على التعايش السلمي، وكذا اهتمامه اساسا بتنمية اقتصاده ومجتمعه تضعه موضوعيا في الجانب الآخر، وبالتالي يظهر أن التناقض العالمي حاليا هو تناقض بين الشمال والجنوب.

وفي الواقع، ليس من المعقول أن نتناسى في تحليلنا لعلاقات العالم التابع مع النظامين، أن هناك اختلاف بين علاقاته مع البلاد الاشتراكية وعلاقاته مع العالم الرأسمالي. فالعالم التابع يعيش في كنف الرأسمالية العالمية ومحيطها وعلاقاتها مع البلاد الاشتراكية ماتزال محدودة. ولكن المؤكد كذلك أن الاستراتيجية الدولية للاتحاد السوفيتي بالأساس، والتي تنطلق من وضعيته كقوة دولية على المستوى الاقتصادي والسياسي، والعسكري. ومن المصالح التي توحي بها هذه الوضعية. لاتنفع العالم التابع كثيرا في مواجهة لتحديات الرأسمالية العالمية.

رابعا: يتضح من خلال التفسيرات الحديثة لواقع العالم التابع. ان هذا الأخير لايمكن ان يحارب عمليا معوقات التخلف الا اذا عمل على الحد من معطيات هيمنة المراكز الرأسمالية على مختلف المستويات التجارية، المالية التكنولوجية، والثقافية، الخ. وذلك اولا باتباع استراتيجية تختلف عن التي توحي بها الرأسمالية العالمية، وبتكون جبهات موحدة بين بلدان العالم التابع في مواجهتها الرأسمالية العالمية. وثانيا، باختيار المنهج الاشتراكي على أسس دراسة المحيط الداخلي والخارجي الذي تعيش في اطاره مجتمعات العالم التابع في القرن العشرين.

٥- نقد نظرية التبعية.

لقد حصر المدخل الخاص بالتبعية بؤرة التحليل الفكرى للعناصر الديناميكية فى مجتمع امريكا اللاتينية بدرجة مؤثرة، كما أنه اغلق الباب مسبقا أمام طرح أسئلة حاسمة بحجة وجود تناقض غير مقبول بين المدخل الانتشارى - أو البناء الوظيفى - ومدخل التبعية. وهنا يمكن عرض نقد لنظرية التبعية فى ضوء العناصر التالية:

أ- شروط النظرية العلمية:

أولا: تعتبر نظرية التبعية جامدة وليس بمعنى انها تعوق امكانيات تحقيق التنمية الديناميكية ، بل بمعنى أنها تأخذ التبعية، أيا كان تعريفها، باعتبارها امرا «مسلم به» كل مافى الموضوع أن شكلها فقط هو الذى يتغير كما أنها تستبعد امكانية أن تكون التبعية ظاهرة تدهور.

ثانيا: بالتالى فان نموذج المركز - الاطراف الذى يقوم على أساسه البناء النظرى برمته يبقى بدرجة كبيرة دون أن يفحص. فالتوزيع الجغرافى المتبدل للقوة الاقتصادية فى العالم (فى صالح الدول الأقل نموا) يفترض ببساطة أنه ينبسط تحت ضبط المركز، ولكن حتى على أكثر المستويات سطحية فان وقع الوطنية والتوترات التنافسية الناشئة عن نمو عملية التصنيع فى العالم التابع تقتضى اجراء بحث امريقى لهذا الافتراض.

ثالثا: أن ألا افتراصات الجامدة حول استمرار صلاحية نموذج المركز • الاطراف تعوق اثارة المزيد من التساؤلات عن أشكال التأثير المتبادل الذى قد تظهره (أو التى تكون قد أظهرته بالفعل) اقتصاديات دول الاطراف على دول المركز، فى الوقت الذى تصبح فيه هذه الاقتصاديات اكثر قوة من الناحية الاقتصادية عما كانت عليه من قبل.

رابعا: ان الافتراضات الجامدة حول استمرار صلاحية نموذج الموقع الجغرافى المتبدل للقوة الاقتصادية العالمية لايمثل سوى نوع التوسع فى قوة المركز ، والافتراض الآخر بأن الملكية القانونية لخدمات الانتاج تترجم مباشرة وفى الحال الى مظهر للقوة السياسية أو حتى الاقتصادية، تلك الحتمية الاقتصادية اللفظة التى شرع «كاردوسو» بصفة خاصة فى مهاجمتها. كذلك، فالاستثمارات الراهنة ولا المنظورة الخاصة بالشركات المتعددة الجنسية فى امريكا اللاتينية يمكن الافتراض ببساطة أنها تحكم وتقود القوة الاقتصادية أو السياسية. كما أن الدولة الوطنية المعنية تحسن استخدام قدرة عالية على المساومة بسبب ماقد تفقده الشركات المتعددة الجنسية من فرصة الاستثمار - وهى تكلفة قد تكون بالغة اذا ماكانت السوق تتمتع بإمكانيات طيبة للتوسع. ومن وجهة نظر الشركات المتعددة الجنسية، قد تكون الاستثمارات القائمة رهينة لعامل التوفيق بأكثر مما هى لعوائق المساومة. وقد تصبح الدولة القومية أكثر قدرة باستمرار على ادخال الاستثمارات المتعددة الجنسية فى أولوياتها الوطنية وجعلها تتكامل معها.

خامسا: يفترض مدخل التبعية أن الاستعمار هو بناء من حجر واحد، وهذا القول الخاطىء امبيريقيا وتاريخيا يمكن أصحاب نظرية التبعية مثلا، من التقليل الى أدنى حد من مجال الخيارات المتسعة المتاحة امام مجتمعات امريكا اللاتينية ويقوى من الاتجاه الاقتصادى - الحتمى نحو ترجمة الملكية الاقتصادية (الخدمات الانتاج) الى قدرة اقتصادية سياسية[٥٠].

ب - فى ضوء النظرية الماركسية:

أولا: يرى «سانجايالال Sanjaya Lall» أن التبعية قد تم تعريفها بوظيفة دائرية، فدول العالم التابع فقيرة لأنها تابعة، وهى دول تابعة لأنها فقيرة، كما أن خصائص التبعية. كما حددها الباحثون توجد فى الدول غير التابعة وأن

العوامل التي يعتقد الباحثون أنها تؤدى الى التخلف لاتوجد فى كل المجتمعات التابعة، وهى توجد ايضا فى بعض المجتمعات غير التابعة. ولقد ترتب على هذا ان اصبغت على البلدان التابعة خصائص ليست خصائص عامة توجد فى كل منها، وفى نفس الوقت اهملت خصائص اخرى ربما يكون أهمها جميعا عملية التحرر من التبعية وآثار الاستعمار[٥١].

ثانيا: ان توسع اقتصاديات دول الاطراف نتيجة قوة الدفع الشديد والصادر من دول المركز لايمكن ان تكون عملية اوتوماتيكية، ولامتطابقة فى جميع الدول، ذلك أن قدرة الاستجابة سوف تختلف وهذا الاختلاف سوف يعطى صورة للدور الذى تقوم به «الاختيارات» السياسية فى تقرير التنمية الفعلية. وفى الأمر، فان النفوذ والتأثير الأجنبى والقوى الاجتماعية الوطنية قد تكمل بعضها البعض فى تقرير القدرة على الاستجابة وقد يكون ايضا، أنه كلما كانت التجربة السابقة للتغلغل الاستعمارى اكبر، كلما ازدادت القدرة اللاحقة بالاستجابة للمطالب الجديدة القادمة من السوق العالمى.

ثالثا: ان توصيف التبعية بانها «حالة مشروطة» هو توصيف خالى من المعنى، حيث أن جميع مراحل التنمية فى أى مجتمع فى العهد الحديث مشروطة بمناطق خارجية باشكال عديدة (والشرطية تعمل فى كلا الاتجاهين) يمكن أن تكون هذه الصناعة ذات معنى فقط اذا ماكانت تحدد خاصية الميكانيزم أو التأثيرات الخاصة بحالة الشرط، أو كلاهما، وبغير هذا، فان التعريف يصبح أما مجرد لغو، أو أنه يقول ببساطة أن بعض الاقتصاديات لها تأثير على الاقتصاديات الأخرى أكثر قوة مما لهذه الاقتصاديات عليها.

رابعا: ان توصيف التبعية بأنها «حالة مشروطة» هو توصيف خالى بالسوق العالمى، وهم بهذا يستبعدون بالتحديد امكانية حدوث تقدم رأسمالى غير تابع فى دول الاطراف. وهذا يجعل من المستحيل التمييز بين المراحل التاريخية

للعلاقات بين بلدان العالم التابع والدول الرأسمالية المتقدمة، متدينين بالعملية التاريخية الحقيقية لتعمل الى حد التجرد الميت، لكن تكيف اى اقتصاد مع السوق العالمي ومع التغيرات الملاحقة فى السوق العالمى، هو أمر لايمكن، بصفة خاصة، مساواته بالتبعية للاستعمار، ذلك مالم يكن هذا التعبير بغير معنى أو يخفى الفوارق الهامة بين البلدان التابعة.

جـ- فى ضوء وظيفتها السياسية والايديولوجية :

أولا: تفترض نظرية التبعية بأن: (١) هناك بديل تاريخى كامن، ومكبوت للتنمية التى تتحقق بالفعل. (٢) ان فشل هذا البديل فى اتخاذ صورة مادية كان اساسا متجهة لعامل «الفرص الخارجى» - حتى ولو جاء متخللا القوى الاجتماعية الداخلية - وليس نتيجة «اختيار» الجماعات الداخلية التى تقوم بعملية التوجيه. (٣) أن البديل الكامن «المكبوت» كان من الممكن أن يكون اكثر تمتعا بالاستقلال الذاتى، وبالتالى كان يمكنه تحقيق تنمية ذات معدل اكثر سرعة. وبدون مثل هذه الافتراضات، فان نظرية التبعية لاتعدو أن تكون مجرد تأكيد بأن عملية التنمية فى اقتصاديات امريكا اللاتينية كانت متأثرة بالقوى المبهمة فى السوق العالمى. ولكن هذه الفروض المنطقية غير الواردة فى نظرية التبعية تتطلب وجود اساس امبيزيقى. ومن المؤكد، بصفة خاصة، أنه لايكفى ببساطة الافتراض بأن الصفوة الوطنية التى تتقيد مصالحها المادية بالتجارة الخارجية أو الاستثمار الأجنبى فى الاقتصاد المحلى هى بالضرورة التجسيم المحلى لقوى السوق العالمى بفضل هذه العلاقة. فالوضع الحاكم الذى يتمتعون به فى البداية ربما كان هو «السبب» فى سيطرتهم على المكاسب المادية الناجمة عن الصلة الخارجية الأكثر اهمية، أن وضع الهيمنة الذى تتمتع به الصفوة الحاكمة لايمكن أن يتولد فقط من المصادر الخارجية وحدها، طالما من الواضح أنه لابد أن يكون هناك بعد داخلى للتجارة والاستثمار الأجنبى. فاذا ماكانت هذه الهيمنة التى يتمتعون بها فى المجتمع

صاحب الشأن نابعة من سيطرتهم على عمليات التجارة، التى تجعلهم اثرياء، عندئذ لايمكن اعتبار هذه الهيمنة مفروضة من الخارج عالم يتم تحديد بعض العناصر السياسية الاضافية الدخيلة من جانب الشركاء التجاريون.

كل هذا يدل على أن المسار التاريخي للتنمية فى اقتصاديات امريكا اللاتينية ربما كان نتيجة لعامل الاختيار وليس الهيمنة بالاضافة لهذا، من الأمور التى لايجب أن تؤخذ كقضية مسلم بها، هو أن القوى الاجمتاعية القادرة على تجسيم البديل المكبوت هى قوى موجودة الفعل. بل وحتى الأكثر اهمية من هذا، أنه لايمكن الافتراض باستبدال العقل - كما أنه ليس هناك مايبرره فى النظرية الاقتصادية ولافى التجربة التاريخية - ان التنمية الذاتية المستقلة تتحقق دائما بسرعة أكبر، أو حتى بـ «توازن» أكبر من التنمية التابعة.

لذلك فان السياسات الاقتصادية الوطنية قد تعوق وتؤخر التنمية الرأسمالية بخلق معوقات وقيود زائدة عن الحد على الاستثمار الخاص الخارجى المباشر، أو بتعبئة المشاعر الشعبية على أساس انتاج السياسات المحققة للرخاء الاقتصادى والمدمرة لعملية التراكم الطويلة الأمد (سيرى لانكا، وشيلى)، أن صنع القرار المستقل ذاتيا ليس معناه صنع قرار من فراغ(٥٢).

ثانيا: أن المدخل المعيارى، اللاتاريخى لاصحاب مدرسة التبعية، هو الذى يميز افتراضهم بأن «سبل التنمية» البديلة هى الشىء الموجود فعلا ولكنها قمعت عن طريق الفرض الخارجى. وهذا الافتراض بدوره يحث على الاعتماد النظرى بشكل لامعنى منه على مفهوم «التخلف» الذى من الصعب تعريفه دائما. فاصحاب نظرية التبعية ينفون بعنف أن التخلف هو شىء مطابق لـ «عدم التنمية» ويؤكدون بنفس القدر على العنف بأنه الوجه المعكوس للتنمية فى الدول الاستعمارية.

ولقد كان كل ماحصلنا عليه دائما من عملية التعريف أو التوصيف هو مجرد وصف يرقى بصفة عامة الى مستوى قائمة التبويب، كما أن عنصر التأكيد المشترك بأن التخلف ليس هو عدم تنمية وأن التخلف هو التوأم السياسى للتنمية فى المركز، بجانب الفشل فى تعريف «التخلف» كل ذلك يعطينا بناء للتصور يعمل على:

(١) الاستبعاد عن طريق التعريف ان الدول الأقل تقدما اخذت تصبح بصفة مضطردة اكثر تقدما، من حيث التوسع فى مجال القوى الانتاجية والرخاء المادى وبسبب الاستعمار جزئيا.

(٢) تزويدنا بمفهوم تناسبه معايير ذاتية - معيارية بحيث يفصح عن بديل تاريخى واضح ، أو حتى بديل افضل.

ومع ذلك لايمكن اغفال الرأى بأن التخلف هو «عدم تنمية» وفقا لمقاييس الفقر بالنسبة للدول الرأسمالية المتقدمة كما أن استبدال بعض المفاهيم الأخرى لتخلف والتى ترسخت بنائيتها وبالتالى باتت مقاومة للتغير، فقدخدمت فقط فى أنها حولت الانتباه من العناصر الديناميكية للتغير فى مجتمعات العالم التابع.

ويمكن القول، أن الاستقلال السياسى لابد أن يحسب ضمن الانجازات الرئيسية التى حققتها بلدان العالم التابع. ومن الأشياء المتناقضة، أن الفشل فى إدراك ضخامةهذا الانجاز. وهو فشل باتت ترمز له الشعبية والانتشار الذى لاقته نظريات الاستعمار الجديد والتبعية - قد ولد احساس سيكولوجى بالعبودية للماضى، يتسم بالاستجداء الدولى، والربا الاخلاقى واستخدام العوامل الخارجية كذريعة للفشل الداخلى. اكثر من هذا أن تأثير مثل هذه النظريات على الطبقة العاملة والحركة الاشتراكية قد جعلها تتبع الايديولوجيات الوطنية والوحدة المناهضة للاستعمار، واوقف تطورها السياسى الاستقلالى وحثها على

الانحناء والخضوع للانظمة غير الديموقراطية بجانب هذا، كان لمذهبى التبعية والاستعمار الجديد اثار حتمية على السياسة الاقتصادية، ومن أكثر هذه الاثارخطورة أنها جعلت الحكومات التى تتفوق فى ابتنكار الاتصالات الاقتصادية الأجنبية تؤمن بالفعل بما تقوله وتتصرف وفقا له.

فهل التجربة تعزز الرأى الاستعمارى الجديد وتثبت ان الاستقلال السياسى كان معناه فقط حدوث تغيرات هامشية فى الروابط الاقتصادية بين المستعمرات السابقة واسيادها السابقين، وأنه مهما تكن درجة أهمية التغيرات التى وقعت فانها لم تفعل سوى أنها غيرت من شكل التبعية؟

وأيا كان مقياس الحكم، فان الرأى الذى يرى بأن العلاقات الاقتصادية بين الدول الفقيرة والغنية لم يتغير الا فقط بطريقة هامشية منذ الاستقلال هو رأى لابد من رفضه. لذلك فان تشخيص الحالة بالنسبة للتبعية لابد أن يرتكز على القول بأن هناك نمط جديد أو «شكل» جديد من علاقات التبعية قد نمت جذوره. فلقد تمكنت المستعمرات السابقة، على سبيل المثال، أن تتنوع بدرجة بالغة من مصارف أسواقها ومصادر مواردها فى فترة زمنية قصيرة بدرجة غريبة، ومن ثم جعلت عوامل السوق الاحتكارية وشبه الاحتكارية تعمل لصالحها. فلقد استطاعت هذه المستعمرات بدرجة اساسية تنويع صادراتها الى سلع مصنعة، بحيث أنها بحلول عام ١٩٧٠ كانت قد بلغت مايزيد عن ٢٥ ٪ من قيمة صادراتها[٥٣]. كما أنها مارست ضبط متصاعدا على النشاط الاقتصادى المملوك او الذى يسيطر عليه الأجانب داخل حدودها، وقد شمل ذلك عملية تأميم واسعة للمشروعات المملوكة للأجانب والتى تعتمد على مصادر الثروة. ومن بين اكثر الاثار ايجابية لعملية الضبط هذه كان التحسن الذى دخل على تقسيم الريع (اجمالى الأرباح، رسوم الفائدة، الاتاوات، ورسوم الرخص) خاصة الريع العائد من الصناعات المعتمدة على مصادر الثروة، وعن طريق الضرائب وغيرها من الوسائل كذلك

ارتفاع معدل التدريب الأساسى والمتواصل للافراد الوطنيين، والزيادة الثابتة للمكون المحلى فى المدخلات غير العاملة (وكذلك العاملة)، والتى تقلل بسرعة من السمات «الاقطاعية» التى تصطبغ بها مشروعات التصنيع المملوكة أو التى يسيطر عليها الأجانب، وهى عملية ذهبت الى أبعد مدى لها فى امريكااللاتينية.

ويمكن القول، ان الاستثمار الأجنبى الخاص فى الدول الأقل تقدما يعتبر ذو فائدة اقتصادية بغض النظر عن اجراءات الضبط الحكومية على هذا الاستثمار، ولايجب أن يكون فى هذا مايثير دهشة الماركسيين – فلينين نفسه حاول أن يجذب الاستثمار الأجنبى فى السنوات الأولى من الجمهورية السوفيتية.، وترحب فيتنام حاليا بالاستثمار الأجنبى، واحد المبادىء الأولية فى الماركسية هو أن الاستغلال فى ظل الرأسمالية يستلزم حدوث تقدم فى القوى الانتاجية وانه بقدر مايكون الاستقلال السياسى هو استقلال حقيقى، فان الاستثمار الأجنبى الخاص لابد عادة من اعتباره، ليس كسبب للتبعية بل بالأحرى وسيل لتحصين وتنويع اقتصاديات الدول المضيفة، فهو بذلك يقلل من «التبعية» على المدى الطويل.

وليخص لنا «كاردوسو Cardoso» السمات الأساسية للتبعية فى قوله «.. أن مايدعم حالة التبعية، اساسا، بالاضافة الى العوامل المذكورة قبلا والخاصة بالسيطرة المباشرة التى تفرضها الشركات المتعددة الجنسية والاعتماد على السوق الخارجى، هو ان «القطاع الصناعى» ينمو ويتطور بشكل ناقص، فقطاع السلع الانتاجية (القسم الأول)، الذى يعتبر ركيزة التراكم فى اقتصاد مركزى لاينمو بالتكامل، وعادة مايشير رجال الاقتصاد الى «التبعية التكنولوجية»، وهى تعنى أن الاقتصاد يحتم عليه ان يقوم باستيراد الالات والمدخلات الصناعية، وبالتالى يكون عليه أن يعمل على تنشيط الصادرات (خاصة من السلع الأولية) للحصول على النقد الأجنبى[٥٤].

وليس هناك شك أن هناك عنصر من الحقيقة في هذا القول، على الرغم من أن صحته تتصل بشكل وثيق بمسألة الافتقار الى السيادة. طالما أن أى دولة مستقلة قد تعمل ايضا على تكثيف اعتمادها على سلعة واحدة لكى تتمكن من تحسين عائداتها من العملة الأجنبية كتحضير اولى لعملية التنويع. وعلى أية حال، فقد كانت هناك جهود هامة اتخذت لتنويع البناء الاقتصادى فى العالم التابع، كما أن معدلات النمو فى الناتج فى غضون الخمس وعشرون عاما الأخيرة كانت أعلى بالنسبة للصناعات الثقيلة عما هى بالنسبة للصناعات الخفيفة فى البلاد التابعة.

ان نظرية التبعية قد خدمت احدى الوظائف الاجتماعية القوية فى العالم التابع، موفرة دعما ايديولوجيا قويا للقومية البورجوازية فى العالم التابع واضفت عليها تبريرا عقليا مقبول عالميا، مما ساعد بدوره العالم التابع على تحسين قدرته الدولية على المساومة في الأمور الحاسمة المتعلقة باسعار السلع والسيطرة على الأسواق. ان القومية البورجوازية، هى من الناحية العامة، تعتبر شرط ايديولوجى اساسى لخلق الدولة – الأمة الحديثة من الدولة التى كانت تتميز سابقا بالخصوصية الاقطاعية، وبالتقسيم الدينى والمجتمعى، وبكافة أنواع التخلف الأبوى.

ومع ذلك، فان الحقيقة بأن نظرية التبعية قد ساعدت القومية البورجوازية على التخلص من الكثير من الآثار المعوقة التى عرقلت التنمية الرأسمالية وعلى تشكيل الدولة – الأمة الحديثة، لايزيل عنه ضعفها الخطير. فجوهر المعظلة فى النظرية هو أنها تنكر أهمية الاستقلال السياسى فى تنشيط وحفز الرأسمالية الوطنية فى العالم التابع. لكن اى بحث جدى للدول المتخلفة منذ استقلالها يظهر أن هذه الدول حققت مكاسب هامة فى اطار مضمون أدت فيه المشاعر الوطنية الى الاضطرار للمسير فى خطى التنمية الاقتصادية.

تخلف العالم العربى وتبعيته:

أن الواقع السائد بالمجتمعات العربية هو بالأساس واقع التخلف، والتخلف ليس وضعية تقهقر بالنسبة لدول أخرى أو مرحلة تأخر فى التطور الاقتصادى والاجتماعى تعيشه اليوم بلداننا وكأنها شبيهة بالمراحل السابقة التى عرفتها البلاد الأوروبية قبل الثورة الصناعية فى القرن التاسع عشر. لان هذا المنظور العدمى والمزيف للحقيقة يزيل كل قيمة للماضى التاريخى للحضارة العربية، ويستتبع أن على الاقطار العربية اذا ماعزمت على التطور أن تسير فى النهج الذى سارت عليه الاقطار الأوروبية منذ بداية نهضتها فى اطار نمط الانتاج الرأسمالى اثر التفسخ الذاتى لعلاقات الانتاج الاقطاعية ابتداء من القرن السادس عشر. وليس التخلف مطبقا بطبيعة الحال، لاوضاع يمكن قياسها اعتمادا على مؤشرات كمية مجردة ذات طابع اقتصادى مستوى الدخول والمكانة النسبية للقطاعات الانتاجية فى تكوين الانتاج الوطنى، فيكفى أن نذكر أن بين الاقطار العربية من يصل متوسط الدخل الى أعلى مستوى دون أن يصادف ذلك تجاوزه لاشكالية التخلف. ذلك، لأن اشكالية التخلف لها طابع شمولى تتصل بتداخل كل العناصر المكونة للتركيبة الاجتماعية وهى العناصر الاقتصادية والسياسية والفكرية والاجتماعية والذهنية والايديولوجية.

والتخلف هو أولا وقبل كل شىء وضع تاريخى جاء نتيجة الهجمة الامبريالية، كما تولد عن مقدرات وتناقضات مركز الاشعاع الرأسمالى والتى أدت إلى اندماج مجتمعاتنا بكل مكوناتها البشرية والمادية فى اطار الاقتصاد العالمى، والى اخضاع حركية انتاج اقتصادياتها الى مقتضيات توزيع العمل الدولى اعتبارا للبواعب الصادرة عن التركيبات المركزية، أن التخلف هو الظاهرة التاريخية والموضوعية التى جعلت البنية الاقتصادية العربية بنية ذيلية تحدد أولويات المبادرات الاستثمارية داخلها اعتبار لطلب الأسواق الخارجية.

ان التغلغل الامبريالى الذى بدأ من القرن التاسع عشر بالعالم العربى، وامتد منذ ذلك الحين الى اليوم، وانتقل من الشكل المباشر لاى اشكال غير مباشرة بعد تمكن الاقطار العربية من الحصول على الاستقلال وتمكن بعضها من القيام ببعض التحويلات الاجتماعية. أن هذا التغلغل ادى الى نتائج أساسية لابد أن نشير اليها ولو بسرعة، لأنها تحدد معالم الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة حاليا فى العالم العربى.

أولا: أن أول معطية نتجت عن التغلغل الامبريالى تجلت فى تمزيق الوطن العربى الى كيانات إدارية مختلفة اسست على قواعد غير منطقية وبدون اعتبار لتداخل العناصر التاريخية والجغرافية، وقد ساهم هذا التمزيق فى تكسير الوحدة الاجتماعية التى كانت تربط بين مختلف المناطق العربية فى اطار توازن بشرى، وبيئوى وسياسى واقتصادى معين. واذا كان حصول الاقطار العربية على الاستقلال خاصة بعد الحرب العالمية الثانية قد أدى الى تجاوز مرحلة الحضور الاستعمارى المباشر، فان تركيز البنيات السياسية داخل هذه الاطار، وفى اطار التقسيم الإدارى الذى ابتكره المستعمر، قد دعم تمزيق العالم العربى وادى فى بعض الاحيان الى اختلاف كيانات مصطنعة، خاصة اذا ما اعتبرنا أن التمركز السلطوى فى اطار قطرى اعتمد على حركة تنمية انطلقت من القطاعات المرتبطة بالتصدير. كما يجب الإشارة الى أن الواقع الاستعمارى التقليدى المباشر مازال يطبع بعض مناطق العالم العربى كما يتجلى ذلك فى سبتة ومليلية بالمغرب والغزو الاسرائيلى الأخير بلبنان، أو كما يتجلى بصفة أعنف فى الكيان الاسرائيلى الاستيطانى الذى يكون تحديا خطيرا للأمة العربية وعنصرا أساسيا لتمزيق وحدتها.

ثانيا: تكون اقتصاديات قطرية تابعة لمراكز السيطرة الامبريالية ومرتبطة ارتباطا افقيا بدول المركز ومراكز التحكم الاقتصادى على أساس تهمش القطاعات التى تنتج للاسواق الداخلية والتخصص فى انتاج مواد وخدمات

تستجيب للطلب الخارجي. وهكذا العنصر الخارجي هو العنصر الدافع للمبادرات الاستثمارية والمتحكم فى التوازنات الاقتصادية الداخنية، فى هذا الاتجاه اقدمت الاقطار العربية ذات الممكنات الزراعية والكثافة السكانية النسبية، والتى استوطنها المستعمرون الأوربيون فى الفترات السابقة للاستقلال على توجيه كل طاقاتها للتخصص فى انتاج المزروعات المطابقة لطلب المركبات الانتاجية أو الاستهلاكية لدول المركز مثل القطن فى مصر والحوامض والخمور والزيوت بالمغرب العربى. واتجهت الاقطار المتوفرة على مقدرات منجمية الى تصدير منتوج باطن الارض ليحول فى صناعات البلدان المركزية مثل الفوسفات بالمغرب وتونس ومصر والاردن ومختلف المعادن بالمغرب والجزائر.. وتخصصت الاقطار النفطية (السعودية، اقطار الخليج، ليبيا الجزائر) فى انتاج مواد المحروقات التى أصبحت تكون العمود الفقرى لأساليب الانتاج والاستهلاك فى المجتمعات المتقدمة. وأخيرا اتجهت الاقطار غير النفطية وذات الفائض الديموجرافى الى الاعتماد على مواد خارجية جديدة لسد عجز حاجاتها وتوفير العملة الصعبة وذلك بتشجيع تهجير اليد العاملة الى الاقتصاديات المركزية (مصر واقطار المغربى العربى) والاهتمام بقطاع السياحة وادماجه ضمن القطاعات الحيوية (المغرب وتونس). وهكذا تحولت الاقتصاديات العربية الى اقتصاديات ذيلية تعتمد بالاساس على الموارد الخارجية.

ثالثا: فى هذا الاطار عرف الاقتصاد العربى مسيرته التنموية فى الثلاثين سنة الأخيرة، ومن خلال الأولويات التى اعطيت للقطاعات المرتبطة بالتصدير وللاستثمارات التجهيزية التحتية التى اقيمت لخدمة هذه القطاعات فى شكل طرق وموانى ومطارات وادارات..الخ، وكان من نتائج اجتذاب هذه الاستثمارات من طرف قطاعات التصدير ان ظهرت وتدعمت فوارق جغرافية واقتصادية، وتم بناء الاقتصاديات المتواجدة انطلاقا من بعض المراكز الحضرية المحدودة العدد والمرتبطة ارتباطا مباشرا بالأسواق الخارجية عبر القنوات التجارية

وتحويلية فى حين عرفت المناطق البعيدة جغرافيا أو اقتصاديا عن هذه المراكز مسلسل تفقير وتهميش فرض عليها الاطاحة ببعض النشاطات الاقتصادية التقليدية (الرعي) الصيد البحرى، الزراعة، الصناعات التقليدية..الخ) وتهجير يدها العاملة الى المدن التى عرفت تزايدا متصاعدا ساهم فى ظهور معالم اللاموازنات التى تعيشها المدن العربية اليوم.

ولقد مر تركيز الاقتصاد التبعي من خلال عدة مراحل يمكن ملاحقتها عبر طبيعة نوعية القطاعات المستقلة للاستثمارات وكذلك الطبيعة القانونية للمشروعات المستثمرة. ففى فترة أولى، تطورت قطاعات زراعة الصادرات والانتاج المنجمى والاستخراجى فى اطار تحكم مباشر لرؤوس الأموال الاستعمارية (المغرب العربى) وعبر الشركات العالمية المتعددة الجنسية فى حين تطورت فى فترة لاحقة، وفى حدود نسبية وداخل اطارات قطرية ضيقة، بعض النشاطات الصناعية التى بزغت عبر حركية توزيع العمل الدولى وهى متعلقة بصناعات احلال الواردات وصناعة التصدير، فى حين بقيت القطاعات المنتجة للمواد والخدمات التى تستجيب لحاجيات السكان الأساسية مثل المنتجات الزراعية الغذائية، فى مستوى أصبح معه العالم العربى ينتج اليوم مايصدر ومالايستهلك، ويستهلك مايستورد وما لاينتج(٥٥).

رابعا: وهكذا تقمصت التنمية الاقتصادية الذيلية نموذج التراكم الذى تدفع به بواعث الأسواق الخارجية والذى ينطلق من عنصر الربح، الشيء الذى فرض على المبادرات الانتاجية أن تعطى الأولوية للقطاعات لامستجيبة للطلب الخارجى (البترول، المعادن، المزروعات، هجرة اليد العاملة) أو المستجيبة لطلب الفئات ذات الدخل المرتفع أو المتوسط نسبيا، الشيء الذى يستتبع اعطاء الأولوية لرغبات الصفوة الاقلية ولحاجيات الحاضر والاستهلاك على حساب رغبات الأغلبية وحاجيات المستقبل ومتطلبات الاستثمار

وكان من الطبيعى أن يؤدى الاهتمام بقطاعات التصدير وقطاعات المنتجات الاستهلاكية الخفيفة، وهى قطاعات تعتمد على الطلب المطروح فى السوق وتتطور فى جو المنافسة الرأسمالية الى استعمال احسن التكنولوجيات واحداثها الشىء الذى فرض على البلدان العربية كما هو الحال بالنسبة للبلدان التابعة، تحملات جديدة قصد استيراد التكنولوجيا التى تتحكم فيها الشركات المتعددة الجنسية، وأصبحت الهيمنة التكنولوجية تكون تحديا جديدا يفرض على بلداننا حتى ولو تمكنت من تجاوز الهيمنات على المستوى التجارى التمويلى.

وكان من نتائج تمركز نموذج تراكم التنمية الذيلية ان فرض على الاقتصاديات العربية نموذج تمويلى يعتمد أساسا على الموارد الخارجية حيث أصبح مصدر الاستثمارات مرتبطا بموارد الصادرات النفطية أو الزراعية أو المعدنية بالنسبة للاقطار التى تتميز بوفرة ميزان ادائتها الخارجية، فى حين اضطرت البلدان التى تشكو من العجز فى ادامتها الى تمويل استثماراتها من القروض والمساعدات الخارجية، كل هذه العوامل جعلت مصادر التمويل الخارجى تلعب دورا استراتيجيا فى عمليات الاستثمار وأدى الى تقليص دور المجهود الانتاجى الداخلى ولم يساعد على البحث الجاد فى تعبئة الفائض الوطنى وتحريك مقدراته.

خامسا: ولقد ساهم بناء الاقتصاد العربى أنطلاقا من مركبة الرأسمالية العالمية فى تسرب علاقاتها الى المجتمع العربى وشيوعها فى اطار محيطى، وساهم بالتالى فى تحديد التركيب الاجتماعى فى الاقطار العربية، وهو التركيب المتم بالتفاوت الاجتماعى المجحف، وتسلط أقلية متخلفة فكريا وتابعا من القطاع الخاص والقطاع العام فى نفس الوقت على المقدرات الاقتصادية وتهمش تام للجماهير الكادحة واغراقها فى فقر مدقع يمكن لمسة من خلال الأوضاع المزرية لهذه الجماهير سواء فى الريف أو فى المدن، ومن خلال

مأسوية أزمة السكن والصحة والصحة والتعليم والبطالة وتتجلى ظاهرة التهميش على المستوى السياسى فى تصاعد مظاهر الاستبداد والطغيان السلطوى، وانتهاك الحريات العامة، ودروس أبسط قواعد الديمقراطية، والتخلى عن كل اشراك للجماهير فى اقرار الاختيار ومراقبة تسطيرها وتنفيذها، الشيء الذى يتيح للاقليات السائدة فرض تحكمها ولايضمن النجاح المستمر حتى للمبادرات الانتاجية.

ولقد كان من نتائج استقرار اقتصاد «الاستعمار الجديد» داخل العالم العربى تشويه التركيبات الاجتماعية حيث أن النمو الاقتصادى لم يؤد تمركز النشاط الصناعى والى توسيع نسبى للطبقة العاملة المرتبطة مباشرة بالقطاعات الانتاجية، بل أنه ادى بالأساس الى تدعيم مكانة الأجهزة الإدارية والخدمات التواسطية مميزة المنتجة، وهى عوامل أدمجت التركيب الاجتماعى – المهنى فى حركة غير سليمة، تتجلى فى تضخيم العاملين فى القطاعات غير المنتجة والخدمات وتصعيد مظاهر البطالة المقنعة على حساب العمل الخلاق.

وأدى استقرار نموذج التنمية الذيلية والتركيب الاجتماعى اللامتكافىء الذى أفرزه الى تسرب نموذج الاستهلاك الغربى داخل المجتمع العربى، دون أن تطابق حدة هذا التسرب تدرجا فى التطور المادى والفكرى، ودون ان يصاحبه مجهود تراكمى داخلى يعتمد على التضحية ونكران الذات، ويعطى القيمة الحقيقية للموارد الاقتصادية ويستوعب قدسية العمل باعتباره العنصر الأساسى للتطور السليم لمجتمعات ولقد لعب تسرب نموذج الاستهلاك الدخيل فى تكسير التوازن الاجتماعى والحضارى والسيكولوجى داخل المجتمعات العربية، وانتشار مظاهر الفساد والانحلال الخلقى والرشوة والتفسخ وشيوع ممارسات النفوذ والمحسوبية وتقمصت الاقلية والطائفية والعشائرية الاطار المادى «الذى صاحب تنمية الرأسمالية المحيطة، وكان من نتائج تكدس الثروات فى يد اقليات اجتماعية مرتبطة بالقطاع الخاص أو القطاع العام

وبسرعة كبيرة وغير طبيعية، شيوع الانفاق غير المنتج وتبذير الموارد الوطنية في الاستهلاك غير الضروري، دون اعتبار لمخاطر هذه المظاهر على التوازنات الاجتماعية حاليا وعلى تفقير الأمة العربية مستقبلا من امكانياتها المادية.

سادسا: ان اندراج التنمية الاقتصادية الذيلية في اطار قطري ضيق مكن مراكز الهيئة الامبريالية من تعميق الفوارق بين الاقطار العربية ولقد تجلى ذلك بعنف لما تمكنت الاقطار العربية النفطية من التحكم النسبي في شروط تسويق صادراتها وتأميم شركات الاستغلال ورفع اسعار النفط حيث تمكنت من رفع دخولها من العملة الصعبة في فترة وجيزة. وإذا كانت هذه المعطيات قد لعبت دورا اساسيا طوال السبعينات في تعميق التناقضات داخل الاقتصاديات المركزية وفي تغيير توازن القوى في علاقاتها مع جزء من العالم التابع، فانها أسهمت في نفس الوقت، في زرع بوادر التفرقة داخل العالم العربي، وركزت قواعد التنمية غير المتكافئة داخله، وزدات من اتساع الفجوة بين الاقطار النفطية قليلة السكان والاقطار غير النفطية العامرة نسبيا من الناحية الديموجرافية، هذه العوامل جعلت مراكز الهيمنة الامبريالية تحدد من خلال استراتيجيتها الشمولية ازاء العالم العربي مواقف مختلفة ازاء الصنفين المذكورين من الاقطار العربية، فاصبحت توجه عنايتها في علاقاتها مع الاقطار النفطية نحو تنظيم تبادل التكنولوجيا المتقدمة مقابل البترول وتدوير البترودولارات في سبيل خلق شروط تضامن مصلحة بين الطرفين، في حين بقيت علاقاتها مع الاقطار غير النفطية تعتمد على أسس توزيع عمل دولي تقليدي عبر تبادل مواد زراعية ومنجمية وقوة عمل مقابل مواد مصنعة ووسيطة ومواد انتاج، كل ذلك من خلال معادلة لامتكافئة، ومتى كانت التنمية الاقتصادية مندرجة فقط في اطار قطري دولي ومتخلية عن الاطار القومي، فان الفوارق المادية التي تتولد عنها من شأنها أن تزيد من التناقضات بين الاقطار العربية وأن تغذي فكرة طوحات توسعية عند بعضها على حساب التضامن العربي المتكافيء[٥٦].

هوامش الفصل

١ - عبد الباسط عبد المعطى وآخرين، علم الاجتماع الاقتصادى، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٨٤، وخاصة فصل الفائض الاجتماعى.

٢ - طلال البابا، قضايا التخلف والتنمية فى العالم الثالث، دار الطليعة، بيروت، ١٩٨١، ص ص ٣٠ - ٣١.

٣- موريس دوب، دراسات فى تطور الرأسمالية، لندن ١٩٤٦ ص ٢٠٨ عن بول باران الاقتصاد السياسى للتنمية دار الحقيقة، بيروت، ١٩٧١، ص ٢١.

٤- بول باران، الاقتصاد السياسى للتنمية، مرجع سابق، ص ٢١٣.

٥- نفس المرجع، ص ٢٠٨

٦- توماس سنتش، الاقتصاد السياسى للتخلف، دار الفارابى، بيروت ١٩٧٨، ص ١٩٥.

٧- فتح الله ولعلو، الاقتصاد السياسى، دار الحداثة، بيروت ١٩٨٢، ص ص ٢٧٣ - ٢٧٥.

٨- نفس المرجع، ص ص ٢٧ - ٢٧٨.

٩- بير جاليه، العالم الثالث فى الاقتصاد العالمى والاستغلال الامبرالى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٣، ص ٣٢.

١٠ - تنتج بلدان العالم التابع النسب المئوية الآتية بالنسبة للانتاج العالمى: ٦٪ للفحم الحجرى، ٦٠٪، للبترول، ٦٠٪ الغاز، ٤٣٪ للحديد، ٤٤٪ للنحاس، ٧٢٪ للكوبالت ٤٥٪ للمنجنيز.

١١ - طلال البابا، قضايا التخلف والتنمية فى العالم الثالث، مرجع سابق، ص ٤٦

١٢ - فتح الله ولعلو، الاقتصاد السياسى، مرجع سابق، ص ص ٢٨٤ - ٢٨٧

١٣ نفس المرجع، ص ٢٨٨

14- Dumont, R., L'Afrique noire est mal partie, Seuil, Paris, 1962, P.212.

15- Frank, A.G. Capitalism and Underdevelopment in Latin America. London, 1976.

16- Ibid, p.11.

17- Brewer, A. Marxist Theories of Imperialism Acritical Parvey. Routledge & Kegan Paul Ltd. London. 1900, p. 158.

18- Lennin, Imperialism Selected Works. p. 498.

19- Frauk, A.G., Capitalism and Underdevelopment, op.cit. pp. 153 - 154.

20- Frank, A.g. The development of Underdevelopment Morthly Review, Vol.18, 1966 p.201.

21- Frank A.G. Latin America, Underdevelopment or Revolution Monthly Review. London, 1969, p.5.

٢٢- فؤاد مرسى، التخلف والتنمية. دراسة فى التطور الاقتصادى دار المستقبل العربى، القاهرة، ١٩٨٢ ، ص٢٧٢.

23- Breweer, Marixst Theories op.cit. p. 162.

24- Frank, Capitalism and op.cit., p.11.

25- Wallestrein, I , Capitalism World Economy, London 1974, P. 5.

26- Ibid. p. 6.

27- Wallerstein, I, The Modern Wrold system, London 1974, P. 17.

28- Ibid. p.19.

٢٩- سمير امين، التراكم على الصعيد العالمى، دار ابن خلدون، بيروت ١٩٧٨ . وانظر ايضا.

ـــــــ التطور اللامتكافىء دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٨ .

30 - Hoogvelt, A.M.M The Third world in Global Development The Macmillan Press Ltd. Condon, 1982, pp. 203-204

31- Ibid. pp. 204- 206.

32- Ibid. p.207.

33- Sheila Smitl, The Ideas of Samir Amin. Theory or Toutalgy, The journal of Development Studies V. 17 1980, p.19.

34- Laclau, E., Fedualism and capitalism in Latin America N. L.R.N. 69 1971 p.23.

35- Ibid. p.35.

36- Ibid. p. 35.

37- Ibid. pp. 35 -36

38- Ibid. p. 37.

39- Brener, R., The Origin of Cogitalist Development: A Critique of the Neo- Smithian Marixm U.L.R.N. 164, 1979, pp. 23-36.

٤٠- عادل مختار الهوادى، نقد مراحل النمو الاقتصادى عند روستو، مجلة اليمن الجديدة صنعاء السنة الحادية عشر، ١٩٨٢ ص ص ٩ :٢٥.

٤١- عادل مختار الهوارى، سوسيولوجيا التخلف والتنمية فى العالم التابع. مجلة دراسات عربية، بيروت العدد ٩، يوليو ١٩٨١، ص ص٣٩: ٤١.

42- Goldthorpe J.E., The Sociology of Third World. London 1974, PP. 81 - 85.

٤٣- سمير امين، التراكم على الصعيد العالمى، دار ابن خلدون بيروت ١٩٧٨، وانظر ايضا:

________، التطور اللامتكافىء دار الطليعة بيروت، ١٩٧٨.

٤٤- فكر سمير أمين على لسانه، عالم - ثالثية او ماركسية أوربية - أنوية،

حوار مع سمير امين فى مجلة «ليبراسيون» باللغة الفرنسية. وقد تم عرضه مترجم باللغة العربية لحمد بن جلون، فى مجلة «المشروع» الرباط العدد الثانى اكتوبر، ١٩٨٠، ص ٩٧.

٤٥- عبد الباسط عبد المعطى وآخرين، علم الاجتماع الاقتصادى، مرجع سابق، فصل الفائض الاقتصادى.

46- Taylor, J.G. From Moderuisation to Modes of Production the Macnillan Press Ltd London, 1981, P. 84.

47- Ibid. p. 85.

48- Jales, P., Le Tiers Monde doms leconomie Mordiale, Maspero Paris 1965.

49- Mende, T. De L'aide ala reconlontion Seuil, Paris 1972, PP. 211- 215.

50- Warren, B., Imperialism: Pioneer of Capitalism, London, 1980, PP. 163 - 165.

51- Sanjaya Lall, Is Dependence ausful Couceft in Analysisng Underdevelopment W.D.V. 3. N. 1-2 1975, p. 880.\

52- Warren, IMperialism, op.cit., pp. 166 - 167.

53- Ibid., p. 172.

54- Cardoso, F.H., Some New Mistaken Theses on /Latin American. Development and Dependency London 1973, P. 29.

٥٥- فتح الله ولعلو، الاقتصاد العربى. والمجموعة الأوربية، دار الحداثة، بيروت، ١٩٨٢، ص ٢٦٤- ٢٢٦.

٥٦ - نفس المرجع، ص ٢٦٧ - ٢٦٩.

الفصل الثانى
تنمية أم تحرر

- مقدمة.
- رؤية نقدية لنظريات التنمية الاقتصادية.

أولا : نظريات الأنماط المثالية، الانتشار الحضارى، الاتجاه الاقتصادى.

ثانيا: نموذج اوسكار لانج.

ثالثا: روستو ومراحل النمو الاقتصادى.

رابعا: المفهوم الماركسى للتنمية.

الفصل الثالث
تنمية أم تحرر

مقدمة:

يواجه عالم اليوم تحديا خطيرا لم يشهد التاريخ له مثيلا، تحديا يترجمه إلى لغة الواقع، هذا السباق نحو التقدم، ومزيد من التقدم، واذا كانت الدول الأوربية التى عاشت الثورة الصناعية تسير صعودا منذ بداية النهضة الحديثة، بخطى ثابتة متتالية، فانها تواجه اليوم منعطفا تاريخيا كبيرا، ومنعطف الدخول فى عصر الثورة العلمية التكنولوجية وعالمها الجديد. أما الدول الأخرى، دول العالم التابع، فهى تواجه تحديا أعظم وأخطر، التحدى الذى يفرض عليها حرق مراحل طويلة، والقفز مباشرة من وضعية التخلف، بكل أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والفكرية - الوضعية التى تتعايش فيها معطيات شبه اقطاعية وشبه رأسمالية استعمارية - الى العالم الجديد - عالم الثورة العلمية التكنولوجية.

ذلك هو التحدى الأكبر الذى يواجه شعوب القارات الثلاث (افريقيا، وآسيا، وامريكا اللاتينية) اليوم، هذه الشعوب التى مازالت تعانى من التخلف، فى نفس الوقت الذى تصارع فيه بقايا الاستعمار المباشر، ومحاولات الهيمنة الامبريالية العالمية. ومن هنا يتضح أن التنمية التى تتخذها هذه البلدان شعارا لها، والتى يراد منها أن تنتشلها من وضعية التخلف بكل أبعادها ومعطياتها، لن تنجح إلا إذا كانت شاملة تتكامل فيها بشكل جدلى، ضرورات التحرير، الديموقراطية، العدالة الاجتماعية، والاعتماد الجماعى على الذات.

ويمر الفكر التنموى المعاصر بأزمة عميقة، فقد انعدمت الثقة فى كثير من الافكار والمبادىء التى سادت فى نظريات التخلف والتنمية التى ظهرت وسادت بعد الحرب العالمية الثانية كذلك تم اخضاع هذه النظريات لعملية

شاملة من النقد والتقييم والمراجعة، وبذلت ومازالت تبذل محاولات عديدة للاهتداء الى بديل لها، يكون مقبولا من الناحية التحليلية، وقادرا على تفسير الواقع وتوجيه. وقد كان من أهم اسباب هذه الأزمة فشل الجهود التنموية التى اعتمدت على هذه النظريات والتى قامت بها البلدان التابعة خلال الخمس والعشرين سنة الأخيرة فى تحقيق الآمال والأهداف التى كانت معلقة عليها فى تطوير المجتمعات فى هذه الأقطار وفى دفعها على طريق التقدم. فقد ظلت الأغلبية العظمى من سكان هذه المجتمعات تعانى من الفقر وآثاره القاسية المقترنة بالبؤس فى جميع نواحى حياتهم، كما ظلت الاقتصاديات الوطنية فيها تعانى من نفس المشكلات الضخمة للتخلف بما فى ذلك ضعف وتشويه الهيكل الانتاجى، والتبعية للاقتصاديات الرأسمالية الصناعية المتقدمة، والعلاقات غير المتكافئة بينها وبين هذه الاقتصاديات، والتوزيع غير العادل للثروة والدخل، والعجز المتفاقم فى موازين مدفوعاتها، وتزايد أعباء مديونيتها للخارج وكان التناقض الصارخ الذى ظهر واضحا بين حقائق الواقع الذى لم يتغيز كثيرا بالرغم من كل جهود التنمية التى بذلت لتغييره، وبين نظريات التخلف والتنمية التى استند اليها علماء الاجتماع والاقتصاد وسلطات الدولة فى البلدان التابعة لاحداث هذا التغيير، ونقول كان هذا التناقض الصارخ هو الذى أدى الى اهتزاز الثقة ثم انعدامها فى هذه النظريات والى مراجعتها فى ضوء هذا الوضع الذى كشف عن عيوبها الخطيرة سواء فى منهجها، أو فى مضمونها، أو فى العنا صر الأساسية التى ركزت عليها واعتبرتها عناصر حاكمة فى عملية التنمية، او فى الاستراتيجيات والسياسات الانمائية التى كانت تنصح بها والتى كانت تنبنى على منطقها ومبادئها.(1) ومن ناحية أخرى فقد بدأت تظهر تيارات جديدة من الفكر الاقتصادى والاجتماعى تحاول الكشف عن بديل يحل محل الفكر التنموى التقليدى الدى كانت تعبر عنه هذه النظريات.

ان حرق المراحل، والفقر من وضعية التخلف المزرية الى وضعية متقدمة تسمح بمواصلة النمو بوتائر عالية، لايتأتى الى فى اطار تصميم متكامل محكم، تجند فيه كل الطاقات المادية والبشرية فى جو من الديموقراطية الفعلية التى تفسح المجال امام الجماهير لتساهم وتبدع وتبتكر، ولتتحمل ايضا، كل مايلزم من التضحيات بكل حماس واندفاع. ذلك هو طريق التنمية الحق، وقد برهنت التجارب على أنه لاطريق سواه. فالتنمية لاتعنى ارتفاع معدل الدخل الفردى أو القومى وحده، ولاأرتفاع المستوى الفكرى وحده، فالتنمية لا تكون حقيقية وأصيلة الا اذا كانت فى آن واحد، تطوير فى الاقتصاد، فى البنية الاجتماعية وتطوير فى الفكر، وتطوير فى اسلوب الحياة.

ولاتحقق التنمية أهدافها فى البلدان التابعة، بل لن تكون تنمية حقة، مالم تبنى على التخطيط لحرق المراحل على أساس الاعداد والدخول مباشرة فى عالم الثورة العلمية التكنولوجية، هذه الثورة التى تتطلب الخبراء والفنيين المتخصصين بنسبة أعلى كثيرا من حاجاتها الى العمال اليدويين. أن حاجة الغد من الطاقات الفكرية اكيد وأعظم من حاجته الى الطاقات الجسدية. فلقد حلت الالة الاوتوماتيكية محل القوى الجسدية البشرية، فنقصت بذلك الحاجة الى العاملين بأيديهم، وازدادت الحاجة الحاحا الى العاملين بأدمغتهم. وفى هذا الصدد يقدر الباحثون أن حاجة البلدان المتقدمة المصنعة من القوى العاملة الجسدية لن تتجاوز ١٪ فى نهاية هذا القرن. أما الباقى ٩٩٪ فهى كلها حاجات فكرية بحتة. لقد ادركت البلدان المصنعة هذه الحقيقة، ولذلك نراها توجه التربية والتعليم فى بلدانها الى غزو الفكر واستثمار العقل. ومن هنا أصبح مقياس النمو فى بلد من البلدان، لا مايتوفر عليه هذا البلد من دخل اقتصادى قد يكون مرتفعا وسط ركام من التخلف الفكرى والصناعى والاجتماعى (كماهو الحال فى بعض الدول المنتجة للبترول)، بل أن النمو الان يقاس بالعلم والتقنية، بالمستوى العلمى والتكنولوجى الذى يتوفر عليه هذا البلد أو ذاك[٢].

ويحق لنا أن نتساءل: لماذا التنمية؟

ان متطلبات العصر الحديث جعلت من التنمية قضية انسانية ملحة ولعل مجرد الاشارة الي الانفجار السكاني أو الى مشكلة الطاقة والغذاء، والى مشاكل الفقر والجهل والأمية، والى الهوة السحيقة بين الدول الصناعية المتقدمة والدول التابعة، تكفى دليلا قاطعا على أن التنمية مشكلة انسانية معاصرة. ولقد حاول المصرى الراحل جمال عبد الناصر ان يجيب على هذا السؤال الذى نحن بصدده الآن فى خطابه أمام ممثلى منظمة المجتمع الدولى فى الدورة الخامسة عشر للأمم المتحدة قائلا[٣] «أن الشعوب الحديثة الاستقلال تؤمن أن حريتها الحقيقية هى فى ايجاد مستوى من المعيشة لائق بابنائها، ثم أن الشعوب الحديثة الاستقلال ومن واجبى أن اقول ذلك هى ا صراحة — تتعجل الطريق الى النمو الاقتصادى وتشعر أنها لم تعد تملك الوقت لتصنيعه بعد التخلف الطويل قياسا الى غيرها. وقد يكون هنا ك من يرى أن العجلة طريق الى الخطأ، ولكننا اذا سلمنا بذلك نكون قد ارتكبنا خطأ أكبر هو نسيان طبيعة الظروف التى نعيش فى ظلالها الآن والتى تجعل من الانتظار امرا لا تحتمله الشعوب، ولعل التقدم العلمى أول هذه الظروف التى تعيش فى ظلالها. ذلك أن أى فلاح فى أقصى الجنوب من وطننا في اسوان الى أقصى الشمال من وطننا فى القامشلى بسوريا مثلا يملك بلمسة اصبع أن يدير أحد اجهزة الراديو أو يجرى بعينيه على سطور جريدة، فان هو يسمع ويرى عن مستوى المعيشة الكريم الذى وصله اليه المواطن الامريكى العادى، أو يسمع ويرى عن الأعمال الباهرة التى تقوم بها شعوب الاتحاد السوفيتى. واذ بهذا المواطن يقارن بين حالة وبين ماوصل غيره اليه، ثم اذا الثورة تملك نفسه من غير حقد على غيره نزوعا الى رفع مستوى معيشته بينه وبين غيره من البشر الاحرار. وقد يقال لشعوبنا أن الصبر ضرورة وأن شعوبا غيرنا قد تحملته، وانما دعونى هنا أذكر ان طاقة أى جيل على الصبر تقاس بظروف هذا الجيل

لابظروف غيره من الأجيال، والذين كانوا يقدرون على الصبر مثلا حتى يقطعوا المحيط فى قارب يدفعه الريح، يختلفون تماما عن الذين يقدرون على قطع المحيط فى بضع ساعات بطائرة نفاثة، وليست هذه صورة من صور الكلام، وإنما هى صورة الحقيقة ذاتها فى هذا الزمان نعيشه وان شعوبنا لتشعر أنها قد فاتها عصر البخار وفاتها عصر الكهرباء ويوشك أن يفوتها عصر الذرة بامكانياته الرائعة، ومن هنا نرى تصميم الشعوب على تحقيق حريتها الاقتصادية، ومن هنا نرى اندفاعها العنيف فى ميادين التطور الصناعى والزراعى وميادين المساواة الاجتماعية».

من هنا يتضح أقتراب الرئيس الراحل جمال عبد الناصر فى هذا الخطاب من المشكلة بشقيها التخلف والتنمية. ولكن قضية التنمية ظلت الشغل الشاغل لقيادات البلدان التابعة حتى الآن، حيث نجد أن تقييم الاستراتيجية الدولية للتنمية كان من ابرز القضايا التى تعرض لها مؤتمر القمة الرابع لرؤساء دول وحكومات البلدان غير المنحازة، وقد أعطى النص الأساسى الذى أصدره المؤتمر اهمية خاصة لتقييم الاستراتيجية الدولية للتنمية[٤]، وذكر النص ان العالم التابع الذى يضم ٧٠٪ من عدد سكان العالم يعيش على ٣٠٪ فقط من الدخل العالمى. كما أن هناك مليارين وستمائة مليون من السكان بالعالم التابع، منهم ثمانمائة مليون اميون وحوالى مليار يعانون من سوء التغذية أو الجوع وحوالى تسعمائة مليون يقل بينهم الدخل القومى للفرد عن ثلاثين سنتا (مقدرة بالدولار الأمريكى).

كما ذكر التقييم اسباب فشل الاستراتيجية الدولية للتنمية متمثلة فى موقف حكومات بعض البلدان المتقدمة، وكذلك تصرفات المؤسسات الأجنبية والشركات الاحتكارية الأخرى التى تستفيد من نهب ثروات البلدان التابعة والتى تسهم فى خلق الظروف الاقتصادية الخارجية التى تتمشى مع أهداف الاستراتيجية الدولية للتنمية، بالاضافة الى الارتفاع الذى يبلغ حد التضخم

لتكاليف الواردات، والضغوط التى تزرح تحتها موازين المدفوعات نتيجة للتحويلات التى تفرضها الاستثمارات الخاصة والأجنبية. وكذا تسديد الديون الاصلية واعباء الدين الخارجي وارباحه بالاضافة الى الآثار الخطيرة لازمة النقد الدولية ومتمثلة ايضا فى السباق نحو التسلح وغزو القضاء الذى يبتلع مبالغ هائلة فى الوقت الذى تتناقص فيه حجم ومساعدات التعاون الدولى المتعدد الاطراف بالقياس الى التزايد المطرد لاحتياجات البلدان التابعة.

وجاء فى ختام التقرير مايمكن تسميته نقدا ذاتيا للعالم، بأنه لن يتسنى تحقيق الأهداف المتعلقة بالتقدم المرجو الا اذا وجد مفهوم سليم للتنمية ينطلق من تغيير الدعائم الداخلية اللازمة والخاصة بكل بلد ويشمل نمو القطاعات الأساسية فى مجموعها. مثل هذا الاجراء لايمكن فصله عن اجراء آخر ذى طابع اجتماعى ينطوى على رفع مستويات العمالة الى الحد الأقصى وإعادة توزيع الدخول، وايجاد حلول شاملة للمشكلة الحيوية، وأهمها الصحة والتغذية والاسكان والتعليم، ويبدو جليا أن هذه الاهداف لايمكن تطبيقها بغير اسهام واع ديموقراطى من جانب الجماهير. وهذه هى العوامل الأساسية فى أى جهد قومى يستهدف تحقيق تنمية ديناميكية وفعالة ومستقلة(٥).

ومعنى ذلك، أن الفكر التنموى التقليدى الذى ظهر وساد بعد الحرب العالمية الثانية وحتى منتصف الستينات تقريبا، لايقدم تفسيرا مقبولا لظاهرة التخلف. ولقد كان لعجز هذا الفكر عن الوصول الى تفسير صحيح للتخلف أثره على مفاهيم التنمية التى كان ينادى بها والتى كانت تترتب منطقيا على تحليله النظرى للتخلف. فقد اثبتت تجارب التنمية التى اعتمدت على هذه المفاهيم أنها غير صالحة للخروج من حالة الخلف، وذلك بالاضافة الى ضعف الأسس النظرية التحليلية التى تقوم عليها.

فنظريات الفكر التنموى التقليدى كانت، بصفة عامة، تنظر لظاهرة

التخلف على أنها ظاهرة اقتصادية بحتة، وكانت تفسر التخلف باسباب ذاتية أو داخلية في المجتمعات المختلفة نفسها، كما كانت في تحليلها لهذه الظاهرة تطبق منهجيا تجريديا يعتمد على الاستدلالات المنطقية التى تترتب على مبادىء علم الاقتصاد الذى ساد فى الدول الصناعية الغربية، واستاتيكيا لايضع ظاهرة التخلف فى اطار التطور الدينامیکی للمجتمعات المتخلفة، ولا تاريخى لايلتفت الى العوامل التاريخية الهامة التى أسهمت الى حد بعيد فى ايجاد وتوطين التخلف فى مجتمعات بعينها دون سواها، ويمكن أن نطلق على هذه النظريات اصطلاح فى النظريات ذات الاتجاه الجزئى فى تفسير التخلف بسبب نظرتها الضيقة لظاهرة التخلف، وبسبب اهمالها للعامل التاريخى فى تحليلها(٦).

والحقيقة أن تفسيرات الفكر التنموى التقليدى لظاهرة التخلف تفترض، ضمنا، أن الاقطار المختلفة تتمتع باقصى حدود حرية الارادة التى تمكنها من تشكيل تطورها واقتصادها ومجتمعاتها كما تشاء، وأنها برغم ذلك تظل متخلفة. وهذا يخالف الحقائق الثابتة تاريخيا، لأنها لم تتمتع بهذا القدر من حرية الارادة فى ظل خضوعها للسيطرة الاستعمارية، ومازالت حتى الآن - بعد حصولها على الاستقلال بجلاء الاحتلال العسكرى من اراضيها لا تتمتع بهذه الحرية. ومن هنا كان من الواجب علميا بحث أثر هذا الخضوع وتبعية الارادة فى وجود التخلف فيها وفى تعميقه وفى استمراره.

وعند الحديث عن مفهوم التنمية، كما نتصوره، يجب أن نأخذ فى اعتبارنا عدة نقاط أساسية هى:

أولا: لايقصد بالتنمية أنها عملية اقتصادية بحتة، فمشكلات أى مجتمع بما فيها بالذات المجتمعات التابعة. مترابطة متشابكة فى جميع جوانبها، ومن ثم فلايجوز اهمال الجوانب الاجتماعية والسياسية، كما لايجوز تركها خارج

التحليل فى البداية، ثم ادخالها كاضافة هامشية لاعطاء مظهر شمولى للتحليل. فلايجوز اذن تصور عملية التنمية منذ البداية، الا على أنها عملية تطوير حضارى ضخم وعميق وأنها عملية اقتصادية اجتماعية سياسية على نحو شامل ومتكامل.

ثانيا: التنمية هى بناء للانسان العربى وتحرير له وتطوير لكفاءته ودعم لثقته بنفسه واطلاق لقدراته على العمل البناء، وتنمية لوجدانه الانمائى. كما أنها تمثل عملية التغيير الأساسى فى بنية وأحجام ومستويات انجاز مختلف اوجه النشاط فى المجتمع. أنها عملية التفاعل المستمر الهادف الى تحقيق رفاهية الانسان الاقتصادية والاجتماعية.

ثالثا: لايجوز اهمال دور العوامل التاريخية التى أسهمت وبقوة، فى تحقيق النمو الاقتصادى الضخم الذى حققته الدول الصناعية الرأسمالية الغربية ولايجوز تصور امكان تطبيق مفهوم ونموذج هذه الدول فى التنمية لتحقيق التنمية فى البلدان التابعة الموجودة حاليا، لأن الكثير من هذه العوامل التاريخية غير متوفرة الآن، ولايمكن حتى تصور مجرد امكان توفيرها للبلدان التابعة على نفس النحو الذى كانت عليه عندما حققت الدول الصناعية الرأسمالية تقدمها ونموها.

رابعا: التنمية عملية ديموقرطية تؤكد على المشاركة الشعبية الواسعة فى اتخاذ القرارات وعلى ضرورة شمول فوائدها لمختلف فئات المجتمع من منظور تكافؤ الفرص وتحقيق العدالة الاجتماعية.

خامسا: لايجوز تصور أن تكون هناك تنمية حقيقية ومستمرة فى ظل العلاقات الاقتصادية الدولية الحالية التى أدت وتؤدى الى تشويه النمو فى البلدان التابعة، والتى وضعت ومازالت تضع هذه البلدان فى حالة تبعية متعددة الآليات للدول الصناعية المتقدمة، والتى جعلتها وتجعلها فى وضع لامتكافىء فى السوق العالمية. وبعبارة أخرى لايمكن تصور التنمية فى اطار اوضاع التبعية

الحالية.

سادسا: التنمية والدفاع عن الوطن عمليتان مترابطتان، فتحرير الارض وحماية مكتسبات التنمية لايمكن أن يكون الا بتدعيم القوة الدفاعية التى تتطلب تطورا للامكانات الاقتصادية وتعبئة للموارد المادية والبشرية، كما أن نمو قدرات المجتمع فى الدفاع عن موارده يعطيه الإمكانات الأوسع فى تحقيق المزيد من البناء[7].

سابعا: تعتمد التنمية الجادة على الجهد المحلى اساسا، ولا ينبغى أن تبالغ البلدان التابعة فى انتظار المدد من الخارج، ووفق مبدأ التنمية المركبة، فان تعظيم الاعتماد على النفس لاينعكس فى توفير الموارد المالية والعينية والتكنولوجية فقط، ولكنه يشمل الاعتماد على النفس بالمعنى الاجتماعى ايضا، وفى المستويات المتصاعدة الفعل الاجتماعى.

ثامنا: لابد من تكثيف الجهد من اجل إحداث قفزة كبيرة تخرج البلدان التابعة من قيود أوضاعها الموروثة وتضعها فى مستوى جديد. وهذه القفزة الكبيرة ينبغى أن تفهم بدورها قفزة مركبة اى أنها ليست مجرد قفزة فى حجم الاستثمار، ولكنها قفزة فى المجالات المختلفة والمتكاملة للتنمية.

تاسعا: لاتتحقق التنمية المركبة بشكل مرسل أو تلقائى: وحتى بالنسبة للمروجين لاقتصاديات السوق اصبح من المسلمات ان الإدارة المركزية للسياسات الاقتصادية، بل للسياسات الاجتماعية والثقافية، مسألة ضرورية لاقامة السوق وتهيئة الظروف لانتظامه. وفى الجانب الاقتصادى بالذات اصبح الكل يتبارى فى الدعوة للتخطيط وضرورته، وأصبح تدخل الدولة بالاستثمار المباشر، وفى قطاعات الانتاج السلعى وليس فى نطاق الهياكل الارتكازية فقط، من الأمور التى يتفق على ضرورتها، وأن بقى الاختلاف فى مدى هذا التدخل لكن حسب مبدأ التنمية المركبة لم يعد الحديث عن دور الدولة

والتخطيط المركزى يقتصر على الجانب الاقتصادى وحده، فالتخطيط يسعى أن يكون بدوره مركبا يستهدف تحقيق الاتساق بين التغيرات فى المجالات المتباينة والتى تشكل العملية التنموية[٨].

عاشرا: وأخيرا، لايمكن تصور أى مفهوم للتنمية لايكون «الانسان» هو مركز الاهتمام فيه، بحيث يكون هو الهدف والوسيلة معا. وبعبارة أخرى لايجوز تصور التنمية الا اذا كانت رفعا حقيقيا ومستمرا لمستوى حياة الناس فى الاقتصاد المتخلف ورفعا مستمرا وحقيقيا لامكاناتهم وكفاءاتهم. وهذا لايتحقق الا اذا كانت التنمية عملية «هجوم على الفقر» على أن يؤخذ الفقر هنا بمعنى شامل وعميق يشمل جوانب الحياة كلها، مادية وروحية وثقافية، وعلى أن يفهم الفقر بمعنى مطلق يتصل بتحقيق المستويات الأساسية الدنيا اللازمة للانسان كانسان فى هذه المجالات، وبمعنى نسبى يتصل بالوضع النسبى للبشر بعضهم البعض داخل المجتمع. وهذا لايتحقق ايضا اذا تصورنا أن «الفقر» من هذا المنظور يمكن أن يكون موجودا وضاربا بجذوره فى اعماق الحياة فى المجتمع، حتى ولو كان هناك ثراء نقدى قوى، وحتى لو كان المجتمع غنيا بالأموال.

رؤية نقدية لنظريات التبعية :

لقد تلاشت فى السبعينات معظم الآمال والطموحات التى سادت فى العالم الرأسمالى بعد الحرب العالمية الثانية حول إمكانية الحفاظ على حال من النمو والازدهار الدائم وماتبعها كذلك من تيارات فكرية تفاؤلية فى العالم التابع انعكست على هذا القدر أو ذاك فى تطبيقات تنموية مختلفة حددت أهدافها المعلنة بالغاء فجوة التخلف خلال عقود قليلة من السنين

وكما تجرى اليوم عملية إعادة نظر فى الأفكار والسياسات الاقتصادية فى الدول الرأسمالية المتطورة بحثا عن حلول جديدة للمشكلات الاجتماعية -

الاقتصادية المتقدمة لديها، كذلك تتعرض الأفكار والسياسات التنموية بخصوص العالم التابع الى إعادة نظر جذرية بعد فشلها فى تحقيق الأهداف الأساسية لعملية التنمية فاذا كان الهدف السياسى الاستراتيجى لعملية التنمية هو تدعيم الاستقلال القومى فان تجربة العقود الماضية برهنت على أن التبعية الاقتصادية والسياسية والايديولوجية لم تتضاءل فى معظم البلدان التابعة. بل يلاحظ اليوم تزايد هذه فى عدد من البلدان التابعة وظهور أشكال جديدة لها أكثر حدة وشمولا، ولا تختلف فى ذلك تلك الدول التابعة التى أصبحت دائنة للغرب عن تلك الدول التى تزداد عرقا فى مديونيتها له. واذا كان الهدف الاجتماعى - والاقتصادى لعملية التنمية هو خلق المجتمع العصرى المتقدم ذى الاقتصاد الديناميكى المتطور، فان القسم الأعظم فى البلدان التابعة لم يستطيع حتى الآ ان يحقق قفزة جذرية فى تجاوز التخلف الاجتماعى والاقتصادى، ولا باتجاه تضيق الفجوة الحضارية بينه وبين العالم المتقدم، هذه الفجوة التى تزداد اتساعا يوما بعد يوم.

ان معظم المهتمين بمشاكل التنمية فى الغرب يخدمون اغراضا سياسية معينة فيما يطرحونه من نظريات وأفكار وفيما يوضع تحت تصرفهم من امكانات لايصالها الى مثقفى وساسة العالم التابع. ويوما عن يوم يتكشف لنا بصورة متزايدة ابتعاد هذه النظريات والأفكار عن المشاكل الواقعية للتخلف والتنمية وأنه لمما يؤسف له ان معظم الاجتماعيين والاقتصاديين والمفكرين فى العالم التابع مازالوا فى تبعية شبه كاملة لمصادر الفكر التنموى البورجوازى الغربى، يستمدون منه افكارهم وارشاداتهم، وأن معظم التناقضات والتجارب الفاشلة فى التطبيقات التنموية ترجع الى التأثر - الى هذا القدر أو ذاك - بتلك الأفكار والوصفات التنموية الغربية.

هكذا يعرقنا الفكر العربى فى كل ماينعدنا من جوهر المشكلة الى المظاهر الجانبية والثانوية وبسبب من الاندفاع الأعمى وراء مايطرحه وتزداد مقولاته ...

بدون تدقيق أو تمحيص فى البلدان التابعة مازالوا عاجزين عن النظر الى مجتمعاتهم من الداخل، والتالى عاجزين عن اكتشاف الداء والدواء، يجربون الأدوية التى يملأ بها الغرب صيدليات البلدان التابعة، فيزداد المرض شدة وتزداد المشكلات تفاقما.

ويمكن تصنيف نظريات التنمية الغربية الى اربع اتجاهات هى[٩]:

أولا: اتجاه الأنماط المثالية للمؤشرات: ويقوم هذا النوع من التنظيم على استخلاص علماء الاجتماع الغربيين السمات الأساسية لمجتمعاتهم المتقدمة ومقابلتها بنقيضها المتخلف، وتصبح ايديولوجية التنمية عندهم محكومة بتلك الخطط والجهود والمشاريع التى تنطوى تحت تحويل مؤشرات أى مجتمع من نمط متخلف الى نمط متقدم. ويمثل هذا الاتجاه «تالكون بارسونز» وتلاميذه فى كل العلوم الاجتماعية بالمجتمع الأمريكى، وهذا الاتجاه ليس جديدا تماما، حيث تعود جذوره الى منتصف القرن التاسع عشر، فيما يصرف بالوظيفة.

ثانيا: اتجاه الانتشار الثقافى والحضارى: ويذهب هذا الاتجاه الى ان التنمية باعتبارها شكلا من اشكال التغير الاجتماعى، تتم بواسطة الانتشار الثقافى او الحضارى، وبمرور الوقت واستمرار عملية الانتشار تتحول المجتمعات المتخلفة الى مجتمعات متقدمة بحلول القيم والعلاقات الحديثة محل القيم والعلاقات التقليدية يمثل هذا الاتجاه «ويلبرت مور Moore و«دانيال ليرنرLerner».

ثالثا: اتجاه تغير الافراد نفسيا: ويركز هذا الاتجاه على أن عملية التنمية رهن بتغيير أفراد الجتمع قيما وحوافز فى الحاضر فالمجتمعات التى حققت تنمية فى الماضى أو التى تحققها فى الحاضر – وفق اصحاب هذا الاتجاه – وجد بها عدد كبير من الافراد الذين يتصفون بالطموح والابتكار والرغبة

العارمة فى هذا الاتجاه والقدرة على التقمص الوجدانى. هؤلاء الأفراد هم الذين يحملون على اكتافهم مهمة نقل مجتمعهم من اطاراته التقليدية المتخلفة المحدودة الى اطارات حديثة متقدمة ذات دفع تنموى دائم ويمثل هذا الاتجاه «دافيد ماكيلاند Maclelland»، «اضريت هاجن Hagen».

رابعا: الاتجاه الاقتصادى فى التنمية: يعتمد الاتجاه الاقتصادى على بعض العناصر الاساسية للتنمية اهمها اعتبار النمو والتنمية شىء واحد، واستخدام كل مفهوم كمرادف للمفهوم الآخر، واعتبار متوسط دخل الفرد مؤشرا للنمو والتنمية، واعتبار اقتصاد كل مجتمع أو دولة ككيان مستقل او قائم بذاته والتسليم بأن المجتمعات الصناعية الفنية قد بدأت عملية التنمية فى وقت مبكر عن المجتمعات المتخلفة الفقيرة وبالتالى فان الهوة أو الفجوة الزمنية هى المسئولة عن وجود دول فقيرة ودول غنية فى عالم اليوم، ولايختلف هذا الاتجا ه عن اتجاه الانتشار الحضارى، فهو يرى ان السبيل الوحيد للتنمية هو من خلال المساعدات الاقتصادية والفنية من الدول المتقدمة الى الدول المتخلفة.

ويرى سعد الدين ابراهيم أن اهم اوجه القصور فى هذه النظريات أنها لا تفسر تخلف العالم الثالث كنتيجة حتمية للنظام الامبريالى الحديث الذى ساد العالم ومازال باشكال ودرجات مختلفة وأن تقدم البعض وتخلف البعض الآخر اصبح منذ القرن الثامن عشر مسألة تفاضل وتكامل أو بتعبير آخر أن التقدم والتخلف هما وجهان لنفس العملة ويعلل هذا القصور المنهجى فى نظريات التنمية الغربية الى التمركز الحضارى الغربى نحو الذات، والى غياب النظرة التكاملية الشاملة، والى تجاهل الأعمال الاصلية لمفكرى العالم الثالث. كما ينفد الفروض التحتية لنظريات التنمية الغربية التى تزعم أن الدول المتخلفة ستحقق التقدم بمجرد انتهائها من ازاحة المعوقات الحضارية والاجتماعية والاقتصادية والنفسية الموروثة من أبنية المجتمع التقليدى، والتى

تزعم أنه بازاحة هذه المعوقات فان التنمية تصبح مسألة اكيدة لا تحتاج الى أكثر من تعبئة وتنسيق وهندسة الموارد المادية والبشرية فى المجتمع.

ان النقد الأساسى لمثل هذه الفروض هو النظرة الجزئية وعدم روية الجزء فى اطار الكل وبسبب الاسراف السطحى فى التخصص بين العلوم الاجتماعى اصبح عالم الاقتصاد يتحدث عن زاويته فقط، واصبح عالم الاجتماع يرى رؤيته فحسب، وكذلك عالم النفس، وعالم السياسية وعالم الإدارة. ولم تعد بينهم لغة مشتركة تفسر ترابط الظواهر وتقدم لنا عملا متكاملا ويزيد المشكلة حدة أن التخلف ظاهرة متعددة الجوانب ومتشابكة، وقد صدق «ميردال» حين وصف مشكلة المجتمعات النامية بقوله، «ليس فى تلك المجتمعات مشكلات اقتصادية سياسية أو مشكلات اجتماعية، انما هناك مشكلات معقدة يحتوى كل منها على جوانب سياسية واجتماعية واقتصادية ودينية ومالم يفهم من يتصدى لهذه المشكلات كلها هذه الجوانب، فان فهمه له يظل ناقصا وبالتالى تأتى حلوله ناقصة ومبتورة»[١٠].

ثانيا: نموذج أوسكار لانج:

ويرى «اوسكار لانج» ان هناك ثلاثة نماذج تاريخية للنمو الاقتصادى، وهذه النماذج هى:

١- النموذج الرأسمالى الذى طبقته بلدان اوربا الغربية والولايات المتحدة الأميريكية.

٢- النموذج الاشتراكى الذى بدأ عهده فى الاتحاد السوفيتى ومن ثم امتد وشمل عددا من بلدان اوربا الشرقية والوسطى وكذلك الصين.

٣- النموذج الثورى القومى وقد تحقق فى البلدان التى حررت نفسها من الاستعمار أو شبه الاستعمار والتبعية.

ويرى «أوسكار لانج» أن زيادة انتاجية العمل تشكل العامل الضرورى فى التنمية الاقتصادية أو الحركة الدافعة الضرورية للتنمية، ويمكن تحقيق هذه الزيادة بوسائل ثلاث هى:

١- تراكم جزء من الانتاج يهدف توجيهه نحو الاستثمار المنتج، أى توسيع عملية تجديد الانتاج الموسع.

٢- التقدم التكنيكى - التقنى.

٣- تحسين تنظيم الفعاليات الاقتصادية.

وترتبط ظاهرة الوسائل الثلاث بعضها ببعض ارتباطا كليا، كما تشكل عاملا مشتركا بين النماذج الثلاث للتطور الاقتصادى[١١].

النموذج الرأسمالى:

يعتبر النظام الرأسمالى اقدم هذه النماذج الثلاثة للتطور الاقتصادى، وكانت الفكرة السائدة قبل الحرب العالمية الأولى أنه النموذج الوحيد الممكن، وأنه نظام عالمى، وكانت التعاليم المنتشرة وأن النظام الرأسمالى هو النموذج الأوحد الذى يجب على أى بلد أن يقر تطبيقه ويأخذ به ان هو اراد أن يمر بمرحلة التقدم الاقتصادى.

ويرى «أوسكار لانج» أن الطابع الرئيسى للنموذج الرأسمالى كان تراكم وتجميع أو تكوين رأس المال وتحقيق مشاريع استثمارية منتجة من قبل الطبقة الوسطى الحضرية التى ظهرت فى مدن اوربا الغربية. واذا كانت الطبقة الاقطاعية قد وجهت انفاقها نحو الاستهلاك المتميز بالاهتمام والترف والمظاهر، فان الطبقة المتوسطة والبورجوازية قد وجهت انفاقها شطر مشاريع الاستثمار المنتج. ولكن ماهو مصدر الثروات التى تمكنت الطبقة البورجوازية عن طريقها وبواسطتها من تحويل مشاريع الاستثمار المنتج؟ يجيب «أوسكار

لاغى عن هذا التساؤل قائلا: أن هناك مصادر متعددة لهذه الثروات وتأتى بالدرجة الأولى من الأرباح التى حققها أو جمعها التجار الذين كانوا الرأسماليين الأوائل، وقد استثمرت هذه الأرباح فى المشاريع الصناعية التى تولدت عنها ارباح جديدة حققتها الطبقة المتوسطة من مختلف الفعاليات الصناعية وأصبحت هذه الأرباح الجديدة بدورها مصدرا لتمويل مشاريع إستثمارية جديدة. وهكذا فان الأرباح المحققة من التجارة ومن عمليات الانتاج، وكذلك تلك المتحققة جزئيا عن العمليات المالية التى قامت بها الطبقة المتوسطة أصبحت أساس مشاريع الاستثمار التى أدت الى تطوير النظام أو النموذج الرأسمالى.

كما كانت هناك مصادر أخرى من أهمها، استغلال المستعمرات الذى غالبا ما اتخذ شكل النهب المباشر، لقد أصبح رأس المال المستثمر فى البلدان المستعمرة أو شبه المستعمرة مصدرا هاما لتراكم وتجميع رأس المال وتمويل مشاريع الاستثمار المنتج فى بلدان اوربا الغربية وهناك مصدر اخر للثروة ايضا هو أن الرأسماليين استولوا على ملكيات صغار الفلاحين وهدموا كيان اصحاب الحرف الصغيرة وحولوا ما استولوا عليه من أولئك وهؤلاء الى رأس مال وأخيرا، فان الدولة ساهمت فى تغذية وتسهيل تشكل وتراكم رؤوس الأموال، فقد لعبت الدولة دورا هاما فى الحياة الاقتصادية فى المراحل الأولى من بدء النمو الرأسمالى وذلك بقيامها مباشرة بتمويل وانشاء وبناء المشاريع كالطرق، ومايسمى عادة بالخدمات العامة، واحيانا كانت تمتد فعاليتها الى المشاريع الصناعية والتجارية، أو بصورة غير مباشرة مثل تقديمها المساعدات للمشاريع الخاصة وقد لعبت مشاريع الاستثمار العامة، أو بتعبير آخر، تلك التى قامت بتمويلها وتنفيذها الدولة، دورا هاما فى تطور وتقدم النظام الرأسمالى، وخاصة من حيث تكوين رأس المال الاجتماعى، أو مايسمى بالركائز الأساسية للاقتصاد. تلك كانت الطريق التى بدأتها بلدان اوربا الغربية وبعدها

الولايات المتحدة فى نموها الرأسمالى وبعد أن تأسست المشاريع الرأسمالية فى الصناعة والتجارة والمال أصبحت الارباح الناتجة عنها مصدرا لاستثمارات جديدة ونمو اقتصادى دائم[١٢].

النموذج الاشتراكى:

اتخذ النموذج الاشتراكى شكلا واضحا الآن للتنظيم الاقتصادى، ولقد حدثت الثورات الاشتراكية فى بلدان ذات أوضاع تاريخية خاصة بها فقد كانت هذه البلدان متخلفة، ولم يكن النموذج الرأسمالى التقليدى للتطور الاقتصادى ليلعب دوره فيها، رغم وجود بعض الصناعات وفقا للنموذج الرأسمالى فى هذه البلدان. ولقد تولد عن التصنيع المحدود، كما كان فى روسيا ظهور طبقة عمال صناعية وحركة سياسية قامت بها الطبقة العاملة التى أصبحت هى المحرك الرئيسى للثورة الاجتماعية. ويتجسد الطابع الرئيسى للنموذج الاشتراكى بتطبيق عاملين رئيسيين هما:

الأول: تأميم الأجهزة الرأسمالية القائمة فى الصناعة والتجارة والمواصلات والمؤسسات المالية، وعلى هذا الأساس تم تنظيم القطاع الاشتراكى فى الحياة الاقتصادية.

الثانى: اصدار وتطبيق قانون الاصلاح الزراعى الذى كان من شأنه القضاء على العلاقات الاجتماعية الاقطاعية فى الميدان الزراعى، وتقسيم الاراضى على الفلاحين، وكمرحلة اخيرة لتطبيق القانون، تشجيع نمو واتساع الحركة التعاونية فى الانتاج الزراعى.

يشكل هذان العاملان، تأميم الأجهزة الرأسمالية وقاون الاصلاح الزراعى الركيزة الأساسية لتجمع وتراكم مصادر الثروات التى توجه نحو الاستثمار المنتج. لقد أصبحت الأجهزة المؤممة كالصناعات والتجارة والمؤسسات المالية والمواصلات، مركزا لتجميع الارباح التى استعملت فى تمويل مشاريع

صناعية جديدة. ولقد تزايدت هذه الأرباح مع اقامة وتشييد صناعات جديدة. ومن جديد اعيد استثمار الارباح المتحققة فى مشاريع استثمارية جديدة، الأمر الذى أدى الى نمو القطاع الصناعى المؤم. وهكذا، فانه عن طرق اعادة استثمار الأرباح الصناعية، واستثمار ماساهم به العاملون فى الزراعة الذين استفادوا من الأصلاح الزراعى، بدأ تكوين رأس المال الاجتماعى بشكل واضح. ولقد مكن هذا من السير فى طريق النمو الاقتصادى الذى اصبح تدريجيا نموا دائما.

النموذج الثورى القومى:

يقول «اوسكار لانج» «أن النموذج الثالث الذى دعوته بنموذج الثورات القومية مازال قيد التشكيل، لذلك لم تتضح معالمه بوضوح مثل النموذجين الرأسمالى والاشتراكى. ولو نظرنا الى البلدان التى تحررت من الاستعمار أو شبه الاستعمار لوجدنا فروقا كبيرة نوعا ما بينها، لذلك فان من الصعوبة بمكان تقديم وصف مختصر لهذا النموذج الثالث، واستنباط خلاصات واستنتاجات عامة»[١٣].

ومع ذلك يمك تحديد بعض مظاهره، حيث أن الطابع الرئيسى لنموذج الثورات القومية يتجسد عاملين أساسيين هما:

أولا: نلاحظ التشابه بين هذا النموذج والنموذج الاشتراكى من حيث كون الدولة أو القطاع العام التى توجه سياسة الاستثمار والانتاج وبذلك فانها تشكل العنصر المحرك والفعال فى تحقيق التقدم الاقتصادى. والسبب فى ذلك بسيط اذ لايوجد فى هذه البلدان قسم هام من الطبقة المتوسطة الرأسمالية يتمكن من الادخار والاستثمار بالحجم الضرورى لتحويل الاقتصاد الراكد الى اقتصاد تام. لهذا لابد للقطاع العام من أن يصبح العامل الرئيسى والمحرك الأول فى التطور الاقتصادى.

ثانيا: لقد تبنى نموذج الثورات القومية، وطبق التأميم بطرق مختلفة تختلف عن الطريقة التى سلكها النموذج الاشتراكى تجاه مشكلة التأميم. فلقد لعب تأميم رأس المال الخاص دورا هاما فى البلدان الاشتراكية اما حركة التأميم وفقا لنموذج الثورات فقد اقتصرت عادة على رأس المال الأجنبى أو جزء منه. وفى أغلب الأحيان لم يكن تأميم رأس المال الاجنبى نتيجة لبرنامج اقتصادى وانما نتيجة الصراع السياسى مع البلدان الرأسمالية القديمة، والذى يجعل منه وسيلة ضرورية للتحرر السياسى ولتأكيد استقلال الدول التى كانت سابقا مستعمرة أو شبه مستعمرة.

ويرى «اوسكار لانج» ان طابع النظام من اجل التحرر القومى يخلق اساسا للوحدة الوطنية التى يشترك فيها الكثير من الرأسماليين الذين يساهمون نتيجة لذلك فى الثورة القومية. وبالإضافة الى هذا، ان كمية المشروعات الخاصة الموجودة فى كثير من هذه البلدان، وخاصة فى الصنا عة، قليلة جدا. لهذا لايوجد الكثير منها الممكن تأميمه، والممكن أن يساهم عن هذا الطريق فى التنمية الاقتصادية وهكذا، بينما يعتمد نموذج الثورات القومية على الاستثمار العام على أنه العامل الموجه والديناميكى فى مرحلة التنمية، يحاول هذا النموذج تجهيز الادخارات الخاصة الموجودة وتشجيعها لان تستمثر فى سبيل التنمية الاقتصادية أى أنه يحاول تحويل استثمارات القطاع الخاص الى فعاليات منتجة.

ولقد صدرت قوانين الاصلاح الزراعى فى معظم البلدان التى سلكت سبيل الثورة القومية. وهناك غاية، من اصل غايات أخرى، من اصدار قانون الاصلاح الزراعى وهى تحفيز استثمار الدخول المتأتية من القطاع الزراعى فى تمويل المشاريع الصناعية. وبذلك يجرى تحويل فى نوعية الانفاق، اذ بينما كان الاقطاعيون ينفقون الدخول المتأتية مين القطاع الزراعى فى مجال استهلاك الحاجات غير الضرورية أو حبا فى المظاهر الضخمة فقط، فانهم

الآن، بعد صدور قوانين الاصلاح الزراعي، وبعد أن اصبحوا مالكين قدامى، يشجعون على انفاق أموالهم ودخولهم في المساهمة في تمويل المشاريع الصناعية[١٤].

ملاحظات نقدية:

لقد استعرضنا نماذج «اوسكار لانج» الثلاثة للتنمية الاقتصادية ومفهومه لهذه النماذج. وبالرغم من أنه يعترف بأن هذه المفاهيم مختصرة وعامة، فانه لايمكننا الا أن نتوقف عند هذا العام العام والمختصر والذى هو بالحقيقة الشق غير الجوهرى وغير الأساسى لفهم هذه النماذج وبصفة خاصة النموذجين الرأسمالى والاشتراكى، فضلا عن تحفظنا وعدم الموافقة على تسمية طرق التطور الاقتصادى في البلدان المتخلفة نموذجا ثالثا.

(١) فى الواقع، لقد طمس «اوسكار لانج» المصدر الرئيسى لثروة المجتمع الرأسمالى، الا وهو القيمة الزائدة المتجسدة في البضائع التى تنتجها الطبقة العاملة فى سياق عملية الانتاج الرأسمالى. «ان ثروة المجتمعات حيث يسيطر نمط الانتاج الرأسمالى ليست الا تراكما هائلا للبضائع التى تتجسد فيها القيم المادية للمجتمع. وأن البضاعة الواحدة ليست الا الشكل الأول لهذه الثروة»[١٥]. وفى انتاج البضاعة الرأسمالية يتجسد استثمار الطبقة العاملة التى تخلق بعملها البضائع وقيمها المادية. وفى ذلك يتجسد المصدر الرئيسى للتراكم الرأسمالى الذى اغفله «اوسكار لانج»، حيث لارأسمال بدون رأسمالية ولا رأسمالية بدون علاقات رأسمالية، أى بدون علاقات طبقية، ومن هذا المنطلق يمكن تحديد رأس المال على أنه - بالاساس - علاقة طبقية ولايمكن أن يكون غير ذلك.

(٢) لم يحدد لنا «اوسكار لانج» ماهى العملية الاجتماعية - الاقتصادية التى رافقت التراكم الأولى لرأس المال ونشوء هذه العملية. أنه يرى ذلك فى

الأرباح التى حققها وجمعها التجار الذين كانوا الرأسماليين الأوائل وأن هذه الارباح استثمرت فى المشاريع الصناعية التى تولدت عنها ارباح جديدة. وبهذا يطمس «اوسكار لانغ» مرة ثانية، مصدر هذه الارباح أو القيم المنتجة فى سياق العملية الانتاجية الرأسمالية أنه يرى الشق الاقتصادى المحض لعملية التراكم وترك فى الظل الشق الاقتصادى – الاجتماعى لها صحيح أن بداية الرأسمالية كانت بداية التراكم الأول لرأس المال، ولكن ذلك جانب واحد لهذه العملية التراكمية، أما الجانب الثانى، والملازم للأول فهو انهيار الفلاحين، ونزع ملكيتهم وتحويلهم الى عمال احرار، حقوقيا مجبرين على بيع قوة عملهم التى تشكل المصدر الأساسى للتراكم الرأسمالى والتى يتجسد فى شرائها الاستثمار الرأسمالى للطبقة العاملة الجديدة المحرومة من ملكية وسائل الانتاج.

(٣) لايمكن ان تتم عملية الانتاج الرأسمالى بدون عنصرين أساسيين هما: الأول، عامل حر، حقوقيا، لكنه مجبر على بيع قوة عمله. والثانى رأس مال ووسائل انتاج يملكها الرأسمالى، وانطلاقا من ذلك، لايمكن أن يحدث تراكم رأسمالى بدون انتاج القيمة الزائدة، وبالتالى لايمكن أن يوسع الانتاج، وبهذه العلاقة – أى العلاقة بين قطبين: واحد يملك وسائل الانتاج وآخر لايملكها لكنه مجبر على بيع قوة عمله – يكمن الطابع او الجوهر الرئيسى لهذه العملية الرأسمالية، وهذا ما أغفله أوسكار لانغ.

(٤) يحصر لنا أوسكار لانغ نمو النموذج الاشتراكى فى التقيد الكمى الاقتصادى، على الرغم من أن النموذج الاشتراكى هو تغيير نوعى وليس تغييرا كميا لنمط الانتاج الرأسمالى. فمن خلال التأميم والقضاء على الملكية الرأسمالية لوسائل الانتاج، قضى، بذلك والى الأبد، على الاستثمار الرأسمالى واصبح القانون الاقتصادى الأساسى الذى كان فى ظل الرأسمالية يتجسد فى تحقيق اكبر ربح رأسمالى ممكن عن طريق امتصاص القيمة الزائدة، يتجسد فى ظل الاشتراكية فى رفع مستوى الحياة الاقتصادية

والاجتماعية بشكل مستمر وبتلبية رغباتهم المادية والثقافية والروحية. أن هذا الفرق بين النموذج الرأسمالي والنموذج الاشتراكي هو فرق نوعي، جوهري وليس فرقا كميا أو اقتصاديا بحتاً.

(٥) يطرح اوسكار لانغ في النموذج الرأسمالي النموذج الاشتراكي دون الاشارة الى جوهر كل منهما والواقع، انه مع تغيير شكل ملكية وسائل الانتاج من رأسمالية الى اجتماعية تتغير بالتأكيد جوهر الربح ففي ظل الملكية الرأسمالية يذهب الربح من خلال انتاج القيمة الزائدة الى الرأسمالي الذى يوسع بفضلها ملكيته الرأسمالية الخاصة اما في ظل الملكية الاجتماعية الاشتراكية لوسائل الانتاج فيذهب الربح الى تجديد الانتاج الموسع والمؤسسات الانتاجية وغيرها من المؤسسات التي هي ملك لكل المجتمع. هنا يكمن الفرق الجوهري بين الربح الرأسمالي والربح الاشتراكي والذى اغفله اوسكار لانغ أيضا.

(٦) في الواقع ان التشابه الذى يراه اوسكار لانغ بين النموذج الثوري القومي والنموذج الاشتراكي من خلال القطاع العام ودوره في العملية الاستثمارية الانتاجية لم يكن في الحقيقة، تشابها صحيحا، ان ضرورة القطاع العام وتدخل الدولة في البلدان المتخلفة، فرضتها الظروف الموضوعية التاريخية للتطور واستحالة تحقيق النمو المطلوب على أساس الشكل الكلاسيكي ضمن شروط التبعية الاقتصادية بالسوق الرأسمالية العالمية وضعف القطاع الخاص وعدم امكانية قيامه بمهام التنمية الاقتصادية المطلوبة. اما القطاع العام في النموذج الاشتراكي، فهو يختلف اختلافا جذريا من حيث الجوهر والمهام. ان جوهر القطاع العام في الاشتراكية يتجسد في كونه يقضي على الملكية الرأسمالية والعلاقات الرأسمالية في المجتمع. وتتجسد مهامه في بناء القاعدة المادية، اساس بناء المجتمع الاشتراكي الجديد، في المجالين الاجتماعي والاقتصادي.

من هذا المنطلق لايمكننا المقارنة أو التشابه بين القطاع العام فى الدول الاشتراكية والقطاع العام فى الدول المتخلفة، وخاصة أن هذا القطاع فى الدول المتخلفة، لم يؤدى الى النمو الاشتراكى.

(٧) تختلف قضية التأميم فى البلدان المتخلفة عنها فى البلدان الاشتراكية، حيث تناول التأميم فى البلدان الاشتراكية رأس المال الخاص الأجنبى والوطنى ولعب دورا هاما فى البناء الاشتراكى اما فى البلدان المتخلفة، وقد تناول التأميم فقط رأس المال الأجنبى ولم يحس رأس المال الوطنى وحتى فى تلك الحالات القليلة التى تناول فيها رأس المال الوطنى (مثل مصر) لم يؤد القطاع العام المؤمم الى تغيير جذرى فى البيئة الاقتصادية، اى أنه لم يخلق علاقات انتاج والمحرك الأول فى التطور الاقتصادى، كما أنه لم يخلق علاقات انتاج اشتراكية كما فعل ذلك القطاع العام المؤمم فى البلدان الاشتراكية وفى أكثر الحالات تحول هذا القطاع العام الى رأسمالية الدول، وفى بعضها تراجع عن لعب دوره المطلوب فى العملية التنموية مما فسح المجال من جديد للقطاع الخاص للهيمنة والتوسع (تجربة مصر). وغالبا ما كانت البورجوازية الوطنية بالذات وراء تأميم رأس المال الأجنبى، لأن مصلحتها كانت تقتضى التخلص من وجود وسيطرة القطاع الأجنبى الأكثر تطورا. وهذا الجانب من البرجوازية شارك فى النضال الوطنى العام ضد الوجود الأجنبى ومن أجل الاستقلال حتى أنه فى معظم الحالات تيسر له قيادة هذا النضال وتسلم السلطة السياسية.

فى الواقع، يتصف الفكر الاقتصادى والاجتماعى البرجوازى المعاصر بشكل عام بازدواجية معينة، اذ تقف امامه مسألتان: الدفاع الايديويولجى عن اسلوب الانتاج الرأسمالى وتبرير ضرورة الحفاظ عليه، ووضع مقترحات عملية لحماية دعائم هذا الاسلوب الانتاجى... كما يحاول مفكروا الامبريالية الايحاء الى أوساط الرأى العام فى البلدان التابعة بالعلاقات الايجابية بالبناء الرأسمالى بشكل عام، يقصد ابقائها ضمن دائرة النظام الرأسمالى

العالمى والحيلولة دون تطويرها بالطريق الاشتراكى.... ومن هذه الاتجاهات نجد النظريات التطورية الحديثة، ومثال ذلك تفسير عالم الاقتصاد الامريكى «والت روستو»[١٦].

ثالثا: نموذج روستو:

يرى «روستو» ان تاريخ الانسانية كله وحتى ظهور الرأسمالية كان خاليا من التطور الحقيقى، أنه عبارة عن «مستنقع راكد» يدعى المجتمع التقليدى. كما أن التخلف عند «روستو» لايعدو أن يكون مجرد تأخر زمنى كما لو كانت الأمم قد اصطفت ذات يوم عند خط البدء فى ميدان سباق ثم انطلقت تعدو عندما سمعت اشارة البدء، فبلغ بعضها فى أوقات متتابعة، وتعثر البعض الآخر، فى حين لم يتجاوز جهد البعض الآخر الخط الأول.. ويحدد لنا «روستو» التطور الاقتصادى للبشرية فى شكل مراحل للنمو هى:

أولا: مرحلة المجتمع التقليدى القديم:

يتميز المجتمع التقليدى بانتاج محدود يرتكز على وسائل انتاجية متخلفة تعتمد على علم وتكنولوجيا بدائية يعود الى عصر ما قبل نيوين.. وبالرغم من ذلك فان المجتمع التقليدى لايعتبر مجتمعا جامدا، فهو لايستثنى الزيادات فى الانتاج والمساحة المزروعة التى يمكن أن تتوسع، وتنشأ بعض الابتكارات التى تدخل فى الميدان الصناعى والزراعى والتجارى، كما أنها تدخل فى أعمال الرى مما يؤدى الى اكتشاف وانتشار محصول زراعى جديد ولقد لعبت العلاقات القبلية والعائلية دورا كبيرا فى التنظيم الاجتماعى، فالقوة السياسية تتركز فى أيدى الذين يمتلكون الارض، وسيد الارض المدعوم من حاشيته يمارس تأثيرا كبيرا على الاوضاع السياسية أى ان المجتمع التقليدى يضم ثلاثة تركيبات اجتماعية – اقتصادية المشاعية البدائية، العبودية، والاقطاع بالاضافة الى البلدان المستعمرة والضعيفة المعاصرة، وقد فرج «روستو» كل هذه العناصر فى كومة واحدة[١٧].

ثانيا: مرحلة تتهيأ فيها الظروف للانطلاق:

وهى الفترة التى يتقوض فيها التركيب التقليدى للمجتمع جزءا أثر الاخر. وتشمل هذه المرحلة مجتمعات تمر فى عمليات انتقالية الى مرحلة انطلاق، لان التحول من مجتمع تقليدى الى مجتمع حديث يتطلب وقتا. وقد وضحت الظروف المهيأة للانطلاق فى دول اوربا الغربية فى نها ية القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر، عندما بدأت هذه الدول استخدام العلوم الحديثة لاداء وظائف انتاجية فى الحقلين الزراعى والصناعى، وعند ذلك ظهر شىء من التوسع فى الأسواق العالمية اشتد التنافس من اجلها. أى ان المرحلة الانتقالية تتطلب تحولا جذريا فى مواقف المجتمع الفاعلة تجاه العلم الاساسى والتطبيقى وتجاه ادخال التغييرات الى أساليب الانتاج، وتجاه الاقدام على المخاطرة، وتجاه احوال العمل وطرقه[١٨].

ثالثا: مرحلة الانطلاق العقلى:

تعتبر مرحلة الانطلاق أهم مرحلة من المراحل الخمس فى حياة شعوب المجتمعات الحديثة، أنها المرحلة التى تنهزم فيها التكتلات القديمة والمناوئة للنمو المطرد، والتى يبدأ عندها ناتج الفرد المتوسط فى الازدياد، حاملا معه تغييرات جذرية فى الفنون الانتاجية يقوم بها فئة من أفراد المجتمع، تتميز بصدق العزيمة وروح التجديد والابتكار وتحمل المسئوليات وعند ذلك تصبح ظاهرة النمو المتصل هى الوضع الطبيعى للاشياء.

وفى مرحلة الانطلاق، يتركز الاستثمار فى القطاعات الصناعية ذات المردود السريع، او القطاعات التى تتميز بميزات طبيعية خاصة تجعل من نجاحها امرا واقعيا ومن هنا، فان الظاهرة العامة هى حدوث توسع سريع فى الصناعات التى تعطى ارباحا مضمونة، على أن يعاد استثمار جزء من هذه الأرباح فى انشاء مصانع جديدة. أى ان مرحلة الانطلاق هى الفترة التى يتم

فيها القضاء على العقبات والقوى التى تقف فى طريق النمو المطرد او النمو الذى يتعهد نفسه بنفسه. فالقوى الدافعة للتدفق الاقتصادى - التى نجحت فى اداء مهمتها فى مرحلة التهيؤ - تأخذ فى الانتشار بالمجتمع، وتحدث عملية البدء فى الانطلاق بحدوث دوافع قوى معين قد يأخذ شكل ثورة سياسية تؤثر فى البناء الاقتصادى والاجتماعى والسياسى والثقافى القائم كما حدث فى المانيا سنة ١٩٤٨، وكما حدث فى الهند بعد الاستقلال، كما حدث فى اليابان بعد ظهور القوانين الاصلاحية، وكما حدث فى الصين بعد الثورة وحسب «روستو» فان انجلترا قد مرت من هذه المرحلة فى أواخر القرن الثامن عشر، اما فرنسا والولايات المتحدة الامريكية فقد دخلت هذه المرحلة فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر بينما بلغت روسيا هذه المرحلة فى فترة مابين ١٨٩٠ - ١٩١٤[١٩].

رابعا: مرحلة السير نحو النضج:

يصف «روستو» هذه المرحلة بأنها تستتبع مرحلة الانطلاق بفترة طويلة من النمو المطرد، الذى يتخلله بعض التقلب، صعودا وهبوطا، ويتجه الاقتصاد الوطنى الى نشر التكنولوجيا الحديثة فى كل أوجه النشاط الاقتصادى وتزيد معدلات الاستثمار لتصل الى نسبة تتراوح بين ١٠٪، ٢٠٪ من الدخل القومى بحيث يعطى هذا التوظيف ناتجا يربو على نسبة الزيادة فى الاعداد السكانية. كما يتغير وجه الاقتصاد دون انقطاع نتيجة التحسن المستمر فى فنون الانتاج، وزيادة سرعة انبثاق الصناعات الحديثة، وبطىء خطى الصناعات القديمة ويشغل الاقتصاد القومى مكانا مرموقا فى المجال الدولى.

وعلى هذا الاساس يمكن تعرف النضج بأنه المرحلة التى يثبت فيها الاقتصاد المقدرة على التحرك الى ابعد من الصناعات الاصلية التى مكنته من الانطلاق. وهى المرحلة التى يستطيع الاقتصاد الوطنى خلالها استيعاب ثم

تطبيق احدث مستويات التكنولوجيا الحديثة فى مجالات واسعة تمكنه ليس فقط من انتاج كل السلع المطلوبة بل أى سلع يختار انتاجها. ولكن ذلك لاينفى أنه فى مرحلة النضج قد يحتاج الاقتصاد الوطنى الى بعض المواد الخام والى ظروف ملائمة لانتاج نوع معين من السلع فيضطر الى استيرادها من الخارج.

خامسا: مرحلة الاستهلاك الجماعى الواسع:

هذه المرحلة الأخيرة فى مراحل «روستو» حيث تتحول بها القطاعات الرئيسية فى الاقتصاد الوطنى الى انتاج السلع الاستهلاكية المعمرة بكميات كبيرة وبمستوى رفيع من الفن الانتاجى. وعندئذ يدخل المجتمع الى عصر الاستهلاك على نطاق واسع. والمقصود بالسلع الاستهلاكية المعمرة بيوت السكن المزودة بحدائق مزهرة وفى الاحياء والسيارات والغسالات الكهربائية الاوتوماتيكية والالات الالكترونية والتلفزيونات وغيرها من السلع الاستهلاكية. ويرى «روستو» أنه لايمكن بلوغ هذه المرحلة الا بمجتمع ناضج تكنيكيا بعد الوصول الى حد معين من الدخل القومى، هذا اذا كان المجتمع قادرا على اغراءات التحول الى قوة عالمية ليختار طريق زيادة الاستهلاك الشخصى.

ولقد دخلت الولايات المتحدة هذه المرحلة بالفعل، بل واستطاعت فى السنوات الأخيرة تثبيت اقدامها فيها، بينما بدأت دول غرب اوربا، مثل فرنسا والمانيا الغربية، تدخل سريعا الى هذه المرحلة. اما اليابان فتعبتر من الدول التى قطعت شوطا كبيرا فى مرحلة الاتجاه نحو النضج وبدأت تطرق باب المرحلة الخامسة، أى مرحلة الاستهلاك الجماعى الواسع[٢٠].

ان الانتشار الواسع فى جميع البلدان المتخلفة، للفكرة القائلة بأن الرأسمالية كنظام اجتماعى – اقتصادى هى المسئولية عن تخلف واستعمار شعوب العالم التابع، دفع الفكر الغربى الى تقديم تفسير تاريخى يشمل ظواهر

واسباب التخلف الاقتصادى وطالما أن الصراع الفكرى يدور حول هذه المقولة المحورية باتجاه دحضها أو برهانها فان الهدف الأساس للفكر الغربى، الذى يشكل أحد القطبين الاساسيين لهذا الصراع، هو دحض هذه المقولة وتبيان عدم صحتها عبر اطروحات نظرية وتاريخية مختلفة وليست محاولة «روستو» سوى احدى هذه المحاولات الواسعة فى البلدان المختلفة: انطلاقا من ذلك يمكننا وضع بعض الملاحظات المنهجية التالية حول كتاب «روستو».

أولا: يمكن اعتبار كتاب «روستو» من حيث الجوهر، امتداد لمدرسة الديناميكية الاقتصادية، يؤكد «روستو» موقفه من الديناميكية الاقتصادية عندما يقول «نحن بحاجة لنظرية الانتاج الديناميكية»، التى لاتحدد فقط توزيع الدخل بين الاستهلاك والادخار والاستثمار، بل وتمسك بشكل مباشر وملموس بهيكلية الاستثمارات والتغييرات داخل بعض قطاعات الاقتصاد»[٢١].

ثانيا: أن نظرية مراحل النمو الاقتصادى ل «روستو» قد وضعت مقابل المقولة الماركسية، التركيبات الاجتماعية – الاقتصادية، وليس أدل على ذلك اكثر من عنوان الكتاب (مراحل النمو الاقتصادى – بيان غير شيوعى) فخلافا للماركسية يرى «روستو» أن الرأسمالية هى آخر ما يتوصل اليه التطور البشرى وهى بالتالى أعلى مرحلة من التطور الاجتماعى العام. بينما ترى الماركسية أن الرأسمالية سائرة، حتما، نحو الزوال وأن الاشتراكية هى النظام الذى سيحل مكان الرأسمالية.

ثالثا: ان تمييز المراحل المتعاقبة للنمو عند «روستو» غير واضح وليس بديهيا، أى أنه ليس هناك تمييزا واضح بين المراحل الخمس لسيرورة النمو، اذ أن هذا التصنيف لايفرض نفسه وليس له طابع البداهة التاريخية، وبامكاننا بكل سهولة أن نرجع هذه المراحل الى ثلاثة: الاقتصاد التقليدى، الاقتصاد

الانتقالى، والاقتصاد الحديث وعندما يتحدث «روستو» عن حقب تاريخية أو مراحل تاريخية فان النقطة الأولى التى تسترعى انتباهنا هى معرفة كيف لاقتصاد ما أن يصل الى مرحلة الانطلاق، وتحت أى دافع اقتصادى يسير المجتمع فى عملية التحديث؟، وماهى القوى الدافعة والكادئة اثناء الفترة الانتقالية؟، وماهى العناصر التى تتيح لاقتصاد الدول النامية تحقيق النمو الذى يتعهد نفسه بنفسه؟ كل هذه الأسئلة لايجيب عنها «روستو» او يقدم اجابات غامضة عليها!

رابعا: ان التحليل الذى اجراه «روستو» عن المجتمع التقليدى غير كاف، ففى المجتمع التقليدى، يجب أن نميز بين حالتين: الأولى، المجتمعات التقليدية الأوربية التى لم تخضع للاستعمار والنهب والثانية المجتمعات التى عاشت فترة طويلة تحت سيطرة النظام الاستعمارى، وفى هذه المجتمعات يمكننا ان نقر بوجود ثانوية أو تعددية البنيات الاجتماعية – الاقتصادية، فضلا عن طابع الركود المشترك بين كل هذه الاقتصاديات التقليدية. كما نجد توترات وتناقضات واختلال للتوازن تجعل من الصعب المرور من الاقتصاد التقليدى الى الاقتصاد الانتقالى، أو من المرحلة الانتقالية الى مرحلة الانطلاق[٢٢].

خامسا: يغفل «روستو» الفروق الأساسية بين النظم الاجتماعية المختلفة ووضعها فى الظل وخاصة أشكال الملكية والعلاقات الانتاجية. لذلك يركز «روستو» على معالجة تطور بعض جوانب القوى المنتجة دون أن يأخذ بالاعتبار ترابطها العميق مع العلاقات الانتاجية، بل يترك هذه الأخيرة دون معالجة. ومن المعروف أنه لايعقل أن تتطور القوى المنتجة خارج علاقات الانتاج التى تدخل معها فى وحدة عضوية عبر كل مراحل تطور المجتمع البشرى. لذلك نرى «روستو» يشدد فى مراحل النمو على التغيرات الكمية الحاصلة فى القوى المنتجة، بينما يجب التركيز على مايرافق ذلك من تغييرات نوعية فى

العلاقات الانتاجية وملكية وسائل الانتاج. غير أن «روستو» يجرد العلاقات الاجتماعية من جذورها ومحتواها الاقتصادى ويعتبرها غير محددة اقتصاديا، وعلى هذا الاساس لايتناول علاقات الملكية - هذا العنصر الهام الذى يحدد العلاقات الاجتماعية - متجاهلا بذلك الفروق الأساسية بين المجتمعات ويركز بدلا من ذلك على التغييرات فى السلوك والتصرفات الاجتماعية ونوازع المجتمع.

سادسا: انطلاقا من تركيزه على النوازع الاجتماعية يتضح الموقف المثالى لـ «روستو» حين يغلب العامل السيكولوجى الذاتى على العامل المادى ويجعله محدد لنمط معيشة الناس المادية، بمعنى أنه لايجعل وعى الناس مستقلا عن حياتهم المادية وحسب، بل ومحددا لتطورها ولنمط الانتاج الاجتماعى. وفى هذا الاطار يعرض «روستو» المثل التالى: رجل الاعمال الرأسمالى يفكر بطريقة رجل الاعمال لا لأنه رأسمالى، بل بالعكس لقد اصبح رأسماليا لأنه يفكر كرجل أعمال. اما العامل والفلاح وحتى الراعى البدوى القبلى فلم يتعلم بعد أن يفكر بطريقة رجال الأعمال لان نوازعه للاستهلاك والتجديد مختلفة[٢٢]..

سابعا: يتوجه «روستو» بنظرية مراحل النمو الى بلدان العالم التابع بفكرة متفائلة مضللة وتوهم أن هذه البلدان ستصل الى مرحلة الاستهلاك الواسعة التى وصلت اليها اوربا عبر هذه المراحل من النمو الطبيعى والتلقائى ولكن التشابه بين أوربا فى بداية تطور الرأسمالية والعالم التابع اليوم يعانى من نقص شديد فى، أولا: عدم مراعاة الظروف المختلفة للعصر، ظروف الثورة العلمية التكنولوجية، ثانيا، وجود حالة خاصة لاقتصاد متعدد الانماط فى البلدان المتخلفة. ويشكل هذان العاملان صعوبة خاصة لوضعية البلدان المتخلفة بالمقارنة مع اوروبا وأمريكا فى مرحلة ماقبل الانطلاق المبكر وبخاصة فى ظروف السيطرة الكبيرة للاحتكارات العالمية فى اقتصاد بلدان العالم التابع، وهنا

يتجرد «روستو» مرة أخرى فى فروقات النظام الاجتماعى فى البلدان المتخلفة مما يفقد بشكل جدى محتوى مفهومه.

ثامنا: يهدف «روستو» من وراء هذه النظرية تبرئة الرأسمالية من مسئوليتها عن تخلف بلدان العالم التابع، واعتبار أن المرحلة الاستعمارية- صورة من صور مراحل التطور العام ولذلك فهى مرحلة طبيعية، ضرورية ومنطقية، وسيكون على كل بلد أن يمر بها عدا بريطانيا وأوربا الغربية.وعلى هذا الاساس يبرر المرحلة الاستعمارية فى التحليل النهائى كشئ ايجابى . والواقع أن هذا التفسير، تفسير لاتاريخى ينكر تاريخ غالبية بلدان وشعوب العالم، أنه يغفل حقيقة تاريخية تنعكس تماما فى أغلب الخصائص المميزة والبارزة للبلدان المتخلفة.

رابعا: المفهوم الماركسى للتنمية:

يمكن القول أنه لايوجد نموذج عالمى واحد شامل للتنمية وفق المفهوم الماركسى، سواء كان ذلك النموذج السوفيتى أو الصينى، أو الكوبى، أو الفيتنامى قابل للتطبيق بالصورة نفسها فى كل مكان، وانما توجد بالأحرى شروط أولية عامة يتعين توفيرها فى المجتمعات، اذا أريد لها تحقيق تنمية وفقا لمفاهيم واهداف الماركسية كفلسفة يسعى انصارها لتحقيق الاشتراكية العلمية وفتح الطريق لاقامة مجتمعات غير طبقية.

فالواقع أنه اذا كانت تلك النماذج كافة قد وفرت تلك الشروط الاولية العامة الضرورية، الا أنها قد اختلفت فيما بينها فى السبيل الذى خطته لتحقيق غايات التنمية في مجتمعاتها. فنجد مثلا أنه بينما اعتمدت الصين بعد الثورة استراتيجية للتنمية تقوم على اعطاء الأولوية للزراعة، فالصناعة الخفيفة، فالصناعة الثقيلة، اعتمدت كوريا الديموقراطية الشعبية استراتيجية مغايرة، تقوم على اعطاء الأولوية للصناعات الثقيلة مع تنمية الصناعة الخفيفة والزراعة فى آن واحد وهكذا.

وتستهدف التنمية، بصورة عامة وفقا لهذا المفهوم، العمل للوفاء بالاحتياجات الاساسية لاغلبية الشعب، أو بالتحديد للطبقات الكادحة التى طال أمد استغلالها وحرمانها ثم العمل بعد ذلك لرفع مستوى معيشتها باطراد، والوصول بها الى مشارف عصر الرفاهية. وفى ظل المجتمعات الرأسمالية القائمة لايمكن أن يتحقق ذلك عمليا، وطبقا للمفوهم نفسه، دون أن يتولى السلطة السياسية فى البلاد ممثلو تلك الطبقات الكادحة وقيادتها الطبقة العاملة، وحزبها الطليعى. أى ببساطة لايمكن أن يتحقق دون ثورة سياسية اشتراكية، تقوم سلطتها الجديدة من اجل تحقق التنمية المنشودة، باجراء تغيير سريع وجذرى فى الهيكل الاقتصادى والاجتماعى يعيد توزيع الاصول المنتجة أو الثروة وتوزيع الدخل الناتج عنها، طبقا لنمط فى توزيع الدخول لصالح الطبقات الكادحة فى الريف والحضر، على أن تعتمد السلطة الجديدة فى تخصيص الموارد وبشكل أساس على التخطيط الشامل، وليس على آليات السوق وحدها، أو مايعرف ب«التلقائية الاقتصادية».

وعلى هذا النحو، تعتمد قاعدة هذا النمط للتنمية على عنصرين أساسيين: الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج الرئيسية، وتخصيص الموارد عن طريق التخطيط القومى الشامل، والعمل بصورة عامة لتغليب الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج على غيرها من أشكال الملكية. ومفهوم الملكية الاجتماعية هنا اسرع بكثير من مفهوم الملكية العامة التى تعنى ملكية الدولة فقط – أى القطاع العام – اذ يشمل الملكية التعاونية، والمشروعات المملوكة للعاملين فيها، وأي شكل آخر من أشكال الملكية التى تقوم على مبدأ توزيع عائد الانتاج على أساس العمل وليس على أساس الملكية الرأسمالية لوسائل الانتاج. ولايدخل فى ذلك بالطبع الملكية الشخصية، أو الملكية الخاصة الصغيرة التى يستعين بها صاحبها فى عمله الانتاجى، كالفلاح الصغير والصانع الحرفى.

وفى الواقع، تعد التنمية القائمة على المفهوم الماركسى النقيض الأكثر جذرية للاستراتيجيات التقليدية للتنمية التى اتبعتها معظم بلدان العالم التابع خلال العقود الثلاثة الأخيرة. فالاستراتيجية التقليدية - التى تتم واقعيا فى اطار النظام الرأسمالى - تستهدف بدرجة أو بأخرى من الوعى، تكرار ماحدث فى الغرب ابان صعود الرأسمالية حتى وأن اضيفت اليها بعض المكونات الأخرى كالاهتمام بالعدالة الاجتماعية أو الرغبة فى الاستقلال الوطنى، او اسناد دور مؤثر للدولة[٢٤].

واذا كان يمكن القول بأن هذه التجارب التنموية التقليدية فى بلدان العالم التابع قد غيرت بدرجات متفاوته من الاقتصاد الموروث عن عهد الحكم الاستعمارى، واستطاعت متطلبات الاستقلال الوطنى او الانصاف الاجتماعى أن تفرض نفسها فى بعض هذه التجارب على نحو لايمكن انكاره، الا أننا لانستطيع الزعم بأنها ادت الى الوفاء بالاحتياجات الاساسية لجماهير الشعب العريضة بقدر ما أدت الى ظهور طبقات بورجوازية جديدة، والى اعتماد استراتيجية لتصنيع بدائل للواردات «الترفيه» التى تستهلكها الطبقات الموسرة أو لاقامة صناعات تصديرية موجهة نحو الخارج.

وعلى خلاف ذلك، تستهدف التنمية التى تنطلق من مفهوم ماركس الوفاء بالاحتياجات الاساسية للشعب، وخاصة الطبقات الكادحة، كما تقوم على أساس التمركز حول الذات لا التوجه نحو الخارج، والاعتماد على النفس اساسا دون رفض المساعدة الخارجية، وايداع التكنولوجيا الملائمة للواقع المحلى، فضلا عن اعتماد خطط التنمية فى الاعداد والتنفيذ على المشاركة الواسعة من جانب جماهير العاملين، وكذلك الاعتماد على التخطيط القومى الشامل.

وتنطلق المادية التاريخية من فهم عميق لكل ظاهرة اجتماعية على أساس

شمولى يحيط بعوامل نشأتها وبما يربطها بغيرها من الظواهر، واتجاهات تطورها المتوقعة. وبما أن الأساس العلمى الصحيح لفهم مسيرة أى مجتمع تقتضى وعى طبيعة البنية التحتية له، فان ذلك يحتم على أى باحث موضوعى دراسة واستقصاء علاقات الانتاج السائدة فى هذا المجتمع وطابع ومستوى القوى المنتجة فيه. ان دراسة متفحصة موضوعية للبنية التحتية فى بلدان العالم التابع، سرعان ماتبين نشوء وتعايش علاقات اقتصادية - انتاجية متباينة فى آن واحد، اتفق الباحثون على تسميتها عادة بالانماط الاقتصادية.

ومن هنا تنبع الأهمية المنهجية لتفسير الية العلاقة المتبادلة بين الانماط الاقتصادية المختلفة (على صعيد البلدان التابعة)، ومسألة الصراع أو التعايش بين التركيبات الاجتماعية - الاقتصادية على الصعيد العالمى. وقد أشار الى ذلك «روزنتال» قائلا: «ان عملية التطور الداخلى لكل نظام تتعرض لتأثير عوامل خارجية متضادة، وبنتيجة ذلك فان تطور البلدان الاشتراكية، وكذلك الرأسمالية، يمكن أن يصبح مفهوما، حين يتم الاحاطة ليس بالجدلية الرئيسية الحاسمة فحسب، (الناجمة قبل كل شيء عن التناقضات الداخلية) ولكن ايضا بنتيجة صراع المتناقضات الخارجية بتأثيرها وبتفاعلاتها المتبادلة[٢٥].

كما أن مسألة تحديد طبيعة النظام الاجتماعى - الاقتصادى السائد فى مرحلة الثورة التحريرية - الوطنية تعتبر ذات اهمية منهجية كبيرة، اذ أن تعقد هذه المشكلة يأتى من كون أنه فى ظروف تعايش وتفاعل تركيبات اجتماعية مختلفة (على الصعيد العالمى) وتعايش وتفاعل تركيبات اجتماعية مختلفة (على الصعيد المحلى) تتشابك جملة ظروف واشكال اجتماعية - اقتصادية، وكنتيجة منطقية لذلك يتبعها تشابك شديد فى مهام الثورة الوطنية - الديموقراطية مع مهام الثورة الاجتماعية الاشتراكية.

ان البنية الاجتماعية - الاقتصادية لبلدان العالم التابع تحمل فى داخلها تقريبا كل العلاقات التى عرفتها البشرية. وبعبارة أخرى، أن التركيب

الاجتماعى والاقتصادى لهذه البلدان عبارة عن حاصل جمعى لانماط اقتصادية مختلفة مع عدم تمتع أى من هذه الانماط الموجودة بالسيطرة على غيره، وكل نمط اقتصادى يحتوى على شكل محدد للملكية وسائل الانتاج: ملكية مشاعية عامة، ملكية اقطاعية، ملكية خاصة صغيرة، ملكية رأسمالية (اجنبية أو محلية)، ملكية الدولة ذات الاتجاه الرأسمالى، ملكية الدولة الديموقراطية – الثورية، دولة الاتجاه الاشتراكى...

ومن السيمات المميزة لاقتصاد البلدان المتخلفة التابعة، المعالم غير الواضحة بين الانماط الاقتصادية وميوعه وتغير وتداخل هذه الحدود وتعدد الأشكال الانتقالية للانماط. ويمكن القول، أن المصير النهائى للانماط الاقتصادية المتواجدة فى البلدان التابعة يتوقف الى حد كبير على طابع السلطة السياسية القائمة فى هذه البلدان، وعلى الاتجاه الاجتماعى السياسى لهذه الدول، وعلى فعالية السياسة الاقتصادية التى تتبعها القوى المسيطرة على مقاليد الأمور. ومن هنا يأتى تقسيم هذه البلدان لمجموعتين رئيسيتين: البلدان السائدة على طريق التطور الرأسمالى والبلدان ذات الاتجاه الاشتراكى.

ان وجود الاقتصاد متعدد الانماط والثابت نسبيا يعتبر المؤشر الرئيسى لمرحلة الانتقالية من تركيبة اجتماعية – اقتصادية نحو الأخرى. وأن تبدل تركيبة بالأخرى يرتبط بمرحلة طويلة أو قصيرة من التعايش والصراع بين العلاقات الانتاجية القديمة والجديدة التى تحاول النهوض على انقاضها، ومن الجدير بالذكر أن الأقتصاد متعدد الانماط المسيطر فى العالم التابع، ظهر بنتيجة تزاوج غير طبيعى لعوامل خارجية وداخلية كثيرة، وضعت فى حقيقة الأمر البذور الأولية الموضوعية لامكانية عدة طرق للتطور. وفى حينه انتقد لينين بشدة أولئك الذين يقدمون على خطيئة اقتصادية لا تغتفر، أما لأنهم لايعرفون عناصر الواقع، فلايشاهدون ماهو قائم ولايتمكنون من رؤية الحقيقة الماثلة للعيان، واما لأنهم يقتصرون على تميز التناقض العام مابين الرأسمالية

والاشتراكية فلايتعرفون عن كثب على الاشكال المحددة ودرجات هذه المرحلة الانتقالية التى نمر بها»[٢٦].

ان المخاطر التى يحذر منها البعض والمتمثلة فى اهمال دور العوامل الخارجية عند التركيز على العوامل الداخلية، وفى معاناة عقدة الذنب واليأس غير واردة على الاطلاق بسبب: أولا: لأن القوى الداخلية للتخلف اصبحت فى مواجهة مخاطر التحطيم تعلن بشكل صارخ التصاقها بالقوى الخارجية، حتى أنها تلتحم بها وتتسبك معها، كقوى اقتصادى وسياسية وعسكرية وفكرية وغيرها لدرجة يكاد يصعب عندها التمييز بينهما، وبالتالى فان اعلان الحرب على العوامل الداخلية لتخلف هو اعلان للحرب، وبأقوى الأسلحة، على العوامل الخارجية المتلاحمة معها: ثانيا ان الاعتراف بمسئولية العوامل الداخلية لايمكن أن يتحول الى معاناة سلبية من عقدة الذنب والشعور بالدونية واليأس. وذلك أن المشكلة المطروحة ليست من نوع العلاقة بين الانسان والقوى الغيبية، وانما مرتبطة أشد الارتباط بشرط حياة الانسان المادية والروحية على هذه الأرض، باعتباره عضو فى مجتمع، يواجه يوميا المخاطر التى تهدد ليس وجوده المعنوى فحسب، بل وجوده المادى أيضا. ولذلك فان اشهاز العوامل الداخلية للتخلف يعنى فى نفس الوقت تعبئة النفس لاشهار السلاح ضد هذه العوامل.

وعلى العكس من ذلك، فان وضع العدو الخارجى فى موضع المتهم الأول بل الرئيسى والوحيد، والمسؤول عن التخلف والفقر والبؤس الخ يبسط المسألة كثيرا فهو أولا: يوجه القوى باتجاه الأفق البعيد، أو حتى ماوراء الأفق، بحثا عن الأسباب التى يصعب الوصول اليها والتى لايملك أحد فى الوقت الحاضر إمكانية الغائها وبالتالى يعطى الفرصة للقوى التى تعيش فى الداخل، فى الكيان الخاص والتى تستدعى يوميا القوى الخارجية، وثانيا وبما أن المعركة مع عدو خارجى يمكن بسهولة تصويره على أنه «عدو للجميع» والتظاهر

بوحدة الموقف ضده، فان «الجميع» يتحولون الى فوارس وتضيع الفروق بين من يتهيأ منهم لنزال العدو حقيقه وبين من يستعد منهم لمحاربة طواحين الهواء، بل وطفو على سطح المسيرة النضالية وفى مقدمتها الدون كيشوتيون، اقل الناس استعدادا للنزال، ولكن اكثرهم وأمهرهم احتفالا للمجابهات الصورية الكاذبة. ويكاد يتحول التاريخ فى مثل هذه الأحوال الى جملة مشاهد مسرحية تدهش سواء الشعب وتأخذ بالباب العامة من الأضحية.

وثالثا: وبما أن المجابهات الحقيقية تتعرض لاجهاض وتشويه وطعن من الداخل فان المجتمع، وبالأخص قواه الثورية، ستتجرع الفشل تلو الفشل حتى تنتهى الى الاستسلام للواقع والسلبية تجاه المواقف الجدية التى يحتمل أن تظهر فى المستقبل. وفى هذه الحالة تسيطر على المجتمع حالة اليأس ويصبح ارضا ممهدة لتمرير كل المخططات المعادية لنهضته وتحرره ولاستمرار التخلف والاستنزاف الخارجى لطاقاته حتى تتوفر ظروف أخرى.

أننا لانغفل هنا أن هناك اسبابا «نظرية» للتركيز على العوامل الخارجية وتتمثل هذه الأسباب برأينا فى سهولة تلمس هذه العوامل والبرهان على اثارها ودراسة أولوياتها، وذلك مقابل الصعوبة والتعقيد البالغين فى تلمس وتحديد العوامل الداخلية وقياس فعاليتها واثارها لاسباب ذاتية وموضوعية وربما يشكل ذلك واحدا من المغريات الاضافية التى تدفع الكثيرين فى هذا الاتجاه كبديل للاتجاه الأول وحتى عندما يتمسك الجميع تقريبا بالمجموعتين من العوامل، نرى بأن التحليل غالبا مايكون أكثر جرأة وتفصيلا فى العوامل الخارجية، بينما يقتصر على التلميح والتسطيح والاختزال للعوامل الداخلية.

لنأخذ مثلا، مقولة التبادل غير المتكافىء، أن الشرط الأساسى لوقوع التبادل غير المتكافىء، هو التفاوت فى انتاجية العمل، حيث تتبادل منتجات تحمل كمية اقل من العمل الاجتماعى مقابل منتجات تحمل كمية اكبر

منه، واذا كان من المؤكد ان مستوى انتاجية العمل فى البلدان المتخلفة التابعة يتحدد بمستوى تطور قوى الانتاج أصبح مع الزمن نتيجة لعلاقة التبعية غير المتكافئة مع الخارج، إلا أن من الواضح أن هذه العلاقة لايمكن أن تتغير حتى فى ظل تغيير النظام الاجتماعى جذريا، والغاء شروط التبعية كليا، الا بعد تطوير جملة الشروط الداخلية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وبالأخص بعد اقامة منظومة علاقات انتاجية جديدة تسمح لقوى الانتاج بالارتقاء حتى مستوى منافستها ثم التفوق عليها.

اذن، أن الغاء التأثير الخارجى الذى يحدد شرط التبادل غير المتكافىء ليس كافيا بذاته، بل لابد من اقامة العوامل الداخلية التى تستطيع الغاء التبادل وبالتالى، فان الامكانية الوحيدة لالغاء التبادل غير المتكافىء لاتكمن فى تغيير معدلات التبادل كما حصل عند تعديل اسعار النقط، وانما فى تغيير شامل فى البنى الاجتماعية والاقتصادية، وهو مالايتوفر الا فى ظل النظام الاشتراكى، بل فى النظام الاشتراكى فى مرحلة متقدمة من تطوره.

ولاشك، أن هناك مجتمعات عديدة فى وقتنا الحاضر تحققت لها فرص ذهبية للارتقاء والتحرر من العوائق الخارجية لكن هذ الفرص لم تلبث ان سخرت من قبل النظم القائمة لتوطيد التخلف والتبعية وتعميق الذل والمهانة فاندفعت تعلن ذيليتها وانحطاطها لا بأساليب خجولة مستترة، كما كانت تفعل سابقا، وانما بأساليب بالغة الفجور والسفور، دون تحسب لاى حساب، فبدلا من الادعاء والمفاخرة بالوطنية اصبحت تسخر من كل مايرمز الى الوطنية حتى باللفظ، وتستدعى على الملاء جيوش الدول التى تصفها صباح مساء بالعداوة والانحطاط والمعادة للقيم الآصيلة لكى توطئهم اقدس المقدسات من أرض الاباء والاجداد.

لقد أصبحت الامبريالية نفسها تتخوف من مبالغة بعض حكام الدول المتخلفة فى اعلان التبعية الذيلية لها دون أى تستر أو حدود، حتى أنها تضطر

احيانا للتخلص من بعض المبالغين فى التذلل وتقديم كل مايملكه الوطن والأمة رخيصا على مذبح الولاء لها، لاستبدالهم بآخرين «اكثر كرامة»!. أن الامبريالية تصنع ولاشك أفرادا من النوعية التى تحتاجها بل تصنع بيئات اجتماعية، بواقعها الاقتصادى وحياتها السياسية ومعتقداتها، تناسبها، لكنها لن تستطيع صنع هذه «البضائع» الا من مواد اولية مناسبة، ومتوفرة فى الأساس، مهما اختلفت درجة قابلية هذه المواد للتصنيع، بل أنها فى معظم الاحيان ترى «منتجات مصنعة» جاهزة او شبه جاهزة، لاتحتاج حيالها الا الى لصق ماركتها عليها او تعريضها لعمليات تحويل بسيطة قبل ذلك اليس ذلك مدعاة التساؤل من «المصنع المحلى» الذى ينتج هذه المواد الأولية او المنتجات الجاهزة أو شبه الجاهزة فى الشكل المناسب لترسيخ التخلف وخدمة الامبريالية؟؟؟

ويمكن تحديد السمات الأساسية التى يتعين أن تقوم عليها التنمية، وفقا للمفهوم الماركسى، فيما يلى:

١ - استراتيجية الوفاة بالاحتياجات الأساسية للشعب:

تستهدف استراتيجية التنمية طبقا للمفهوم الماركسى العمل للوفاء بالاحتياجات الاساسية لكل أفراد الشعب. وأولهما -احتياجات الاستهلاك المادى المباشر المطلوب للاسرة. الغذاء والمسكن والكساء، وخدمات الصحة والتعليم ووسائل النقل... الخ فضلا عن الاحتياجات غير المادية كالثقافات والمعرفة وتذوق الفنون وارهاف الحس الجمالى، وكذلك الحاجة الى الاعلام الذى يكفل للمواطن معرفة اهم مايجرى فى العالم، وكذلك كفالة احترام حقوق الانسان التى تعد من الاحتياجات الاساسية مثل حرية العقيدة ورفض أى تمييز بين المواطنين بسببها، وحرية الرأى والتجمع، وتصفية كل تمييز فى المعاملة على أساس العنصر او الجنس أو اللون...الخ. واحترام شخص المواطن وكرامته وحمايته من مظاهر القهر والامتهان.

بالتالى أن تحتوى استراتيجية لسياسة الوفاء بالاحتياجات الأساسية و اقامة
هيكل انتاجى مختلف يستهدف توفير القدر الممكن من السلع والخدمات اللازمة للوفاء بتلك الاحتياجات، جوهره بناء هيكل صناعى متكامل داخليا، ومتكامل مع قطاعات الاقتصاد القومى الأخرى وفى مقدمتها الزراعة ومتسق مع أهداف المجتمع الاجتماعية والحضارية[٢٧]. ويجب التأكيد هنا على أن التنمية لايمكن ان تكون مستقلة الا اذا كانت متوجهة الى السوق الداخلية أو متمركزة على الذات وهى فى الوقت نفسه التنمية التى يمكن ان تغذى نفسها بنفسها self Sustaned وتسير قدما دون التعويل اساسا على العون الخارجى ولايعنى التوجه نحو السوق الداخلية التخلى تماما عن التصدير ولكنه يجعل هدف التصدير مرتبطا بالحاجة الى الاستيراد، والتى ستقل بدورها نتيجة للحرص على الاستخدام الكامل للموارد المحلية، وتصفية الاستهلاك الترفى، وكذلك لان انتاج السلع والخدمات اللازمة للوفاء بالاحتياجات الاساسية للجماهير الفقيرة، لايستلزم التكنولوجيا «المتطورة» ولا المعدات باهظة التكاليف التى تصنعها الدول المتقدمة. واخيرا فان المنتجات الرخيصة التى ينتجها البلدان النامية يمكن أن تجد اسواقا للتصدير فى البلاد النامية الأخرى حيث توجد جماهير فقيرة تحتاج لهذا النوع من المنتجات[٢٨].

٢- الاعتماد على النفس أساسا:

نقطة البدء فى التنمية، وفقا للمفهوم الماركسى، هى أنها تنمية مستقلة، تستهدف الفكاك من روابط الاستغلال الاستعمارى بكل أشكاله ولذلك فانها تقوم على الاعتماد على النفس. فمن غير المعقول مثلا ان تنتظر البلدان النامية مساعدة الدول الرأسمالية المتقدمة للخلاص من علاقات التبعية والاستغلال التى ترتبط بها.

والاعتماد على النفس موقف فكرى قبل كل شىء، واقتناع بأن بوسع

كل شعب ان يحقق التنمية، وأن عليه أن يفتش عن وسائلها وأساليبها وغاياتها فى نفسه. لذلك فهو النقيض الكامل لموقف التبعية الفكرى الذى يتمثل فى ازدراء القدرات الذاتية والتطلع دوماً ازاء أى مشكلة نحو الدول المتقدمة بحثاً عن الحل الجاهز فضلاً عن كونه موقف ثقة بالنفس وبالشعب، واحترام للتراث الحضارى للشعوب وقدرتها على الابداع والاختراع.

على أن مبدأ الاعتماد على النفس، وفق هذا المفهوم، لايتعارض كذلك مع ضرورة التعلم من خيرات البلاد الأخرى، بما فيها البلاد الرأسمالية الغربية المتقدمة. ذلك أن هذه البلدان، بصفة خاصة تحتل الصفوف الأمامية العالمية فى ميدان العلوم والتقنية، وقد توصلت إلى هذا المركز عبر عدة قرون. ولانه ليس للعلوم والتقنية طبيعة طبقية، وهى تنتمى إلى حليه القوى المنتجة، لذا يتعين دراسة العلوم والتقنية الأجنبية المعقدة واستيعابها. ولكن يتعين ضرورة التعلم بنظرة ناقدة لابصورة عمياء، فالايمان الأعمى بكل ماهو أجنبى، أو رفض كل شئ أجنبى بدون تفكير يعد أمر خاطئا ، فالمطلوب هو استخدام الخبرة والمعرفة الأجنبية فى خدمة قضايا التنمية المحلية(٢٩).

ولايمكن تبنى موقف الاعتماد على النفس بصورة جادة وجذرية وفقا للمفهوم المطروح الا بتصفية وضع الفئات البورجوازية الكبيرة، وسائر الفئات الاجتماعية الطفيلية التى ترتبط مصالحها بنشاط الاستعمار الجديد والشركات متعددة الجنسية وتصفية الاقطاع الذى اتخذت كثير من البلدان النامية خطوات كبيرة فى مجاله فتلك الفئات تروج لكل ماهو غربى، وتستأثر بالنصيب الأكبر من الدخل القومى فتبدده فى انفاق بذخى، وتستفيد من أزمات الاقتصاد القومى لتزيد ثروتها عن طريق المضاربة والعمولات وما اليها. وهى التى تنشر فى المجتمع «المثل العليا» لجمع المال بكل وسيلة وحمى الاستهلاك وتستفز سخط الجماهير العاملة وتفقدها حماسها للتنمية. وهذه الفئات لا تضيف شيئا إلى الناتج القومى الحقيقى، ومع ذلك تنتزع لنفسها

نصيب الأسد منه، وهي تقاوم التقشف واعلاء قيمة العمل وأداء الواجب، وكلها مقومات لاغنى عنها فى سياسة الاعتماد على النفس.. وهذه الفئات الطفيلية من البورجوازية هى وريثة الاقطاع فى التبديد والاضرار بالتخصيص الأمثل للموارد المتاحة، وهى بالاضافة الى ذلك، تمارس تأثيرا فكريا سلبيا على الرأسمالية الوطنية المشتغلة بالانتاج فى حين أن نفوذ هذه الفئات العليا الطفيلية يزداد قوة ولكن الرأسمالية الوطنية تحاول احاطة نفسها بجو من العمل الجاد والمشاركة الشعبية تسهم كلها فى دعم مالديها من نوازع ايجابية مثل الشعور الوطنى والقيم الاخلاقية والروحية، وتعميق احساسها بخطر الظلم الاجتماعى، واقناعها بأن المستقبل للقوى الشعبية ومعها، وان الثراء العارض المبنى على النهب والاستغلال والفساد لايبنى مجتمعا مستقرا[٣٠].

كذلك يتعين، للاعتماد على النفس ماليا، تعبئة أقصى مايمكن تعبئته من موارد محلية، أى لابد من معدل ادخار مرتفع يتزايد باستمرار ويستثمر فى التراكم العينى أو مايسمى زيادة التكوين الرأسمالى، والمقصود به رصيد المجتمع من وسائل الانتاج. ذلك أن التحسن المطرد فى مستوى المعيشة، يتطلب البدء باقتطاع جزء من الناتج القومى وحجبه عن الاستهلاك ليستخدم فى زيادة طاقة المجتمع الانتاجية، ليزيد بالتالى حجم الانتاج ويمكن زيادة الاستهلاك.

كذلك يستهدف نموذج التنمية، ان تكون الموارد الطبيعية المتاحة هى القاعدة الصلبة التى ينمو عليها الانتاج فبقدر اعتماد نشاط المجتمع الانتاجى على موارده المحلية، يكون استمراره مؤمنا وقدرته على الصمود أمام الضغوط الخارجية اعظم ولكن ليس معنى ذلك استحالة قيام نشاط انتاجى يستخدم بعض المواد المستوردة، الا أن اسوأ استخدام لمورد طبيعى هو استخراجه وتصديره بكميات كبيرة (فى صورة خام) بدلا من المحافظة عليه واستخدامه فى تنشيط الانتاج المحلى. ولذا فان بلد اشتراكيا مثل رومانيا لايصدر قطرة واحدة من بتروله فى صورة خام وانما يصنعه محليا، الأمر الذى يزيد من سعر المنتج

النهائى حوالى عشرة اضعاف بالمقارنة مع الخام ؛ واذا كانت الموارد الطبيعية المتاحة عمادا اساسيا لسياسة الاعتماد على النفس لذا لاينبغى ان تسلم لشركات الاجنبية ولا أن تترك معطلة ولا أن يساء استخدامها بصورة تحمل معنى التبديد»[٣١].

٣- الاعتماد الجماعى على النفس:

لايتنافى الاعتماد الجماعى على النفس مع تزايد العلاقات مع الدول النامية الأخرى، بل على العكس يتأكد وينجح بدعم مثل هذا التعاون الجماعى أو الاعتماد الجماعى على النفس. والواقع ان الاستراتيجية القائمة على الاعتماد على النفس والوفاء بالاحتياجات الاساسية للجماهير، تفتح مجالا رحبا لمضاعفة المبادلات التجارية بين البلدان التى تأخذ بها. وهذه الاستراتيجية على مستوى كل دولة تقوى بتبنى الدول الأخرى لها ويصح ذلك تماما على البلدان العربية، كالرخص النسبى للمنتجات التى تنتج بقصد الوفاء باحتياجات محدودى الدخل، يمكن أن تجد سوقا مترامية الاطراف فى مختلف بلدان العالم الثالث، عالم الفقراء ومحدودى الدخل. ولعل أبرز مثال على ذلك الملابس الجاهزة الصينية التى تجد اقبالا واسعا فى مصر وخاصة فئات الشعب العريضة بل وقطاعات من الطبقة المتوسطة لرخص ثمنها بالمقارنة مع نوعيتها وهكذا ولذا فثمة احتمالات كبيرة فى اطار هذه الاستراتيجية للتخصص على أساس من المزايا المقارنة فى مجال انتاج السلع الضرورية للوفاء بالاحتياجات الاساسية. ومن ثم يمكن أن تنشأ مبادلات تجارية فى هذا النوع من السلع بين الدول النامية مما يجعلها تبدأ استغناءها من الدول المتقدمة كمصدر وحيد للسلع الرأسمالية، والواقع أنه يمثل هذه الأشكال من التعاون وغيرها، مثل التعاون فى البحث العلمى والتكنولوجى واعمال البحث والتطور خاصة، يمكن أن تنتقل البلدان النامية من مرحلة مجرد التعاون الجزئى والعارض الى مرحلة الاعتماد الجماعى على النفس[٣٢].

٤- استخلاص التكنولوجيا الملائمة:

ان استراتيجية الوفاء بالاحتياجات الاساسية للشعب، والتى تستهدف فى المحل الأول، توفير عمل منتج لكل مواطن قادر عليه، لابد أن تنمى قوى الانتاج فيه بأشكال جديدة، وبصفة خاصة بتكنولوجيا ملائمة تعتمد على تطوير التكنولوجيا التقليدية وتطويع التكنولوجيا المستوردة. وابداع اساليب جديدة. فبتوجه التنمية نحو الوفاء بالاحتياجات الاساسية للجماهير الفقيرة تقل الحاجة الى مايسمى «بالتكنولوجيا المتقدمة» التى تبدد طاقة العمل المتاحة محليا. ولايعنى ذلك العودة الى الغزل اليدوى واهدا التقدم التكنولوجى كعنصر حاسم فى زيادة انتاجية العمل وتقليل مشقته وانما الكشف عن اشكال التكنولوجيا الملائمة لانواع المنتجات المطلوبة، ونقطة البدء هنا هى الاهتمام بما يسمى «بالتكنولوجيا التقليدية» اذ لابد من دراسة كل اساليب الانتاج المتوارثة وتحليلها والكشف فى امكانيات تطوير بعضها.

ان كل بلد نام يحتاج فى كل مرحلة من مراحل تطوره الى «خلطة تكنولوجيا» من تكنولوجيا تقليدية، وتكنولوجيا مستوردة كثيفة العمالة، وتكنولوجيا مستوردة كثيفة رأس المال وتكنولوجيا مبتكرة من النوعين بدقة. كما أنه لابد من أن يعتمد على وحدات انتاجية صغيرة ومتوسطة وكبيرة. والأمر الجوهرى فى ذلك هو اختيار التكنولوجيا الملائمة فى كل حالة، وتحقيق الاتساق والتكامل بين مختلف عناصرها بما يحقق للاقتصاد والمجتمع النتائج المثلى[٣٣].

٥- الاعتماد على التخطيط الشامل:

يتعين ايضا للقيام بالتنمية طبقا للمفهوم الماركسى، الاعتماد على. التخطيط الشامل للاقتصاد القومى، وبهذا الصدد تعتبر الملكية الخاصة لوسائل الانتاج العقبة الرئيسية التى تقف فى طريق التطوير المخطط للاقتصاد. اذ ترتبط

الادارة المخططة للاقتصاد على نطاق البلاد كلها، ارتباطا وثيقا بنشوء وتطور اسلوب الانتاج الاشتراكي. فالانتاج الرأسمالي الكبير الموجه لجنى الارباح، لم يكن باستطاعته تكوين الظروف الملائمة للتطوير المخطط للاقتصاد بصورة شاملة. فقد نمت بصورة عفوية فيه مع كل النتائج المترتبة عليها، الازمات، والبطالة والعمل بطاقات ليست مستثمرة بشكل كامل. اما الاقتصاد الاشتراكي المخطط فيتميز بخضوع النمو نفسه لاحتياجات أفراد المجتمع الحقيقية، وليس بخضوعه للربح، الأمر الذى يعنى ان التخطيط ليست مجرد تكنيك، وانما هو خط سير لنوع معين من المجتمعات، تعتبر فيه قيادة التطور الاقتصادى على أساس دراسة واستخدام مفعول القوانين الاقتصادية الموضوعية، أهم وظيفة الدولة الاشتراكية[٣٤].

وفى التخطيط العام والشامل تعتبر جميع فروع الانتاج المادى (الزراعة، الصناعة، النقل المواصلات، وغيرها ومجال التداول والخدمة والمالية والمعارف وتطوير الثقافة والعلم) موضوعا للتخطيط والادارة اذ يشمل التخطيط والادارة كل مراحل إعادة الانتاج الاجتماعية: الانتاج والتداول والاستهلاك، ويتيح ذلك امكانيات كبيرة لتعبئة موارد البلاد واستخدامها للتعجيل بالتطور الاقتصادى ورفع مستوى معيشة السكان وفى الواقع فان عملية التخطيط تتوقف على مستوى تطور الانتاج والعلاقات الانتاجية، وكذلك على طابع مهمات تطوير الاقتصاد.

وتعتبر بلوغ معدلات نمو اقتصادى عاليه احدى المهمات الرئيسية للتخطيط اذ أنه يتوقف على معدلات نمو الانتاج، رفع مستوى معيشة الشعب وكذلك زيادة القدرة الانتاجية التى هى أساس التطور المطرد. ويتعين الا يتحقق ذلك بأى ثمن كان، وانما عن طريق الاستخدام الاكثر فعالية للموارد الموجودة فى حوزة المجتمع[٣٥]: الموارد الطبيعية، وموارد الايدى العاملة،

والارصدة الاساسية والاحتياطى، والموارد الأجنبية وموارد العملة الصعبة. وتحديد معدلات النمو الاقتصادى يتطلب انتاج المنتجات التى يتفق تركيبها وتكوينها ونوعيتها الى اقصى حد مع احتياجات المجتمع.

٦- ضرورة المشاركة الشعبية:

الواقع أن سياسة الاعتماد على النفس لايمكن أن تتحقق باعتماد على نسبة قليلة من السكان فى حين يبقى السواد الأعظم على هامش عملية التنمية لاينالون من ثمارها الا القليل فتكون النتيجة الحتمية هى ازدواج الاقتصاد، وتهميش الأغلبية ثم اختناق التنمية ذاتها. ولذا تعنى المشاركة بالتحديد، الدور الايجابى للقاعدة الشعبية العريضة فى وضع خطط التنمية ومتابعة تنفيذها، ذلك أن احد لايستطيع أن يقود التنمية لصالح الشعب دون أسهام من الشعب نفسه. ومن هذا المنظور تعد المشاركة الشعبية عصب استراتيجيات التنمية وفق المفهوم الماركسى.

ذلك أنه لكى ينجح التخطيط ينبغى اشتراك العاملين مشاركة فعالة فى اعداد الخطط الاقتصادية وهى مساهمة لم تتم قط حتى الان بشكل تلقائى لان العمال خضعوا طوال قرون عديدة لاوامر الملاك، ولذا فلكى تستعيد الجماهير العاملة ثقتها الكاملة بنفسها حتى تمسك بيدها زمام مصيرها وتصبح واعية بقوتها ونفوذها المستمدين من تنظيمها لذا يجب أن تتدخل هنا بالضرورة طلعية منبثقة من الجماهير نفسها - هى الحزب الطليعى المسلح بايديولجية الاشتراكية العلمية - كما يلعب نشر تلك الايديولوجية دورا اساسيا فى بناء الاشتراكية. وتمثل نظرية الاشتراكية العلمية احدى ادوات توعية العاملين بدورهم التاريخى. كما تمثل أداة التحليل العلمى، وبفضلها يمكن اعداد التخطيط الاشتراكى ووضعه موضع التنفيذ[٣٦].

٧- التقشف وتصفية الفئات المبددة:

يجب اتباع سياسة تقشف واضحة المعالم، تكفل التنمية السريعة اللازمة لتحقيق الاشتراكية. ويقول «شارل بلتهايم». «ان التقشف اللازم للتنمية السريعة لتحقيق الاشتراكية ليس بالضرورة تقشفا يقع عبئه على الجماهير. ذلك أن مستوى معيشة جماهير القوى العاملة فى مجموعها ضعيف ولايصح أن يخفض عن ذلك، كما أن مثل هذا الاجراء غير مرغوب فيه من وجهة النظر السياسية أو الاجتماعية وبالأخص من وجهة نظر الانتاج. ولذا يجب الا يشمل هذا التقشف بالطبع سوى الفئات ذات الدخل المرتفع نسبيا..، وبحيث يمكن ان يؤدى ذلك - سوى الكلام هنا عن مصدر بالتحديد - الى زوال بعض الفئات وبالأخص تجار الجملة والمقاولون العموميون»[٣٧].

والواقع ان التقشف قضية اجتماعية فى الاساس، فالذين يعيشون فى بحبوحة اقلية فى البلدان النامية. والطبقات الوسطى يمكن فى جو اجتماعى وفكرى ملائم وسياسة حكيمة لتشجيعها على الادخار واتاحة فرص الاستثمار امامها، يمكن ان تقتنع بنمط استهلاكى معقول، والأغلبية الشعبية تعش عند حد الكفاف او دونه، ولذا يمكن أن تقنع بالقليل من التحسن فى مستوى معيشتها وتقبل بجهدها على زيادة الانتاج اذا احست أن الجميع يطبقون بالفعل سياسة التقشف. والواقع أن أثر القدوة الحسنة التى يمكن أن تضربه القيادات المسئولة حاسم فى اقناع الناس بضرورة التقشف وبجدية السياسة المراد تطبيقها.

نحو نظام اجتماعى عربى جديد: الاعتماد الجماعى على الذات:

ان البحث فى آفاق تطور النظام الاجتماعى العربى فى اتجاه تحررى فرض علينا الانطلاق من الواقع الراهن لهذا النظام، وهو واقع التبعية والتخلف، الذى تولدت عنه استراتيجية تنمية ذيلية اعطت الاولوية الى القطاعات المرتبطة

بالاسواق الخارجية والمندفعة انطلاقا من بواعث الربحية الضيقة وهو الواقع الذى احدث المعوقات الموضوعية لكل الممارسات الوحدوية.

وهذا يعنى أن بناء نظام اجتماعى عربى مستقل يفرض القيام بمهام القضاء على ظاهرة التخلف على أساس أنها لا تطابق وضعية تأخر، بل اعتبارها معطية تاريخية ناتجة عن خضوع التركيبات الاجتماعية العربية الى تقلبات الظرفية والهيكلية للرأسمالية العالمية. والقضاء على التخلف يعنى العمل على بناء نظام اجمتاعى عربى جديد مناقض للنظام السائد فى تنظيمه وبواعثه وقواعده وارتباطاته، وهذا ماسيؤدى بنا الى توضيح المحاور التى يحوم حولها التحول المنشود، والتى يمكن تلخيصها فى النقط الآتية:

أولا: بناء اقتصاد عربى جديد على أساس الاعتماد على النفس وتميز العمل الانتاجى:

ان تجاوز التخلف والتبعية يعنى تغيير قاعدة التنظيم الاقتصادى وجعل عنصر الاعتماد على النفس هو الدافع الاول والأساسى لأهم المبادرات الاقتصادية فى حين كان عنصر الطلب وخاصة الصادر من الاسواق الخارجية هو الذى يقوم بهذا الدور إلى الان الشيء الذى أدى الى تطور البنية الاقتصادية الذيلية فى العالم العربى.

ان الاعتماد على النفس يعنى الانطلاق من اشباع الحاجات للغالبية العظمى للسكان وهى الحاجات المتعلقة بالغذاء والسكان والتعليم والملبس، كما أن الاعتماد على النفس يعنى توجيه القسط الاوفر من الانتاج الى السوق الداخلية بدلا من أن تبقى السوق الخارجية هى المتحكمة فى عمليات الانتاج. ويفرض الاعتماد على النفس فى بناء الاقتصاد الوطنى ثلاث معطيات هى:

١- استغلال المجهود الانتاجى والتحكم فى استغلال الموارد الوطنية.

٢- تغيير نمط الاستهلاك حتى يبتعد عن محاكاة نمط مستورد من الخارج يتضمن هيمنة نظام اجتماعى معين وقيم معينة ولديها تطور تاريخى معين.

٣- السعى نحو الاندماج الاقتصادى داخل الوطن العربى على مختلف ابعاده: (أ) البعد الاجتماعى الذى يفرض تقليل التفاوت بين الطبقات، الشيء الذى يمكن الجهاز الانتاجى من الاستجابة للحاجيات الاساسية الغالبية من السكان. (ب) البعد القطاعى، الشيء الذى يتبع خلق علاقات تبادل بين القطاع الفلاحى والقطاع الصناعى والقطاع الخاص بالخدمات، حتى لايبقى كل واحد من هذه القطاعات منعزلا انعزالا تاما ومرتبطا بالاساس بالخارج. (ج) البعد الجغرافى، الشيء الذى يفرض خلق تضامن مصلحى بين مختلف المناطق داخل كل قطر عربى وبين مختلف الاقطار حتى تصبح التنمية متوازنة وحتى تنعدم شروط «الكلونيالية» الداخلية التى تولدت عن بناء اقتصاد متخارج.

كما أن الاعتماد على النفس فى بناء اقتصاد وطنى يستتبع التزام هذه المعطيات بعض الشروط هى:

أولا: تجاوز التبعيات ازاء مراكز الهيمنة الامبريالية ذلك أنه اتضح من خلال الممارسات أن التحكم القانونى فى الشركات المكلفة باستغلال الموارد الوطنية وكذا السيطرة على بعض شروط التسويق لايعنى ابدا الوصول الى تحقيق الاستقلال الاقتصادى. ذلك أن تحقيق هذه المكتسبات لايعنى زوال الاشكال الحديثة للتبعية على الصعيد التكنولوجى والغذائى ولايعنى كذلك تحرير الاقتصاد الوطنى من الارتباطات التى تفرض على مجهود التراكم والتمويل ان يبقى معتمدا على العنصر الخارجى.

ثانيا: توسيع الاسواق الداخلية حتى تصبح قادرة على اجتذاب المجهود

الانتاجى وحتى لاتبقى الاسواق الخارجية هى المتحكمة فى المبادرات الاستثمارية. وهذا يتطلب بطبيعة الحال التوسيع العمودى للسوق الداخلية عن طريق تغيير توزيع الدخول وازالة الفوارق الكبيرة بينها وعن طريق استعمال الفائض الاقتصادى المتاح استعمالا سليما. كما يتطلب التوسيع الافقى عن طريق ربط علاقات التبادل والتعاون بين الاقطار العربية وتوثيق علاقات المتبادل بين القطاعات الاقتصادية الانتاجية.

ثالثا: رفع الانتاجية فى مختلف القطاعات الاقتصادية وهذا يتطلب تعبئة كل الطاقات البشرية المتواجدة واستخدامها فى العمليات المنتجة مباشرة والاستعمال الملائم للتكنولوجيا المستوردة، كما يتطلب مراجعة السياسات المتصلة بالقطاعات الاجتماعية المؤثرة مباشرة او بصفة غير مباشرة لقوة العمل المتاحة عن طريق:

١- تحسين مردود التعليم كميا وكيفيا وتكوين الاطر على مختلف المستويات العليا والمتوسطة لمواكبة التنمية الاقتصادية المستقلة وتوقيف هجرة العقول الى المجتمعات المتقدمة.

٢- تحسين التأمين الصحى للسكان حماية لهم ودعما لتحسين المردود الفكرى والجسمانى للمجهود الانتاجى للعاملين.

٣- الاهتمام بالشروط السكنية للغالبية من السكان، وكذا بالتجهيزات الاجتماعية والثقافية التى تفرضها التجمعات السكنية وذلك من اجل تحسين ظروف العيش الضرورية ودعم النشاط الانتاجى.

رابعا: الحرص على احداث التوازن بين القطاعات الانتاجية، الشيء الذى يتطلب ربط تنمية فلاحة التغذية بتنمية الصناعة واذكاء الاندماج القطاعى والاقليمى فى حركية النشاطات الاقتصادية وتنسيق الاستثمارات الصناعية بالاستثمارات فى ميدان البناء التحتى والاشغال العمومية والاستثمارات الاجتماعية.

ان صرح شعار الاعتماد على النفس لتأطير التنمية العربية المستقلة بعرض ملاحظتين اثنتين:

أولهما: ان الاعتماد على النفس لايعنى الانكماش والانغلاق وعدم التبادل التجارى والتقنى العلمى، انه يعنى العمل بأن تصبح الحاجيات الداخلية والسوق الداخلية هما العنصر المحرك الاساسى للمبادرات الاقتصادية على أن تبقى للعلاقات الخارجية دورا مهما ولكنه مكملا فى احداث هذه المبادرات. وهذا يتطلب بطبيعة الحال مرحلة انتقال المرور من استراتيجية التبعية الى استراتيجية الاعتماد على النفس[٣٨]. والنجاح فى التحكم فى مرحلة الانتقال هذه رهين بالارادة السياسية فى القضاء على الأسباب الحقيقية للتخلف.

كما أن ضبط الاستراتيجية الاقتصادية المنطلقة من الاعتماد على النفس سيعطى للعالم العربى قدرة مواجهة القوى الاقتصادية الأجنبية حيث لاتبقى هذه المواجهة فى مستوى عمليات التأميم او رفع اسعار المواد المصدرة بل تتجاوزها ويصبح بالامكان الاعتماد على القدرات الانتاجية للتصدى الى تحديات القوى الاقتصادية الأجنبية، وتدل التجارب التاريخية على أن البلدان التى عرفت تنمية اقتصادية مستمرة وقوية هى التى اعتمدت اولا وقبل كل شىء على المجهود الانتاجى الداخلى كما أن إحداث قاعدة داخلية للتنمية المستقلة هو الذى سيمكن العالم العربى من محاورة باقى القوى الاقتصادى بالعالم فى تكافؤ تام، وهو الذى سيدفع بالقدرة الابتكارية العربية بأن تؤثر من خلال الحضارة التى تعتمد عليها والطاقات التى تولدها باقى المجتمعات، الشىء الذى سيساعد العالم العربى بأن يعطى العالم بقدر مايأخذ منه، وينفتح على كل التيارات السائدة فى العالم بدون اى مركب نقص وفى اطار المساواة.

ثانيا: ضرورة مراجعة توزيع الثروات والدخول واستعمالات الفائض الاقتصادى:

ان بناء اقتصاد عربى مستقل يفرض اعادة توزيع الثروات والدخول باعتبار أن الطبيعة غير العادلة للتوزيع السائد متولدة عن الواقع البنيوى للاقتصاديات العربية ونوعيتها المحيطة، وانها ساهمت بدورها فى اقتحام الاختيارات الاقتصادية بالعالم العربى فى اطار استراتيجيات التبعية. فسوء توزيع الثروات والدخول كان عاملا فى اعطاء الأولوية لزراعة التصدير على حساب زراعة التغذية ولصناعات احلال الواردات والتصدير على حساب الصناعات الاندماجية الاساسية وللاستثمارات العقارية السكنية والنقلية النخبوية على حساب الاستثمارات الاجتماعية الجماهيرية. كما أن غياب التكافؤ فى التوزيع ادى الى شيوع ظاهرة التبذير والنفقات غير المنتجة التى تقوم بها الطبقات الثرية عبر العالم العربى الشىء الذى يساهم فى اخلال للتوازنات الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والمالية داخل المجتمعات العربية.

كل هذه العوامل تجعل من مراجعة توزيع الثروات والدخول فى الاقطار العربية ضرورة ملحة لاتباع سياسة التنمية المستقلة واستعمال الفائض المادى المتاح استعمالا سليماً وجعل الحاجات الأساسية للغالبية من السكان مصدر الاختيارات الاقتصادية ويفرض ذلك عدة اجراءات يجب القيام بها على مستوى كل الاقطار العربية هى:

اولا: تأميم القطاعات الاساسية وتقليص دور القطاع الخاص فى المؤسسات المتحكمة فى تسيير الانتاج الوطنى.

ثانيا: إعادة النظر فى تقسيم الملكية العقارية الفلاحية والحد من الملكية الشخصية فى كل المجالات، واستعمال وسائل التدخل الحكومى التشريعى والضريبى المالى لمنع تكديس الثروات الشخصية.

ثالثا:: معاقبة كل الممارسات التبذيرية التى يقوم بها الافراد والشركات والجماعات فى شكل نقل الاموال الى الخارج او انفاقها فى استهلاكات غير منتجية باعتبار أن هذه الممارسات تؤدى الى تآكل الموارد الوطنية، تشيع داخل المجتمع تقاليد ضارة به على كل المستويات، وتنشر عوامل المحاكاة فى الاستهلاك وماينتج عنها من اخلال بالتوازن الاقتصادى والاجتماعى.

رابعا: التحكم فى استعمالات الموارد المالية للمؤسسات المؤممة وذلك باخضاع تسييرها لعقلية وطنية حقيقية ولمراقبة ديمقراطية منظمة تضمن عدم استعمالها لصالح اقلية تكنوقراطية ولصالح توطيد التبعية الاقتصادية لبلادنا.

خامسا: اعادة النظر فى اقرار الدخول الأولية. وذلك بوضع نظام للاجور مبنى على التكافؤ والانتاجية واستعمال الوسائل الضريبية للتحكم فى توزيع الدخول المرتبطة بملكية رؤوس الأموال وبالمهن الحرة.

سادسا: تنظيم الجهاز النقدى والمصرفى والمالى حتى يصبح اداة للحفاظ على الفائض الاقتصادى واستعماله استعمالا سليما فى خدمة استراتيجية الاستقلال الاقتصادى والاعتماد على الذات(٣٩).

ثالثا: ربط الالوليات القطاعية باستراتيجية التحرر الاقتصادى:

ان الاعتماد على النفس وتمييز مكانة العمل الانتاجى يعتبران المحورين الاساسيين لاستراتيجة التحرر الاقتصادى التى يجب على العالم العربى ان يتبناها. ولهذه الاستراتيجية الشمولية توابع على المستوى القطاعى وخاصة على مستوى القطاعات التى يجب اعطاؤها الأولوية الزراعية والصناعية والاندماجية.

(١) يعتبر عصر الزراعة محور ذا حيوية قصوى بالنظر لخطورة التبعية الاقتصادية التى أخذت الاقطار العربية تشكو منها والنسبه العليا لسكان الريف خاصة فى الاقطار التى لها امكانيات فلاحية لابأس بها (مصر، تونس، الجزائر، المغرب، السودان..الخ) كما أن الانتاج الفلاحى من شأنه أن يكون

قاعدة الاستقلال الاقتصادى لأنه يؤدى عمليا الى توسيع السوق الداخلية، واحداث منافذ للصناعات الوطنية ودفع الاندماج القطاعى بين مختلف مكونات الاقتصاد الوطنى.

وينطلق الاهتمام بالزراعة عن مراجعة البنيات العقارية المتواجدة حاليا والمتسمة بوجود ظاهرتين غير صحيتين: ظاهرة تمركز الملكية الزراعية فى يد عدد قليل من الملاك، الشىء الذى ساهم فى دعم الانتاج الزراعى الرأسمالى المتصل اساسا بالاسواق الخارجية، وظاهرة تغيب الملكيات الصغيرة وظهور الوحدات القزمية، الشىء الذى يؤدى الى انخفاض مردود الانتاج الفلاحى. كما تدعو رعاية النشاط الفلاحى الى وقاية الفلاحين من كل انواع الاغتراب التى تلاحقهم والمتمثلة فى استقلال الوسطاء لهم فى مجال التزويد بالمواد الأولية والأسمدة والبذور ومجال التسويق، وكذا فى القمع السياسى المسلط عليهم من طرف وسائل التأطير الادارى داخل الريف.

على ان الاهتمام الموجه للقطاع الفلاحى يجب أن ترتكز بالاساس فى ميدان انتاج المواد الغذائية الاساسية التى تستجيب لحاجات الغذاء للغالبية الكبرى من السكان (الحبوب، الارز، اللحوم، الحليب، الزيتون...الخ) فى سبيل ضمان الامن الغذائى وتحصيل الاستهلاك الضرورى لسكان المدن وتحريك النشاط الصناعى.

ويتطلب لنجاح سياسة التنمية الزراعية العناية بالعمل المنصب على هذا القطاع وعدم تهميشه واحتقاره كما هو الوضع حاليا وهذا يدعو الى خلق تقاليد لدى سكان الريف لكى يتعلقوا باعمال الفلاحية عوض أن يتهربوا منها وخاصة فى البلدان التى لها امكانيات زراعية طبيعية كبيرة دون ان يكون لسكانها تقاليد زراعية كما هو الحال فى السودان مثلا ويتطلب هذا كذلك نقل اليد العاملة من بعض الاقطار الى الاقطار التى تحتاج الى العاملين فى

الارض بشرط الحرص على خلق الظروف الملائمة لانجاح هذه العملية من الناحية المادية والبشرية.

٢- **الصناعة الاندماجية**: على العالم العربي أن ينطلق في مسار «الصناعة المصنعة»، أو الاندماجية المتصلة بالاساس بانتاج مواد الانتاج وكذا مواد الاستهلاك الواسعة الاستعمال والتي لها روابط امامية وخلفية مع القطاع الفلاحي ومع مختلف القطاعات الصناعية. ان الصناعة الاندماجية هي التي تلعب دور الرابط بين مختلف قطاعات الانتاجي وهي التي تغني التبادل الصناعي بين هذه القطاعات. هذا مايفرض بطبيعة الحال ان تنصب هذه الصناعات على انتاج وسائل الانتاج الاساسية أو توليد طاقات الانتاج أو انتاج مواد الاستهلاك الواسعة.

على ان نجاح قيام الصناعات الاندماجية يتطلب التغلب على صعوبتين اثنيتن: الصعوبة الناتجة عن ضيق الأسواق، والصعوبة الناتجة عن التحدي التكنولوجي. أن التغلب على هاتين الصعوبتين اللتين لايمكن الاستهانة بأبعادها يتطلب تغيير توزيع الدخول في الاتجاه التعادلي، ورفع الانتاجية الزراعية للزيادة من الفائض الناتج عن القطاع الزراعي، وتنسيق العمليات الاستثمارية عبر العالم العربي في الميدان الصناعي، والعمل على مواجهة موحدة للاشكالية التكنولوجية عن طريق اصالة تكنولوجية عربية.

رابعا: دعم التعاون الاقتصادي العربي وفرض البعد القومي للتنمية:

ان مشروع التنمية العربية المستقلة والمعتمدة على الذات والهادفة الى احداث تحول في الميدان الزراعي بغية تحقيق الامن الغذائي، وتأسيس صناعة اندماجية قوية، وتوسيع السوق الداخلية عموديا وافقيا، لايمكن أن يكون مشروعا قطريا لايمكن الا أن يندرج في اطار مبادرات وحدوية جدية تهدف الى دفع التعاون الاقتصادي فالتعاون الاقتصادي اساسه نحو الاندماج وسيلة

وغاية فى نفس الوقت. فهو وسيلة باعتبار ان المقدرات المادية البشرية التى يملكها كل قطر على حدة لايمكن ان تمكنه بتحقيق التنمية المستقلة المنشودة باعتبار انها ستؤدى الى الوحدة العربية التى تناضل من اجلها الجماهير فى اطار بعث الكيان العربى ومواجهة التحديات الامبريالية. وهو غاية، لانها تطابق هذه الرغبة الجماهيرية ولان الوحدة هى الاطار الحقيقى لتفتح الانسان العربى ونهضة المجتمع العربى.

ان طرح البعد القومى لتحقيق استراتيجية التحرر الاقتصادى كاعتبار عقلانى يؤدى بنا الى عرض بعض المقتضيات التى يجب ان تصاحب الممارسات الوحدوية انطلاقا من نقط الضعف الذى اتسمت به التجارب السابقة.

١- ضرورة مواجهة تمزيق العالم العربى واحداث الكيانات القمية:

أن تمزيق العالم العربى كان عنصرا اساسيا فى ضعف مركزه كما أن تقسيمه الى كيانات قمية محدودة الامكانيات بشريا أو ماديا من المعطيات التى ساعدت على تكوين اقتصاديات قطرية ضيقة الافاق مرتبطة بالاسواق الخارجية. لذلك فمن الواجب محاربة كل المبادرات مهما كانت مصدرها ومهما كانت بواعثها والهادفة الى خلق كيانات صغيرة الحجم داخل العالم العربى، لان من شأن ذلك ان يخضع موارد هذه الكيانات الى التحكم المطلق من طرف الشركات المتعددة الجنسية، ومراكز الهيمنة الامبريالية. ان الممارسات الوحدوية تنطلق من توحيد الاقطار العربية نفسها وعدم تفتيتها وكذلك من تجميع الكيانات العربية بعضها بعضا.

٢- اعتبار التعاون الاقتصادى أساس العمل الوحدوى:

ان الوحدة لايمكن ان تنجح اذا ما انطلقت من مواقع سياسية محضة، ذلك أن تهميش العنصر الاقتصادى كان من اسباب فشل عدة تجارب

وحدودية سابقة، فبدون اعتباره لاتخلق اسس التضامن المصلحى بين الاقطار العربية وسكانها وتبقى الممارسات الوحدوية مجرد شعارات مرفوعة بدون نتيجة وعمليات تخدم مصالح مشاريع سلطوية محدودة الافاق.

٣- يجب الانطلاق من أن الاقتصاديات العربية غير متكاملة:

بل أنها متشابهة الى حد كبير لانها بنيت على أساس الارتباط العمودى مع الاقتصاديات المركزية. وينتج عن هذه المعطية الحيوية، ان عمليات التعاون الاقتصادى يجب أن تنطلق من العنصر التجارى أى من تحرير المبادلات العربية على غرار ماحدث النسبة لمجموعة الاقتصادية الاوربية، فالانطلاق من الاعتبارات التجارية لن يجدى مادامت النباتات الانتاجية متزاحمة ومتشابهة. كما أن ترك الحرية للقوى المتواجدة فى السوق لتأخير عمليات التعاون لن تكون نافعة مادامت مصالحها وبواعثها واعتمادها على الطلب المسبق يدفع بها الى تركيز الواقع البنيوى السائد، ان الاعتماد على حركية السوق يتطلب كذلك وجود تكامل بين القطاعات الانتاجية، الشىء الذى يقدم فى العلاقات بين الاقطار العربية.

٤- تحقيق التعاون بين الاقطار العربية المتقاربة جغرافيا كخطوة نحو الاندماج الاقتصادى العربى:

لقد بينت تجارب الاندماج الاقتصادى فى مختلف الافكار المتقدمة، ان عنصر التقارب الجغزافى يساعد على انجاح العمليات التنسيقية والوحدوية لانه يضمن تضامن المصالح ويشجع عمليات التنسيق والوحدوية لانه يضمن تضامن المصالح ويشجع عمليات التبادل البشرى والسلعى والمالى لذا نرى من الضرورى اذا كان التعاون الاقتصاى الحركى بين الاقطار العربية المتجاورة والمقاربة على أساس تنسيق برامجها الانمائية، وتقليص فرص المزاحمة بينها، واحداث مشاريع فلاحية وصناعية وطاقوية مشتركة.

ذلك أن من شأن المبادرات أن توطد علاقات التقارب والتضامن وان تمحو اسباب الخلافات الهامشية. كما أن من شأن تأسيس مشاريع مشتركة بين الاقطار العربية المتجاورة وباستعمال الموارد المتاحة حول مناطق الحدود أن يؤدى الى تجاوز الصراعات حول هذه الأخيرة وهى الصراعات المتولدة عن اثار التغلغل الاستعمارى، فيصبح الاستغلال المشترك لموارد الحدود سبيلا الى تجاوزها العلمى وخطوة نحو الهدف القومى.

٥- ضرورة دعم التنسيق التكنولوجى فى سبيل تحقيق الاصالة التكنولوجية:

ان العالم العربى يواجه تحديا كبيرا تفرضه عليه مراكز الهيمنة الامبريالية والشركات المتعددة الجنسية والمتمثل فى احتكارها لوسائل التكنولوجيا الحديثة وأن التغلب على هذا التحدى الذى يجب عدم الاستخفاف به يفرض مجهودا مشتركا للاقطار العربية لاختيار التكنولوجيات الملائمة، وتوحيد التشريعات واستعمال الخبرات، وتشجيع التبادل الاعلامى بين الاقطار العربية فى هذا المجال وتنظيم مفاوضات مشتركة على محتكرى التكنولوجيا لجلبها باقل التكاليف واذكاء روح الابتكار الجماعى قصد تحقيق اصالة تكنولوجية عربية[٤٠].

خامسا: مساهمة تغيير النظام الاقتصادى العربى فى تغير النظام الاقتصادى العالمى:

ان مساهمة العالم العربى فى تغيير النظام الاقتصادى العالمى، يجب أن يتجاوز مستوى تغيير شروط التسويق والتحكم القانوني فى الموارد الوطنية انها تفرض ان ينهج استراتيجية الاعتماد على الذات فى افق قومى وحدوى، وهى استراتيجية تنطلق من ضرورة اشباع الحاجات الاساسية، واستعمال الموارد الوطنية للاستجابة لهذه الحاجات عوض أن يبقى عنصر التصدير مهيمنا على

المبادرات التنموية، ان نهجا لهذا السبيل سيفرض على الاقتصاديات المركزية مراجعة داخلية وخارجية تؤدى الى تغيير قواعد النظام الاقتصاى العالمى. ذلك أن هذا التغيير لن يحدث الا عن طريق جدلية تحولات التنظيمات الاقتصادية الداخلية سواء منها الاقتصاديات المركزية او الاقتصادية المحيطة بجانب تحولات فى العلاقات بين الطرفين. وللعالم العربى الامكانيات الحضرية والبشرية والمادية التى يجعل من بنائه لقواعد اقتصادى قومى مستقل وجدد عنصرا حيويا فى سبيل تغيير طبقية العلاقات الاقتصادية الدولية.

سادسا: البعد الديمقراطى:

ان البعد الديمقراطى يعتبر شرطا حيويا وضروريا بجانب البعد القومى لبناء اقتصاد عربى متحرر، اذ يستحيل تغيير الاختارات ونهج استراتيجية الاعتماد على الذات واعطاء الاولوية للحاجات الاساسية للغالبية من السكان بدون اشراك فعال وحقيقى للجماهير العربية فى وضع التخطيطات الانمائية ومراقبة تنفيذها على الصعيد القومى والقطرى والمحلى. أن تحرر الانسان العربى من الاغتراب السلطوى الذى يقمعه ويفقره فكريا وماديا ويسمح للاقليات بالتحكم المطلق فى المقدرات الاقتصادية عامل من عوامل التقدم الاقتصادى والاجتماعى. أن الديمقراطية الحقيقية هى التى يمكن أن تضمن نجاح استراتيجية التحرر وتقى الممارسات الوحدوية من الانزلاق لخدمة مشاريع سلطوية ضيقة وتمكن الانسان العربى من التفتح والعطاء واستعمال طاقاته الابتكارية لصالح المجهود الانتاجى والفكرى ومن اجل تغيير مستمر للواقع الاقتصادى العربى.

ان بناء اقتصاد عربى متحرر وجديد يتطلب اذن ازالة كل الشروط التى ساهمت فى بروز مظاهر التخلف كمعطية تاريخية نتجت عن الهجمة الامبرالية وتغلغل نمط الانتاج الرأسمالى داخل مجتمعاتنا وتأطيره للتركيبات

الاجتماعية والاقتصادية العربية. وهذا يفرض العمل على تحرير الارض العربية وفي مقدمتها تحرير فلسطين، والدفع بتحرير الاقتصاد العربي من كل أنواع الاغتراب التي تتسلط عليه ويفرض منهج استراتيجية الاعتماد على الذات التي تهدف للاستجابة للحاجات الاساسية للغالبية من السكان على كل المستويات. وخلق ظروف التضامن والاندماج بين القطاعات الانتاجية، وجعل البواعث الصادرة عن السوق الداخلية هي المتحكمة في قرار الاختيارات عوض ان تبقى المبادرة للسوق الخارجية، ولكن نجاح استراتيجية الاعتماد على الذات لايمكن أن يتحقق بدون ادماجها في اطار قومي ووحدوي أي بدون دفع التعاون والتنسيق الاقتصاديين كسبيل حيوي لتحقيق هذه الاستراتيجية كما أن البعد التحرري والبعد القومي لبناء اقتصاد عربي جديد يفرض بعدا ديمقراطيا، اي اشراكا حقيقيا للجماهير العربية في تقرير مصيرها بكامل الحرية.

هامش الفصل الثانى

١ - محمد لبيب شقير، مفهوم التنمية العربية ومتطلباتها، الحلقة النقاشية السنوية الرابعة، التخطيط لتنمية عربية: آفاقة وحدوده، المعهد العربى للتخطيط، الكويت، ١٩٨١، ص ص ١٤٧ - ١٤٨.

٢ - محمد عابد الجابرى، رؤية تقدمية لبعض مشكلاتنا الفكرية والتربوية دار النشر المغربية، الدار البيضاء، ١٩٧٧، ص ١٨١.

٣- خطاب الرئيس جمال عبد الناصر فى الدورة الخامسة عشرة للجمعية العامة للام المتحدة فى ٢٧ / ١/١٩٦٠.

٤- مؤتمر الجزائر لرؤساء دول وحكومات البلدان غير المنحازة، المؤتمر الرابع، الجزائر، سبتمبر ١٩٧٣، النصوص الاساسية، تصريحات، برنامج العمل من اجل التعاون الاقتصادى.

٥- عادل مختار الهوارى، سوسيولوجيا التخلف والتنمية فى العالم التابع، مجلة دراسات عربية، بيروت، العدد ٩ يوليو ١٩٨١، ص ص ٢٧ - ٢٨.

٦- محمد لبيب شقير، مفهوم التنمية العربية ومتطلباتها، مرجع سابق، ص١٥٢.

٧- محمد الغمادي افاق التنمة فى الثمانينات، المعهد العربى للتخطيط، الكويت، ١٩٨١، ص ص ١٩٥ - ١٩٦، وانظر ايضا.

محمد لبيب شقير، مفهوم التنمية العربية ومتطلباتها، مرجع سابق، ص ١٩٧٣.

٨- عادل حسين، عبد الباسط عبد المعطى، على نصار، الاستراتيجية العربية للتنمية الاجتماعية الشاملة، جامعة الدول العربية الامانة العامة، الإدارة العامة للشؤؤن الاجتماعية، تونس، ١٩٨٤، ص ص ٢-٣.

٩- سعد الدين ابراهيم، نحو نظرية سوسيولوجية للتنمية فى العالم الثالث، بحث مقدم الى المؤتمر العالمى السنوى الثانى لاقتصاديين المصريين. القاهرة فيما بين ٢٤ الى ٢٦ مارس ١٩٧٧، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع.

١٠- نفس المرجع، ص ص١٠ : ١٥..

١١- اوسكار لانج، التخطيط والتنمية الاقتصادية. ترجمة هشام متولى، مركز الدراسات الاقتصادية، دمشق، ١٩٧٣، ص ٩.

١٢- نفس المرجع، ص ص ١٤ :١٦.

١٣- نفس المرجع، ص ١٧.

١٤- نفس المرجع، ص ١٨.

15- Karl Marx Le Captal Livre l'Editionccales, p.15.

١٦- عادل مختار الهوارى، نقد مراحل النمو الاقتصادى عند «روستو» مجلة اليمن الجديد، صنعاء السنة الحادية عشرة، العدد العاشر، اكتوبر ١٩٨٢، ص ص ٩: ٢٤.

١٧- روستو، مراحل النمو الاقتصادى، منشورات المكتبة الاهلية، بيروت ١٩٨٩، ص ٣٠.

١٨- نفس المرجع، ص ٣٢.

١٩- نفس المرجع، ص ص ٦٢ : ٦٥

٢٠- نفس المرجع، ص ٦٧.

21- Rostow, W.W., the Stage of Economic Growth, A Non Commanist Manifesto. Cambridge, London. 1963, P. 13.

22- Cendarme R., Le Pouvrete des notions aedr Cajes, 1973. p.44.

٢٣- توماس سنتش، الاقتصاد السياسي للتخلف. دار الفارابى، بيروت ١٩٧٨ ، ص١٨١ .
٢٤- اسماعيل صبرى عبد الله، القطاع العام، واستراتيجيات التنمة مجلة «التنمية والتقدم الاجتماعى» عدد ١٢ يوليو ستبمبر ١٩٨٠ - ص ص.١٤ : ١٥ .
٢٥- روزنتال، جدلية البحث اللينينى للامبريالية والثورة، موسكو ١٩٧٦ ، ص٤٧٨ .
٢٦- لينين، الاعمال الكاملة، موسكو، المجلد ٤٣ ، ص ٢١٢ .
٢٧- اسماعيل صبرى عبد الله: نحو نظام اقتصادى عالمى جديد - دراسة فى قضايا التنمية والتحرر الاقتصادى والعلاقات الدولية. الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٦ ، ص٢١٥ .
٢٨- المرجع السابق، ص ٢١٨ .
٢٩- عادل مختار الهوارى، سوسيولوجيا التخلف والتنمية فى العالم التابع، مرجع سابق، ص ص ٤٧ - ٤٩ .
٣٠- اسماعيل صبرى عبد الله، مرجع سابق، ص ٢٠٢ .
٣١- نفس المرجع ، ص ٢٠٦ .
٣٢- نفس ، ص ٢٥١
٣٣- محمد دويدار، استراتيجية التطوير العربى والنظام الاقتصادى الدولى الجديد دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٧٨ ، ص ٩٥ .
٣٤- انتشيشكين واخرون، مبادىء التخطيط العلمى فى الاتحاد السوفيتى، دار التقدم موسكو، ١٧٥، ص ٥ .
٣٥- نفس المرجع، ص ٤٠ .
٣٦- شارل بتلهايم، التخطيط الاشتراكى والتخطيط الرأسمالى، مجلة

الطليعة المصرية، القاهرة عدد فبراير ١٩٦٥ ، ص ٦٦ .

٣٧- شارل بتلهايم، ندوة مجلة الطليعة المصرية التى عقدت بالامانة العامة للاتحاد الاشتراكى العرى فى يوليو ١٩٦٦ ص ٢٢ .

٣٨- عادل مختار الهوارى، سوسيولوجيا التخلف والتنمية فى العالم التابع، مرجع سابق، ص ص ٤٧ - ٤٩ .

٣٩- فتح الله، الاقتصاد العربى والمجموعة الاوربية دار الحداثة بيروت، ١٩٨٢ ، ص ص ٣٢١- ٣٢٢.

٤٠- نفس المرجع، ص ص ٣٢٧، ٣٣١.

الفصل الثالث

السكان والتنمية

- مقدمته.
- اولا: مفهومات تحليلية.
  ١- مفهوم السكان.
  ٢- نمو السكان.
  ٣- القوى البشرية.
  ٤- العمالة.
- ثانيا: خصائص القوى البشرية في مصر.
  ١- حجم ونمو القوى البشرية.
  ٢- التركيب النوعى والعمرى للسكان.
  ٣- التعليم - مشكلة الامية.
  ٤- اتجاهات العمالة.

الفصل الثالث

السكان والتنمية

لاتقع مشاكل السكان فى البلدان النامية فى مركز اهتمام حكومات هذه البلدان والاوساط العلمية فيها فحسب، بل هى موضع نشاط سياسى خارجى واسع من قبل حكومات البلدان الرأسمالية الرئيسية، بجانب عدد من المنظمات الدولية. فالولايات المتحدة الامريكية، التى تؤكد رؤيتها الرسمية بأن «تزايد السكان يعتبر مشكلة عالمية ليس بوسع أى بلد أن يتجاهلها»، تتخذ اجراءات نشيطة للقيام بتأثير حاسم على النشاط الدولى فى حقل السكان، ويتم تمويل البرامج المتعلقة بقضايا السكان فى البلدان النامية، فضلا عن الاجراءات الأخرى، خدمة لمصالح الاستعمار الجديد.

ويشارك بهمة فى هذا النشاط الكثير من الديموجرافيين وعلماء الاجتماع والاقتصاديين البورجوازيين، الذين يؤكدون ان التطور الاقتصادى المستقل للدول النامية المستقلة ليس قادرا على تحسين وضع الجماهير الشعبية. وهم يزعمون أن تطور الاقتصاد الوطنى والتصنيع لن يغيرا من الوضع القائم، بل على العكس سيعمقان التناقضات فى هذه البلدان، وذلك لان ادخال التقنية الحديثة سيزيد من البطالة، التى هى كبيرة فى الأصل. ان التصنيع، فى رأيهم ايضا، يمكن أن يؤدى الى نتيجة سلبية أخرى ايضا: فهو سيحول اليد العاملة عن الزراعة، وهو مامن شأنه أن يؤدى فى ظل التزايد السريع للسكان والمستوى المنخفض لميكنة العمل الزراعى الى تفاقم الجوع. وبعد أن «يثبتوا» بهذا الشكل «عدم جدوى» تطوير اقتصاد البلدان النامية، يؤكد هؤلاء ان الاسلوب السياسى لحل التناقضات المرتبطة بنمو السكان السريع، هو النضال من اجل تخفيض معدل المواليد والذى يجب أن يشغل المكان الأهم من سياسة الدولة. ان التوجه السياسى لهذا الموقف يبدو واضحا بجلاء، فهو يتحدد

بالرغبة فى حصر تعقيدات المشاكل الاجتماعية الاقتصادية، التى تواجه البلدان النامية، بعدد سكانها «المفرط فى الزيادة» وبتركيب السكان العمرى غير الملائم. وحسب منطق هذه الأراء فان سبب جميع الصعوبات ليس الاثار الاجتماعية الاقتصادية الثقيلة للتبعية الاستعمارية، التى عانت منها زمنا طويلا الدول المستقلة الآن، بل «ضغط السكان» على الموارد المحدودة لهذه الدول. وبغض النظر عن الطموحات الذاتية لهذا المؤلف او ذاك فان هذا الموقف مرتبط بتبرئة الامبريالية، التى تعمل حاليا على تثبيت الاستعمار الجديد.

ان التغير الشديد فى عدد سكان البلدان الاقل تطورا من الناحية الاقتصادية هو من بين قضايا العصر الحديث. لكن ماهى السبل الفعلية لحل هذه القضايا؟ ان الشرط الأهم لحل هذه القضايا هو التطور الاجتماعى والاقتصادى، التراكم الشديد للموارد من اجل النهوض بالاقتصاد الوطنى، نمو الدخل الوطنى وتأمين اسرع الوسائل فى النمو الاقتصادى. ويمكن بلوغ ذلك فقط على أساس الاستخدام الفعال للموارد المادية والبشرية، الموجودة فى حوزة هذه البلدان. ومن خلال السير على طريق التصنيع، وتوفير الشروط اللازمة للنهوض بالزراعة، وبالتالى حل مشكلة المواد الغذائية. ويساعد التنصيع بدوره على النمو السريع للعمالة، وعلى الامتصاص الى حد ما لفيض السكان المبطن.

ويوجد فى الوقت الراهن اكثر من ٥٠ بلدا ناميا تنفذ بشكل أو بآخر برامج «تنظيم الاسرة». بيد أن الحد من معدل المواليد وتخفيض وتاثر تزايد السكان مرهونان بصورة مباشرة بتطور البلاد الاجتماعى الاقتصادى. أن أى اجراءات دعائية لتحديد الانجاب لايمكن أن يعطى نتيجة الا عندما يكون السكان معدين من [illegible] مجمل سير التطور الاقتصادى والاجتماعى والثقافى لتقبل فكرة «الابوة الواعية» عندما تتاح لغالبية الاسرة امكانية الحصول على عمل يتطلب المؤهل والتجربة، وعندما يتغير وضع النساء فى المجتمع

ومثل هذه التغيرات لايمكن ان تكون الا نتيجة لتحولات اجتماعية اقتصادية جذرية، فحسب.

ومع تطور الصناعة فى البلدان النامية سيأخذ القسم الأعظم من الشباب وخاصة الرجال، بالانتقال من الريف الى المدينة، وبالتالى سينخفض معدل المواليد سواء فى الريف أو فى البلاد كلها. كما أن اشراك النساء فى النشاط الانتاجى وقيامهن مع تطور مستواهن الثقافى باعمال تتطلب مهارة متزايدة، سيؤدى الى تزايد عمليات التحديد الواعى لمعدل الانجاب فى الاسر. كما تؤثر ايضا على عمليات اعادة انتاج السكان وعملية تمدين السكان Urbanization وعدد من العوامل الأخرى. بيد أن هذه العمليات من المحتمل ان تجرى زمنيا بسرعة أكبر مما فى اوروبا، وذلك لان الدول النامية ستتمكن، بانتهاجها طريق التطور الرأسمالى، من بناء صناعة حديثة وايجاد كادرات عالية المهارة لها خلال فترات زمنية اقصر، وهذا سيساعد على تكون نظام لاعادة انتاج السكان، يلائمه معدل مواليد اكثر انخفاضا. هذا ويمكن رفع وتأر النمو الاقتصادى، وتحقيق التقدم الاجتماعى قبل كل شىء عن طريق التحولات الجذرية للمجتمع، مما يتيح امكانية تحرير احتياطيات اقتصادية هائلة. بيد أن حل هذه المهمة الرئيسية لاينبغى أن يتعارض مع محاولات الدول النامية التأثير على الوتائر العالية الراهنة لازدياد السكان الطبيعى عن طريق انتهاج سياسة سكانية نشيطة، تساعد على التطور الاقتصادى الناجح.

والسكان بالنسبة للاقتصاد هم فى آن واحد منتجون ومستهلكون للخيرات المادية. وتتسبب هذه الازدواجية فى علاقات السكان والاقتصاد بجعل التفاعل بين هذه العمليات معقدا ومتناقضا فى كثير من الاحيان. ويشكل السكان جزئين من وحدة اجتماعية واحدة، لايمكن فرز خطى الارتباطات المتبادلة بينهما «السكان الاقتصاد) و «الاقتصاد - السكان» الا بشكل مصطلح الى حد كبير وتتضمن الادبيات الديموجرافية وصفا مفصلا نسبيا لتأثير الاقتصاد

على عمليات إعادة انتاج السكان من خلال الميكانيزم المناسب لتغيرات مجموعة من العوامل الاقتصادية (مستوى المعيشة وتوفر المسكن...الخ، وان كانت لم توضع حتى الآن بعد نظرية لهذه العمليات متكاملة بشكل كاف.

ونشير بهذا الصدد الى أن قوة العمليات الديموجرافية تتحدد بتطور العمليات الاقتصادية وبمصالح الطبقات المسيطرة فى المجتمع وبنية حاجات السكان. بيد أن العلاقة بين هذه العمليات علاقة وظيفية. أن تغيرات قوة الظاهرات الاقتصادية فى الظروف المعاصرة لاتعنى اطلاقا أنه فى آن واحد وبنفس النسبة تتغير قوة الظاهرات الديموجرافية وقبل كل شيء معدل المواليد. وفى ظروف معدل المواليد المنخفض لايؤدى نمو الاقتصاد الى ارتفاع او انخفاض ملموس فى قوة هذه العملية، كما أن معدل الوفيات فى مستواه المنخفض ليس مرتبطا ايضا بهذا الشكل الصارم بالظاهرات الاقتصادية. فى مثل هذه الظروف تكتسب اهمية خاصة امكانية المجتمع فى التأثير بواسطة اجراءات متنوعة على الظاهرات الديموجرافية بهدف جعلها اكثر مثالية، هذا ممكن على أوسع نطاق فى ظل الاشتراكية فحسب. اما حظ «السكان - الاقتصاد» اى تأثير العمليات الديموجرافية على الظاهرات الاقتصادية والاجتماعية، فهو مدروس اقل بكثير. فى حين ان تأثير هذه العمليات كبير للغاية على تطور اقتصاد البلاد عامة واقتصاد مناطقها.

ان المجتمع وقاعدته الاجتماعية والاقتصادية لايمثلان شيئا جامدا لايتغير. وتتبدل بصورة متواصلة البارامترات الديموجرافية ايضا.

ان الارتباط المتبادل بين مختلف العناصر المكونة للتطور الاجتماعى هو جملة عمليات. وليس مجموعة من الاشكال الجامدة، التى لا تتغير، ولهذا ينبغى التحدث عن تفاعل عمليات اعادة الانتاج الاقتصادى والديموجرافى وليس عن نسب ساكنة، مثل النسبة بين عدد السكان وحجم الانتاج فى فترة معينة.

أن تأثير العمليات الديموجرافية على الظاهرات الاجتماعية يتحقق قبل كل شيء من خلال تغيرات البنية الديموجرافية: العمرية الجنسية، التعليمية، العائلية، المهنية التأهيلية، الجغرافية وبعض البنى الأخرى. وتتسم بأهمية خاصة من بينها البنية العمرية للجنسين، التي تطرأ نتيجة لتقلبات قوة العمليات الديموجرافية نفسها: انخفاض او ارتفاع معدل المواليد، تغيرات مقادير معدل الوفيات حسب العمر، تغيرات الهجرة حسب العمر بالنسبة لبعض المناطق، وكذلك بنتيجة احداث مثل الحروب التي تخلق كذلك اختلالات جدية في توزيع السكان حسب العمر والجنس.

الا أن اية عملية من عمليات نمو السكان - اعادة انتاجهم، الهجرات ...الخ، - هي جزء فقط من نشاط السكان الحيوى الذى لايتجزأ. وليس فصلها عن النشاط الحيوى للسكان، او الطبقة، أو الفئة الاجتماعية، أو الفئة الاجتماعية المهنية، او الأسرة، او الفرد الا أمراً اصطلاحيا للغاية. فاذا جردت هذه العمليات من العلاقات مع جميع الأنواع الأخرى من النشاط الحيوى للسكان، فانها تفقد محتواها الاجتماعي والوظائف الاساسية، التي تقوم بها في العضوية الاجتماعية.

وعند دراسة العمليات الديموجرافية تبرز دائما الحاجة الى ربطها بالتطور الاجتماعي الاقتصادى. ان مفهوم التطور الاجتماعي الاقتصادى على درجة عالية من الشمولية والتجريد، ويشغل احد الأمكنة المركزية في تسلسل المقولات والمفاهيم، التي تعكس السير الاجتماعي التاريخي الواقعي. لكن مفهوم العملية الديموجرافية يعكس ماهو فردى وخاص بالمقارنة مع هذا المفهوم.، وهكذا، فالتطور الاجتماعي والاقتصادى والعملية الديموجرافية يميزان انظمة متباينة من حيث درجة التقيد، ولهذا لايوجد بينهما ارتباط مباشر، واذا اخذنا المفاهيم العامة الأخرى للديموجرافيا - اعادة انتاج السكان، اعادة انتاج البنية الديموجرافية، والوضع الديموجرافي وغيرها، فاننا نجد ان

العلاقة بينها وبين مفهوم التطور الاجتماعي الاقتصادي تتحقق عبر حلقات اتصال معينة.

من خلال هذا التصور لموضوع السكان، نحاول عرض دراسة تحليلية للقوى البشرية متناولين: مفهومات تحليلية للقوى البشرية، الخصائص العامة للقوى البشرية فى مصر، كفاءة القوى البشرية، وتحديد احتياجات قوة العمل.

اولا : مفهومات تحليلية :

١- مفهوم السكان:

يقصد بالسكان مجموعة من الناس، تمارس نشاطها الحياتى فى اطار مجتمع معين. ويتحدد السكان على نطاق: الكرة الارضية، القارة، البلاد، الأجزاء المكونة البلاد، المناطق الدينية والمدن، وهم يمثلون دائما مجموعة معقدة ومتعددة الاوجه من الناس، الدين يعيشون على أرض معينة، ويشكلون الاساس الطبيعى للجماعة الاجتماعية المعينة. هذه المجموعة من الناس ليست ساكنة، بل هى فى تطور مستمر لا تعبر عنه حركة المؤشرات الكمية فحسب، بل وتغيرات المواصفات الكيفية للسكان فى كل مرحلة تاريخية من مراحل حركة المجتمع[(١)].

ويرى بعض الباحثين ان كلمة سكان "Population" تعنى مجموع عدد الأشخاص المقيمين، عادة وان لم يكن دائما، فى منطقة معينة فى وقت معين» ويعرفه البعض الآخر «بالدراسة العلمية للسكان من حيث الحجم والبناء والنمو»[(٢)].

وتتيح النظرية الماركسية امكانية الاستجلاء العلمى لماهية السكان الاجتماعية، وتحديد اهميتهم ومكانتهم فى تطور المجتمع، وبالتالى تحديد سنين نمو السكان انفسهم. يتكون المجتمع من الناس، الذين يشكلون العنصر

الضرورى لحياته، فبدون حد أدنى معين من الناس يستحيل وجود المجتمع. بيد أن مجرد فهم هذا الأمر لايكفى لاستيضاح جوهر السكان. فمثل هذا الفهم قد صيغ، فى الحقيقة قبل ظهور نظرية الاشتراكية العلمية، ونجده عند علماء الاجتماع البورجوازيين المعاصرين الذين يشكل المجتمع، من وجهة نظرهم، مجرد جمع من الأفراد بيد أن المجتمع، فى الواقع هو نتاج التفاعل بين الناس، هو منظومة محددة من العلاقات بين الناس، وقبل كل شىء علاقاتهم الانتاجية، التى تشكل أساس المجتمع، قاعدته. ان القوة المحددة فى تطور المجتمع هى أسلوب الانتاج، الذى يجسد وحدة القوى المنتجة والعلاقات الانتاجية فى عملية انتاج الخيرات المادية مع الناس الآخرين، ولذا فان وجود السكان خارج علاقات الانتاج امر مستحيل. ان قوى المجتمع المنتجة ليست أدوات الانتاج فحسب، بل هى أيضا، وقبل كل شىء، الناس الذى يستخدمون هذه الأدوات فى عملية الانتاج، ان الكادحين هم القوة المنتجة الأهم، وقد أشار «لينين» الى ان العامل الكادح هو القوة المنتجة الأولى لكل البشرية[٣].

ان نفس مفهوم «السكان» بشكل عام، هو تجريد، شأنه شأن مفهوم «الانتاج» بشكل عام. ويرى «ماركس»: «السكان هم شىء مجرد اذا تركت جانبا، على سبيل المثال، الطبقات التى يتكونون منها. وهذه الطبقات هى ايضا شىء لامعنى له، اذا لم أكن اعرف الأسس التى تستند اليها ومنها مثلا العمل المأجور، رأس المال...الخ وهذه الأخيرة تفترض التبادل، تقسيم العمل، الاسعار...الخ».[٤] فى ضوء النظرة الى مفهوم «السكان» ينبغى النظر الى السكان فى علاقاتهم المتعددة وقبل كل شىء، فى علاقات الانتاج الاجتماعى والتوزيع والاستهلاك.

لقد وجدت نظرية السكان فى المادية الجدلية أساسا متينا لها، وهى تستند مباشرة الى قوانين التطور الاجتماعى، وقبل كل شىء الى قوانين حركة الانتاج الاجتماعى. وينقسم السكان الى طبقات ترتبط فيما بينها، فى ظل

علاقات اجتماعية معينة، بصلات عديدة ومتنوعة - اقتصادية، سياسية، قومية، دينية وعائلية، كما يشكل الناس القادرون على النشاط العملى الهادف القوة المنتجة الأساسية فى المجتمع، التى تبث الحياة فى عناصر الانتاج الأخرى. وفى ظل مستوى معين للقوى المنتجة يشكل السكان القادرون على العمل عاملا هاما، تتوقف عليه الى درجة كبيرة مقادير الثروة الاجتماعية وامكانيات التطور الاقتصادى اللاحق. ان عدد السكان يؤثر على وتائر تطور المجتمع، باتجاه تسريعها او تخفيضها، بيد أن المعطيات عن عدد السكان لاتوضح لاستبيان المجتمع، ولا اسباب الانتقال من تشكيلة تاريخية الى أخرى، فعدد السكان وكثافتهم لايحددان طبيعة النظام الاجتماعى، فضلا عن أنهما لايشكلان القوة الحاسمة فى التطور الاجتماعى. اى أن السكان ظاهرة اجتماعية تخضع لقوانين التطور الاجتماعى.

ان مشكلة السكان الأساسية فى ظل اسلوب الانتاج الرأسمالى تكمن فى استغلال العمل المأجور من قبل مالكى وسائل الانتاج. ان اسلوب الانتاج الرأسمالى نفسه يخلق فيضا نسبيا من السكان. وقد اشار ماركس الى أنه «فى ظروف كهذه يجب أن يجرى التزايد المطلق لهذا الجزء من البيروليتاريا على نحو يتضاعف معه تعداده على الرغم من الاهتداء السريع لعناصره.. وهكذا يتطلب الأمر الاستبدال السريع لاجيال العمال- هذا القانون لايسرى على الطبقات الأخرى من السكان - وهذه الحاجة الاجتماعية تلبى بالزيجات المبكرة- النتيجة الملازمة للظروف التى يعيش فيها عمال الصناعة الكبيرة - وبتلك المكافأة مقابل انتاج الاطفال العمال التى يعطيها استغلالهم»[٥].

ويقضى المنهج الماركسى فى تحليل قضايا السكان بدراسة الظواهر الاجتماعية الاقتصادية المرتبطة بعضها البعض، والعوامل السياسية والثقافية والحقوقية والدينية والحياتية المحددة لحركة العمليات الديموجرافية، دراسة شاملة فى كل حالة بمفردها. ان التعليل الاقتصادى للقوانين الديموجرافية

لا يلغى اطلاقا ضرورة الأخذ بعين الاعتبار التأثير المعين للكوارث الطبيعية - الجفاف، الفيضانات - وللعوامل الاجتماعية البيولوجية - الأوبئة - وعوامل البنية الفوقية، كالحرب على سبيل المثال، ويجب، عند هذا، الا يغيب عن بالنا، بأن عوامل البنية الفوقية، وأحيانا عوامل أخرى - ايضا مقاييس وعواقب بعض الكوارث الطبيعية والأوبئة مثلا - تجد تفسيرها فى الظروف الاجتماعية الاقتصادية لحياة المجتمع.

٢- نمو السكان:

ان نمو السكان هو مفهوم تاريخى، ففى كل مرحلة تاريخية يتحقق هذا النمو بقوة تختلف من حيث كبرها او صغرها، ويتعرض فى تجلية لتغيرات خاصة تتوقف على طبيعة اسلوب الانتاج. ويتمتع هذا الأمر بأهمية من الدرجة الأولى بالنسبة لمنهجية معرفة قوانين السكان، وذلك لأن البشرية تعيش فى ظروف اجتماعية مختلفة متغيرة تاريخيا، تتشكل تحت تأثير اسلوب الانتاج المسيطر فى المرحلة المعينة من التطور الاجتماعى.

ان كثرة العوامل التى تؤثر بهذا الشكل أو ذاك فى تشكيل عمليات نمو السكان، تجعل استجلاء القوانين الحاسمة فى هذا النمو أمرا ذو اهمية خاصة. ان تحديد قوانين نمو السكان فى مختلف مراحل التاريخ الانسانى، وتحديد ارتباط هذه العملية بمجمل سير التطور الاجتماعى هو المهمة المركزية لنظرية السكان. وتتيح المادية التاريخية امكانية فرز ثلاث مجموعات من القوانين:

١- قوانين عامة تعمل على امتداد كل التاريخ الانسانى.

٢- قوانين خاصة بعدة تشكيلات اجتماعية اقتصادية.

٣- قوانين تعمل فى نطاق التشكيلة التى يجرى تحليلها، او تكون مميزة

لمراحل محددة من التشكيلة المعينة، وهى ما تسمى بالقوانين المرحلية.

ويلاحظ أن نمو السكان على امتداد كل تاريخ البشرية هو بمثابة قانون عام. ويشكل تطور القوى المنتجة وعلاقات الانتاج اساس هذا النمو. ان تغير وتأثر النمو ومواصفاته الكيفية امر مرهون اجتماعيا بالعلاقات الاجتماعية السائدة. ان نمو السكان - المصدر الطبيعى لتشكيل القوة المنتجة الأساسية والقوة المستهلكة الأساسية فى المجتمع - امر يتطلبه القانون العام لتطور القوى المنتجة والقانون العام لتزايد الحاجات. ففى التشكيلات الاجتماعية ماقبل الرأسمالية كان تطور الانتاج يجرى بصورة اتساعية extenivèmentعن طريق زيادة عدد العاملين يشكل رئيسى. وقد تطلبت الثورة الصناعية ليس زيادة البروليتاريا كميا فحسب. بل تطلبت كذلك تغييرها نوعيا ورفع كفاءتها ومستواها التعليمى. وترافق الثورة العلمية التكنيكية تحولات أكبر، اما فى ظروف الاشتراكية فيجرى تشكيل نموذج للانسان العامل جديد بصورة مبدئية. وهكذا. ففى كل تشكيلة اجتماعية اقتصادية يعمل قانون نمو السكان بأشكال متباينة، من خلال القوانين الخاصة بنمو السكان المميزة للتشكيلة المعنية.

ويتضمن مفهوم «نمو السكان» مواصفات تلك التغيرات، التى تجرى داخل السكان تحت تأثير العوامل الاجتماعية الاقتصادية البيولوجية الديموجرافية. ويدور البحث ليس فقط عن عمليات اعادة الانتاج الطبيعى للسكان، بل كذلك عن النتائج المتنوعة المترتبة على تغير نظام اعادة انتاج السكان، وحركة الهيكل الديموجرافية، بما فيها المستوى التعليمى العام والاعداد المهنى، وكذلك الوضع الصحى للسكان وعمليات الهجرة فى مختلف اشكالها وتوزع السكان على اراضى البلاد فى الأماكن السكنية المختلفة من حيث النوع والحجم[٦].

وترتبط قوانين نمو السكان ارتباطا عضويا بمنظومة القوانين الاقتصادية للتشكيلة الاجتماعية المعنية. وقد اشار ماركس الى أن:

«لكل اسلوب انتاج خاص تاريخيا، قوانينه الخاصة المميزة فى السكان، والتى تتمتع بطابع تاريخى....»[٧] لقد اكتشف ماركس القانون الاقتصادى للسكان فى الرأسمالية كقانون فيض نسبى فى السكان وأشار لينين بهذا الصدد إلى أن النظرية الماركسية «تتطلب فقط بأن تعالج المسألة العمالية – هذه المسألة موجودة فى المجتمع الرأسمالى فقط – ليس على أساس ابحاث عامة حول تناسل الانسان، بل على أساس ابحاث خاصة حول قوانين العلاقات الرأسمالية»[٨].

من المهم، ونحن نقوم باستجلاء القوانين الموجودة فى المجتمع الانسانى لحركة السكان الطبيعية، ان نكشف قبل كل شيء، عن طبيعة ومحتوى الارتباط الاجتماعى الاقتصادى لقوة اعادة الانتاج الطبيعى للسكان، الذى يضم عمليتى الانجاب والوفاة. ويطرح عند هذا سؤال هام حول خصائص التفاعل بين العالم البيولوجى والعامل الاجتماعى فى هاتين العمليتين. وخلافا للرأى المنتشر بصورة واسعة وسط الديموجرافيين وعلماء الاجتماع البورجوازيين، اثبت ماركس وانجلز ان نمو السكان لاتحدده اطلاقا العوامل البيولوجية المستقلة عن المجتمع، فهو يتسارع او يتباطأ تبعا لطبيعة النظام الاجتماعى او لدرجة تطوره.. وهكذا، فان المادية التاريخية دون ان ترفض الأهمية المعينة للعوامل البيولوجية، تعتبر أن الارتباط الاجتماعى الاقتصادى لعمليات تجدد الانتاج الطبيعى للسكان هو العامل الحاسم.

ان معدل المواليد وكذلك معدل الوفيات امران مرهونان اجتماعيا وينبغى الوضع بالحسبان عند دراسة قوانين اعادة الانتاج الطبيعى للسكان، بان عددا كبيرا من العوامل يؤثر على مستوى معدل المواليد والوفيات. فاذا اخذنا معدل

المواليد نجد أن سنن الزواج، التنظيم داخل الأسرة لعدد الاطفال، عدد النساء غير المتزوجات، العقم، ولادة الجنين ميتا، ...الخ هى عوامل ذات أهمية كبيرة. لكن، بالطبع لايتحدد مستوى معدل المواليد بهذه العوامل فقط، فوضع المرأة الاجتماعى ومستوى تلبية الاحتياجات المادية والثقافية للسكان والوضع الاجتماعى والمستوى الثقافى للوالدين والتشريع، والذى يعكس هذه السياسة او تلك حيال السكان، وتطور الحياة فى المدينة، كل ذلك يلعب مع غيرها من العوامل الاجتماعية الأخرى، دورا هاما للغاية(٩).

ان الامر المحدد فى دراسة قوانين نمو السكان، بلا ريب، تحليل القوانين نفسها المتعلقة بالسكان، وذلك لأن مفهوم «القانون» هو احدى درجات معرفة الانسان لوحدة وعلاقة العملية العامة لانتاج الحياة نفسها التى ترتبط كل مرحلة من مراحلها بعوامل تاريخية معينة. وتنفى الماركسية وجود قوانين «أبدية» للسكان تتحكم فى إعادة انتاجهم الطبيعى. فالعمليات الديموجرافية ترتبط بظروف الحياة والعمل، التى تتحدد، بدورها، بمستوى تطور القوى المنتجة والعلاقات الاجتماعية المسيطرة، ان البطء المعين فى العمليات الديموجرافية يؤدى الى عدم التطابق فى الزمن بين درجة تغيراتها وتكون التشكيلة الاجتماعية او استبدالها بتشكيلة جديدة.

وفى تحليل السكان بارتباطهم مع النظام الاجتماعى الاقتصادى يجب الأخذ بعين الاعتبار أن السكان هم وحدة القوة المنتجة الأساسية والقوة المستهلكة فى المجتمع. فبدون تأدية قسم معين من السكان لوظيفته كقوة منتجة اساسية فى المجتمع تستحيل تلبية حاجات المجتمع ويستحيل، بالتالى، وجود المجتمع نفسه أن تأدية السكان جميعا فى آن واحد لوظيفتهم كقوة مستهلكة هى عنصر ضرورى فى عملية إعادة الانتاج، ولان السكان هم المستهلك لكل الناتج النهائى.

والقوة المنتجة والقوة المستهلكة فى المجتمع هما جانبان للسكان يكملان

ويشترطان بعضهما البعض، فجميع عناصر القوة المنتجة الأساسية فى المجتمع هى عناصر فى القوة المستهلكة ايضا. ان ازدواجية الوظيفة هذه مجزأة زمنيا بالنسبة لكل عنصر. فعناصر فئات السن الكبيرة من الاطفال، الذين هم جزء من السكان غير القادرين على العمل، تقوم بدريجيا، تبعا لتزايد العمر، بالانتقال الى فئة السكان، التى هى فى سن قادرة على العمل. فى هذه العملية تجرى فى آن واحد تحول العناصر، المنتمية فقط للقوة المستهلكة فى المجتمع الى عناصر تنتمى الى القوة المنتجة الأساسية فى المجتمع والى القوة المستهلكة فى آن واحد. و نفس العملية، انما ذات طابع معكوس، تلاحظ عدد انتقال عناصر القسم القادر على العمل من السكان الى القسم المتقدم فى السن من السكان غير القادرين على العمل.

ان إعادة انتاج السكان كقوة منتجة اساسية وقوة مستهلكة فى المجتمع يجرى فى كل مكان وبصورة متواصلة. وفى عملية التقدم الاجتماعى ثمة تناقض بين هذين الجانبين للسكان كمقولة اجتماعية هذا ويوجد جانب نوعى وجانب كمى لوحدة المنتجة الأساسية والقوة المستهلكة فى المجتمع. ويبرز الجانب الكمى قبل كل شيء على شكل تناسب معين بين عدد السكان ككل وعدد السكان العاملين وعدد السكان، الذين هم فى سن قادرة على العمل...الخ. كما يبرز كذلك على شكل نسب معينة بين حجم الانتاج وحجم الاستهلاك، حجم التراكم وحجم الاستهلاك فى الدخل الوطنى...الخ.

٣- مفهوم القوى البشرية:

ينظر علماء الاجتماع الى القوى البشرية باعتبارها العدد الكلى للسكان الذين يعملون بالفعل أو الذين سبق لهم أن مارسوا العمل ولكنهم لايعملون فى الوقت الحاضر، او الذين لايعملون ولكنهم قادرون على العمل ويبحثون عنه(١٠).

أى أن مفهوم القوى البشرية يشير الى القوى العاملة الكلية فى المجتمع دون توزيعها على المهن والتخصصات المختلفة فى النشاط الاقتصادى. بينما يشير مفهوم قوة العمل الى القوى العاملة النوعية أى الأفراد العاملين بمختلف التخصصات والقطاعات الاقتصادية وترجع أهمية هذا التمييز بين المفهومين الى أن المخطط فى الدول النامية لايهتم فقط بمجرد توفير القوى العاملة الكلية، ولكنه يولى اهتماما اكيد لقوة العمل النوعية حيث أن «تحقيق معدل مرتفع من التنمية يتوقف على توفر متطلبات تنمية كل قطاع من قطاعات الاقتصاد القومى من مختلف المهن والتخصصات»[١١].

ويشير مفهوم القوة العاملة الى قدرة الانسان على العمل ويقول ماركس «نحن نعنى بقوة العمل او القدرة على العمل جملة القدرات العضلية والروحية التى يتمتع بها الجسم.، والشخصية الحية للانسان، والتى يبذلها كل مرة ينتج فيها قيما استهلاكية ما»[١٣]. ينتمى للايدى العاملة فى المجتمع ذلك القسم من السكان، الذى يستطيع بفضل قدراته العضلية والروحية، أن يعمل. ويشكل القسم من الأيدى العاملة، الذى يقوم بوظيفته فى الانتاج الاجتماعي، مجموع القوة العاملة.

وعند دراسة قضايا تطور الأيدى العاملة من المهم الانتباه الى مواصفات النوعية، التى يمكن الاعتبار أنها تتلخص فى: مستوى الاعداد، سواء التعليمى العام أو المختص، الذى يتفق مع متطلبات الانتاج وشروط العمل فى مهنة محددة او اختصاص محدد، وحالة صحة الكادحين، التى تسمح بانفاق قوة العمل بدرجة عادية متوسطة من التوتر، وبدرجة من الحدة عادية اجتماعيا، اقدمية العمل فى مهنة محددة أو اختصاص محدد، تؤمن الى جانب الاعداد المختص درجة متوسطة من الحذاقة عند القيام باعمال محددة، ومن مواصفات نوعية الأيدى العاملة ايضا، تركيبها الجنسى العمرى.

ان تطوير الأيدى العاملة، الذى يتلخص فى نهاية المطاف فى تحسين نوعيتها، يهدف الى الاستخدام العقلانى سواء لمجموع القوة العاملة او للأيدى العاملة، ويعتبر هذا الأمر العامل الأهم فى رفع فعالية الانتاج الاجتماعى. وبالاضافة الى ذلك، يفترض الاستخدام العقلانى للايدى العاملة فى المجتمع تأمين العمالة الكاملة لكل السكان القادرين على العمل، الأمر الذى يشكل انعكاسا لنمو حاجة الناس الى العمل بسبب ارتفاع المستوى التعليمى والمتطلبات الروحية، ومصدرا للزيادة الاضافية لحجم الانتاج. ان تأمين العمالة الكاملة هو الشرط الأهم لحل المهمة المتعلقة بتأمين شمولية العمل.

ان معيار فعالية استخدام الأيدى العاملة يتحدد بمستوى انتاجية العمل فى الانتاج المادى وبخدمة السكان على أفضل وجه فى شتى مجالات الخدمات، كما أن الفرد ومايمثله من خبرات ومواهب وطاقات وثقافة.. الخ، لابد ان يبرز فى الشىء الذى ينتجه هذا الفرد وفى الكيفية التى ينتج بها هذا الشىء.

ومعنى ذلك أن القوى البشرية هم غاية التنمية، وهم، فى الوقت نفسه، اداتها، واذا كان تحقيق اعلى مستوى ممكن لرفاهية البشر فى المجتمع هو الهدف النهائى للتنمية، فان ذلك لايمثل الا أحد جانبى العلاقة بين التنمية والناس. فالتنمية لاتتحقق الابجهود البشر، كأفراد، وبدرجة أهم، كأعضاء فى جماعات ومؤسسات، ويتعدى اعتماد التمنية على البشر. ثم أن مجرد حقيقة أن العمل هو أحد عناصر الانتاج بالمفهوم الاقتصادى الضيق، فان محرك عملية التنمية الحيوى هو تنظيم البشر الاجتماعى الذى يؤدى الى اطلاق طاقات الجماهير الخلاقة، خاصة عن طريق مشاركتها فى تحديد اهداف المجتمع واتخاذ القرارات فيما يتعلق بكيفية الوصول اليها[١٣].

ان السمة المميزة للاقتصاد الاشتراكى هى التوزيع المخطط للايدى العاملة، الذى تستلزمه حاجات الانتاج الاجتماعى. وتتأمن عند هذا النسب الهامة

التالية: بين عدد سكان البلاد والقسم القادر على العمل منهم، بين عدد القسم القادر على العمل من السكان وعدد المشغولين بعمل نافع اجتماعيا، بين عدد العاملين فى مجال الانتاج المادى والمشغولين بعمل نافع اجتماعيا خارج هذا المجال، بين تعداد الأيدى العاملة فى المدينة والانتاج الزراعى، وبين تعداد الأيدى العاملة فى مختلف المناطق الاقتصادية.

ويعتبر ميزان الايدى العاملة، الذى يشكل عنصرا من عناصر ميزان الاقتصاد الوطنى، وسيلة هامة لتأمين هذه النسب. وهو يوضع الى جانب ميزان انتاج الناتج الاجتماعى وميزان توزيعه وميزان استهلاكه وغير ذلك. ويشكل ميزان الأيدى العاملة آداة للاستخدام العقلانى للسكان القادرين على العمل. وبواسطته يتم الكشف عن الأيدى العاملة فى البلاد، عن تركيبها وعن العمالة الفعالة والمخططة فى فروع الاقتصاد الوطنى، وتتحدد مصادر تأمين القوة العاملة للاقتصاد الوطنى وفقا لمهمات خطة نمو الانتاج وتطوير البناء الاجتماعى الثقافى[١٤].

وعند وضع التوقعات حول الأيدى العاملة تؤخذ بعين الاعتبار الجوانب الديموجرافية والجوانب الاجتماعية الاقتصادية على حد سواء. وتكتسب القضايا الاجتماعية الديموجرافية اهمية متزايدة فى الخطط طويلة الأجل لتطور الاقتصاد الوطنى للبلاد. والى جانب ديناميكية تعداد الايدى العاملة تؤخذ بعين الاعتبار تغيرات تركيبها الديموجرافى: طابع النشاط الاقتصادى للسكان القادرين على العمل ودرجته، بنية الانشغال فى الاقتصاد الاجتماعى، فى الدراسة فى الاقتصاد المنزلى والاقتصاد الخاص المساعد، تنقل الايدى العاملة بين الفروع وتنقلاتها الاقليمية والمهنة التأهيلية.

٤- مفهوم العمالة:

يمكن القول، ان العمالة ليست بعدد الأفراد الذين يعملون فعلا فى

الأنشطة المختلفة ولكنها تمثل ذلك الجزء الذى يعتمد حجمه وطبيعته وخصائصه على مستوى النمو الاقتصادى والثقافة العامة للمجتمع.

ونقصد بالعمالة الكاملة هنا، التطابق الكمى والنوعى بين الحاجة الموضوعية العامة الى امكنة العمل وبين توفير هذه الأمكنة. وينبغى التفريق بين مفهوم «درجة العمالة ومفهوم «مستوى العمالة» وذلك لأنه توجد فى الواقع العملى للاقتصاد الاشتراكى عمالة يوم للعمل غير الكامل او وقت العمل المخفض، وكذلك يوجد الجمع بين عملين. ان العمالة الكاملة يمكن التوصل اليها فى ظل ظروف مختلفة لاستخدام الأيدى العاملة فى الاقتصاد الاجتماعى. ولهذا فان للعمالة الكاملة حدود متحركة، على الرغم من أنها تشكل فى كل لحظة معينة مقدارا ثابتا.

ولايقصد بالعمالة عدد الافراد الذين يعملون فعلا فى الأنشطة المختلفة ولكنها تمثل ذلك الجزء الذى يعتمد حجمه وطبيعته وخصائصه على درجة النمو الاقتصادى وثقافة المجتمع العامة[١٥]. ويتوقف مستوى العمالة فى المجتمع الاشتراكى على عوامل كثيرة، وبشكل خاص على مستوى انتاجية العمل الاجتماعى وعلى التناسب بين الطراز الاتساعى extensive والطراز المكثف intensive فى النمو الاقتصادى وعلى ديناميكية اليد العاملة وغير ذلك من عوامل. هذا ويعتبر تزايد وقت الفراغ لدى اعضاء المجتمع الاشتراكى، الذى سيتم احرازه بالانتقال الى مستوى ادنى من العمالة، احد المؤثرات الأهم لإرتفاع مستوى الحياة.

ان التقدم التكنيكى المتواصل، الذى يشكل شرطا ضروريا لتطور عملية الاقتصاد الوطنى الاشتراكية، يفترض عمليات صرف القوة العاملة واجتذابها. فالطابع المنهجى للاقتصاد الاشتراكى يمكن من القيام بتنظيم محدد لعمليات الصرف والاجتذاب عن طريق تنظيم التراكم وتوسيع الانتاج، اللذان يؤمنان فى نهاية المطاف العمالة الكاملة بين السكان القادرين على العمل.

ان التوافق الكمي والنوعي بين القوة المنتجة الأساسية والقوى المادية المنتجة هو أساس العمالة الكاملة ويجد هذا التوافق التعبير عنه، بصورة خاصة، فى مجمل توزيع العاملين حسب مستوى تسلح العمل بأدوات الانتاج ووسائله، على صعيد الاقتصاد الوطنى ككل والفروع المختلفة ووحدات الانتاج. ومع تطور الانتاج الاشتراكى يتزايد متوسط مستوى تسلح العمل بأدوات الانتاج ووسائله. وعند هذا يمكن لتوزيع العاملين حسب مستوى تسلح العمل بأدوات الانتاج ووسائله ان يتغير أو يبقى على حاله. ولكن جوهر الأمر فى هذه الحالة ليس فى تغير هذا التوزيع، بل فى إمكانية المجتمع الاشتراكى، على أساس الملكية العامة لوسائل الانتاج، وتنظيم هذا التوزيع فى حدود معينة وفقا لقانون العمالة الكاملة. ان قضية تنظيم توزيع العاملين حسب مستوى تسلح العمل بادوات الانتاج ووسائله هى احدى الاجزاء المكونة لقضية فعالية الانتاج الاجتماعى الاشتراكى.

ان قضية العمالة الكاملة فى المجتمع الاشتراكى لاتحل، من تلقاء ذاتها، بل هى مسألة معقدة على صعيد الاقتصاد الوطنى، فبنية الاقتصاد الوطنى تتغير باستمرار، وفى فروع مختلفة يجرى نمو انتاجية العمل بصورة غير متساوية. وتظهر باستمرار فروع ومهن جديدة وتلاشى فروع ومهن قديمة. وبسبب هذه التغيرات جميعها ينشأ فائض فى القوة العاملة فى مهن ومصانع وفروع معينة ونقص فى هذه القوة ومصانع وفروع أخرى. والنتيجة الحتمية لهذا الوضع هى إعادة توزيع الايدى العاملة وتغير المهن. كما لايبقى ثابتا تناسب العمالة بين مختلف مناطق البلاد، الا أن اعادة التوزيع الاقليمى للايدى العاملة يشكل مهمة اصعب بكثير من مهمة اعادة التوزيع حسب المهنة والفرع فى نطاق المنطقة الواحدة(١٦).

ان تخطيط اعادة انتاج مجموع القوة العاملة واسخدامها السليم يتميز بالخصائص التى تتلخص قبل كل شيء فى أن مؤشرات الخطة فى هذا المجال

لايمكن ان تكون بمثابة توجيهات ملزمة لكل عامل فى الانتاج أو لكل عامل ممكن. ولهذا، فان اكثر السبل التى تستخدم فى تخطيط القوة العاملة هى السبل غير المباشرة: التأثير عبر تحديد عدد العاملين فى المصانع بالمناطق والفروع عن طريق مختلف أنظمة الحوافز المادية والمعنوية وعن طريق العمل الايديولوجى.

ثانيا: خصائص القوى البشرية فى مصر:

خلال الخمسينات كانت مصر تعتبر مثالا تقليديا لاقتصاد يتمتع بفائض فى قوة العمل، ذلك أن عرض قوة العمل كان وفيرا، وكان مؤكدا بالنسبة للعمالة غير الماهرة، وحتى بالنسبة لفئات عديدة من العمالة الماهرة. وكان هناك قدر من البطالة الصريحة المحدودة، خاصة فى المناطق الحضرية، وتميزت الزراعة بالبطالة الجزئية للعمالة على نطاق واسع صفة موسمية ودائمة، كما استوعبت الوظائف ذات الانتاجية المنخفضة جزءا كبيرا من القوى البشرية فى كل من القطاعين الريفى والحضرى غير الرسميين. وقد تفاقم هذا الوضع خلال النصف الثانى من الستينات بركود فى النمو وبتباطؤ فى الاقتصاد شبيه بالانكماش، الا أن التطورات التى حدثت خلال السبعينات قد قلبت أوضاع سوق العمل جذريا، فقد تطورت مصر اليوم تشهد اقتصاد يعانى من نقص واسع ليس فى قوة العمل الماهرة فحسب، بل حتى فى كثير من مجالات العمل غير الماهرة ومع وجود فائض عمالة تركز فى القطاع العام وفى أنماط معينة من المزارع صغيرة النطاق، وتزايد حجم البطالة الصريحة بين الشباب المتعلم. ويحاول الباحث، هنا، القاء الضوء على بعض خصائص القوى البشرية فى مصر بصفة خاصة وفى البلدان النامية بصفة عامة.

١- حجم ونمو القوى البشرية:

يرتبط حجم القوى البشرية ارتباطا وثيقا بحجم السكان، واذا كانت

الحقائق المتوافرة عن حجم السكان تساعد على اقتراح الحلول المناسبة للمشكلات الانسانية ورسم الخطط الاجتماعية لمعالجتها على المستوى القومى، فان المجتمع يحتاج ايضا، وهو يضع سياسته الدولية، ويحدد استراتيجيته بين الاستراتيجيات العالمية، ويتخذ قراراته السياسية والاقتصادية والعسكرية فى تعامله مع بقية الدول على الصعيد العالمى، الى أن يقف على الحقائق المتعلقة بحجم السكان وتوزيعهم على العالم وأسباب اختلاف الحجم بين الدول والتغيرات فيها[١٧].

ويشير حجم القوى البشرية الى جملة عدد الافراد النشيطين اقتصاديا أو ما يعرف عند الاقتصاديين اصطلاحا بعرض العمل Labvor Supply ويمكن النظر اليه باعتباره محصلة لمجموعة من العوامل الديموجرافية (المواليد، الوفيات، الهجرة الخارجية) وهى عدة تأثيرات غير مباشرة فى العمل والعمالة وذلك من خلال تأثيرها فى التطور التعليمى والأسكان والمشاكل الحضرية الأخرى، فضلاً عن تأثيرها فى مجموعة كبيرة من عوامل النمو الاقتصادى مثل الأدخار والاستثمار والتطور التكنولوجى والتصنيع وكذلك تأثيرها البعيد المدى فى الجوانب الكمية والكيفية فى قوة العمل.

وبالاضافة إلى كل هذا فإن العوامل الديموجرافية لاتعد وحدها المتغير الحاسم فى تحديد حجم القوى البشرية فى الدول النامية، وإنما الى جانب تلك العوامل نجد مجموعة أخرى من المتغيرات الإجتماعية الإقتصادية مثل مكانة المرأة والتغيرات فى التركيب الريفى - الحضرى، والمستويات التعليمية السائدة، والحالة الصحية للسكان والسياسات التى تلتزم بها الدول فيما يتصل بعمالة الأطفال وغير ذلك من العوامل الإجتماعية والإقتصادية. ولاشك أن المتغيرات غير الديموجرافية هى التى تفسر تباين حجم القوى البشرية من دولة إلى أخرى على الرغم من اختلاف أثر العوامل الديموجرافية بالنسبة لكل منها[١٨].

وتعتبر تغيرات حجم قوة العمل ونسبتها فى أى مجتمع من المجتمعات محصلة لمجموعة من العوامل منها معدل النمو السكانى والتركيب العمرى الذى يتأثر بمعدلات المشاركة فى الفئات العمرية أو وفقاً للنوع والجنس. وكذلك وفقاً للقدرة الاستيعابية للقطاعات الاقتصادية لامتصاص قوة العمل الجديدة أو لأجراء تحولات من قطاع لآخر. وكذلك القيم الاجتماعية ومستوى الأمية السائد .. ولايعنى ذلك تفسير حجم السكان بعوامل ديموجرافية صرفة، بل يعنى أن العوامل الديموجرافية ترتبط بظروف الحياة والعمل، التى تتحدد، بدورها، بمستوى تطور القوى المنتجة والعلاقات الاجتماعية المسيطرة. أن البطء المعين فى العمليات الديمواجرافية يؤدى إلى عدم التطابق فى الزمن بين درجة تغيراتها وتكون التركيبة الاجتماعية الاقتصادية أو استبدالها بتركيبة اجتماعية اقتصادية جديدة.

وتوضح الجداول (١ - ٤) التوزيع المهنى لقوة العمل وتطور السكان والقوى البشرية فى مصر ما يلى:

١- من بيانات الجدوال الأول والثانى، يتضح أن قوة العمل المكتسبة فى مصر تبلغ نسبتها ٢٥,٩ ٪ من جملة عدد السكان، فى حين تبلغ نسبة المعالين ٤٧,١ ٪ وهذا المعدل المرتفع للاعالة يمثل ضغطاً على دخول أفراد القوة العاملة مما يؤدى الى أن مستويات المعيشة لهؤلاء الأفراد سوف ينخفض إلى درجات أدنى وخصوصاً اذا ما استمرت معدلات الخصوبة على ماهى فى المستقبل.

٢- بالنسبة للاتجاهات السكانية خلال الفترة من (١٩٦٨ - ١٩٧٧) نجد أن هناك ارتفاعاً تدريجياً فى معدلات المواليد ابتداء من سنة ١٩٧٢، بالاضافة إلى التناقص المستمر فى معدلات الوفيات مما يؤدى إلى :

أ- تزايد نسبة صغار السن فى المجتمع مما سيؤثر لا على مستوى معيشة قوة العمل فقط، بل سيؤدى أيضاً إلى تشكيلة ضغط على الموارد

المحدودة، فضلاً عن تأثيره على الخدمات التعليمية والصحية بصفة مستمرة، وبالتالى يستوعب نسبة متزايدة من الأنفاق العام ويحجب جزءاً كبيراً كان يمكن توجيهه إلى تنمية الانتاج، وبالتالى اتاحة فرص عمل مناسبة لاشخاص يزيدون عاماً بعد الآخر.

ب- أن النمو السكان الكبير يصاحبه بالضرورة تزايد واضح فى الطلب على السلع الاستهلاكية الضرورية مثل الطعام والشراب والملبس والمسكن والخدمات الصحية والتعليمية، فاذا كان الانتاج المحلى من هذه الاحتياجات لا يتمشى مع معدل النمو فى الطلب مما يؤدى إلى ارتفاع الأسعار، أى أنه سوف يكون هناك تزايد فى الأنفاق العام سواء من قبل الدولة أو الأفراد على الاستهلاك على حساب المدخرات وذلك لاطعام المواليد الجدد فى المجتمع.

جـ- تزايد عرض العمالة لاصحاب المهن الفنية من عام لآخر عن الفرص المتاحة للتوظف، وعن حجم الطلب على العمل مما يخلق حالة نفسية بين الحاصلين على دراسات جامعية وخاصة شعورهم بأن نسبة البطالة المقنعة بينهم عالية. الأمر الذى أدى إلى تزايد هجرة عنصر العمل البشرى وعمله بالخارج مما أحدث نقصاً شديداً فى المعروض من عنصر العمل فى كثيرامن الحرف والصناعات، كما أدى إلى أرتفاع مستوى الأجور فيها.

٣-.بالنسبة لقوة العمل فى سنة ١٩٧٧ من سن (١٢ : ٦٤ سنة) نجد أن حجم قوة العمل فى عام ١٩٧٧ بلغ (٩) ملايين و (٤٩٢) ألف فرد مقابل (٧) ملايين، و(٩٤٥) الف عام ١٩٦٨، بزيادة قدرها مليون و (٥٤٩) الف فرد، اى بمعدل زيادة سنوى (٢٠٪). وقد بلغ عدد افراد قوة العمل من الذكور عام ١٩٧٧ عدد (٨) ملايين، و(٧٨٢) الف مقابل (٧) ملايين، (٢٦٩) الف عام ١٩٧٦، كما بلغ عدد افراد قوة

العمل من الاناث (٧١٢) الف عام ١٩٧٧ مقابل (٦٤٦) الف عام ١٩٦٨ - أى أن نسبة الذكور فى قوة العمل عام ١٩٧٧ هى ٩٢٫٥٪ مقابل ٧٫٥٪ للاناث.

٤- بالنسبة لتركيب القوى البشرية فى مصر وبالرجوع الى الجدول رقم (١، ٢) نجد أن العمالة فى قطاع الزراعة تمثل ٤٤٫٤٪ وهى نسبة عالية وبالتالى توجد بطالة مقنعة فى هذا القطاع. وكذلك بالنسبة للعمالة فى الصناعات التحويلية ونسبتها ١٤٫٣٪ فهى ملائمة ويمكن تخفيضه الى حد ما. أما بالنسبة لقطاع التشييد والبناء ٣ز٥٪ فهى نسبة غير كافية اطلاقا، ويلزم زيادة حجم العاملين فى هذا القطاع وذلك لزيادة فاعلية وانتاجية هذا القطاع ومواجهة الاحتياجات الملحة له. أما العمالة فى قطاع الخدمات والتى تمثلها نسبة ١٩٪ فهى نسبة عالية ويلزم تخفيضها.

جدول رقم (١)

التوزيع المهنى لقوة العمل فى مصر عام ١٩٧٧

البيان	عدد المستفدين بالمليون	النسبة المئوية
(١) مهن فنية وعملية ومديرين	٠،٩	٩
(٢) أعمال كتابية	٠،٦	٦،٦
(٣) أعال البيع والخدمات	١،٥	١٦،٣
(٤) مزارعون ومربوا حيوانات	٤،١	٤٢
(٥) أعمال انتاج وحرفيين	٢	٢١،٧
(٦) مهن غير مصنفه	٠،٤	٤،٤
المجموع	٩،٥	١٠٠٪

المصدر: جمال عسكر رئيس الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء «سابقاً» مقال منشور بجريدة الأهرام بتاريخ ١٩٨٠/٦/٤. ص ٩.

جدول رقم (٢)

التوزيع القطاعى لقوة العمل فى مصر عام ١٩٧٧

البيان	عدد المستفدين بالمليون	النسبة المئوية
(١) الزراعة والصيد	٤,٢	٤٤,٤
(٢) الصناعات التحويلية	١,٤	١٣,٣
(٣) التشييد والبناء	٠,٣	٣,٥
(٤) التجارة	٠,٩	٩,٦
(٥) النقل والمواصلات والتخزين	٠,٤	٤,٥
(٦) الخدمات	١,٨	١٩
(٧) الأنشطة الأخرى	٠,٥	٤,٧
المجموع	٩,٥	٪١٠٠

المصدر: جمال عسكر رئيس الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء «سابقا» مقال منشور بجريدة الأهرام بتاريخ ١٩٨٠/٦/٤، ص ٩.

جدول رقم (٣)

معدلات المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية فى الالف من السكان

النسبة	معدلات المواليد	معدلات الوفيات	معدلات الزيادة الطبيعية
١٩٥٢	٤٥,٢	١٧,٨	٢٧,٤
١٩٦٠	٤٣,١	١٦,٩	٢٦,٢
١٩٦١	٤٤,١	١٥,٨	١٨,٦
١٩٦٢	٤١,٥	١٧,٩	٢٣,٦
١٩٦٣	٤٣,٠	١٥,٥	٢٧,٥
١٩٦٤	٤٢,٣	١٥,٧	٢٦,٦
١٩٦٥	٤١,٧	١٤,١	٢٧,٦
١٩٦٦	٤١,٢	١٥,٩	٢٥,٣
١٩٦٧	٣٩,٢	١٤,٢	٢٠,٠
١٩٦٨	٣٨,٢	١٦,١	٢٢,١
١٩٦٩	٣٧,٠	١٤,٥	٢٢,٥
١٩٧٠	٣٥,١	١٥,١	٢٠,٠
١٩٧١	٣٥,١	١٣,٢	٢١,٩
١٩٧٢	٣٤,٤	١٤,٥	١٩,٩
١٩٧٣	٣٥,٧	١٣,١	٢٢,٦
١٩٧٤	٣٥,٧	١٢,٧	٢٣,٠
١٩٧٥	٣٦,٠	١٢,١	٢٣,٩
١٩٧٦	٣٦,٤	١١,٧	٢٤,٧
١٩٧٧	٣٨,٤	١١,٩	٢٦,٥
١٩٧٨	٣٨,٧	١٠,٦	٢٨,١

المصدر: جمال عسكر رئيس الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء ، يوليو ١٩٧٩ ، ص ٢٠ .

جدول رقم (٤)

تطور السكان وقوة العمل المنتجة فى مصر ١٩٤٧ - ١٩٧٦

البيـــــــان	١٩٤٧	١٩٦٠	١٩٦٦	١٩٧٦
حجم السكان (بالألف)	١٩,٠٢٢	٢٦,٠٥٩	٣٠,١٠٠	٣٨,٢٢٨
حجم قوة العمل المنتجة «بالالف»	٦,٩٩٥	٧,٧٢٥	٨,٣٩٦	١١,٥٤٣
معدل النشاط (٢ : ١) ٪	٣٦,٠٠٠	٣٠,١٠٠	٢٨,٠٠٠	٣١,٥٠٠
معدل نمو السكان ٪	–	٢,٣٨٠	٢,٥٤٠	٢,٣١٠
معدل نمو قوة العمل ٪	–	١,٢٣٠	١,٢٢٠	٢,٦٠٠

المصدر: عبد النبى الطوخى، تحليل التغيرات فى خصائص القوى العاملة فى مصر ١٩٤٧ - ١٩٧٤ مقال منشور فى كتاب: الإقتصاد المصرى فى ربع قرن ١٩٥٢ - ١٩٧٧. الجمعية المصرية للإقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٨ ، ص ٢١٢.

٥- نتج عن تزايد النمو السكانى، مع تعثر جهود التنمية وبالتالى عدم نمو فرص التوظف بمعدلات كافية، زيادة التنافس على فرص العمل المتاحة فى شركات القطاع العام والإدارة الحكومية والقطاع الخاص مما أدى الى خلق فائض عمل نسبى يبحث عن فرص للتوظف، غير أن هذا الفائض لم ينعكس أثره فى انخفاض مستوى الأجور بسبب سماح الحكومة فى السبعينات لعنصر العمل الفنى وغير الفنى، والمؤهل وغير المؤهل، للهجرة أو العمل بالخارج. ونظرا لارتفاع معدلات الأجور بالخارج، وبسبب التسهيلات التى قررتها الحكومة بالنسبة لهجرة أو العمل

بالخارج، فقد نتج عن ذلك نقص شديد فى كثير من الحرف والتخصصات وهو ما أدى الى ارتفاع واضح فى اجورها ومن ثم ارتفاع ملموس فى تكاليف الانتاج فى المجالات التى تعمل بها.

ويبدو أن مصر تشارك البلدان المتقدمة فى ظاهرة التأثر المتبادل بين التضخم والعمالة، والتى تحظى بها مؤقتا فى فترات السياسات التوسعية المالية والنقدية. ان المعدل المرتفع للنمو وتوسع العمالة فى السنوات التى بدأت بعام ١٩٧٣ ينبغى النظر اليها جزئيا على أنه مزايا قصيرة الأجل دفعت البلاد فى مقابلها زيادة فى معدل التضخم. بيد أن الأكثر أهمية، ممن وجهة نظر العمالة هو قيام القطاع الحكومى عدد مماثل تقريبا الى الخارج، واستوعب هذان التطوران معا نحو ٢٠ ٪ من القوة العاملة. وقد أدى هذان المصدران للطلب على العمل الى تضييق سوق العمل، بشكل مباشر من خلال استيعاب القوة العاملة وبشكل غير مباشر من خلال مايصاحبها من زيادة فى السيولة والطلب على السلع الاستهلاكية والخدمات نتيجة التحويل بالعجز من جهة وتحويلات المهاجرين المالية من جهة أخرى. وباستثناء اوجه التشابه هذه على مستوى الاقتصاد الكلى. فان التوظيف الحكومى والهجرة لهما اثار على الاقتصاد تختلف اختلافا شديدا. ذلك أن التوظف الحكومى غير المنتج الى حد كبير قد امتص الشباب المتعلم من كلا الجنسين والذى كان سيظل عاطلا مالم توظفه الحكومة – من خلال نظام تعيين الخريجين فى الوظائف العامة – وساعد على نزف من العمالة غير الماهرة من الذكور من الريف نتيجة التجنيد الاجبارى وبضمان تعيين المجندين فى وظائف عامة وذلك من عام ١٩٧٣ الى ١٩٧٦ – اما الهجرة فانها اذا كانت قد اعتبرت منتجة لانها تضيف الى استهلاك البلاد وحصيلتها من العملات الأجنبية وكذلك لأنها تجلب بضائع الى البلاد الا أنها قد استوعبت ايضا مهنيين وعمال مهرة وغير مهرة فى قطاعى التشييد والصناعة، وكذلك عمال زراعيين تحولوا الى قطاع

التشييد، ومن المفهوم ان الاختناق فى سوق العمل قد امتد كذلك الى القطاعين الحضرى والريفى، «غير الرسميين» وان كانت المعلومات عن هذين القطاعين قليلة.

وتمثل صناعة التشييد احد المجالات التى تعانى من نقص حاد فى القوى البشرية، وقد أدى الازدهار الشديد فى اعمال التشييد مع فقدان القوى البشرية الماهرة بسبب الهجرة الى ارتفاع محموم فى اجور عمال البناء، ولعله مما يدعو الى دهشة اكثر ويشير الى تغير هيكلى عميق فى اسس الاقتصاد المصرى نفسه ذلك التطور فى القوى البشرية فى الزراعة، ومن المحتمل ان الزراعة خسرت نسبة مئوية كبيرة من قوتها العاملة من الذكور منذ عام ١٩٧٢ الا أنه ربما تم الاستعاضة عنهم بتشغيل النساء والاطفال الى حد ما، ولايعرف غير القليل من عمل النساء، أما بالنسبة للاطفال (الاولاد) فهناك • دلائل تبعث على القلق عن انخفاض معدلات التحاقهم بالمدارس الابتدائية وتزايد معدلات تسربهم منها، والى حد ما تم الاستعاضة عن مدخلات القوة العاملة من الذكور بالميكنة الزراعية، وقد يكون ذلك عملية لايمكن عكسها ولها اهمية اساسية لفرص العمل فى المستقبل. ومن ناحية أخرى، فقد أدى التفتيت المتزايد فى الملكيات الزراعية الى زيادة شديدة فى عدد المزارع الصغيرة جدًا التى لاتستطيع ان توفر العمالة لجميع أفراد الأسرة، الذين لايتمكنون – لاسباب متنوعة – من الانضمام الى سوق العمل الريفية النشطة أو الهجرة، ومن ثم فان النقص المتزايد فى العمالة فى الزراعة قد صاحبه زيادة فى البطالة الجزئية فى المزارع الصغيرة جدا، ومن المتوقع استمرار هذا الاتجاه.

والى جانب النقص الواضح فى القوى البشرية فى قطاع التشييد وانخفاض العمالة الزراعية ونقص العمالة الماهرة فى المشروعات العامة والمهنيين فى كل من القطاعين الحكومى والخاص، نلاحظ زيادة ثابتة خلال السبعينات فى معدل البطالة الصريحة من واقع البيانات الرسمية للمسوح الرسمية للقوى

العاملة فقد زاد المعدل القومى للبطالة من نسبة منخفضة هى ٤ر١ ٪ فى عام ١٩٧٢ الى ٤ر٢ ٪ عام ١٩٧٩، فاذا ما اضيف الى الزيادة الضخمة فى البطالة من عام ١٩٦٠ الى عام ١٩٧٦، كما ورد فى بيانات تعداد السكان والتصاعد المستمر لمعدل البطالة- كما جاء فى بيانات مسح القوى العاملة، ليس فى المناطق الحضرية فحسب وانما كذلك فى المناطق الريفية، يصبح من المعقول النظر الى معدل البطالة المتزايدة باعتباره مؤشرا للركود المتزايد فى سوق العمل، وما يتضمنه من أن البطالة الصريحة قد أصبحت هى مشكلة العمالة الاولى فى مصر فى الوقت الحاضر [١٩]. ولكن يمكن تفسير ذلك بأنه حالة عدم تكيف متزايد فى سوق العمل، ففى مقابل البطالة المتزايدة بصفة خاصة بين الشباب المتعلم وهم بصفة أساسية من الشبان من غير ذوى المهارات، يوجد قدر مماثل ان لم يكن أكبر من النقص المتزايد فى مهارات وتخصصات معينة وفى القوى العاملة غير الماهرة فى مجالات لاينجذب اليها الشباب المتعلم.

وعلى الرغم من أن نسبة الزيادة فى القوى العاملة كادت تتماثل مع نسبة الزيادة المقابلة لها فى الحجم الكلى للسكان الا مصر لاتزال تشترك مع كثير من الدول النامية فى أن حجم القوى العاملة بها ينمو بمعدل لايكاد يتجاوز معدل النمو السكانى بنسبة كبيرة كما هو الحال فى الدول المتقدمة [٢٠]. وذلك لعدم وجود دور محدد للمرأة فى مجال الحياة الاقتصادية وتدخلة مع الأدوار الاسرية الأخرى وغيرها، ويمكن ان يعزى التقارب بين النسبتين السابقتين الى دخول عدد كبير من الاطفال فى سن مبكرة الى سوق العمل مما يحدث ارتفاعا ظاهريا فى نسبة القوى العاملة.

٢- التركيب النوعى والعمرى للسكان:

يرتبط التكوين النوعى والعمرى للقوى البشرية بما يعرف بمعدل النشاط الاقتصادى العمرى النوعى وهو عبارة عن النسبة المئوية للاشخاص ذوى النشاط الاقتصادى الى جملة السكان فى فئة عمرية معينة. ويعتبر التركيب العمرى من أهم العوامل فى تحديد هذه المعدلات حيث يختلف الاسهام فى النشاط الاقتصادى من فئة عمرية الى أخرى، ويقل جدا عدد الذين يدخلون ضمن ذوى النشاط الاقتصادى من بين السكان تحت عشر سنوات ولكن يرتفع معدل الاسهام فى هذا النشاط للبالغين على وجه الخصوص فى أوائل سن العشرين أو الخامسة والعشرين عندما يفرغ الشباب من التعليم، ويصبح مؤهلا للدخول فى قوة العمل فى هذا السن ثم مايلبث ان يهبط معدل النشاط الاقتصادى عند بلوغ سن التقاعد[٢١].

وعندما نعرض للتكوين العمرى، فان العنصر الأكثر اهمية فى تحديد القوى البشرية هو نسبة الاطفال والبالغين.. وهذه النسبة تعتمد بصفة أساسية على معدل المواليد. ففى الدول المتقدمة تكون نسبة الشباب اقل منها فى الدول النامية وذلك بسبب انخفاض معدلات الخصوبة، بالاضافة الى انخفاض معدلات الوفيات فى الدول النامية. ويميل التناقص الكبير نسبيا فى وفيات الرضع والاطفال الى زيادة نسبة الشباب بين السكان.

ويميز المجتمع المصرى بصفة عامة بناء سكانى فتى، يمثل فيه صغار السن والشبان شريحة كبيرة فى التوزيع العمرى للسكان، ومع ذلك فان بيانات تعداد ١٩٧٦ تشير الى تناقص نسبة الاطفال الاقل من ١٢ سنة نتيجة لانخفاض معدل المواليد خلال الاعوام العشر الماضية. فقد كانت نسبتهم فى تعداد ١٩٦٠ حوالى ٣٥٫٥٪ من جملة سكان مصر، واصبحت ٣١٫٦٪ فى تعداد عام ١٩٧٦ ، ومع ذلك فان المجتمع المصرى لايزال مجتمعا فتيا مقارنا بالوضع فى الدول الصناعية المستقرة سكانيا والتى تبلغ هذه النسبة فيها ٢٠ ٪ فقط من جملة السكان.

وينعكس هذا التوزيع العمرى الفتى على الاوضاع الاجتماعية الاقتصادية، وذلك أن السكان فى فئة العمر لاقل من ١٥ سنة هم عامة من المستهلكين غير المنتجين، مما يعنى أن زيادة نسبتهم فى التركيب العمرى من شأنها اضافة اعباء اعالتهم على فئة المنتجين فى المجتمع وعلى الاقتصاد القومى، كما ينعكس ذلك ايضا على انماط الاستثمار، اذ يجب تدبير الموارد اللازمة لتوفير التعليم والتدريب المناسبين، ورفع المستوى الصحى للاطفال الذين يمثلون قوة الانتاج فى المستقبل، والا انعكس ذلك على انخفاض مستوى كفاءة الموارد البشرية فى المجتمع. وتبدو هذه الحقيقة كميا فى ارتفاع نسبة الاعالة الخام المحسوبة من التوزيعات العمرية وقد زادت هذه النسبة من عام ١٩٤٧ الى ١٩٦٠ ثم انخفضت بين عامى ١٩٦٠، ١٩٧٦ انظر جدول رقم (٦).

ويلاحظ من جدول رقم (٧) ان نسبة الاطفال الاقل من ١٢ سنة قد انخفضت فى تعداد ١٩٧٦ عنها فى تعداد ١٩٦٠ ويرجع ذلك، فى المقام الأول، الى انخفاض المواليد فى الفترة (١٩٦٠ - ١٩٧٢) عن الفترة (١٩٤٨ - ١٩٦٠) ولكن قد تزيد هذه النسبة مستقبلا نتيجة لارتفاع معدل المواليد بعد عام ١٩٧٣، ويتوقف مدى هذه الزيادة على نمط التغير فى معدل المواليد مستقبلا[٢٢].

اما بالنسبة للتركيب النوعى لافراد القوى البشرية فهو يعد من المؤشرات الدالة على مابلغته المرأة من مكانة فى المجتمع ويعكس الدور الذى تقوم به فى اطار التنمية لاقتصادية للمجتمع، كما يعين على محاولة فهم المحددات الثقافية التى تعوق حركة المرأة فى ادائها لدورها فى مجال الحياة الاقتصادية ورسم الخطوات التى يمكن القيام بها لتطوير ذلك الدور كما يعكس التركيب النوعى لافراد القوى البشرية ايضا، الدور الذى يقوم به الذكور فى النشاط الاقتصادى والأهمية النسبية التى يتمتعون بها فى المجتمع.

جدول رقم (٥)

توزيع السكان حسب النوع فى التعدادات

(١٩٣٧ - ١٩٧٦)

سنة التعداد	عدد السكان بالآلف		
	ذكور	أناث	نسبة النوع (*)
١٩٣٧	٧٩٦٧	٧٩٥٤	١٠٠,٢٠
١٩٤٧	٩٣٩٢	٩٥٧٥	٩٨,١ (**) (٩,٩٩)
١٩٦٠	١٣٠٦٨	١٢٩١٦	١٠١,٢
١٩٧٦	١٨٦٩٩	١٧٩٥٧	١٠٤,١ (***)

$$\text{* نسبة النوع} = \frac{\text{عدد الذكور}}{\text{عدد الأناث}} \times ١٠٠$$

(**) هناك مناقشة مشهورة فى الدراسات السكانية لمصر حول ما اذا كان تعداد (١٩٤٧) تعرض لاخطاء تحيز كبيرة. وطبقاً لتصحيح أجراه البدرى على التعداد، ونعتقد أنه معقول، ترتفع نسبة النوع فى ١٩٤٧ إلى (٩٩,٩) انظر:—

Fergany, N. "A Reconstruction of some Aspects of the Demographic History of Egypt" The American University, in Cairo. 1976. PP. 4-5.

(***) التوزيع النوعى فى النتائج الأولية لتعداد (١٩٧٦) يخص السكان الموجودين داخل حدود مصر وفى وقت التعداد.

المصدر: نادر فرجانى، التنمية والموارد البشرية، فى كتاب مصر فى ربع قرن، تحرير سعد الدين ابراهيم، معهد الأنماء العربى، بيروت، ١٩٨١، ص ٤٣٨.

جدول رقم (٦)

التركيب العمرى النسبى للسكان ونسبة الاعالة الخام (*)

(١٩٤٧ - ١٩٦٠)

فئة العمر	نسبة السكان ٪	
	١٩٤٧	١٩٦٠
صفر - ٤	١٣,٧	١٥,٩
٥ - ٩	١٢,٧	١٤,٦
١٠ - ١٤	١١,٧	١٢,٢
١٥ - ١٩	١٠,١	٨,٣
٢٠ - ٢٩	١٥,١	١٤,٣
٣٠ - ٣٩	١٣,٩	١٣,٠
٤٠ - ٤٩	١٠,٥	٩,٣
٥٠ - ٥٩	٦,٤	٦,٣
٦٠ - ٦٤	٢,٩	٢,٦
٦٥ - ٠٠	٣,١	٣,٥
نسبة الاعالة الخام	٪٧٠,١	٨٥,٩

* نسبة الاعالة الخام = (عدد السكان فى فئة العمر (١٥ - ٦٥) ÷ عدد السكان خارج فئة العمر (١٥ - ٦٥)) × ١٠٠

المصدر: نادر فرجانى، التنمية والموارد البشرية، فى كتاب مصر فى ربع قرن، تحرير سعد الدين ابراهيم، معهد الأنماء العربى، بيروت، ١٩٨١، ص ٤٣٩.

جدول رقم (٧)

التوزيع النسبى للسكان حسب العمر

(١٩٦٠ - ١٩٧٦)

السنة	أقل من ١٢ سنة	نسبة السكان ١٢-٦٤	٪ ٦٥ +	الجملة	نسبة الاعالة الخام ٪ (*)
١٩٦٠	٣٥,٥	٦١,٠	٣,٥	١٠٠,٠	٦٣,٩
١٩٧٦	٣١,٦	٦٥,٥	٢,٩	١٠٠,٠	٥٢,٧

(*) لاحظ فرق الحد الأدنى للسن بين هذه النسب والنسب المتضمنة فى جدول رقم (٦) .

المصدر: نادر فرجانى، التنمية والموارد البشرية، فى كتاب مصر فى ربع قرن، تحرير سعد الدين ابراهيم، معهد الأنماء العربى، بيروت، ١٩٨١، ص ٤٣٩.

وتتسم مشاركة الاناث فى القوى البشرية فى مصر بالانخفاض النسبى، فقد كان عدد الاناث اللاتى دخلن ضمن القوى البشرية ٦٩٧٫٤ الفا يمثلن ٦٫٨٪ من جملة افراد القوى البشرية ٦ سنوات فاكثر وفق تعداد ١٩٧٦، على حين كانت تلك النسبة فى تعداد ١٩٦٠ (٨٫٧٪) بمعنى أن مشاركة الاناث فى القوى البشرية قد أخذت فى الانخفاض خلال الفترة ٦٠ - ١٩٧٦، وتدل هذه النتيجة على أن هبوط نسبة العمالة النسائية يرجع الى عوامل تتعلق بالبناء الاجتماعى والاقتصادى والسياسى للمجتمع أكثر من

رجوعه الى عوامل تتعلق بالبناء الأسرى أو الايديولوجى(٢٣). فالقوانين التى تصدرها الحكومة لضمان حقوق المرأة مثل قوانين عدم التمييز بين الرجل والمرأة فى العمل وعدم استغلال المرأة ليست كلها مطبقة فى كل الأوقات. بالاضافة الى ذلك، هناك مواجهة مستمرة بين التقاليد المصرية المحافظة النابعة من الثقافة والقيم الاسلامية وبين ماقد تمليه متطلبات العمل وفقا للظروف الحالية من خروج المرأة وغيابها عن المنزل وربما انتقالها للعمل بمفردها بعيدا عن أسرتها، وهى غالبا ماتحسم لصالح التقاليد مالم يكن هناك من الضغوط الاقتصادية مايجعل الأفراد يدخلون فى نوع من محاولة التوفيق بين موجهاتهم القيمية واحتياجاتهم اليومية. كما أن دستور عام ١٩٧١ على الرغم من أنه قد ذهب الى ان المرأة لها حقوق مساوية لحقوق الرجل الا أنه نص على ان مايتقرر لها من حقوق لاينبغى ان يتعارض مع ماجاءت الشريعة الاسلامية به. وهذا يعنى أن حقوق المرأة مشروطة بحكم الشريعة التى تؤكد قوامه الرجل ومسئوليته عن الحياة الاقتصادية للاسرة.

والواقع أن الأمر لم يقتصر على انخفاض نسبة عمالة الاناث، بل هناك انخفاض ايضا فى معدل النشاط الاقتصادى النوعى للمرأة، اذ انخفض من ٥٫٦٪ عام ١٩٦٠، الى ٤٫٧٪ فى عام ١٩٧٦(٢٤).

والخلاصة ان عمالة المرأة فى مصر لازالت تعترضها معوقات كثيرة مثل ضآلة فرص العمل وإنكماش الاقتصاد وعدم التوسع فى قطاعاته المختلفة فيما يتصل بالعمالة النسائية. هذا بالاضافة الى الميل الاجتماعى السائد نحو تفضيل الذكور عن النساء فيما يتعلق بكثير من الأعمال، وذلك لما يعترض حياة المرأة الخاصة من أحداث كثيرة قد تعترض سير حياتها العملية من حمل ورعاية للاطفال..الخ. وتتركز مشاكل العمالة الخاصة بالمرأة فى جانبين، الأول هو ان الفتيات والشابات يدخلن سوق العمل دون أى نوع من التأهيل، وغالبا مايتم ذلك بعد حصولهن على تعليم عام غير كامل، والثانى هو ان

النساء الحاصلات على تعليم اكاديمى رفيع المستوى ينشدن فرصا لعمالة لاعلاقة لها بالاحتياجات الراهنة للتنمية القومية. اذ نجد على سبيل المثال أن ٧٢٪ من الاناث الحاصلات على مؤهل متوسط، ٨١٪ من الاناث الحاصلات على مؤهل فوق المتوسط و٧٦٪ من الأناث الحاصلات على مؤهل جامعى يعملن فى قطاع خدمات المجتمع العامة والخدمات الاجتماعية الشخصية فقط وهو قطاع يتضمن اعمال الكتبة فى الحكومة والموظفين التنفيذيين والعاملين بخدمات المجتمع الأخرى.

٣- التعليم:

يعتبر التعليم مكونا أساسيا وشرطا ضروريا من شروط التنمية، فوجود مستوى معين ومحتوى محدد للتعليم ضرورى لتنمية الفرد والمجتمع، كما يعد التعليم ايضا متطلبا من متطلبات تشكيل الاتجاهات والدوافع للنمو الاقتصادى والتطور الاجتماعى. من هنا ، اصبح توفير الحد الأدنى من التعليم على كل المستويات الاجتماعية، وزيادة الفرص التعليمية للسكان، من المسئوليات الجديدة، حيث أن على الدول النامية التى تحررت حديثا والقوى الوطنية فيها ان تتولى تبعة قيادة شئون المجتمع وتواجه هذا التحدى، والى جانب الوعى الحاسم بأهمية الدور الانسانى فى عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولم تعد القوى البشرية مسألة عدد فقط وانما ينظر الى النوعية التى ينبغى ان يتميز بها هذا الكم، وتعتمد نوعية القوى البشرية على ما تلقته من تعليم وتدريب وماتلقاه من رعاية صحية.

وتعتبر مشكلة توفير فرص العمل الملائمة للمتعلمين او خريجى المدارس والجامعة على نحو اكثر تحديدا من المشكلات الملحة التى تثير الاهتمام والواقع ان هناك ادلة تتزايد وضوحا على بطالة المتعلمين وتكشف عن ان الحماس والدعم الذى منح للتعليم الجامعى أدى الى زيادة ونمو التعليم

الجامعى والعالى تزايدا لايمكن، بأية حالة، ان يستمر لمدة عشر سنوات أخرى. وقد أوضحت التجربة التنموية أن النظم التعليمية ليست آلة تصنع النمو وأن تلك النظم قد تشكلت بشكل المجتمعات التى وجدت لتعمل بها، وليس من المتوقع أن تتغير تلك المجتمعات تغيرا جوهريا.

ولقد اتسع نطاق النظام التعليمى المصرى اتساعاً سريعاً خلال العقود الثلاثة الماضية ووصل الى مرحلة ظهرت فيها الحاجة إلى اصلاحه، وقد صدق مجلس الشعب فى أغسطس ١٩٨١ على قانون تم ادخاله يقضى بجعل مدة التعليم الالزامى تسع سنوات، بدلاً من ست سنوات فى ظل النظام القديم. وبدأ العمل بالنظام الجديد تدريجيا اعتباراً من العام الدراسى ١٩٨١ - ١٩٨٢. وقد وردت مبادئ النظام الجديد وفلسفته، واستراتيجية والمقترحات الخاصة بتنفيذه فى وثيقة أصدرتها وزارة التعليم فى شهر يوليو ١٩٨٠ بعنوان: تطوير وتجديد التعليم فى مصر: السياسة والخطط وبرامج التنفيذ. والقانون المصدق عليه هو حصيلة الأفكار الواردة فى هذه الوثيقة وترى البعثة أن أدخال هذا النظام الجديد والعمل به هو خطوة هامة نحو تحسين النظام التعليمى من وجهة نظر سوق العمل، ذلك أن تسع سنوات من التعليم تعتبر تبعاً لتجربة العديد من البلاد النامية والمتقدمة الأخرى هى الحد الأدنى للمشاركة الفعالة فى عملية الانتاج الحديث من كافة جوانبها (٢٥).

وعلى الرغم من أن الطلب الاجتماعى على التعليم والتدريب الحديث كان قوياً للغاية فى مصر منذ مستهل القرن التاسع عشر، إلا أنه لم تتوفر أسس تحقيق الفرص المتكافئة فى التعليم الا فى غضون الأربعينات، عندما أصبح التعليم الابتدائى مجانياً لأول مرة، ثم غدا التعليم الثانوى مجانياً بعد ذلك بسنوات. وبعد وقت قصير من قيام ثورة ١٩٥٢ أعفى طلبه الجامعة من دفع المصروفات الجامعية. ولقد أدت هذه القرارات الى تولد طلب لامثيل له من قبل على التعليم، أعقبه آنذاك توسع لا مثيل له من قبل فى النظام المدرسى.

ومنذ ذلك الحين تشهد البلاد توسعاً مطرداً فى هذا المجال. فقد زاد عدد الملتحقين بالتعليم الابتدائى الى ٤،٤٣٤،٠٠ عام ٧٩/ ١٩٨٠ بالمقارنة ٣،٤٩٨،٤٩٦ عام ١٩٦٦/٦٥، وهو ما يمثل زيادة مقدارها مليون تلميذ تقريباً خلال خمسة عشر عاماً ومع ذلك، فعلى الرغم من حدوث زيادة مطلقة فى عدد الملتحقين خلال الفترة من ١٩٦٥ إلى ١٩٨٠، اذا استقرت على ٦٦٪ فى المتوسط، ولم يؤد التوسع فى التعليم الابتدائى الى التصدى للانفجار السكانى الذى تعانى منه مصر. أما بالنسبة للتعليم الاعدادى، فقد زاد عدد الملتحقين به من ١،٣٣٩،١٠٠ عام ١٩٧٦/٧٥ إلى ١،٥٤٧،٣٠٠ عام ١٩٧٩/٧٨. وتشير الأرقام المؤقتة الخاصة بالالتحاق بالتعليم الاعدادى عام ١٩٨٠/١٩٧٩ إلى انخفاض معدل الالتحاق الكلى بنسبة ١،٤٪ اذا هبط عدد الملتحقين الكلى الى ١،٥٢٦،٥٠٠.

ولقد اتسع التعليم الثانوى العام والفنى على السواء خلال الفترة من ١٩٧٥ إلى ١٩٨٠ بأسرع مما أتسع به التعليم الابتدائى والاعدادى، فقد زاد عدد الملتحقين بالتعليم الثانوى من ٧٦٨،٩٠٠ عام ٧٥ / ١٩٧٦ إلى ١،٠٦٤،٨٠٠ عام ٧٩/ ١٩٨٠ وهى زيادة تبلغ ٣٨،٥٪ خلال خمس سنوات فقط، وجاء أعلى معدلات الزيادة فى التعليم الفنى، فخلال نفس الفترة، زاد معدل الالتحاق من ٣٧،٣٪ إلى ٤٧،٤٪. وبالاضافة الى ذلك، فبينما كان عدد الجامعات فى مصر ثلاث جامعات فقط عام ١٩٥٢ فإن عددها الحال هو ١٢ جامعة، كما يوجد عدد من المعاهد التعليمية العليا التى تقوم ببرامج تدريبية فنية مدتها من عامين إلى خمسة أعوام. وقد زاد عدد الملتحقين بكافة الجامعات من ٣٤٥،٤٧٨ عام ٧٥/ ١٩٧٦ إلى ٤٧٩،٤٣٠ عام ٧٧/ ١٩٧٨ بزيادة قدرها ٣٨،٧٪ خلال ٣ سنوات.

كما أتسع نطاق التعليم والتدريب خارج المدارس، وعلى الرغم من أن الاحصائيات الخاصة بتطور هذا النمط من التعليم والتدريب غير متاحة، الا أنه

توجد شواهد على أن نموه كان ضخماً إلى حد ما ، وخاصة بالنسبة للتدريب المهنى، فبالاضافة إلى وزارة الصناعة التى بدأت التدريب منذ ١٩٥٦ ، يوجد فى الوقت الحاضر عدد كبير من المعاهد التدريبية التابعة لوزارات وهيئات مثل وزارة الأسكان والتعمير والنقل والمواصلات ووزارة الزراعة والجهاز المركزى للتنظيم والإدارة ووزارة القوى العاملة والتدريب المهنى. كما تقدم وزارة الشئون الاجتماعية التدريب قبل المهنى للصغار الذين لم يتسن لهم التعليم بالمدارس (المتسربون من المدارس، والشبان الذين لم تتح لهم الفرصة قط لتلقى أى نوع من التعليم الرسمى). كما تهيئ مؤسسات مستقلة ذاتياً، ومشروعات كبيرة للتدريب الإدارى والمهنى خارج إطار النظام التعليمى اذ يجرى تدريب العمال داخل المصانع لتنمية مهاراتهم ولقد بدأت الكفاية الانتاجية بوزارة الصناعة مناهج التدريب الإدارى لأول مرة عام ١٩٥٥، ثم انشئ فيما بعد المعهد القومى للتنمية الإدارية فى غضون الستينات ليلبى احتياجات البلاد من المديرين الأكفاء والمؤهلين [٢٦].

وتحدث القيم الاجتماعية تأثيراً قوياً على نظام التعليم والتدريب، وترجع بعض هذه القيم إلى العهد الاستعمارى عندما كان أطفال العائلات المتعلمة والصفوة من القوم هم الذين تتوافر لديهم فقط فرص الالتحاق بالنظام التعليمى والذى كان يعد الناس أساساً للعمل فى خدمة الحكومة، وعندما توافرت الفرصة لمن هم أفقر للالتحاق بالنظام التعليمى، فإن هدف الأباء الرئيسى كان يتركز فى ضمان حصول أبنائهم على وظيفة حكومية أخرى ـ وكان عليهم أن يسعوا لأن يكونوا على قدم المساواة مع الطبقة المتوسطة والأشخاص الأكثر ثراء الذين شغلوا طوال عقود كافة المناصب الحكومية الهامة. أما بالنسبة لبعض القيم الأخرى مثل الاتجاهات والمواقف السلبية تجاه تعليم الإناث، فإن جذورها تمتد إلى عهود غابرة، وقد كان من عواقب هذه القيم الموروثة ذلك الضغط القوى على التعليم النظرى الذى تعانى منه فى

مصر فى الوقت الحاضر، وهو ضغط أثر كذلك على نوعية التدريب بسبب القيود المالية والبشرية والمادية المختلفة التى كانت الحكومة ولا تزال تواجهها.

والواقع أن هذه القيم الموروثة لا تشكل ضغطاً على التعليم النظرى فحسب، وإنما تؤثر كذلك على المناهج الدراسية الملقنة فى المدارس. وعلى الرغم من التغيرات العديدة التى طرأت على المقررات الدراسية، إلا أنها لا تزال تتسم بصبغة حضرية بدرجة كبيرة. كما أن النفور من العمل اليدوى هو قيمة اجتماعية أخرى تؤثر على نظام التعليم والتدريب، فالناس ينظرون شذراً للتعليم الفنى والتدريب المهنى باعتبارهما تعليماً من المرتبة الثانية، بالرغم من الجهود التى تبذلها الحكومة لرفع مستوى مثل هذا التعليم. ويعتبر أى تدريب تنتهى دورته دون حصول المتلقين له على شهادة معترف بها تدريباً سيئاً، وينظر إليه كنوع من التدريب أو التعليم من الدرجة الثالثة، ويفسر هذا، إلى حد ما، تفضيل الشباب حتى الوقت الحاضر نيل شهادة جامعية حتى لو كانوا سيحصلون على مرتب أقل مما يحصل عليه الحرفى.

ورغم أنه حدثت تغيرات فى الحالة التعليمية للسكان بانخفاض نسبة الأمية وارتفاع نسبة الحاصلين على مؤهلات وفقاً لما هو موضح بجدول رقم (٨)، إلا أن مشكلة الأمية لا تزال أخطر جوانب الأوضاع التعليمية فى مصر.

مشكلة الأمية :

تعتبر مشكلة الأمية فى مصر من المشكلات المعقدة، فهى ليست وليدة الأمس القريب، ولكنها محصلة التاريخ السياسى والاجتماعى والاقتصادى الطويل الذى عاشه الإنسان المصرى فى القطاعات المتخلفة من الريف والحضر، وانعكاس للتناقضات التى سادت، ولازالت تسود، المجتمع بأسره فترة طويلة من الزمن. فقد كان التعليم قاصراً على فئة معينة من السكان هى التى تملك الإنفاق على بنيها وتستطيع أن تتحمل أعباء التعليم وتكاليفه. وقد

بدأت ثورة ١٩٥٢ حركة مثقلة بما يتعلق بالأمية. ففي تعداد ١٩٤٧ كان أربعة أخماس الشعب المصرى، وأكثر من ٩٠ ٪ من الإناث، من الأميين. ولم يتغير هذا الوضع بعد مرور ثمانى سنوات. انظر الجدول رقم (٩) ولم تبدأ نسبة الأمية فى الانخفاض إلا فى الستينيات حتى وصلت إلى ٦٥ ٪ عام ١٩٦٦ ثم استمر الانخفاض فى تعداد ١٩٧٦ إلى ٥٦,٥ ٪ على عكس ما كان متوقعاً قبل ظهور نتائج التعداد، نظراً إلى ضعف جهود محو الأمية، وعدم تحقيق الاستيعاب الكامل للأطفال فى سن التعليم الابتدائى حتى منتصف السبعينيات، وعدم كفاءة التعليم فى المرحلة الابتدائية، خاصة فى السنوات السابقة للتعداد مباشرة. ويلاحظ أنه على الرغم من انخفاض نسبة الأمية، إلا أن عدد الأميين قد تضاعف تقريباً، حتى زاد عن الخمسة عشر مليوناً فى منتصف السبعينيات. ويجب ملاحظة ظاهرة خطيرة، وهى أن الانخفاض فى نسبة الأمية كان أسرع منه فى حالة الذكور عنه لدى الإناث، مما أدى إلى اتساع الفجوة فى الأمية بين الذكور والإناث فى المجتمع. وإذا أخذنا فى الاعتبار أن المستوى العام لمن يكملون الدراسة الابتدائية غير مرض، خاصة فى السنوات الأخيرة، لاتضح أن حجم مشكلة الأمية أكبر بكثير مما تظهره الاحصاءات الرسمية (٢٧)

ويمكن القول، على الرغم من صدور قانون فى شأن تعليم الكبار ومحو الأمية عام ١٩٧٠ ينص على اعتبار الأمر مسئولية قومية سياسية تتضافر لتحقيقها كافة مؤسسات المجتمع، ويجب تشكيل لجان عليا لمحو الأمية، إلا أن المجتمع المصرى لم يتمكن من مواجهة مشكلة الأمية بشكل حاسم. فلازال أكثر من نصف المجتمع المصرى لا يستطيعون حتى القراءة والكتابة، ويرجع هذا الفشل الأساسى إلى سببين رئيسيين ٠

(١) عدم إمكانية تحقيق الاستيعاب الكامل فى التعليم الابتدائى بالسرعة اللازمة، فبدلا من أن يتم استيعاب كل الأطفال فى سن التعليم

الإجبارى بحلول عام ١٩٧٠، كما كان مخططاً، لم تتعد نسبة الاستيعاب فى الصف الأول ٧٠٪ فى ذلك العام، بالإضافة إلى الأطفال الذين يتسربون من المدارس الابتدائية قبل حصولهم على شهادة إتمام الدراسة الابتدائية. وبالتالى تتم سنوياً إضافة أعداد كبيرة من أصل أفواج ضخمة من الأطفال فى سن الإلزام إلى جيش الأمية.

(٢) لجوء الأجهزة المسئولة عن القضاء على الأمية، بما فى ذلك التنظيم السياسى، إلى الأساليب التقليدية للتعليم التى تقوم على المدرسية، وابتعادها عن الأسلوب الوحيد الذى أثبت نجاحه فى محاربة الأمية، وهو تعبئة واستغلال طاقات الجماهير على أوسع نطاق فى حملة سياسية واعية ضد الأمية (٢٨).

جدول رقم (٨)
التوزيع النسبى للسكان حسب الحالة التعليمية
(١٠ سنوات فأكثر)

الحالة التعليمية	١٩٤٧	١٩٦٠	١٩٦٦	١٩٧٦
أميون	٧٨,٠	٧٠,٥	٩٥,٣	٥٦,٥
ملمون بالقراءة والكتابة	١٩,٤	٢٢,٥	٢٨,٠	٢٥,١
مؤهلات أقل من العليا	٠٢,٢	٠٦,٢	٠٥,٦	١٦,٢
مؤهلات عليا	٠٠,٤	٠٠,٨	٠١,١	٠٢,٢
الجملة	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر : عبد النبى الطوخى، تحليل التغيرات فى خصائص القوى العاملة فى مصر ١٩٤٧-١٩٧٤. مقال فى كتاب الاقتصاد المصرى فى ربع قرن ١٩٥٢ - ١٩٧٧. الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة ١٩٧٨، ص ٢٣١.

جدول رقم (٩)

عدد الأميين ونسبتهم من السكان البالغين خمسة عشر عاماً فأكثر

(١٩٤٧ - ١٩٧٦)

سنة التعداد	عدد الأميين بالألف			النسبة ٪		
	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة
١٩٤٧ (*)	٣٨٦٤	٥٢٦١	٩١٢٥	٦٩	٩١	٨٠
١٩٦٠	٤٣٤٩	٦٥٥٦	١٠٩٢٦	٦٨	٩١	٨١
١٩٦٦	٥٤٣٥	٨٣٣٥	١٣٣٧٧٠	٥٢	٨٨	٦٥
١٩٧٦ (**)	٦٢٠١	٩٤١٠	١٥٦١١	٤٣	٧١	٥٧

(*) باستبعاد ٣ ٪ من سكان غير مصنفين حسب الحالة التعليمية.

(**) السكان البالغون عشرة أعوام فأكثر.

المصدر : نادر فرجانى، التنمية والموارد البشرية، فى كتاب مصر فى ربع قرن، تحرير سعد الدين إبراهيم، معهد الإنماء العربى، بيروت، ١٩٨١، ص ٤٢٠.

جدول رقم (١٠)
عدد الطلبة ومعدلات التسجيل الإجمالى فى مراحل التعليم المختلفة
(١٩٥٠ - ١٩٧٥)

السنة	عدد الأمين بالألف			معدل التسجيل الإجمالى ٪ (*)			
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	الجملة	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة
١٩٥٠	١٣١٠	٥٠٠	٣٤	١٨٤٤	٤١	١٧	...
١٩٥٥	١٨٦٩	٥٥٤	٦٧	٢٤٩٠	٥٢	١٦	...
١٩٦٠	٢٦٦٣	٥٩٤	١٠٧	٣٥٠٨	٦٦	١٦	٤,٩
١٩٦٥	٣٤٩٨	١٠٢٠	١٧٥	٤٦٩٣	٧٥	٢٦	٦,٨
١٩٧٠	٣٧٩٥	١٥٠٧	٢٣٣	٥٥٣٥	٦٩	٣٢	٧,٩
١٩٧٥	٤١٢١	٢١٠٨	٤٥٥	٦٦٨٤	٧٢	٤٠	١٢,٥
أوروبا	١٩٧٥				٩٦	٨٠	٢٥,٥

(*) معدل التسجيل الإجمالى = عدد الطلبة المقيدين بالمرحلة / عدد السكان فى فئة السن المناظرة

وفئات السن المناظرة هى (٦ إلى أقل من ١٢) ، (١٢ إلى أقل من ١٨)، (١٨ إلى أقل من ٢٢) للمراحل الأولى والثانية والثالثة على الترتيب.

المصدر : نادر فرجانى، التنمية والموارد البشرية، فى كتاب مصر فى ربع قرن، تحرير سعد الدين إبراهيم، معهد الإنماء العربى، بيروت، ١٩٨١، ص ٤٦١

ولا شك فى أنه قد تم توسع كمى ضخم فى التعليم خلال الفترة (١٩٥٢ - ١٩٧٧) بصورة مطلقة متمثلة فى ازدياد أعداد الطلاب فى المراحل التعليمية المختلفة . فقد زاد عدد الطلبة فى النظام التعليمى المصرى من أقل من مليونين فى عام ١٩٥٠ إلى ما يناهز السبعة ملايين فى عام ١٩٧٥، وبصورة نسبية أيضاً تظهر فى ارتفاع نسبة المقيدين فى المراحل التعليمية المختلفة إلى السكان اللائقين للدراسة من حيث العمر. وللجانب الثانى أهمية كبيرة، إذ أنه المقياس الحقيقى لمدى تغطية المجتمع بالعملية التعليمية، كما يتصل باعتبارات تكافؤ الفرص بين أفراد المجتمع. انظر الجدول رقم (١٠) .

ولكن التوسع الكلى المطلق فى التعليم لم يتم بصورة متوازنة، فقد كان التوسع فى التعليم فى المرحلة الثانية أكبر نسبياً من المرحلة الأولى، وفى المرحلة الثالثة أكبر نسبياً من المرحلة الثانية، فبينما كان عدد طلبة المرحلة الأولى فى عام ١٩٧٥ حوالى ثلاثة أمثال عددهم عام ١٩٥٠، كانت النسبة المماثلة للمرحلة الثانية أربعاً وللمرحلة الثالثة ثلاث عشرة. وقد أدى هذا إلى زيادة الاختلال فى تدرج الرصيد التعليمى الذى كان مختلا أصلا قبل بداية الثورة، إذ كانت نسبة السكان فى المراحل التعليمية العليا أكثر مما يتلاءم مع نسبتهم فى المراحل التعليمية الدنيا. ولعل أهم مظاهر اختلال التدرج التعليمى حالياً هو وصمة الأمية التى مازال يحملها أكثر من نصف سكان مصر.

والخلاصة، أن نظام تعليمنا الحالى تقليدى كله، شكلى كله، سواء فى المضمون أو فى الطريقة. والتجديد الذى نرغب فيه جميعاً، والإصلاح الذى نطالب به جميعاً، لا يمكن أن ينزل من السماء، بل لابد من العمل والبحث. لن يكون هناك تجديداً مطلقاً ما لم يبدأ المعلمون والمراقبون التربويون بوضع أعمالهم موضع النقد، ما لم يعملوا باستمرار على تجديد معلوماتهم وطريقة ممارستهم للمهنة.

إن عليهم أن يخوضوا معارك ضد أنفسهم، ضد كل ما هو عتيق ومتخلف فى تفكيرهم وأسلوب عملهم. لقد أصبحت الثقافة اليوم، حتى المتخصصة منها، فى متناول الجميع، فعليهم جميعاً أن يغرفوا منها، لأن التجديد الفكرى والثقافى الذى نتوق إليه لن يتحقق إلا إذا ابتدأ من المدرسة.

على أن هذا وحده لا يكفى، بل لابد من الانفتاح على مختلف ميادين الحياة، والاهتمام بالمشاكل اليومية التى يعانى منها مجتمعنا فى البيت والشارع، والعمل، والمعمل والمصنع والمدرسة. أن المشاكل كلها مترابطة، وحل هذه يتوقف فى الغالب على حل تلك ولهذا كان التقوقع فى المهنة ودروبها خطأ قاتل. إن بلادنا، مثلها مثل سائر البلدان المتخلفة التى عانت من الاستعمار، وتعانى من مخلفاته ورواسبه ومؤامراته، تجد نفسها اليوم أمام خضم من المشاكل التعليمية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية ولن يكون رجل التعليم واعياً لوضعه، قادراً على أداء رسالته، ما لم يكن مهتماً بهذه المشاكل كلها، متتبعاً لتطوراتها، باحثاً عن أصولها وأسبابها، مساهمة فى العمل من أجل القضاء عليها. إن رجال التعليم فى البلدان المتخلفة ليسوا معلمى صبيان، بل إن مهمتهم فى الحقيقة أوسع من ذلك وأعمق. إنهم الأداة التى لا يكن أن يتحقق التغيير بدون مساهمتها الفعالة والمتواصلة. فيجب إذاً، أن يكونوا على وعى بوضعيتهم، وعلى بينة من الواقع الذى يعيشون فيه، ويرزحون تحت وطأته ... إن التربية والتعليم كل لا يتجزأ ... إن عملية تعليم الصغار فى المدرسة ستكون ناقصة معرضة للتخلف والضياع، ما لم تكن مصحوبة بتعليم الكبار، ثقافياً واجتماعياً وسياسياً، إن مهمة المعلمين أن يكونوا مصابيح وهاجة يخترق نورها جميع الحواجز، وينساب من كل جهة لينير الدروب ... دروب الحياة، دروب المستقبل.

٤ ـ اتجاهات العمالة :

جرى العرف فى كتب الاقتصاد على اعتبار مصر مثلا للاقتصاد الأقل نمواً والذى يتميز بفائض فى العمالة، وقد حدد «أرثر لويس» عام ١٩٥٤ مصر، مع الهند وجامايكا، كبلد ترهقه أعباء فائض ضخم فى العمالة، بمعنى أن العمالة فيه يمكن استيعابها فى عمليات تصنيع دون أن يلحق ذلك أى خسارة بالإنتاج فى القطاعات الأخرى فى الاقتصاد. ومع ذلك فإن الدراسات التجريبية بالنسبة لمصر قد تحدث بالفعل المفهوم الكلاسيكى لفائض العمالة منذ بداية الستينيات، وقد اتضح أن فائض العمالة هو ظاهرة أكثر تعقيداً مما كان متصوراً، إن لم يكن بالنسبة لأرثر لويس نفسه فبالنسبة لأتباعه. ولم يستطع أحد أن ينكر أن عرض العمالة فى مصر كان وفيراً للغاية بالمقارنة بالوقت السابق الكساد الكبير عندما كان النقص العام للعمالة محل شكوى كعقبة أساسية أمام التنمية، ومع ذلك فقد وجد أن فائض العمالة الحقيقى ـ ذو طبيعة موسمية، وإقليمية (كما هو الحال فى الزراعة) أو أنه بطالة صريحة (كما هو الحال فى المدن) على نطاق محدود نسبياً ولا تكاد تختلف عن البطالة فى الاقتصاديات الرأسمالية عالية التطور أو أنها أخيراً مستترة فى القطاع العام.

ولقد ساد مطر اتجاه لحل المشاكل بواسطة إنشاء الهيئات الحكومية الجديدة، أو التوسع فى الهيئات القائمة ولم يكن ذلك موفق خلال فترة التأميمات وفرض الحراسة على المشاريع الخاصة، وصدور الميثاق بسياساته ذات الاتجاه الاشتراكى فى الستينيات، وإنما أيضاً بعد البدء فى سياسات الانفتاح، ومن الواضح أن هذه العملية كانت تسير بالدفع الذاتى ولا يمكن عكس اتجاهها ولم يبطىء الانفتاح منها. وقد زادت العمالة الحكومية فى الفترة ما بين عام ١٩٦٧/٦٦ إلى عام ١٩٧٣ بنسبة ٦,٧٪ سنوياً بالرغم من أنه لا يمكن إنكار وجود الاتجاهات الكامنة نحو النمو البيروقراطى إلا أن تقديره

كمياً من حيث أثره على العمالة أمر صعب، وفى هذا السياق لا يجب التغاضى عن التوسع فى القوات المسلحة والذى تم لأسباب مختلفة وأسهم بالطبع بشكل كبير فى زيادة الاستخدام الحكومى.

ومع ذلك فإن الآليات الحاسمة فى توسيع العمالة قد تمثلت فى ضمانات التعيين المقدمة للمجندين وللخريجين، وقد أتبع هذان النوعان من الآليات كسياسات صممت قصداً من أجل تخفيف حدة المشاكل الاجتماعية، ويبدو أنها أدت هذا الغرض جيداً، وقد عمل هذان النوعان من جانب آخر، كأداة حفز فى الحكومة للتوسع فى الاستخدام الحكومى وفى المشاريع العامة وفى نظم التعليم العالى، وكانت لها آثار عكسية حادة على الكفاءة البيروقراطية والتعليمية والانتاجية، وفى التعجيل باعادة تخصيص العمال من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية.

ونقد فتحت بلدان النفط العربية أبوابها واسعة أمام الهجرة المصرية بعد حرب عام ١٩٧٣، وبعد الزيادة الكبيرة فى سعر البترول، وليس من المعروف على وجه التحديد عدد المهاجرين، وحسب تعداد سكان ١٩٧٦ نجد عددهم يقرب من ١,٤ مليون . وإذا لم يكن المهاجر فرد فى قوة العمل أثناء وجوده فى مصر، فإن رحيله لن يكون له أى أثر مباشر على قوة العمل أو العمالة أو البطالة الصريحة المقاسة، وقد ينطبق ذلك على الطلبة، إلا أن المفروض أنهم سيدخلون بعد فترة فى قوة العمل إما كعاملين أو كعاطلين، ولذلك يمكن أن نعتبر أن المهاجرين النشطين اقتصادياً فى الخارج قد قللوا بقوة العمل المحلية بقدر عددهم، ويمكن أيضاً أن نفترض أنهم خفضوا البطالة بنفس قدر عددهم، ويصبح هذا واضحاً إذا كانوا متعطلين قبل هجرتهم، وإذا كانوا مستخدمين فى القطاع الخاص قبل هجرتهم فإن صاحب العمل سيعين بدلا منهم وبذلك تنخفض البطالة، وقد لا يحدث ذلك إذا كان المهاجر من الموظفين ممن يشكلون بطالة جزئية فى القطاع العام أو كان

الإحلال مستحيلا، وتعتبر هذه الحالة الثانية حالة هامة، فقد هاجر عدد كبير من المهنيين ذوى المهارات العالية والمتخصصين والحرفيين، ومع ذلك فقد وجد البديل وإن كان الاعتقاد الشائع أن البدائل الضرورية من نوعية أقل وأن الزيادة الكبيرة جداً فى أجور مثل هؤلاء العاملين قد حدت من الطلب ووسعت العرض، وصناعة الإنشاءات مثل على ذلك (٢٩).

إن التناقض الثنائى الحضرى ـ الريفى له تطبيقه المحدود. وفى الإطار المصرى، فإن ما هو «ريفى» لا يتفق حتى بالتقريب مع ما هو «زراعى» ، ويزودنا مسح الاستخدام الريفى الذى قام به مكتب العمل الدولى عام ١٩٧٧ بعدة بيانات منها، أن نصف العمالة «الأخيرة» تقريباً من أهالى الريف وأكثر من نصف أموالها تأتى من أنشطة غير زراعية قد لا تختلف كثيراً عن أنشطة معينة فى المناطق الحضرية، والقرى الكبيرة تشبه المدن الصغيرة ولها بعض خصائصها، ويتألف جزء كبير من العمالة غير الزراعية من عمل خارج القرية، يقوم به فرضاً أشخاص ينتقلون يومياً إلى العمل فى مدن قريبة، ولا يتطلب الانتقال بين المهن الزراعية و«الحضرية» بالضرورة هجرة مادية والإقامة فى المدينة.

ومن ناحية أخرى، فإن التناقض الثنائى العام ـ الخاص له أهميته البالغة لفهم تطورات سوق العمل فى مصر وآليتها. فالقطاع العام، ويشمل السلطات الحكومية والقوات المسلحة، يستخدم الآن أكثر من ثلث القوة العاملة تقريباً، وعلى حين أن تحقيق أقصى قدر من الربح أو الدخل هو المبدأ الرئيسى المفترض فى وضع القرارات فى القطاع الخاص ـ كبيراً كان أم صغيراً، فإن هناك العديد من الاعتبارات الأخرى يرد بعضها فى نصوص قانونية تفرضها الحكومة على الإدارة فى القطاع العام .

ومن الواضح أن الإدارة العامة، بما فيها القوات المسحلة، توجهها مبادىء

مختلفة تماماً عن تلك التى توجه الأعمال الخاصة وتختلف محددات العمالة والأجور بشكل جذرى فى كل من القطاع العام والقطاع الخاص، وأى تحليل جاد لسوق العمل المصرية لابد وأن يأخذ هذا التمييز فى الحسبان. وباختصار فإن الفرق بين القطاعين العام والخاص يتمثل فى تحديد قوى السوق وتطورات الاستخدام والأجور فى القطاع الخاص مع بعض التدخلات الحكومية المحددة بينما تحدد العمالة والأجور فى القطاع العام سياسة الحكومة وتعتبر قوى السوق عوامل خارجة عن هذه السياسة.

أما تقسيم العمالة إلى قطاعات انتاجية فهو أسلوب تقليدى فى تحليل العمالة والأجور، وقد مال التحليل التقليدى للعمالة فى مصر إلى اتباع هذا النمط، كما هو الحال فى معظم البلدان النامية، ويستند التخطيط الطويل الأجل، بشكل تقليدى على معاملات المال والعمالة. وفى التحليل الأكثر رقياً على أنماط أخرى من توليفات الانتاج وذلك للوصول إلى تقديرات للحاجة من العمالة، وهو أسلوب له بعض الحسنات فى التحليل الاجمالى الطويل الأجل للطلب على العمل، ولكنه لا يولى سوى اهتمام محدود أو يتجاهل ظروف العرض أو توزيع العمالة تبعاً للمهن، والذى يرجع إما إلى التطورات التكنولوجية أو التغيرات فى الأجور النسبية أو تكوين الناتج، كما يميل إلى تجاهل مشاكل استغلال الطاقة الانتاجية، والكفاءة، والتى قد تصبح معدية حتى للبلدان النامية فى الأجل الطويل، وليست هناك عقبة فى تحليل العمالة فى البلدان النامية تفوق الربط الميكانيكى التقليدى بين الاستثمارات والاستخدام.

وقد يكون التقسيم حسب المهارات والمهن أكثر فائدة من التقسيم حسب الصناعة وذلك لفهم التطورات البعيدة المدى ومشاكل الاختلال التنموى بعيدة المدى وكذلك فى الأجلين القصير والمتوسط. وللأسف يصعب تحديد المهارات أو قياسها بشكل منفصل عن المهن، ويعطى مفهوم العمالة «الماهرة»

أنواعاً ضخمة من المهن والمتعلمين والخبرات العملية . بالرغم من وجود ـ في مصر ـ فئة متميزة بصورة واضحة وذات قاعدة عريضة محددة على نحو معقول من العمالة «غير الماهرة» الأمية والتى ليس لها خبرة سوى بالأشغال المحلية البسيطة الآلية التى لا تحتاج لما يتجاوز القوة البدنية، وتجد هذه الفئة من العمالة، بدرجات متباينة فرصاً للعمل فى كل قطاعات الانتاج تقريباً، وتميل إلى الانتقال بين القطاعات استجابة لاحتمالات الكسب التى تحددها معدلات الأجور وفرص العمل، وفى دراسة مشكلة الفقر يعتبر هؤلاء بالطبع فريقاً رئيسياً، كما يعتبر نقص هذه العمالة فى صناعات معينة إحدى المشكلات البالغة التعقيد فى تطورات سوق العمل المصرية فى الوقت الحاضر. ومن ناحية أخرى، فإن العمالة «الماهرة» تختلف اختلافاً واسعاً تبعاً للمهنة والتعليم والخبرة، فالمحاسبون وكتبة الآلة الكاتبة وعمال السكرتارية يستطيعون الانتقال بسهولة فيما بين الصناعات، وقد توجد فرص صغيرة أمام الحرفيين ذوى التخصصات العالية وعمال الانتاج خارج تخصصاتهم الضيقة، بينما يوجد العاملون على الآلات فى موقع وسيط.

وأياً كان الأمر، فإن التصنيف تبعاً للمهن (المهارات) قد حظى بأهمية خاصة فى سوق العمل المصرية بسبب الاستنزاف إلى البلدان العربية النفطية، وقد أثرت فئات معينة من المهنيين بالفعل وقبل عام ١٩٧٣ على الإدارة والخدمات الصحية والتعليمية، وكذلك على إدارة المنشأة. وبالإضافة إلى هؤلاء فقد بدأ منذ ذلك العام استيعاب الحرفيين والاخصائيين من قطاعى الصناعة والتشييد بأعداد كبيرة، مما خلق اختلالا ونقصاً فى الانتاج وترتب على ذلك انخفاض فى الانتاج أو زيادة فى الأجور، وبالرغم من أن تأثيرات ذلك على كافة أشكال العمالة، فإن الطبيعة الانتقائية للهجرة هى التى ساهمت فى الاختلال الحالى فى سوق العمل المصرية، فالاختلال أساساً مشكلة مهنية وليس صناعية، وبالرغم من أن صناعات معينة قد أصيبت

بأضرار بوجه خاص من خلال نقص كل أنواع العمالة تقريباً.

كما أن التقسيم حسب الجنس له أهمية كبيرة بالرغم من أن النساء لا يظهرن فى سوق العمل إلا بدرجة محدودة. وتشغل الغالبية الكبرى من عاملات الانتاج كعمالة أسرية غير مدفوعة الأجر فى الزراعة والتجارة وأنشطة أخرى صغيرة الحجم على أن لهن بهذا الوضع تأثيراً غير مباشر على الطلب والعرض من الذكور فى سوق العمل المفتوحة، والغالبية العظمى من العمالة النسائية الأسرية لم تحصل على تعليم رسمى. وتشارك النساء الأميات إلى درجة محدودة فى سوق العمل المفتوحة وخصوصاً فى المناطق الحضرية، إلا أن مثل هذه المشاركة تكون مشروطة عموماً بدرجة التعليم، ولا ينبغى أن نتجاهل أن الخريجات (من المدارس الثانوية) فأعلى تحصلن بصفة آلية على نفس الوضع المتميزة فى الحكومة وبالمساواة مع الذكور فيما يتعلق بكل من حقوق العمل والمرتبات. ولذا فإن العمالة النسائية تنقسم غالباً إلى فريقين متميزين : فريق كبير مثقل بالعمل الأسرى غير مدفوع الأجر، بل وغير مسجل بطريقة سليمة فى الإحصاءات الرسمية، وفريق أصغر من ذلك بكثير ولكنه يتزايد بسرعة ويتألف من الخريجات المتميزات (٣٠).

ويوضح التوزيع النسبى للعمالة على القطاعات المختلفة أن هناك قطاعات تتسم بالتوسع وزيادة أهميتها بالنسبة وذلك مثل الصناعات التحويلية حيث زادت أهميتها بالنسبة من ٨,٠ ٪ عام ١٩٤٧ إلى ١٢,٩٥ ٪ عام ١٩٦٦، وعلى العكس من ذلك فإن قطاع الزراعة يبدأ ينكمش وانخفضت أهميته النسبية من ٥٨,٤ ٪ إلى ٥٣,٣ ٪ ـ انظر الجدول رقم (١١) . كما اتضح أن نسبة الموجودين فى أنشطة غير واضحة أو غير كاملة التوصيف عالية فى تعدادى ٤٧ - ١٩٦٦ حيث كانت تمثل ٥,١ ٪، ٤,٣ ٪ على التوالى، ومن المؤكد أنه لو تم تحليل العاملين فى تلك الأنشطة وإعادة توزيعها على القطاعات الأخرى، فإنها سوف تؤثر تأثيراً ملموساً على التوزيع النسبى لهيكل

القوى البشرية وإن كان ذلك لن يؤثر على القطاعات الرئيسية وأهميتها النسبية. كما انخفضت القد رة الاستيعابية للقطاع الزراعى بدرجة ملموسة من ٦٠ - ١٩٦٦ عن الفترة التى سبقتها ٤٧ - ١٩٦٠ ففى الأولى امتص ارتفاع ٩,٢ ٪ فقط على حين كانت هذه النسبة ٤٣,٨ ٪ فى الفترة السابقة، مما يعنى أن القطاع بعد أن كان يمتص حوالى أقل قليلا من نصف الزيادة فى القوى البشرية لم يعد يمتصص سوى ١٠ ٪ فقط، ويرجع ذلك إلى السياسة الإقتصادية، والفائض النسبى للعمالة فى ذلك القطاع، وعدم زيادة الأراضى الزراعية.

فى الوقت ذاته ارتفعت القدرة الاستيعابية لقطاع الصناعات التحويلية من ٢٠,٨ ٪ (٤٧ - ١٩٦٠) إلى ٥٥,٤ ٪ (٦٠ - ١٩٦٦) فهو يمتص أكثر من نصف الزيادة الجديدة فى قوة العمل. ومع تزايد امتصاص العمالة الجديدة لقطاع الصناعة نجد أيضاً أن نشاط المواصلات والتخزين حيث زادت قدرته الاستيعابية من ٧,١ ٪ إلى ١٢,٢ ٪ فى الوقت الذى كانت فيه الزيادة فى قطاع التشييد والبناء محدودة نسبياً من ٦,٣ ٪ إلى ٧,١ ٪ انظر الجدول رقم (١٢). وهذا يعنى زيادة قدرة القطاعات السلعية بصفة عامة على استيعاب العمالة الجديدة من ناحية والمحولة من القطاعات الأخرى التى انكمشت العمالة فيها من ناحية أخرى (٣١). من هنا، يمكن القول بأن الأنشطة الاقتصادية التى شهدت توسعاً وزيادة فى الأهمية النسبية هى القطاعات التى تميز أو تصاحب عملية التغير الهيكلى اللازمة لتحويل الاقتصاد المتخلف الراكد نسبياً إلى اقتصاد أكثر تقدماً وديناميكية وربما يزيد من معدلات النمو عن طريق التحسن العام فى مستوى إنتاجية القطاعات السلعية وخصوصاً القطاعات الجديدة ومحدودية زيادة إنتاج القطاع الزراعى بسبب عدم التوسع فى الرقعة الزراعية وبلوغ التوسع الرأسمالى حداً كبيراً.

وقد انتقدت الحكومة بصفة خاصة لانخفاض معدل استثماراتها فى

الزراعة، وربما كان الانخفاض الحاد للعمالة الريفية منذ عام ١٩٧٢ أساساً لهذا الانتقاد، لقد انخفضت نسبة الاستثمار الثابت الموجه الزراعة بما فيها الرى والصرف من حد أقصى بلغ ٢٢,٨ ٪ فى ٦٦ - ١٩٦٧ إلى نحو ٨ ٪ فى السنوات الأخيرة، يمكن تقديم مبررات جيدة أساسها نصيب الفرد من الدخل والاعتماد على الذات فى إنتاج الطعام لبيان أهمية زيادة الاستثمارات الزراعية، ومع ذلك فمن المشكوك فيه أن تعنى هذه الاستثمارات ضمناً خلق العمالة بأى درجة هامة، أن استصلاح الأراضى يخلق فرص عمالة محدودة لكل وحدة من رأس المال المستثمر، كما أن الأثر الصافى للميكنة قد يكون انخفاض العمالة ـ والواقع أن انخفاض العمالة الزراعية من عام ٧٢ - ١٩٧٨ قد استبدل وإلى حد ما بزيادة الميكنة .

إن الغالبية العظمى من قوة العمل المستخدمة تعمل إما فى الزراعة - كمزارعين أو كعمال عائليين أو عمال زراعيين ـ أو كعمال إنتاج ـ عمال ذوى ياقات زراقاء ـ فى الصناعات الأخرى. ولقد حدثت تغيرات هامة فى الهيكل المهنى فى العقود الأخيرة ... فقد انخفض نصيب العمال المستخدمين فى الزراعة بقوة من ٥٣,١ ٪ عام ١٩٦٠ إلى ٤١,٦ ٪ عام ١٩٧٦، فى حين ارتفاع نصيب عمال الانتاج زيادة طفيفة من ٨,٦ ٪ عام ١٩٦٠ إلى ٢١,٢ ٪ عام ١٩٧٠، والانخفاض فى نصيب الزراعة هو ظاهرة تطور طبيعية. كذلك كانت نسبة كل من مهنتى البيع والخدمات أقل فى عام ١٩٧٦ عنها فى عام ١٩٦٠، وربما كان ذلك تعبيراً آخر عن تحديث الاقتصاد، وفى المقابل ارتفعت أنصبة كل من المهنيين والفنيين والإداريين والمديرين والقائمين بالأعمال الكتابية بشدة من ١٩٦٠ إلى ١٩٧٤ من ٨,٤ ٪ إلى ١٥,٩ ٪، وهذا بالطبع هو الجانب الآخر لعملية التحديث بالرغم من أنه ينجم بصورة جزئية من التوسع الحكومى. انظر الجدول رقم (١٣).

جدول رقم (١٢)
توزيع الزيادة فى قوة العمل ١٩٤٧ - ١٩٦٦

البيـــــان	١٩٤٧ - ١٩٦٠		١٩٦٠ - ١٩٦٦	
	عدد	٪	عدد	٪
الزراعة	٣٢٠	٤٣,٨	٦٢	٩,٢
المناجم والمحاجر	٨	١,١	٣	,٥
الصناعات التحويلية	١٥٢	٢٠,٨	٣٧٢	٥٥,٤
التشييد والبناء	٤٦	٦,٣	٤٨	٧,١
الكهرباء والغاز والمجارى	١٤	٢,٠	١٤	٢,١
التجارة	٥١	٧,٠	٣٨	٥.٦
النقل والمواصلات والتخزين	٥٧	٧,١	٨٢	١٢,٢
الخدمات	٣١٧	٤٣٤	١١١	١٦,٥
أنشطة غير واضحة أو غير كاملة التوصيف	٢٣٥	٣٢,٢	٢٤٦	٣٦,٦
الإجـــــمالى	٧٣٠	١٠٠	٦٧٢	١٠٠

المصـــدر : عبد النبى الطوخى، تحليل التغيرات فى خصائص القوى العاملة فى مصر (١٩٤٧ - ١٩٧٤)، مقال فى كتاب الاقتصاد المصرى فى ربع قرن (١٩٥٢ - ١٩٧٧).

تطور التركيب الاقتصادى لهيكل قوة العمل المصرية
١٩٤٧ - ١٩٦٦

النشاط	١٩٤٧		١٩٦٠		١٩٦٦	
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
الزراعة	٤٠٨٦	٥٨,٤٪	٤٤٠٦	٥٧٪	٤٤٦٨	٥٣,٥
المناجم والمحاجر	١٣	٠,٢	٢١	٠,٣	١٨	٠,١٩
الصناعات التحويلية	٥٦١	٨,٠	٧١٣	٠٩,٢	١٠٨٥	١٢,٩٥
التشييد والبناء	١٣١	١,٦	١٥٩	٢,١	٢ ٧	٢,٥٠
الكهرباء والغاز والجارى	٢٣	٠,٥	٣٧	٠,٣	٥١	٠,٦٠
التجارة	٥٩٠	٨,٤	٦٤١	٨,٣	٦٠٣	٧,٢٠
النقل والمواصلات والتخزين	٢٠٣	٢,٩	٢٦٠	٣,٤	٣٤٢	٤,٢٠
الخدمات	١٠٥٢	١٥,١	١٣٦٩	١٧,٧	١٢٥٨	١٤,٩٠
أنشطة غير واضحة أو غير كاملة التوصيف	٣٥٤	٥,١	١١٩	١,٥	٣٦٥	٤,٣٤
الإجمالى	٦٩٩٥	١٠٠	٧٧٢٥	١٠٠	٨٣٩٧	١٠٠

المصدر عبد النبى الطوخى، تحليل التغيرات فى خصائص القوى العاملة فى مصر (١٩٤٧ - ١٩٧٤)، مقال فى كتاب الاقتصاد المصرى فى ربع قرن (١٩٥٢ - ١٩٧٧)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٨، ص ٢١٦.

ويوضح الجدول رقم (١٤) الوضع فى عام ١٩٧٩، حيث يسود القطاع الخاص فى الزراعة والتجارة والمال والاسكان ويلعب دوراً هاماً فى الصناعة والخدمات الاجتماعية، فإن القطاع العام يسيطر على التعدين والبترول والصناعة التحويلية والكهرباء والتشييد والنقل والمواصلات والمنافع العامة والخدمات الاجتماعية، وحتى فى التشييد، فإن الظاهر أن سيطرة القطاع العام فيه تعتمد على احتساب المقاولات من الباطن باعتبارها عمالة عامة، فالقطاع الخاص بالإضافة إلى المقاولات من الباطن - يضم ثلثى العمالة فى التشييد.

ويوضح تعداد السكان أن قوة العمل فى المناطق الحضرية ارتفعت بنسبة ٦٣,٩٪ فيما بين عام ١٩٦٠ - ١٩٧٦ وقد وفرت الصناعة ٣٠,٤٪ من هذه الزيادة فى حين أسهمت الخدمات بنسبة ٢٦٪ وقطاع التشييد بنسبة ١١,٣٪، أى أن توفير الإستخدام هو وسيلة لزيادة الدخل والإنفاق وإشباع الاحتياجات الأساسية. لذلك فإن درجة انتشار البطالة فى منطقة ما يمكن اعتبارها مؤشراً لدرجة عدم المساواة وعدم قدرة المجتمع على إشباع أكثر الاحتياجات الأساسية ضرورة وهى العمل. ويوضح لنا الجدول رقم (١٥) معدلات البطالة فى المناطق الحضرية فى الفترة من ١٩٦١ - ١٩٧٨. وترتفع معدلات البطالة فى المحافظات الحضرية الأساسية الخمسة عن المعدل العام للبطالة وكذلك من المعدل السائد فى المناطق الريفية. وفى المناطق الحضرية الأخرى سواء فى الدلتا أو فى الصعيد، يزيد معدل البطالة عادة من معدلها العام، لقد أسهمت القاهرة والأسكندرية بنسبة ٦١,٣٪ من إجمالى البطالة فى الحضر عام ١٩٧٥، وفى عام ١٩٧٨ أسهمت القاهرة والأسكندرية بنسبة ٥٣٪ من كل البطالة فى الحضر، فى حين أسهمت المناطق الحضرية فى كل من الدلتا والصعيد بنسبة ٢١٪ من البطالة فى الحضر بالإضافة إلى ذلك فقد شكلت البطالة فى الحضر فى عام ١٩٧٨ ٧٢٪ من إجمالى البطالة الصريحة فى الاقتصاد. والواقع أن تركيز المتعطلين فى المناطق الحضرية وبالتحديد فى القاهرة والاسكندرية يتجه بصورة حاسمة إلى زيادة درجة عدم المساواة بالمقارنة بحالة تقل فيها البطالة أو تنعدم.

تطور التركيب الاقتصادى لهيكل قوة العمل المصرية

١٩٤٧ - ١٩٦٦

النشـــــاط	١٩٦٠		١٩٧٦		التوزيع بالنسبة المئوية		
	العدد بالألف	النسبة المئوية للنساء	العدد بالألف	النسبة المئوية للنساء	١٩٦٠	١٩٧٣	معدلات النمو
مهنيون وفنيون	٢٢٤,٣	٢٢,١	٧٢٥,١	٥,٠	٣,٢	٧,٥	٪٧,٥
إداريون ومديرون	٣٥,١	٤,٨	١٠٩,٢	١١,١	٠,٥	١,١	٪٧,٣
أعمال كتابية	٣٢٤,٠	١,٧	٧٠٤,٠	١٩,٣	٤,٧	٧,٣	٪٤,٩
عاملون بالمبيعات	٥٦٦,٥	٥٦,٦	٦٣٢,١	٥,٢	٨,٢	٦,٥	٪٠,٧
خدمات	٦٥٣,٨	١٤,٩	٨١٦,٧	٧,٨	٩,٥	٨,٤	٪١,٤
زراعة	٣٦٧٢,١	٣,٥	٤٠٢٥,٠	٢,٠	٥٣,١	٤١,٦	٪٠,٦
إنتاج ونقل	١٢٨٧,٠	٣,١	٢٠٥٧,٠	٢,٨	١٨,٦	٢١,٢	٪٢,٩
عمال غير مصنفين	١٥٤,١	٢٢,٢	٦٢٥,٨	٢١,٩	٢,٥	٦,٤	٪٨,٣
الإجمـــــــالي	٦٩١٦,٩	٪٥,٨	٩٦٩٤,٩	٪٧,٢	٪١٠٠	٪١٠٠	٪٢,١

المصـــدر : الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء ـ تعدادات السكان.

جدول رقم (١٤)
الاستخدام العام والخاص حسب القطاعات الاقتصادية
١٩٧٩ (بالألف)

القطاع الاقتصادى	القطاع العام	القطاع الخاص	المجموع الكلى
الزراعة	١١٢,٦	٤٠٥١,٣	٤١٦٣,٩
التعدين	٢٥,٦	٨,٥	٣٤,١
البترول	٢١,٣	——	٢١,٣
الصناعة	٧٨٧,٤	٥٢٥,٩	١٣١٣,٣
الكهرباء	٦٠,٢	——	٦٠,٢
التشييد	٥٢٨,٣ (أ)	١٠٠,٩	٦٢٩,٢
النقل والمواصلات	٣٥٢,٨	١٥٣,٣	٥٠٦,١
التجارة والمال	١٧٢,٧	٩٧٩,٣	١٠٥٢,٠
الاسكان	١٢,٨	١٤٢,٢	١٥٥,٠
المشاريع العامة	٦٤,٠	——	٦٤,٠
الخدمات الاجتماعية	١٧٥٠,٠	٤٨٥,٤	٢٥٩٥,٤
المجموع الكلى	٣٨٨٧,٣	٦٨٠٦,٨	١٠٦٩٤,١

(أ) بما فى ذلك مقاولات الباطن من القطاع الخاص.

المصدر : بيت هانش، سمير رضوان، العمل والعدل الاجتماعى فى اقتصاد متغير: مصر فى الثمانينيات، دراسة فى سوق العمل، دار المستقبل العربى، القاهرة، ١٩٨٣، ص ١٠٤.

جدول رقم (١٥)

معدل البطالة العام فى المناطق الحضرية

٦١ – ١٩٧٨

المنطقـــة	١٩٦١	١٩٧٠	١٩٧٢	١٩٧٨
مناطق حضرية :				
القاهرة	٧,٥	٣,٥	٤,٠	٥,٧
الأسكندرية	٩,٢	٧,٦	٧,٠	٦,٦
بورسعيد	١٠,٨	ــــ	ــــ	٧,٤
الإسماعيلية	٦,٧	ــــ	ــــ	٤,٧
السويس	١١,٧	ــــ	ــــ	٠,٢
الدلـــتا :				
دمياط	٢,٣	١,٨	٣,٤	٤,٠
الدقهلية	٤,٢	٤,٦	٤,٥	٥,١
الشرقية	٦,٧	٢,٩	٣,٨	٣,٧
القليوبية	٧,٦	٣,٢	٣,٧	٢,٩
كفر الشيخ	٤,٢	١,٠	١,٠	٤,٠
الغربية	٤,٤	٤,٦	٤,٩	٦,١
المنوفية	٢,٠	٢,٥	٤,٣	٤,٧
البحيرة	٣,٠	٤,٦	٥,٥	٣,٨

تابع جدول رقم (١٥)

معدل البطالة العام فى المناطق الحضرية

٦١ - ١٩٧٨

المنطقـــة	١٩٦١	١٩٧٠	١٩٧٢	١٩٧٨
مصر العليا :				
الجيزة	٦,٠	٥,٦	٩,٩	٣,٧
بنى سويف	٥,٦	٢,٦	٣,٨	٤,٦
الفيوم	٥,١	٢,٦	٣,٩	٦,٤
المنيا	٥,٣	٣,٩	٤,٥	٧,٤
سوهاج	٦,٤	٢,١	٣,٠	٥,٧
قنا	٤,٦	١,٢	٢,١	٣,٧
أسوان	٥,٨	٦,٦	٢,٤	٥,٦
إجمالى المناطق	٧,٠	٤,٢	٤,٤	٥,٣
إجمالى مصر	٤,٧	٢,٠	٢,٣	٣,٣

المصدر : بيت هانش، سمير رضوان، العمل والعدل الاجتماعى فى اقتصاد متغير: مصر فى الثمانينيات، دراسة فى سوق العمل، دار المستقبل العربى، القاهرة، ١٩٨٣، ص ٢٠٢.

حواشى الفصل

(١) فالنتى، أسس نظرية السكان، ترجمة بسام مقداد، دار التقدم، موسكو، ١٩٨٠، ص ٧.

(٢) هال هلمان، مشكلة تضخم السكان، ترجمة محمد بدر الدين خليل، دار المعارف، ١٩٧٤، ص ٩.

(٣) لينين، المؤلفات الكاملة، المجلد ٣٨، ص ٣٥٩.

(٤) ماركس وانجلز، المؤلفات، المجلد ١٢، ص ٧٢٦.

(٥) ماركس وانجلز، المؤلفات، المجلد ٢٣، ص ٦٥٦ - ٦٥٧.

(٦) فالنتى، أسس نظرية السكان، مرجع سابق، ص ١٢ : ١٣.

(٧) ماركس وانجلز، المؤلفات، المجلد ٢٣، ص ٦٤٦.

(٨) لينين، المؤلفات الكاملة، المجلد، ص ٤٧٧.

* يمكن أن تنسب إلى العوامل البيولوچية : الغريزة الجنسية، القدرة على الإنجاب، نسبة المواليد من حيث الجنس، البنية الوراثية، حتمية الموت الطبقى.... الخ.

(٩) فالنتى، أسس نظرية السكان، مرجع سابق، ص ١٦ : ١٧.

(١٠) محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الاسكندرية، ١٩٧٩، ص ٢٦٥.

(١١) عبد الرءوف محمد فرج، تخطيط القوى العاملة وموازينها فى خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مذكرة داخلية رقم ٢٨٥، ديسمبر ١٩٧٢، القاهرة، معهد التخطيط القومى.

(١٢) ماركس وانجلز، المؤلفات، المجلد ٢٣، ص ٦٧٨.

(١٣) نادر فرجاني، التنمية والموارد البشرية، في كتاب مصر في ربع قرن، تحرير سعد الدين ابراهيم، معهد الإنماء العربي، بيروت، ١٩٨١، ص ٤٢٠.

(١٤) فالنتي، أسس نظرية السكان، مرجع سابق، ص ٢٢٧ : ٢٢٨.

(١٥) انظر : Jaffe, A. J. & Stewart, D., Manpower resources and utilization principles of working force analysis. Jon Wiley & Sons. Inc. N. Y. 1951, p. 212.

(١٦) فالنتي، أسس نظرية السكان، مرجع سابق، ص ١٧٩ : ١٨١.

(١٧) علي عبد الرازق جلبي، علم اجتماع السكان، دار المعرفة الجامعية، الأسكندرية، ١٩٨٢، ص ١٦ : ١٧.

(١٨) حسن محمد حسن محمد، القوى العاملة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في مصر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الأسكندرية، ١٩٨٣، ص ٨٩ : ٩٠.

(١٩) بنت هانش، سمير رضوان، العمل والعدل الاجتماعي في اقتصاد متغير: مصر في الثمانينيات، دراسة في سوق العمل، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٨٣، ص ٣٠ : ٣١.

(٢٠) بلغ معدل نمو السكان في مصر خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٧٥) ٢,٢ ٪ سنوياً، وبلغ معدل نمو القوى العاملة ٢,٥ ٪ سنوياً خلال نفس الفترة. أما الباكستان فقد كان معدل نمو السكان ٣ ٪ سنوياً، ومعدل نمو القوى العاملة ٢,٦ ٪ سنوياً. وفي زائير كان معدل نمو السكان ٢,٧ ٪، ومعدل نمو القوة العاملة ١,٩ ٪ سنوياً. أما الولايات المتحدة فقد كان معدل نمو السكان ٠,٨ ٪ سنوياً، ومعدل نمو القوى العاملة ١,٧ ٪ سنوياً. انظر : البنك الدولي تقرير عن التنمية في العالم ١٩٧٨.

(٢١) فتحي أبو عيانة، جغرافية السكان، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٨٢، ص ٤٣١.

(٢٢) نادر فرجانى، التنمية والموارد البشرية، مرجع سابق، ص ٤٣٧.

(٢٣) وداد مرقص، اتجاهات العمالة النسائية فى مصر (١٩٦٠ -١٩٧٦) سلسلة الدراسات الديموجرافية، دراسة رقم ٦، جهاز تنظيم الأسرة والسكان، القاهرة، ص ١٠.

(٢٤) معدل النشاط الاقتصادى النوعى هو عبارة عن النسبة المئوية للأشخاص ذوى النشاط من نوع معين إلى إجمالى عدد الأفراد من ذلك النوع فى سن العمل، ويمكن أن نحصل عليه بالمعادلة الآتية :

$$\frac{\text{عدد النساء العاملات (٦ سنوات فأكثر)}}{\text{عدد النساء فى الفئة العمرية نفسها}} \times ١٠٠$$

انظر : حسن محمد حسن محمد، القوى العاملة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية فى مصر، مرجع سابق، ص ١٥٢ : ١٥٣.

(٢٥) بنت هانش، سمير رضوان، العمل والعدل الاجتماعى فى اقتصاد متغير، مرجع سابق، ص ٣٤٧.

(٢٦) المرجع السابق، ص ٣٤٨ : ٣٥٠.

(٢٧) نادر فرجانى، التنمية والموارد البشرية، مرجع سابق، ص ٤٥٣ : ٤٥٤.

(٢٨) نفس المرجع، ص ٤٥٥.

(٢٩) بنت هانش، سمير رضوان، العمل والعدل فى اقتصاد متغير، مرجع سابق، ص ٧٥ : ٧٨.

(٣٠) نفس المرجع، ص ٢١٢ : ٢١٤.

(٣١) عبد النبى الطوخى، تحليل التغيرات فى خصائص القوى العاملة فى مصر (١٩٤٧ ـ ١٩٦٤) مقال فى كتاب الاقتصاد المصرى فى ربع قرن (١٩٥٢ - ١٩٧٧)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٨، ص ٢١٨.

الفصل الرابع
التنمية والتعليم فى العالم الثالث
تجربة مصر

- الطابع الكلى للتنمية.
- التنمية المستقلة.
- مقومات التنمية المستقلة.
- دور التعليم فى التنمية.



نحو رؤية واضحة للتنمية والتعليم فى العالم الثالث

تجربة مصر

يواجه عالم اليوم تحديا خطيرا لم يشهد التاريخ له مثيلا، تحديا يترجمه الى لغة الواقع ، هذا السباق نحو التقدم، ومزيد من التقدم. واذا كانت الدول الأوروبية التى عاشت الثورة الصناعية تسير صعدا، منذ بداية النهضة الحديثة بخطى ثابتة متتالية، فإنها تواجه اليوم منعطفا تاريخيا كبيرا، هو منعطف الدخول فى عصر الثورة العلمية التكنولوجية وعالمها الجديد. اما الدول الأخرى، دول مايسمى الآن بالعالم الثالث، فهى تواجه تحديا أعظم وأخطر، التحدى الذى يفرض عليها حرق مراحل طويلة، والقفز مباشرة من وضعية التخلف، بكل ابعادها الاقتصادية والاجتماعية والفكرية - الوضعية التى تتعايش فيها معطيات شبه إقطاعية وشبه رأسمالية وشبه استعمارية - الى العالم الجديد عالم الثورة العلمية التكنولوجية.

ذلك هو التحدى الأكبر الذى يواجه شعوب العالم الثالث اليوم، هذه الشعوب التى مازالت تغالب الفقر والجهل والمرض، فى نفس الوقت الذى تصارع فيه بقايا الاستعمار المباشر، ومحاولات الهيمنة الامبريالية العالمية. ومن هنا يتجلى ان التنمية التى تتخذها هذه البلدان شعارا لها والتى يراد منها أن تنشلها من وضعية التخلف بكل أبعادها ومعطياتها، لن تنجح إلا إذا كانت شاملة تتكامل فيها بشكل جدلى، ضرورات ثلاث: التحرير، الديموقراطية، والبناء الاشتراكى. ان الاختيار الاشتراكى الديموقراطى، فى هذا الميدان، يفرض نفسه فرضا ان حرق المراحل، والقفز من وضعية التخلف المزرية الى وضعية متقدمة تسمح بمواصلة النمو بوتائر عالية. لايتأتى إلا فى إطار تصميم متكامل محكم، تجند فيه كل الطاقات المادية والبشرية فى جو من الديموقراطية الفعلية التى تفسح المجال أمام الجماهير لتساهم وتبدع وتبتكر، ولتتحمل، ايضا كل مايلزم من التضحيات بكل حماس واندفاع.

ذلك هو طريق التنمية الحق، وقد برهنت التجارب على أنه لاطرق سواه، وذلك ايضا هو المنظور الذى سنعالج به هذا الموضوع، موضوع التعليم، والتنمية، فلنبدأ اولا بالتذكير ببعض البديهيات التى كثيرا مايؤدى إغفالها الى التنمية فى مجال المجردات والمناقشات الهامشية الفارغة.

الطابع الكلى لعملية التنمية:

تختلف النظرة الى التنمية باختلاف تخصصات الناظرين اليها، فعلماء الاجتماع والسياسة يميلون الى اعتبارها عملية تحديث، ويركزون اهتمامهم على تحويل المؤسسات الاجتماعية والسياسية، وتطويرها، ويميل علماء الاقتصاد الى موازاة التحديث بالنمو الاقتصادى. ولذا ينصرف هممهم بالدرجة الأولى الى أمور: مثل المدخرات، والاستثمار، والدخل القومى، والإنتاجية، وميزان المدفوعات وهكذا يعتبر مفهوم التحديث مرادفا للانماء الاقتصادى، ولكنه اعمق فى المدى البعيد، استنادا الى الحقيقة القائلة بأن التغيرات التكنولوجية والإقتصادية والإيكولوجية تتحد فى جسم المجتمع المثقف، وينتظر المجتمع النامى الكثير من الإصلاحات العميقة فى كل المجالات السياسية والثقافية والدينية، والعائلية. زد على ذلك ان التغيرات المختلفة تبدأ فى أوقات مختلفة وتكتمل بنسب متفاوته فى العالم المتطور، كما أن المدنية الحديثة تشهد تغيرا فى مؤسساتها القائمة، ولكن هذه التغيرات لاتكون دائما مفيدة، فبعضها يكمل الشوط وبعضه الآخر يتوقف، واذا ما استطعنا أن نحدد رسما بيانيا للمجتمع المتحضر نجده يشبه حيوانا زاحفا يحرك اعضاؤه جميعها لتخطو إلى الأمام بحركات جزئية احيانا وحركات مضادة احيانا أخرى. ان بعض التغيرات المتكاملة أو غير المتكاملة فى المؤسسات التى هى جزء من عملية التحديث تشم تغييرا فى علاقات العمل وتغييرات فى العلاقات العائلية. هذا يوجب أن تفهم الاسباب التى باستطاعتها إمدادنا بالقوة

اللازمة لدفع المجتمع الى الأمام وإحداث التغيير المطلوب[1].

ويمر الفكر التنموى المعاصر بأزمة عميقة، فقد انعدمت الثقة فى كثير من الأفكار والمبادىء التى سادت فى نظريات التخلف والتنمية التى ظهرت وسادت بعد الحرب العالمية الثانية. كذلك تم اخضاع هذه النظريات لعملية شاملة من النقد والتقييم والمراجعة، وبذلت ومازالت تبذل محاولات عديدة للاهتداد الى بديل لها، يكون مقبولا من الناحية التحليلية، وقادرا على تفسير الواقع وتوجيهه وقد كان من أهم أسباب هذه الأزمة فشل الجهود التنموية التى اعتمدت على هذه النظريات والتى قامت بها بلدان العالم الثالث خلال الخمس والعشرين سنة الأخيرة فى تحقيق الآمال والاهداف التى كانت معلقة عليها فى تطهير المجتمعات فى هذه الاقطار وفى دفعها على طريق التقدم فقد ظلت الأغلبية العظمى من سكان هذه المجتمعات تعانى الفقر وآثاره القاسية المقترنة بالبؤس فى جميع نواحى حياتهم، كما ظلت الاقتصاديات الوطنية فيها تعانى من نفس المشكلات الضخمة للتخلف بما فى ذلك ضعف وتشويه الهيكل الانتاجى، والتبعية للاقتصاديات الرأسمالية الصناعية المتقدمة، والعلاقات غير المتكافئة بينها وبين هذه الاقتصاديات. والتوزيع غير العادل للثروة والدخل، والعجز المتفاقم فى موازين مدفوعاتها وتزايد أعباء مديونيتها للخارج.

وكان التناقض الصارخ الذى ظهر واضحا بين حقائق الواقع الذى لم يتغير كثيرا بالرغم من كل جهود التنمية التى بذلت لتغييره، وبين نظريات التخلف والتنمية التى أسند اليها علماء الاجتماع والاقتصاد وسلطات الدولة فى بلدان العالم الثالث لإحداث هذا التغيير، نقول كان هذا التناقض الصارخ هو الذى ادى الى إهتزاز الثقة ثم إنعدامها فى هذه النظريات والى مراجعتها فى ضوء هذا الوضع الذى كشف عن عيوبها الخطيرة سواء فى منهجها، أو فى مضمونها، أو فى العناصر الأساسية التى ركزت عليها واعتبرتها عناصر

حاكمة فى عملية التنمية، او فى الاستراتيجيات والسياسات الانمائية التى كانت تنصح بها والتى كانت تنبغى على منطقها ومبادئها. ومن ناحية أخرى فقد بدأت تظهر تيارات جديدة من الفكر الاقتصادى والاجتماعى تحاول الكشف عن بديل يحل محل الفكر التنموى التقليدى الذى كانت تعبر عنه هذه النظريات[٢].

واذا كانت التنمية من النمو، فالنمو عملية تطور وتقدم، كلية وشاملة، يعيشها الكائن النامى ككل، ولكى تدرك هذه الحقيقة نضرب مثالا بالطفل: الطفل عند ميلاده لايرى ولايسمع، ولايدرك ولايفهم، ولايتذكر ولايفكر وهو فضلا عن ذلك لايرد الفعل بكيفية منتظمة، فحركاته عشوائية فوضوية. وبالتغذية الدائمة، وبالرعاية المتواصلة يأخذ فى النمو الجسمى نفسه، تنمو حركاته وتتجه نحو الانتظام والتخصص، كما تنمو استعداداته العقلية، وبنموه الإنفعالى العقلى تزداد الجوانب الأخرى الحسية – الحركية والعاطفية – الإجتماعية نمو او تقدما وتمايزا، وهكذا يعبر الطفل مراحل من النمو ذات جوانب متعددة جسمية، وانفعالية وعقلية، كل منها يحدد الآخر ويتحدد به، حتى آذا بلغت إحدى المراحل أو جها عاش الطفل أزمة عابرة، هى أزمة النمو التى تقفز به الى المرحلة التالية، وهكذا حتى يصبح راشدا ناضجا. نعم قد يبرز فى هذه المرحلة او تقف جانب على الجوانب الأخرى، ولكن هذا لايعنى أن هذه الأخيرة تبقى راكدة ساكن تنتظر دورها، بل أنها بالعكس من ذلك، تشارك هى الأخرى فى العملية الكلية، وتتطور بتطورها. وهكذا فالإنسان لايكون ناضجا، الا إذا اكتمل، نموه من جميع النواحى الحسية والحركية والإنفعالية والعاطفية العقلية. ان النمو الجسمى وحده أ ى ضخامة الجثة، لا يقوم دليلا على النضج، فقد يكون جسم الرجل ضخما كبيرا ولكن عقله قد لايتجاوز مستوى عقل الطفل، وقد يحدث العكس تماما، وفى كلتا الحالتين هذا الكائن ناقص النمو، بعيدا عن النضج.

واذا سمحنا لأنفسنا باتخاذ هذه المقارنة دليلا مرشدا تبين لنا أن التنمية، عندما يتعلق الأمر بشعب من الشعوب لاتعنى إرتفاع معدل الدخل الفردى أو القومى وحده، ولا ارتفاع المستوى الفكرى وحده، فالتنمية لاتكون حقيقة واصلية الا إذا كانت فى آن واحد، نماء فى الإقتصاد، ونماء فى الفكر، ونماء فى أسلوب الحياة.

نعم أن النمو الاقتصادى هو الأساس، ولكنه لايكون محركا للنمو العام، لايصبح أساسا لبناء المستقبل، الا اذا كان يتم بانسجام واتساق مع الجوانب الأخري الفكرى والعلمية والإجتماعية، بل أن هذه الجوانب الأخيرة - والفكرية منها على الخصوص - التى تبدو نتيجة فى حالات معينة، وقد تكون فى حالات أخرى سببا بل أنها فى الحقيقة والواقع سبب ونتيجة فى آن واحد، مثلها مثل النماء الاقتصادى نفسه.

من هنا يتبين حقيقة العلاقة التى تربط التعليم بالتنمية والتنمية بالتعليم، انها علاقة جدلية لاتسمح بعزل احد طرفيها عن الطرف الآخر عزلا تماما، فكل طرف يحد الآخر ويتحدد به النمو الإقتصادى يوفر الإمكانيات المادية الضرورية لتعميم التعليم ونشر المعرفة العلمية بين السكان والسير قدما فى طريق البحث العلمى الخلاق. وهذه كلها - تقدم البحث العلمى، نشر المعرفة العلمية، تعميم التعليم، - شرط اساسى من شروط النمو الإقتصادى والإجتماعى. وهل التعليم فى معناه المعاصر، غير تنمية الفكر والقدرات البشرية المنتجة؟

وعند الحديث عن مفهوم التنمية، كما نتصوره، يجب أن نأخذ فى اعتبارنا عدة نقاط اساسية هى:

أولا. لايقصد بالتمية أنها عملية اقتصادية بحتة، فمشكلات أى مجتمع بما فيها بالذات مجتمعات العالم الثالث: مترابطة متشابكة فى جميع جوانبها،

ومن ثم فلايجوز اهمال الجوانب الإجتماعية والسياسية، كما لايجوز تركها خارج التحليل فى البداية، ثم ادخالها كأضافة هامشية لاعطاء مظهر شمولى للتحليل. فلايجوز إذن تصور عملية التنمية، منذ البداية، الا على أنها عملية تطوير حضارى ضخم وعميق وأنها عملية إقتصادية إجتماعية سياسية على نحو شامل ومتكامل.

ثانيا: التنمية هى بناء للانسان وتحديد له وتطوير لكفاءاته ودعم لثقته بنفسه واطلاق لقدراته على العمل البناء وتنمية لوجدانه الانمائى، كما أنها تمثل عملية التغيير الأساسى فى بنية وأحجام ومستويات إنجاز مختلف اوجه النشاط فى المجتمع. أنها عملية التفاعل المستمر الهادف الى تحقيق رفاهية الانسان الاقتصادية والإجتماعية.

ثالثا: التنمية عملية ديموقراطية تؤكد على المشاركة الشعبية الواسعة فى اتخاذ القرارات وعلى ضرورة شمول فوائدها لمختلف فئات المجتمع من منظور تكافؤ الفرص وتحقيق العدالة الاجتماعية.

رابعا: لايجوز تصور أن تكون هناك تنمية حقيقية ومستمرة فى ظل العلاقات الإقتصادية الدولية الحالية التى أدت وتؤدى الى تشويه النمو فى بلدان العالم الثالث، والتى وضعت ومازالت تضع هذه البلدان فى حالة تبعية متعددة الاليات للدول الصناعية المتقدمة، والتى جعلتها وتجعلها فى وضع لامتكافىء فى السوق العالمية. وبعبارة أخرى لايمكن تصور التنمية فى إطار أوضاع التبعية الحالية.

خامسا: التنمية والدفاع عن الوطن عمليتان مترابطتان، فتحرير الأرض وحماية مكتسبات التنمية لايمكن ان يكون الا بتدعيم القوة الدفاعية التى تتطلب تطويرا للامكانيات الاقتصادية وتعبئة للموارد المادية والبشرية كما أن نمو قدرات المجتمع فى الدفاع عن موارده يعطيه الامكانيات [illegible]سع فى تحقيق

المزيد من البناء[٣]. من هنا لابد من تكثيف الجهد من جل إحداث قفزة كبيرة تخرج بلدان العالم الثالث من قيود اوضاعها الموروثة وتضعها فى مستوى جديد. وهذه القفزة الكبيرة ينبغى أن تفهم بدورها باعتبارها قفزة مركبة، أى أنها ليست مجرد قفزة فى حجم الاستثمار، ولكنها قفزة فى المجالات المختلفة والمتكاملة للتنمية.

لابد من تنمية مستقلة:

يشكل أثر الدول الكبرى على نمط ومسيرة التنمية فى بلدان العالم الثالث قضية واسعة وبالغة التعقيد. فمسائل الأيديولوجية والنزاعات الشاملة والاقليمية والداخلية كذلك رأس المال والمواد الأولية ونقل التكنولوجية امور متشابكة سواء بالنسبة للدول الكبرى او المنتفعين الاقليميين، لمانحى المعونات والمستفيدين منها على حد سواء. أن النظريات السائدة والمقولات الشائعة عن علاقات الدول الكبرى بالبلدان الأقل تطورا تفقد مدلولها عدما تطبق على العالم العربى. ذلك أنه على الرغم من أن هذا الأخير يشكل مجالا قوميا وثقافيا واحدا فان تبايناته الداخلية فيما يخص الموارد الطبيعية والبشرية والتجارب التنموية وتوجيهات القيادات الحاكمة هى من الضخامة بمكان بحيث ان أى تعميم لابد وأن يرتطم بالعديد من التحفظات.

لقد شهدت العقود الثلاثة الماضية منافسة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى من اجل السيطرة على العالم العربى فلكل من العملاقين أهدافه الشاملة والأقليمية التى يرمى الى تحقيقها، كما أن للقوى الفاعلة الأقليمية أهدافها الخاصة ايضا. والأمر الواقع حاليا هو ان قسما كبيرا من الدول العربية يرتبط بعلاقات دولية مجحفة تخضعه لضغوط شديدة تؤثر على اختياراته المختلفة. وضمنها اختياراته التنموية، ان مقولة العلاقات الاستغلالية بين الدول الصناعية المتقدمة وبين دولنا لم تعد من المقولات التى يختلف عليها اليوم فى

العالم الثالث. أن هذه العلاقات تتحقق اقتصاديا عبر آليات التبادل فى السوق العالمى. ولم تكن هذه الآليات، بما تتضمنه من وسائل انتشار المعلومات فى السوق العالمى. حول السوق ونظم التسعير، تعبيرا عن أى من المميزات النسبية والقيمة الحقيقية للسلع والخدمات والقدرة، ولكنها كانت تترجم قبل ذلك توزيع القوى فى العالم (بالمفهوم المركب للقوة)، وتترجم انتشار الاحتكار وسيطرته وقد نتج عن هذه العلاقات غير السوية تحويل كم هائل من الثروة الى خارج العالم الثالث، وخبرتنا فى المنطقة العربية فى هذا المجال لا تبارى[٤].

لقد حقق العالم العربى فى السعبينات معدلات نمو مثيرة، واذا مابدأنا بالسكان فسنجد انه ازداد من ١٢٠ مليون فى بداية العقد الى حوالى ١٦٠ مليون فى نهايته (٢٣٪) وارتفاع الناتج المحلى الاجمالى من ٤٠ الى ٢١٤ مليون (٤٣٥٪) وازداد التسجيل المدرسى على كل المستويات من ١٦٫٣ الى ٢٥٫٦ مليون فى السبع سنوات الأولى من العقد (٥٧٪) وارتفعت الهيئة التعليمية من ٥٦٦٠٠٠٠٠ الى ١٫١٤٠٫٠٠٠٠ (٧٩٪) كما أن عدد الأطباء فى سبع سنوات من ٤٣٦٥ الى ١٠٩٠٠ ازداد عدد اطباء الاسنان بأكثر من الضعف. من ٩٦٣٤ الى ٣١٠٦٧. كما أن ازدياد عدد المستشفيات قارب الثلاثة اضعاب من ٢٣٤٤ الى ٦٤٥١[٥].

إن نظرة عامة على مؤشرات النمو العالم العربى خلال العقود الأخيرة يمكن أن تلقى الضوء على عدد من النتائج: هناك أولا نوع من التصنيف الهرمى مع تباين حاد فى الثروة المالية بين كبار الأغنياء متوسطى الغنى والأقطار العربية الفقيرة. فتكون الطبقة داخليا من مجموعة صغيرة من الاقطار ذات عدد محدود من السكان لايبلغ ٦٪ من المجموع العربى. ان ثراء هذه الطبقة المفرط ناجم عن حادثة جيولوجية: النفط وطبقة متوسطى الغنى تمتلك بعض النفط وعدد سكانها معتدل وتتميز قاعدتها الاقتصادية بتنوع نسبى، وتشكل هذه الطبقة الوسطى مجتمعة حوالى ٤٠٪ من مجموع السكان العرب.

وتتكون قاعدة هرم التصنيف الطبقى فيما بين العرب مما يزيد عن ٥٠٪ من سكان المنطقة وتنطبق عليهم معظم مواصفات الأمراض المزمنة لاى نموذج للبلد المتخلف اى اكتظاظ السكان، انخفاض الدخل الفردى، تدنى الإنتاجية، ارتفاع نسبة الأمية، عجز شديد فى ميزان المدفوعات..الخ.

ثانيا: خلقت مؤشرات النمو للعالم العربى خلال العقدين الأخيرين تباينات حادة بين الاقطار وفى داخل كل قطر. فعلى الصعيد العربى نجد أن الغنى فى الثروة فقير فى كل شىء آخر تقريبا، اليد العاملة، التطور الإجتماعى، التنوع الاقتصادى والقدرات العسكرية. إن البلدان متوسطة الثراء وبعض البلدان الفقيرة - مصر على وجه التحديد - تتمتع بمقومات أمتن من القوى العاملة والبناء الاجتماعى - الإقتصادى والتنوع الإقتصادى والقدرات العسكرية وذلك على الرغم من ثروات هذه البلدان المتواضعة ومشكلاتها الاقتصادية المتفاقمة. أن هذه التنافرات قد تمخضت عن نظام عربى ملىء بمصادر توتر قائمة ومحتملة، أنه نظام شيد على الرمال العربية المتحركة.

ثالثا: لقد خلق نمط الدول فى داخل كل قطر عربى تنافرات لاتقل أهمية عما سبق اصبحت سببا لمظاهر متعددة من السخط الإجتماعى والتذمر الموجه ضد النظام الحاكم.

وتشكل مصر مثالا نموذجيا للقطر العربى الذى يخضع لكل هذه الأشكال، وبين تاريخ المساعدات لمصر خلال العقود الثلاثة الأخيرة، مختلف مظاهر أثر الارتباطات بالدولتين العظيمتين على نمط التنمية، فلمدة ١٥ عاما (١٩٥٨ - ١٩٧٣) كانت مصر تتلقى مساعدة سوفيتية متواصلة، كذلك تلقت مصر مساعدات امريكية بين حين وآخر خلال العقود الثلاثة الأخيرة مع انقطاع دام عشر سنوات بين عامى ١٩٦٥/ ١٩٧٤.

لقد توافقت المساعدة السوفتينة لمصر مع التوجه الجديد لمصر الناصرية من اواسط الخمسينات وحتى عام ١٩٧٠. على الصعيد الدولى تبنت القيادة سياسات عدم الانحياز ومناهضة الإستعمار، اى مناهضة الغرب، واقليميا، أصرت هذه القيادة دعوة القومية العربية ومناهضة الصهيونية، وهاجمت الأنظمة المحافظة والموالية للغرب، ومجملها تبنت مصر الناصرية سياسات شبه اشتراكية وتخطيطا مركزيا مع توجه شديد نحو التصنيع والعدالة الاجتماعية. لقد وقع السوفييت على مصر ستة اتفاقات مساغدة خلال الفترة من (١٩٥٦ - ١٩٧١) وقد ذهبت اكبر شريحة (٣٤٪) من المساعدات السوفيتية الى انشاء السد العالى فى اسوان حيث شكلت حوالى ٤٣٪ من الكلفة الكلية. لقد كان هذا المشروع المثير موضع نقاش على الصعيدين الدولى والمحلى. وتضمنت المزايا الاقتصادية لهذا المشروع وجوانبها التوزيعية على الصعيد الإجتماعى عمليات استصلاح الاراضى (٦٥٠٠٠٠ فدان) مضيفة اكثر من ١٠٪ الى الأراضى الصالحة للزراعة فى مصر، تحويل مايقارب المليون اكر الى سقى دائم (وهكذا يمكن لفلاحى مصر العليا من زرع محصولين او ثلاثة فى السنة بدلا من محصول واحد) زيادة المساحات المزروعة بالأرز بنسبة ٦٥٪ وكهرية ٢٥٪ من الريف المصرى الذى كان حتى ذلك التاريخ محروما من هذه الخدمة، كل ذلك مثل مكاسب اقتصادية واجتماعية لايستهان بها للمناطق الريفية.

وقد تضمن هذا المشروع الضخم بالنسبة للمناطق الحضرية مكاسب تمثلت فى تدريب القوى العاملة الماهرة ونهضة اقليمية لمدينة اسوان ومايتاخم هذه المدينة من ارض التى كان يكتنفها الإهمال حتى ذلك التاريخ ونهضة قطاعية لمؤسسات الإنشاءات والمشاريع الصناعية المحلية، وثمة فوائد عامة أخرى جناها القطر ككل فى مجال تحسين الملاحة فى النيل وتفرعاته المائية وخلق مورد أساسى لبروتين السمك من بحيرة ناصر، بحيث يبدو أن المشروع افاد

معظم الطبقات: صغار المزارعين عمال المدن والطبقات الوسطى والبورجوازية الوطنية[٦].

أن ماتبقى من المساعدات السوفيتية ٦٦٪ من المجموع، ذهب فى معظمه الى المشاريع الصناعية خاصة الصناعة التحويلية، وقد كان للحديد والصلب حصة الأسد (٣٨٪) يتبعه الالومنيوم ١٧٪، ثم الصناعات الاستخراجية ١٣٪ والأسمنت ١٠٪ وخلال فترة تواصل المساعدات السوفيتية ارتفع الناتج المحلى الإجمالى لمصر من قطاع الصناعات التحويلية من ٧٤٦ مليون دولار الى ١٢٢٨ مليون بالاسعار الثابتة مابين ١٩٦٠، ١٩٧٠ اى بنسبة ٦٥٪ وقد بلغ معدل الزيادة السنوى ٥٫٦٪[٧].

إن نظرة فاحصة على مجمل اثر المشاريع الصناعية التى أنشئت على أساس المساعدات السوفيتية تبين أن النواتج النهائية لهذه المشاريع ضمنت صنفين: الأول افاد قاعدة حضرية واسعة عربات سكة حديد، حافلات وشاحنات، مكائن ديزل، دراجات هوائية، أدوات منزلية، مقاييس مياه، مزلاجات وصامولات. اما الصنف اثانى فقد أفاد بالدرجة الأولى الطبقات الوسطى وفوق الوسطى فى المدن: السيارات، الثلاجات، ماكينات الغسيل، الطباخات، مكائن الخياطة، سخانات المياه...الخ.

وحصيلة القوى، يبدو أن المساعدات الإقتصادية السوفتينية كانت متوازنة فيما حققته من مزايا لمختلف قطاعات السكان. ان معظم فوائد سد اسوان كانت من نصيب مزارعى الريف. أما فوائد المشاريع الصناعية فقد ذهب نصفها تقريبا لعمال المدن والنصف الآخر للطبقات الوسطى، وعلى عكس مايمكن ان تقتضيه الأيديولوجا، فان المساعدات السوفيتية لم تكن فى آخر المطاف فى صالح الطبقة العاملة. ويمكن أن يعزى ذلك جزئيا الى التوجه السياسى للصفوة الحاكمة المصرية نفسها التى كانت على الرغم من إدعائها بأنها اشتراكية من حيث الفعل أكثر انسجاما وحاجات وتطلعات الطبقة

الوسطى الصغيرة. فتلك الطبقة هى التى كانت المستفيدة الكبرى من خلال المساعدات السوفيتية وسياسات تنموية أخرى فى مصر الناصرية. لقد حقق المزارعون والطبقة العاملة فى المدن مكاسب واضحة خلال تلك الفترة ولكن على نطاق أضيق. والطبقة العليا ككل خسرت ليس سياسيا فحسب. ولكن ايضا فى مجال القوة الإقتصادية والمكانة الإجتماعية.

وفى حين أن المساعدات السوفتيتة العربية اخذت بالتقلص فان المساعدات الأمريكية بدأت تتكاثر فى السبعينات فقد بلغت المساعدة الإقتصادية الأمريكية بين عامى ١٩٤٦، ١٩٨٠ حوالى (٧٫٢ بليون دولار) – ولكن القسم الأكبر من هذه المساعدة (٦٫٨ مليون دولار) او ٩٤٪ من المجموع ثم فى أواخر السبعينات.

وهنا ايضا لم يكن هذا الحدث عرضيا، فالزيادة المفاجئة فى الكرم الأمريكى قد توافقت مع التوجه السايسى الجديد لمصر السادات. وعلى الصعيد الدولى كانت مصر تبتعد عن السوفييت وكذلك عن سياسات عدم الانحياز وعلى الصعيد الاقليمى بدأت مصر تدعو إلى الإعتدال فى الشئون العربية، فالرئيس السادات تحرك بشكل منفرد نحو «تعايش سلمى» مع إسرائيل، اما على الصعيد المحلى فقد اطلق حملة متواصلة ضد التوجه التاصرى، عرفت رسميا باسم سياسة الانفتاح التى تهدف الى تشجيع المستثمرين المحليين والاقليميين والدوليين لتنمية الإقتصاد المصرى، ويمكن ان يقال الكثير لتفسير التوجه الجديد لسياسة السادات فالأقاويل تتباين بين الدوافع الذاتية البحتة (تزعات السادات الشخصية وغرابته) والعوامل الموضوعية الصرفة (الأسس الهيكيلية على الصعيد المحلى والاقليمى والدولى)، ومع ذلك فما يهمنا هنا هو تفحص اثر المساعدات الأمريكية على النمط المصرى لتنمية.

تعتبر الولايات المتحدة أكثر من يقدم المساعدات لمصر فى الوقت الحاضر،

فبين عامى ١٩٤٦ – ١٩٦٥ استخدم القسم الأكبر من المساعدة الأمريكية فى الحصول على المواد الغذائية (٦٥٢ مليون دولار من مجموع ٩٣١ مليون دولار) وماتبقى ذهب الى البنيات التحتية والمشاريع الصغيرة. وفى المرحلة الحالية – اعتبارا من ١٩٧٥ – تغطى المساعدات الأمريكية مجالات أوسع: تمويل استهلاكى نهائى (برنامج الغذاء من اجل السلام) بنيات تحتية، مشاريع زراعية وصناعية منتجة، تحسين الخدمات الاجتماعية، قروض عالية لتصحيح ميزان المدفوعات المصرى، والكثير من المنح والمساعدات الفنية. غير أنه ينبغى التنبيه الى أمرين الأول هو أنه من الصعب تقييم الأثر المتوسط والطويل الأمد لمثل هذه المساعدة فى الوقت الحاضر والى ان هناك متغيرات ملازمة لها اثرها وهى ليست اقل أهمية فى تكوين شكل الصورة الاجتماعية – الاقتصادية لمصر. ومن بين هذه المتغيرات سياسات تنموية وتوزيعية اخرى للنظام، والمدخلات التى تأتى من المصريين العاملين فى الخارج ودخول مصر المتزايدة من النفط وقناة السويس والسياحة.

يشكل الغذاء جزءا كبيرا من المساعدة الأمريكية لمصر، ويمثل ما تسملته مصر من القمح (٦٥٢ مليون دولار الى عام ١٩٦٥، و١٢١٦ مليون دولار بين عامى ١٩٧٥– ١٩٨٠) ومنذ عام ١٩٧٦ شكلت هذه المساعدة ٢٥٪ من مجموع الاستهلاك المصرى، وقد ساعدت مصر على المحافظة على أسعار منخفضة القمح وتنفيذ برنامج دعم غذائى واسع النطاق وتحويل مبالغ حكومية الى مجالات انفاق أخرى، وقد كان الأثر التوزيعى للمساغدة الغذائية بشكل عام فى صالح الفقراء فى المدن فهؤلاء هم الذين يكون فى تناول يدهم الخبز المدعم وليس فقراء الريف، ان كمية لايستهان بها ويصعب تحديدها من المواد الغذائية المدعمة وجدت طريقها نحو السوق السوداء وعرضت باسعار مرتفعة فى المخازن الخاصة.

ولقد اتخذت شريحة مماثلة من المساعدة الأمريكية (١٠٤٦ مليون دولار)

شكل قروض ومنح خصصت فى اغلبها الى مشاريع البنيات التحتية والطاقة، والاتصالات والمخازن والمجارى، وقد مولت فقط ثلاثة مشاريع صناعية وهى الأسمنت والنسيج والملح، وقد اتجهت فوائد كل هذه المشاريع نحو المناطق الحضرية، وثمة فقرة مهمة من المساعدة الأمريكية تتخذ شكل توريد بضائع وقد بلغت القروض لمصر لهذه البضائع أكثر من (١٫٧ بليون دولار) ذهبت لاستيراد مصنوعات امريكية ضمنت مكائن وأدوات احتياطية وحافلات وشاحنات وجرارات وعربات ومواد أولية للصناعة، وهنا ايضا ذهبت معظم الفوائد الى سكان المدن. وكان لمناطق المدن اكبر المكاسب، وقد يكون ذلك مقصودا من كلا مانح المساعدة ومستلمها طالما أن المدن الكبرى كانت مسرحا لاضطرابا خطيرة بسبب المواد الغذائية فى عام ١٩٧٧، وفى حين كانت منفعة فقراء المدن من المساعدة الأمريكية اكبر من تلك التى حققها فقراء الريف، فان الرأسمالية المصرية المتنامية حققت مكاسب لايستهان بها. وقد انتعشت شركات الإنشاءات كنتيجة للاستثمارات الكبيرة التى تمت فى مشاريع البنيات التحتية، كذلك انتعشت المصارف الخاصة وعمليات الاستيراد والتصدير ومؤسسات تجارية اخرى، وقد اصبحت مواد الاستهلاك بما فى ذلك المواد الضرورية والكمالية متوفرة فى مراكز المدن والمناطق الحرة ان هذه النشاطات الاقتصادية المزدهرة ليست فقط نتيجة المساعدة الأمريكية. فالمبالغ التى يجلبها المصريون العاملون فى الخارج كان لها مساهمتها ايضا، الا أنه ينبغى ملاحظة اثرين سلبيين: فقد كان هناك أولا، ضغط تضخمى واضح فى الإقتصاد المصرى، وقد قدر معدل التضخم بين ٢٠، ٣٠٪ سنويا، وكما فى أى مكان آخر فان تضخما مرتفعا من هذا النوع يطال الفقراء، الطبقة المتوسطة الدنيا واصحاب الدخول الثابتة اكثر من الفئات الأخرى للسكان المصريين، وقد ازال تضخم اسعار المواد غير المدعمة كل أثر للدعم الحكومى.

اما الأثر السلبى الثانى فهو المتزايد الظاهر فى التفاوت بين دخول مختلف

الطبقات الإجتماعية، مضفا لماورد في تقرير البنك الدولى فان نصيب الطبقات الاجتماعية الدنيا التى تشكل ٢٠٪ من السكان المصريين، من الدخل القومى انخفض من ٦ر٦٪ فى عام ١٩٦٠ الى ١ر٥٪ فى اواخر السبعينات - وبالمقابل فان نصيب الطبقة العليا، التى تشكل ٥٪ من السكان، ارتفع من ٥ر١٧٪ الى ٢٢٪ من الدخل القومى[٨]. وقد اقترنت هذه الفجوات المتسعة بعرض استفزازى للاستهلاك الملفت للنظر من جانب الطبقة المصرية العليا خاصة طبقة الاغنياء الجدد التى أفرزتها سياسات الانفتاح الاقتصادى.

ان هدف المساعدة الأمريكية لمصر هو «توسيع قاعدة إتفاقية السلام الحالية بين مصر واسرائيل لتضم كل الاطراف العربية الأساسية فى النزاع العربى الإسرائيلى الى تسوية سلمية شاملة. وقد ورد فى وثيقة المساعدة الأمريكية لعام ١٩٨١ التى عرضت على الكونجرس ان المستوى العالى لمساعدتنا لمصر يقوم على الاعتقاد بأن مبادرات الرئيس السادات السلمية مسألة حيوية لذلك الهدف وأن هذه الجهود سوف تدعم وتعزز اقتصاد متين وتام حيث تزداد القدرة على مواجهة الاحتياجات الأساسية للشعب المصرى وتطلعاته المشروعة نحو حياة افضل»[٩].

وهناك اعتقاد جازم لدى متتبعى تطورات الأوضاع فى مصر فى الوقت الحاضر بجديه الجهود الأمريكية من اجل بلوغ هذه الأهداف. لقد اصبح الوجود الأمريكى فى مصر اكثر بروزا من أى وقت مضى فى التاريخ الحديث فمع تزايد العون الأمريكى تضاعف عدد مرات خلال الخمس سنوات الأخيرة عدد موظفى المساعدة الأمريكية والسفارة والمستشارين التقنيين والشركات ان منح تسهيلات عسكرية مصرية لقوات الأمريكية وقيام هذه القوات بمناورات مشتركة مع القوات المصرية اعطت الحضور الأمريكى بعدا جديدا خلال السنوات الماضية بلغ حجما ومضمونا يماثل تلك الأوضاع التى عرفتها ايران فى أواسط السبعينات.

وهناك مؤشرات لامتعاص شعبى ازاء هذا الإرتباط المتنامى، وحتى طبقة التكنوقراط التى كانت قد رحبت بالتوجه المصرى الجديد نحو الغرب بدأت هى الأخرى بالتذمر، واخذوا يشيرون الى التبذير والتكنولوجيا غير الملائمة والخبراء المتنقلين الذين يجيئون ويذهبون لاعطاء المشورة وصياغة السياسة، غير أن الأمر الأكثر خطورة يكمن فيما يروج عن انتشار الفساد والمحسوبية الذين يرافق المساعدة الأمريكية فى الأواسط العليا[10]، وثمة أمر لايقل خطورة عن سابقة وهو تسرب الكفاءات العالية من المؤسسات الحكومية الى المؤسسات الإقتصادية المصرية الخاصة ذات العلاقة الأمريكية حيث يبلغ التباين فى المرتبات والأجور واحدا الى عشرة، إن الأثر المثبط على اولئك الذين مازالوا يعملون فى المؤسسات الوطنية اتخذ ابعادا خطيرة وغالباً مايترجم بتذمر صارخ من الارتباط الأمريكى، وفى الوقت الذى لايمكن القول بان هذه الاثار ترجع مباشرة الى برنامج المساعدة الامريكية نجد أن المواطن المصرى العادى ينظر اليها كأنها صفقة امريكية واحدة. وعندها يأخذ المصريون فى صياغة بعض النكات حول المعونة الأمريكية فما هذا الا تمهيد لاعمال خطيرة يقوم بها مصريون آخرون. ويبدو أن الحكومة المصرية واعية لما يمكن أن يتمخض عنه هذا النهج. فهناك العديد من قوى الامن بحرابهم اللماعة يحرسون المؤسسات الامريكية فى مصر الآخذ بالتزايد وذلك قبل حادث الرهائن الأمريكية فى طهران بوقت طويل.

معوقات التنمية المستقلة:

تثار فى الأدبيات التنموية وجهات نظر وآراء مختلفة ومتباينة حول طبيعة ونوع وأولويات المعوقات التنموية التى تواجه انطلاق البلدان المتخلفة فى مسار دورها وتقدمها حيث تحول هذه المعوقات وتحد من امكانية انطلاق تلك البلدان وتضعف مسيرتها التنموية، ويتركز حصر تلك المعوقات التى تواجه البلدان المتخلفة فى مجموعتين رئيسيتين هى:

اولا: المعوقات الداخلية:

اى المتعلقة بالبلد المتخلف نفسه من طبيعة ومستوى ومدى تطور ذلك البلد وامكانياته وظروفه التطورية، وهى معوقات تنقسم الى قسمين رئيسيين: أولهما العقبات الاقتصادية: حيث لها الأولوية فى الحد والاضعاف لعملية التنمية فى البلدان المتخلفة وأن لها تأثيرا كبيرا وسلبيا فى إنطلاقه مسيرة التنمية التى تواجه البلدان المتخلفة، وهى عقبات عديدة ومتنوعة مثلا: تواجد الحلقات المفرغة أو مايطلق عليها بالقوى الدائرية للفقر والجهل والمرض، وما تؤدى اليه قوى هذا الثالثوث من تحديد وضعف ومحددوية تكوين رأس المال والتى هى فى أمس الحاجة اليه - نقص وندرة ومحدودية رأس المال لدى العديد من البلدان المتخلفة وكذلك مختلف صور رأس المال المتنوعة سواء الانتاجى او الإجتماعى او النقدى منه - ضيق الأسواق المحلية وعدم اكتمالها فى البلدان المتخلفة - وقود الثانية الاقتصادية- الاقتصاد المزدوج- القديم والحديث، أو الأجنبى والمحلى فى تلك البلدان المتخلفة- ضآلة الأدخار وضعف الاستثمار وقلة عائد رأس المال- عدم كفاية ومحدودية الهياكل الارتكازية الأساسية للانتاج من طرق ومبانى، طاقة، جسور، سدود.. الخ. وثانيها: العقبات الاجتماعية: حيث يرى البعض فيها الأولية فى التأثير الاهمية لعرقلتها وأضعفها بل والحد من عملية التنمية والبعض الآخر يرى بأنها مكملة للعقبات الاقتصادية فى التأثير السلبى وعرقلة التنمية، ومن أهم هذه المعوقات: التضخم السكانى وعلاقتة بالموارد الطبيعية أو الثروة المادية- تأخير البيئة الاجتماعية متمثلة فى نقص ومحدودية التعليم والتدريب- بسبب ندرة المهارات الادارية والفنية إضافة إلى الجهل الاقتصادى والذى يتركز بالتوجية خاصة نحو النشاط الخدمى والمضاربات... الخ- عدم كفاءة وكفاية الجهاز الحكومى فى الدول المتخلفة لقيامه بأعباء النشاط الاقتصادى الخدمى والانتاجى معا، إضافة إلى محدودية الوعى وتدنى الاخلاص نحو القيام بأعباء

التنمية وإنجازها فى مجتمعاتها – عدم العدالة فى توزيع الدخل القومى بين عناصره المكونة له فى تلك البلدان[١١].

ثانيا: المعوقات الخارجية:

وهى المعوقات المرتبطة والناجمة عن طبيعة الظروف الدولية السائدة ونوع العلاقات الخارجية للبلدان المتخلفة التى تربطها مع البلدان الأجنبية اقتصاديا وتجاريا وماليا...الخ. ويتمثل ذلك فى شروط التبادل التجارى سيطرة الشركات المتعددة الجنسية على السوق الدولية، وما أدى كل ذلك من احتلال وعدم استقرار في موازين البلدان المتخلفة.

ولكن هل حقا ان ماذكرناه اعلاه من عقبات متنوعة ومختلفة وكما تذكر فى اغلب الادبيات التنموية هى عقبات أساسية ولها أولوية امام التنمية فى البلدان المختلفة؟

اعتقد أن الإجابة تكون بالنفى، لأن ما اطلق عليه سالفا بعقبات ومعوقات ماهى الا:

١- نتائج لاسباب التخلف فى البلدان المتخلفة تواجهها داخليا وخارجيا والقضاء على أسباب التخلف يؤدى، الى ما ترتب عنه من نتائج اقتصادية واجتماعية وخارجية.

٢ مظاهر لحالة التخلف والتى نجمت عن اسباب التخلف التى أخرت وعوقت النمو والتطور الطبيعى فى البلدان المتخلفة.

٣- ان هذه المعوقات متفاوته فى تواجدها لدى العديد من البلدان التخلفة إضافة الى نسبية التأثير والفعالية لبعض من تلك المعوقات امام التنمية للبلدان المتخلفة حتى لو صح إعتبارها فعليا معوقات تنموية تواجه البلدان المتخلفة مثل: الموارد الطبيعية، السكان، ضيق الأسواق أو الأسواق

المحلية.... حيث أن لمثل هذه المعوقات تأثير قليل او محدود او معدوم فالعديد من البلدان تقدمت وتطورت بصورة كبيرة وفيها قلة من الموارد الطبيعية وسوقها محدود صغير..الخ.

٤- اضعاف وترهيب الدول المتخلفة - حكومات ومجتمعات - امام سعة وتنوع مظاهر تخلفها الاقتصادى والإجتماعى والتكنولوجى والتى يطلق عليها معوقات وبالتالى الحد من ثقة البلدان المتخلفة بنفسها وبقدراتها على إمكانية تطورها وتقدمها اذ هي قررت بجدية واخلاص ووعى كبير القضاء على تخلفها خاصة وأنه في وقتنا الحاضر غالبية الدول المتخلفة إن لم تكن كلها تسعى وعلى إختلاف نظمها وايديولوجيتها من اجل تطورها وتقدما وعن طريق إحداث التنمية فى بلدانها[١٢].

والواقع أن أكبر وأهم عقبة تواجه البلدان المتخلفة فى تنميتها هى عقبة سياسة داخلية خاصة وبصورة رئيسية وأساسية، متمثلة فى فقدان وإنعدام تواجد القيادة السياسية الواعية والمخلصة والموحدة وطنيا وقوميا وطبقيا والمؤمنة كاملا فى تنمية اقتصادية واجتماعية وبصورة جذرية وشاملة لمجتمعاتها ولصالح الأغلبية.

دور التعليم فى التنمية:

بعد التأكيد على هذه الحقائق البديهية العامة. ننتقل الآن الى النظر فى دور التعليم فى التنمية على ضوء معطيات عصرنا، عصر الثورة العلمية التكنولوجية. ان النظر الى مهمة التعليم فى هذا الإطار يحتم علينا الاتجاه بانظارنا الى المستقبل، ومعالجة قضايا التربية والتعليم بنظرة الغد، لابنظرة الأمس، بالنظرة التى تواكب العصر، وتنطلق من حاجات الغد، وبالنظرة المسجونة فى إطار الحاضر الذى يشتكى من طيات الماضى عليه لقد كانت مهمة التعليم منحصرة الى عهد قريب فى نقل معلومات الكبار الى الصغار

نقل تراث السلف الى الخلف، من هنا كانت التربية تكتسى طابعا محافظا، المحافظة على استمرارية الوجود الإجتماعى والفكرى، ومقاومة كل تجديد او تغيير بشكل صريح أوضمنى، اما اليوم، وفى عصر السباق نحو التقدم، فان مهمة التربية قد اصبحت، بناء عالم الغد والأعداد له.

ولعل أبرز مظاهر التخلف الذى تعانى منه بلدان العالم الثالث، اليوم، هو أن التعليم فيها مازال عاجزا عن القيام بهذه المهمة، أو أنه لايقوم بها على الوجه المطلوب. هناك بلدان يخيم التراث، المفهوم فيها سكونيا متحجرا، على تعليمها الشيء الذى يعطيه مضمونا متخلفا رجعيا، لايتجاوب مع حاجات العصر الملحة، ولايعمل على تغيير البنيات القائمة، بل يحافظ عليها كما هى والى جانب هذا الارتباط السكونى المتحجر للماضى الوطنى وثقافته، هناك فى معظم بلدان العالم الثالث، ارتباطا مماثل بالثقافة الغربية التى تجاوزها الغرب نفسه او يعمل جاهدا على تجاوزها وتخطى حدودها تلك الثقافة الجديدة — القديمة التى تجتهد البلدان المتخلفة فى التمسك بها على أنها ثقافة الحاضر والمستقبل. ثم هناك الارتباط بمفاهيم وقيم وطنية او مستوردة فقدت فعاليتها وصلاحيتها الى غير ذلك من الروابط الفكرية والروحية التى تشد هذه البلدان الى الماضى ماضيها هى، أو ماضى غيرها، بالف وثاق، وتمنعها من التحرك بل القفز الى الأمام.

قد تكون هذه الوضعية وضعية مؤقتة تفرضها ظروف بدء النهضة قد تكون مرحلة لتأكيد الذات والشخصية والاصالة، ولكنها تصبح حتما مرحلة مثبطة معوقة اذا هى إتخذت صبغة «المؤقت الدائم» اذا لم تكن نقطة ارتكاز للانطلاق نحو المستقبل، اذ لم تندمج بسرعة فى عملية نمو متكاملة تحرص على مسابقة الزمن، حرصها على تأكيد الاصالة، هذه الاصالة التى لن تكتسى معنى تقدميا ما لم تستمد مقوماتها من الممارسة الجماهيرية لعملية التغيير والبناء التى يتطلبها عالم الغد ولاينتظر ولايرحم، أنه عالم لا تقبل فيه المشاكل

أى حل، غير طريق العمل المتجه نحو المستقبل، حتى ولو كانت مادية مستقاة من الماضى السحيق.

ان التنمية فى البلدان المتخلفة لن تحقق أهدافها، بل لن تكون تنمية حقة، مالم تبنى على التخطيط لحرق المراحل على أساس الاعداد والدخول مباشرة فى عالم الثورة العلمية التكنولوجية، هذه الثورة التى تتطلب الخبراء والفنيين المتخصصين بنسبة أعلى كثيرا من حاجتها الى العمال اليدويين. ان حاجة الغد من الطاقات الفكرية أكبر واعظم من حاجته الى الطاقات الجسدية لقد أخذت الآلة الاتوماتيكية تحل محل القوى الجسدية البشرية، فنقصت بذلك الحاجة الى العاملين بايديهم وازدادت الحاجة الحاحا الى العاملين بادفعتهم، وفى هذا الصدد يقدر الباحثون ان حاجة البلدان المتقدمة المصنعة من القوى العاملة الجسدية لن تتجاوز ١ ٪ فى نهاية هذا القرن، اما الباقى ٩٩ ٪ فهى كلها حاجات فكرية محضة لقد أدركت البلدان المصنعة هذه الحقيقة. ولذلك نراها توا جه التربية والتعليم فى بلدانها الى غزو الفكر ولاستثمار العقل. ومن هنا اصبح مقياس النمو فى بلد من البلدان. هو، لا ماقد يتوفر عليه هذا البلد من دخل اقتصادى قد يكون مرتفعا وسط ركام من التخلف الفكرى والصناعى والاجتماعى - كما هو الحال فى بعض الدول المنتجة للبترول - بل أن النمو الآن يقاس بالعلم والتقنية والمستوى العلمى والتكنولوجى الذى يتوفر عليه هذا البلد أو ذاك.

واذا كان هذا هو قانون اليوم والغد، فلقد كان ايضا قانون للأمس، القانون الذى يعبر عن جانب أساسى من جانب النمو الذى درسته وتعرفه البلدان المصنعة اليوم، وإن نظرة سريعة الى واقع هذه البلدان تكشف لنا عن طريق التقدم الحاصل، ومفتاح التقدم المقبل.

واذا نظرنا الى المستوى العلمى والتكنولوجى الذى تعرفه الولايات المتحدة

الأمريكية الآن، من زاوية دور العلم والتقنية في التقدم، ودور الطاقة العاملة المتعلقة والمختصصة، فان الاحصائيات تقدم لنا صورة حية عن توزيع الطاقة العاملة فيها حسب مستواها الثقافي والصورة كمايلي: ٢٠٪ فقط من الطاقة العاملة الأمريكية تتوفر على اقل من ثماني سنوات دراسية، ٢٠٪ تتوفر على مستوى تعليمي يتراوح مابين ٩ سنوات و ١١ سنة دراسية، ٣٢٪ تتوفر على ١٢ سنة دراسية، ١٣٪ يتراوح مستوى التعليم بين أفرادها مابين ١٣ : ١٥ سنة دراسية، ١٥٪ الباقية تتوفر على اكثر من ١٥ سنة دراسية[١٣].

إذن، فإن ٨٠٪ من الطاقة العاملة الأمريكية يتراوح مستواها التعليمي من ٩ سنوات دراسية الى أكثر من ١٥ سنة دراسية ، هذا علاوة على استمرار افراد هذه الطاقة العاملة في اكتساب المعرفة المتجددة بواسطة التدريب والبحث وبواسطة وسائل الاعلام المتخصصة، وغير المختصة، في نشر المعرفة العلمية، وغني عن البيان هنا، القول بان هذا المستوى العلمي الرفيع الذي تتوفر عليه الطاقة العاملة الأمريكية هو احد العوامل الرئيسية والأساسية في تقدمها العلمي والتكنولوجي.

واذا كان المجتمع الأمريكي مجتمعا جديدا، يمكن اعتبار صناعاته وتقنيته وعلومه امتدادا للثورة الصناعية الأوروبية. مجتمعا يغتني باستمرار بافواج من الأدمغة المهاجرة، ويتزود بما يستفيده من الهيمنة الإمبريالية التي يمارسها عالميا فإن لنا في الإتحاد السوفيتي مثالا رائدا ونموذجا من النماذج الفريدة، يبين لنا بوضوح أهمية الدور الذي يلعبه التعليم المخطط المعمم في عملية حرق المراحل والقفز من وضعية روسيا القيصرية في مستهل هذا القرن كانت متخلفة جدا بالقياس الى البلدان الأوروبية مثل المانيا وانجلترا وفرنسا، فكيف استطاع الاتحاد السوفيتي القفز من تلك الوضعية المتخلفة الى الوضعية المتقدمة التي يعيشها اليوم؟ مهما يكن من أثر العوامل الأخرى، الإقتصادية والسياسية فان الدور الأساسي يجب أن يعزى في الدرجة الأولى الى النهضة العلمية، بل

الى الثورة الثقافية والعلمية، التى عاشها هذا البلد جنبا الى جنب، وبإنسجام وتساوق، مع الثورة الاشتراكية.

لقد قام أحد الاقتصاديين السوفييت، ستروميلين بدراسة علاقة التعليم بالتنمية فى المجتمع السوفيتى، فى الفترة التى تمتد مابين ١٩١٤ : ١٩٢٤، اى مابين احتضار القيصرية الى بداية الانطلاقة الإشتراكية، وكان المبدأ الموجه الذى سار عليه هذا الباحث فى دراسته هو «التعليم يحسن من مهارة العمال ويزيد من قدرتهم الإنتاجية، مما يؤدى الى زيادة سريعة فى الدخل القومى للمجتمع بأكمله، ومن أبرز النتائج التى توصل اليها هذا الباحث مايلى[١٤]:

١- لقد اتضح من خلال الدراسة الميدانية أن التعليم، مهما كان ابتدائيا اوليا يمكن العمال من انتاج افضل وأكبر من الإنتاج الذى يعود ارتفاعه الى عدة سنوات من التدريب فى المصنع. وعلى هذا فسنة واحدة من التعليم الإبتدائي تمكن العامل من الزيادة فى انتاجه بنسبة ٣٠٪ فى المتوسط فى حين أن التدريب فى المصنع لايرفع انتاج العامل الأمى الا بنسبة تتراوح مابين ١٢٪، ١٦٪ فى السنة. أما اذا توفرت للعامل اربع سنوات من التعليم الابتدائى فان مردود انتاجه، وبالتالى اجرته، يفوق مردود واجرة العامل الأمى بنحو ٧٩٪ وترتفع هذه النسبة الى ٢٣٥٪ اذا قضى العامل فى التعليم سبع سنوات، والى ٣٢٠٪ اذا درس من المدارس لمدة ١٢ سنة.

٢- هذا من حيث دور التعليم فى تحسين الإنتاج والرفع من المردودية اما دوره فى تغطية نفقاته والرفع من الدخل القومى عامة، فلقد اوضحت هذه الدراسة أن تعميم التعليم في الإتحاد السوفيتى، وهو التعليم الذى قفز بعدد التلاميذ من (٤ ملايين سنة ١٩١٤ الى (٨ ملايين) سنة ١٩٢٤، قد تطلب إنفاق (١٫٦٢٢ مليون روبل)، وهو مبلغ أمكن

للزيادة الحاصلة فى الدخل القومى بسبب هذا التعميم للتعليم تغطيته فى مدة خمس سنوات فقط، اذ بلغت الزيادة فى الدخل القومى بسبب مردودية العمالة الذين تلقوا تعليما فى هذه الفترة (خمس سنوات من التعليم) بلغت مليارين من الروبل. هذا اذا نظرنا فقط الى مدة العمل التى تتطلبها تغطية نفقات التعليم. اما اذا اعتبرنا المدة الكاملة التى يقضيها العامل المتعلم فى العمل والإنتاج، وهى تتراوح مابين ٣٥ : ٤٠ سنة (مابين الخروج من المدرسة وسن التقاعد)، فان الزيادة فى الدخل القومى الحاصلة من ارتفاع المردودية بفضل التعليم تتجاوز (٦٩ مليار روبل)، بمعنى أن مردودية التعليم فى هذا المثال، تفوق باكثر ٤٢ مرة ثمن تكاليفه.

٣- اضف الى ذلك، المجهود الجبار الذى بذل فيما بعد، على مستوى التعليم الثانوى والتقنى والتالى، ويكفينا لأخذ فكرة عن هذا المجهود أن نشير الى أن عدد الطلاب المتخرجين من الثانويات العامة والتقنية قد قفز من (١١٠٠٠ طالب سنة ١٩٣٠ الى مليون (٥٤٠٠٠٠ الف) طالب سنة ١٩٦٠ كما قفز المتخرجين من التعليم العالى من (٤٤٠٠٠ الف) طالب سنة ١٩٣٠ الى (٣٤٣...الف) طالب سنة ١٩٦٠، وبالجملة قفز عدد الذين تلقوا الدراسة الثانوية والجامعية (٥٨٧٠٨٠٠٠ مليون) طالب سنة ١٩٥٩، أى بزيادة قدرها (٣٤) مليون طالب بالنسبة لعام ١٩٣٩، وذلك رغم ظروف الحرب والخسارات المادية والبشرية التى تسببت فيها ولم يقتصر هذا المجهود الضخم الذى بذله الإتحاد السوفيتى فى ميدان التعيم على الذكور وحدهم بل لقد كان نصيب الإناث كبيرا جدا، الشيء الذى جعل النساء يشكلن عام ١٩٦٠، ثلث المهندسين والمختصين فى البحث العلمى، وثلاثة أرباع الأطباء و٧٠٪ من رجال التعليم.

واذا كان التجربة السوفتية تقدم لنا مثالا عن مدى الطفرة التى يمكن ان يحققها بلد متخلف فى مجال البناء الإشتراكى واقتحام الحضارة العلمية والتكنولوجية من بابها الواسع الوحيد، باب العلم والمعرفة، فان هناك تجربة اخرى تقدم لنا أروع مثال عن الدور العظيم الذى يلعبه التعليم ونشر المعرفة العلمية فى مجال الكفاح التحريرى والصمود البطولى امام التقنيات المعاصرة، ووسائل الدمار الجهنمية، أنها تجربة فيتنام الشمالية الديموقراطية الشعبية.

لقد ربطت الثورة الوطنية الفيتنامية ابتداء من ١٩٤٥ بين تحرير البلاد وتحرير العقول لقد كان الشعار الذى اطلقه «هوشى منه» سنة ١٩٤٦ سحق المعتدين فى الجبهة ، ومحو الأمية فى المؤخرة – هكذا سارت عملية التحرير جنبا الى جنب مع الكفاح ضد الأمية والعمل المتواصل من اجل نشر المعرفة العلمية فى صفوف اوسع الجماهير الشعبية، حتى اذا انهزم الاستعمار الفرنسى وتحقق الاستقلال عام ١٩٥٤ خطت الثورة الفتينامية خطرة واسعة أخرى فى الميدان نفسه ميدان تعميم التعليم والقضاء على الأمية بشكل جذرى، لقد كان الشعار الذى اطلقه «هو شى منه» فى هذه الفترة «على المتعلم أن يعلم أمى وأن يسهم فى التعليم الشعبى، وعلى الأمى أن يبذل جهدا كبيرا، ولابد أن يعلم الازواج زوجاتهم والكبار إخوتهم واخواتهم الأصغر منهم، والاطفال اباءهم[١٥].

لقد عملت الثورة الفيتنامية على اقامة نظام تعليمى متكامل، نظام من التعليم الشعبى الوطنى، اعطى الاولوية منذ عام ١٩٤٥ لثلاث أمور جوهرية هى:

١ – محو الأمية محو تاما.

٢ – استخدام اللغة الوطنية وتطويعها وتطورها.

٣ – اعطاء التعليم مضمونا وطنيا متحررا مستمدا من النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والثورة الوطنية الشعبية.

وقد اتسع نطاق هذا البرنامج التعليمي الوطني الشعبي وتجذرت اختياراته وبنيانه غداة الاستقلال، فكانت النتيجة ان قفز عدد تلاميذه الابتدائي والثانوي بين عامي ١٩٥٥ ١٩٦٤ من (٧٥٠ الف) تلميذ الى مليونين و(٧٠٠ الف) تلميذ، كما قفز عدد تلامذه المدارس المهنية في نفس الفترة من الفين، و(٨٠٠ تلميذ الى خمس وثلاثين الف) و(٦٠٠) تلميذ، وارتفع عدد طلاب التعليم العالي من الف و(٢٠٠ طالب) الى ستة وعشرون الف (و٣٠ طالب).

اما عدد الكبار الذين تم تعليمهم القراءة والكتابة والحساب ايام حرب التحرير (مابين ١٩٤٥ – ١٩٥٤) فقد تجاوز (٨). ملايين شخص استمر عدد كبير منهم في متابعة دراسته التكميلية. وهكذا ففي سنة ١٩٦٥ انهى اكثر من مليوتين من الكبار، ذكورا واناثا، تعليمهم التكميلي الأولى، وتمكن أكثر من (٣٠٠٠٠٠ الف) رجل وأمرأة من اتمام الدراسة التكميلية من المستوى الثالث.

وقد كانت النتيجة الملموسة لهذه الجهد التعليمي الضخم الذى تناول الكبار والصغار، الذكور الاناث، هو ذلك الموقف البطولي الفذ الذى وقفه الشعب الفيتنامى أمام العدوان الأمريكي الشرس. لقد استطاع هذا الشعب الصغير بفضل التعليم ونشر المعرفة العلمية، أن يستوعب التقنيات الحربية الحديثة، ويتابع تطورها وأن يصمد بالعلم والتضحية امام هجوم الطائرات والدبابات والمدافع الأمريكية المزودة بأحدث الأجهزة الالكترونية، بل أنه استطاع، أكثر من ذلك، أن يكيف نظامه التعليمي مع ظروف الحرب والدمار. لقد هدمت القوات الأمريكية معظم المدارس، خاصة في البادية، فهذا الشعب الفيتنامي يواجه التحدى بالتحدى، فقسم المدارس الى مجموعات صغيرة، امكن اقامتها بسهولة في القرى الصغيرة وفي الغابات وتحت الاشجار، فاستمر بذلك المجهود التعليمي الى جانب المجهود الحربي، وهكذا فبدلا من أن ينقص حجم

التعليم، او يتوقف عن النمو، بسبب ظروف الحرب، ازداد ارتفاعا، اذ كان عدد تلامذة المدارس يزيد كل سنة بنحو نصف مليون تلميذ، كما واظب اكثر من مليون رجل وأمرأة على الدراسة التكميلية، كل ذلك في إطار عملية واسعة جعلت التعليم يساهم في الإنتاج مباشرة، في نفس الوقت الذى يقوم رواده بواجبهم في جبهات القتال. وهكذا كان تلامذه المدارس، كبار وصغارا، يساهمون في المجهود الحربى، وفي مجهود الإنتاج، في نفس الوقت الذى كانوا يتابعون فيه دراساتهم الشيء الذى جعل التلاميذ، حتى الصغار منهم يساعدون في اعالةو الأسرة، واعانة الدولة على تغطية نفقات التعليم وتحمل اعباء المدمرة.

هل نحن في حاجة بعد هذه الأمثلة الناطقة الى التأكيد على أهمية التعليم ونشر المعرفة العلمية في ميدان التحرير والتنمية؟ لنتف بالاشارة إلى أن التعليم لايمكن أن يؤدى دوره هذا إلا إذا توافرت شروط أساسية منها عى الخصوص:

١ - تعميم التعليم ضرورة من ضرورات التنمية:

لاجدال في أن تعميم التعليم قد أصبح الآن ضرورة من ضرورات العصر، واذا كانت الدول المتقدمة المصنعة رأسمالية كانت أو اشتراكية تجتهد اليوم في جعل مدة الدراسة الإلزامية أطول مايمكن، فإن التنمية في البلاد المتخلفة تتطلب كما اشرنا الى ذلك، التخطيط المحكم لحرق المراحل، وهذا بدوره يتطلب، ليس فقط اجبارية فترة التعليم وتمديدها اطول فترة ممكنة، بل ايضا، القيام بمجهود ضخم ومتواصل لمحو الإمية بين الكبار، رجالا ونساءا، ونشر المعرفة العلمية بمختلف الوسائل، وعلى اوسع نطاق.

ان هدف التربية والتعليم في البلاد المختلفة، ليس تحقيق التقدم الاقتصادى للمجتمع ككل، بل الحفاظ على الوضع القائم، واعطاء كل فرد نوعا من

التربية يتناسب مع مستوى الفئة التى ينتمى اليها، مستواها المادى والفكرى، وهنا ستتخذ التربية شكلا هرميا، شكلا طبقيا، والهدف الأساسى منه هو الحفاظ على الوضع القائم. أن هذا الطابع المحافظ للتربية، وهو طابع يعكس انقسام المجتمع الى طبقات وهو ماجعل التربية تقف دوما أمام التغيير والتجديد. فكل جديد يعتبر بدعة، أو هرطقة، وبالتالى يحارب ...... أن الفضيلة فى هذه الحالة هى فضيلة السلف، والعلم هو علم السلف، ومنبع الحلول للمشاكل القائمة هو دوما السلف وحياة السلف، وفى جميع الحالات كان السلف وكان الماضى برمته، يستغل من اجل تكريس الوضع الطبقى السائد.

ولو عدنا الى العقود الأولى من القرن الراهن نجد أن التعليم الحديث فى مصر، ولد فى رحاب الإستعمار الانجليزى – الذى صاغ النظام التعليمى، او على الأقل اثر فى صياغته، حتى لا تتعارض مخرجاته مع مصالحه وفى السيطرة على المجتمع المصرى، وهذا يعنى أن ولادة التعليم اتت ولادة مشوهة، انعكس تشوهها على دور التعليم فى إنضاج الوعى، لأن الوعى بالتعليم كان محكوما ومحدودا من قبل المستعمر فى ازدواجية النظام التعليمى: تعليم دينى وتعليم علمانى، مدارس للذكور وأخرى للاناث، مدارس خاصة واخرى عامة. كما عمل المستعمر، على أن يخرج التعليم، «كتبة وموظفين، يساعدونه فى أداء الأعمال التى تتطلبها سيطرته، ولذا قاوم مثلا اقامة تعليم فنى متوسط وعالى، يؤثر فى توجهات الانتاج والاستقلال الإقتصادى فضلا عن تأثيره فى توزيع الفرص التعليمية، التى تركزت فى الحواجز المصرية، وفى القاهرة بالذات، فكانت متاحة للقادرين، والأغنياء من الطبقة العليا، وللذكور اكثر من الإناث[١٦].

واذا تساءلنا عن وضعية التعليم بعد ثورة ١٩٥٢ سنجد أن التغيرات التى وقعت، لم تخرج عن «الاصلاح الاجتماعى». لقد حدثت اصلاحات فى التعليم، كانت أكثر ميلا الى الكم منه الى الكيف، وافضت محاكاة سياسات

النمو الاقتصادى - الى نمو كمى مصاحب فى التعليم، ترتب عليه زيادات كمية فى عدد المدارس، معدلات الاستيعاب، دون إحداث تغييرات جوهرية داخل النظام التعليمى، سواء من حيث شكل المؤسسة التعليمية أنو نوعية العلاقات الاجتماعية بداخلها، التى لم تخرج كثيرا عن علاقة السيطرة الباتريكية الابوية فى الأسرة، بين رب الاسرة وباقى عضائها، وبين الذكور والاناث، والتى كانت هى بدورها نتاجا للعلاقات الاجتماعية، بين الطبقات، وبين الحاكم والمحكوم فرب العائلة وناظر المدرسة، وكبير العائلة، كلها تكرس نمطا محددا من العلاقات الاجتماعية السائدة فى المجتمع، والتى تعزز السيطرة والتوجيه من اعلى.

ان تعليم الكبار فى بلد متخلف، ضرورة من أكثر الضروريات التى يستلزمها تحقيق تنمية سريعة، ذلك لأن أى مجهود جدى مخطط يبذل فى مجال تعليم الكبار يعطى نتائجه فورا على صعيد الانتاج وتحسين المردودية فى نفس الوقت التى يتطلب فيه نفقات اقل كثيرا من النفقات التى يتطلبها تعليم الصغار، واذا كنا قد أشرنا قبل ذلك الى الفرق الكبير بين مردودية العامل المتعلم ومردودية العامل الأمى. فان الدراسات المقارنة اوضحت بكفية جلية أن تعليم الكبار يهتم أسرع كثيرا من تعليم الصغار، وبنفقات أقل، وهكذا، فما يتعلمه الطفل، مثلا فى اربع سنوات من الدراسة الابتدائية، يتعلمه الراشد فى سنة واحدة، اذا درس لمدة خمس ساعات فى الأسبوع بكيفية منتظمة ومنهجية. اما بالنسبة لتعليم القراءة والكتابة فقد تكفى ساعة واحدة فى اليوم لمدة اربعة أشهر فقط. وواضح من هذا ان تكلفة تعليم الكبار هى اقل اربع مرات من تكلفة تعليم الصغار، علاوة على أن مردودية تكون ثورية ومتصاعدة بتصاعد المستوى التعليمى وتعطى نفقاته فى فترة وجيزة، وتساهم مساهمة كبرى فى زيادة الدخل القومى.

واذا كان لتعليم الكبار تلك الأهمية الكبرى التى ابرزناها فى مجال الانتاج

والدخل القومي، فان له ايضا نتائج بالغة الأهمية بالنسبة لتعليم الصغار فلقد اتضح من الدراسات التى اجريت فى هذا المجال، آن الاطفال الذين يعيشون فى اسر أمية يلاقون صعوبات اكبر فى التعليم، وينسون ما تعلموه بسهولة، وفى فترة وجيزة، وذلك على العكس من الاطفال الذين يعيشون وسط اسر متعلمة مثقفة فهم يتعلمون بسهولة ويحتفظون بمعلوماتهم لمدة أطول، وذلك بفضل الظروف الملائمة التى يهيؤها لهم الوسط العائلى المثقف.

وباختصار يمكن التأكيد بان جميع التجارب الناجحة فى مضمار التنمية قد انطلقت بكيفية أو أخرى، من محو الأمية، ونشر المعرفة العلمية بين الكبار، وفتح المجال امامهم ليستكملوا تعليمهم ويجددوا معلوماتهم باستمرار، وذلك بمختلف الوسائل والطرق كالدروس الليلية، والوسائل السمعية والبصرية، وتجنيد كافة وسائل الإعلام لنشر العلم والمعرفة بطرق مبسطة وتطبيقية.

٢- الإعتماد على نشر المعرفة على اللغة القومية:

اما بالنسبة للضرورة الثانية، وهى استعمال اللغة القومية، فمن الواضح أن برنامجا تعليميا يهدف الى تعميم التعليم بين جميع الاطفال، البالغين سن الدراسة ومحو الأمية ونشر المعرفة العلمية بين صفوف الجماهير، أن برنامجا واسعا ومتكاملا من هذا النوع، لايمكن ان توفر له الإمكانيات المادية والبشرية، ولايمكن أن يكتب له الانتشار والنجاح، الا إذا كانت لغة التعليم هى اللغة القومية، ان تعليم الكبار لايمكن أن يكون مثمرا ومفيدا، ولايمكن أن يتحقق بالسرعة المطلوبة، الا إذا كان باللغة الوطنية، والا انقلبت العملية الى تعليم لغة أجنبية لا يستسيغها الكبار الاميون بسهولة الا بمشقة وطول مدة هذا فضلا عن كونها لانفهم فى حياتهم العملية، فى بلاد تحترم نفسها وتبنى أما بالنسبة للصغار، اطفال المدارس، فلقد ابرزت مختلف الدراسات أن اللغة

القومية هى أفضل واسهل وسيلة للسير بهم فى مدارج المعرفة. لقد أكد تقرير لليونسكو نشر عام ١٩٦٣ ان اللغة الوطنية، اللغة الأم، «هى من الناحية السيكولوجية منظومة من الرموز تعمل أوتوماتيكيا فى ذهن الطفل، عندما يريد أن يتكلم أو يفهم، وهى من الناحية السوسيولوجية تربط الطفل بقوة مع المجموعة البشرية التى ينمى اليها، من الناحية التربوية تمكن من التعلم بسرعة أكبر من السرعة التى يتعلم بها اذا كانت اللغة اجنبية عنه[١٨]».

نعم إن اللغات القومية فى البلدان المختلفة تعانى بدورها من التخلف فمعظمها لايساير التطور ولايستوعب الفكر العلمى والعمليات الحديثة والكثير منها لهجات محلية لم ترق بعد الى مستوى لغة قومية مكتوبة. ولكن عندما يتعلق الأمر بالعالم العربى الذى يتوفر على لغة قومية استطاعت فى القرون الوسطى، وخلال فترة وجيزة أن تستوعب مختلف جوانب الثقافة الإنسانية وعلى رأسها العلوم اليونانية، فان النقص الذى تعانيه هذه اللغة إنما يعكس نقص المتكلمين بها، وبالتالى فإن المسألة الأساسية هنا، ليست مسألة للغة ذاتها، بل هى مسألة ارادة اهلها وتصميمهم على خدمة لغتهم ومجتمعاتهم.

ولنا فى تجربة الفيتنام التى تحدثنا عنها، خير مثل فى هذا الموضوع. فالعمل الضخم الذى قامت به الثورة الفيتنامية، ماكان ليتحقق له النجاح لو لم يستند الى اللغة القومية الفيتنامية التى تم بعثها، واغناؤها، وتطويرها خلال النهضة الثقافية التعليمية، التى تحدثنا عنها، لم تكن اللغة الفيتنامية لغة حضارة وثقافة كاللغة العربية مثلا، وانما كانت مجرد لهجة لم يبدأ استعمالها كلغة كتابة الا فى القرن الثامن عشر. وكما هو الشأن فى بلاد اخرى. لقد كانت لغة العلم والثقافة فى فيتنام اثناء الاحتلال الفرنسى هى اللغة الفرنسية وحدها، أما اللغة الفيتنامية. فلقد كانت تعتبر لغة ثانوية تدرس كلغة أجنبية. ولكن ابتداء من عام ١٩٣٠ بدأت حملة وطنية واسعة من اجل إنعاش اللغة الفيتنامية الوطنية. ولم تمر سوى عشر سنوات حتى أصبحت لغة طبيعة قادرة

على التعبير على مختلف جوانب الثقافة الأدبية والعلمية والتكنولوجية.

نعم لقد واجهت هذه اللغة مشكلة المصطلحات العلمية، ولكن الثورة الفيتنامية تغلبت على هذا المشكلة بسهولة، وذلك بإعطاء هذه المصطلحات طابعا وطنيا، مماجعلها تندمج فى حياة الشعب وتصبح جزءا من لغتة وتفكيره ولقد سلكت النهضة اللغوية فى فيتنام ثلاث طرق متكاملة للتغلب على مشكلة المصطلحات: الاقتباس من اللغة الصينية أولا، وفتنمة المصطلحات الإوروبية، أى النطق بها كما هى بعد ملاءمتها بالتكسير أو الاختزال مع اللغة القومية ثانيا، واستعمال الكلمات الفيتنامية الخالصة ثالثا: جعل الطرق مجتمعة تمكن الشعب الفيتنامى من خلال عملية ثورية واحدة، ولكن واسعة النطاق من تحرير ارضه، وتحرير اقتصاده، وتطوير لغته، وتجديد ثقافته وبناء اشتراكيته.

٣- ضرورة ربط التعليم بالتنمية وافاقها:

ان الدرس الثمين الذى يجب أن تستخلصه من هذه التجارب والدراسات التى أشرنا اليها، هى أن التنمية كل لايتجزأ: فلا يمكن تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية، بدون تعميم التعليم ومحو الأمية ونشر المعرفة العلمية على أوسع نطاق، مثلما أنه لايمكن القيام بذلك كله إلا باللغة القومية، علما بأن هذا كله لايمكن أن توفر له الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة، وبالتالى لايمكن أن يتحقق له النجاح، الا فى اطار من التنمية الشاملة المعتمدة على تخطيط علمى محكم، يفسح المجال واسعا لمساهمة الشعب ومراقبته. أما المحاولات الجزئية التى تتم فى هذا الميدان أو ذاك، فهى محاولات مصيرها الضياع والفشل. ولقد أظهرت الدراسات الحديثة التى أجريت فى هذا المجال، مجال محو الأمية وتعميم التعليم ونشر المعرفة العلمية فى العالم الثالث، ان جميع التجارب قد منيت بالفشل الكلى، ماعدا بعض البلاد التى تبنت المنهج الاشتراكى، وهذا شىء واضح، لأن أى برنامج تعليمى من هذا المستوى

لايمكن أن يكتب له النجاح إلا اذا كان مندمجا فى برامج تقدمية للتنمية الشاملة التى تستهدف البناء الإشتراكى.

وهنا نصل الى الضرورة الثالثة التى أشرنا اليها من قبل، ضرورة ربط التعليم بالتنمية وتكييف هياكله، وبرامجه ومناهجه ومحتواه مع متطلبات التنمية فى إطار خطة عامة شاملة فى هذا الإطار، وعلى أساس هذه الرؤية المستقبلية يجب أن ننظر الى مشكلة التعليم فى بلادنا. أن مشكل سيظل قائما ومتفاقما، وسيظل ما ننفقه عليه يذهب جله هباء، مالم تربطه بالمشاكل الأخرى التى تطرحها قضية التنمية، ربطا جدليا، وفى إطار خطة اشتراكية ديموقراطية للتنمية. إن ربط التعليم بالتنمية فى إطار مخطط شامل مسألة ضرورية لنجاح التنمية ذاتها بقدر ماهى ضرورية لتعميم التعليم وتحديثه.

إن معالجة التعليم فى بلادنا، ومن خلال هذا المنظور الاشتراكى للتنمية، يتطلب القيام بإحداث تغييرات جذرية فى هياكله وأساليبه ومضمونه، واذا كان المجال هنا لايتسع لإقتراحات مفصلة متكاملة، فلا أقل من الإشارة الى بعض جوانب التغيير الذى يجب إحداثه:

١ – من الضرورى إعادة النظر فى الهيكل العام لنظامنا التعليمى، وهو هيكل ورثناه عن الإستعمار الذى غرس فى بلادنا «المدرسة الرأسمالية» لتخدم اقتصادها الاستعمارى الرأسمالى. ان تصنيف التعليم الى ابتدائى وثانوى وعالى بالشكل الذى يوجد عليه فى بلادنا، تصنيف رأسمالى عتيق، بدأت الرأسمالية المعاصرة نفسها تعمل على تجاوزه وتخطى حدوده، لابد إذن من تصنيف جديد يتجاوب مع حاجات التنمية السريعة، التنمية القائمة على حرق المراحل. لابد من إعادة النظر فى الأساليب التى يعتمد عليها فى توجيه التلاميذ، ولابد من إعادة النظر فى الأساليب التى يعتمد عليها فى توجيه التلاميذ، ولابد من إعادة النظر فى الامتحانات

ونظمها وأساليبها وأهدافها.

٢- من الضرورى كذلك العمل على دمج التعليم فى برامج التنمية وذلك باعطائه طابعا عمليا وفنيا منذ السنوات الأولى، فلابد من دمج مدارس المدن، بكيفية او بأخرى، فى برامج التصنيع، ودمج مدارس الريف فى برامج الاصلاح الزراعى والتنمية الوطنية. وهنا لابد من تأكيد حقيقتين لابد من العمل على ضوئهما:

الأولى هى أن التعليم النظرى. التعليم القائم على التلقين واملاء الدروس، وإلقاء المحاضرات الجامعية، لم يعد يتجاوب مع متطلبات العصر، ولايستطيع خدمه برامج التنمية، فضلا عن كون الأبحاث التربوية المعاصرة تندد به وتشهد بعدم صلاحيته فلابد من ربط المدارس فى المدينة بالمصانع، وفى القرية بالمزارع، لكى يتلقى الأطفال معلوماته نظرية توجيهية فى الأقسام، ودروسا تطبيقية فى المصنع أو الحقل. أن نظام مدارس المعلمين والمعلمات والمرضين والممرضات يجب أن يعمم حتى يتلقى الأطفال دروسا نظرية وعلمية تطبيقية معا، وفى مختلف مجالات الحياة. وبذلك يصبحون منذ سن مبكرة عمالا يدويين وفكريين، ويتحولون الى منتجين ينالون حصة من انتاجهم تشجيعا لهم وإعانة لأسرهم، فى نفس الوقت الذى يتابعون فيه دراستهم التى ستهيئهم للمشاركة بفعالية فى خدمة التنمية فى بلادهم.

والثانية هى أن التعليم الثانوى العام الذى ستكون مهمته إعداد الطلاب للجامعة والمعاهد العلمية، يجب أن لايكون تعليما نظريا محضا، بل لابد من تطبيقه أما فى معامل خاصة، واما فى المصانع والحقول، ولابد أيضا من تخصيص فترة من السنة الدراسية - التى يجب ان تتعدى تسعة اشهر ينصرف فيها التلاميذ الى العمل المنتج خاصة فى القرية، قصد المشاركة فى مشاريع البناءوالتنمية.

٣- واذا كان لابد من الفصل فى مرحلة مامن مراحل التعليم الثانوى العام بين الشعب الادبية والشعب العلمية، فانه من الضرورى تطعيم الشعب العلمية بمواد نظرية تمكن الطلاب من الاطلاع على التيارات الفكرية المعاصرة، العربية منها والأجنبية، والاطلال على الثقافة الإنسانية عامة، والثقافة العربية الاسلامية خاصة، مع ربط ذلك بالحياة المصرية ومشاكل المجتمع المصرى ومجتمعات العالم الثالث. كما أنه من الضرورى كذلك تطعيم الشعب الأدبية بمختلف جوانب المعرفة العلمية التى تناسب قدرتهم على الاستيعاب العلمى، وتخصيص حصص هامة للفكر العلمى والفلسفى والاجتماعى والاقتصادى، ومشاكل التنمية بكيفية عامة.

٤- أما بالنسبة لتعليم اللغة الأجنبية فى مختلف مراحل التعليم، فمن الواجب الإشارة هنا إلى أنه من الضرورى وفى عصرنا، وبالخصوص بالنسبة الى وضعيتنا الثقافية واللغوية حاليا، من الضرورى تعليم لغة أجنبية لاطفالنا فى سن مبكرة، ان هذا مبدأ مقبول الآن سيكولوجيا وتربويا، ولامجال للمناقشة فيه، ولكن، مع ذلك لابد من اعتبار الخصوصيات، أن المشكلة عندنا هو أن اللغة العربية الفصحى ليست لغة البيت والشارع، بل هى لغة الكتب فقط. ولذلك نرى أن الحل الحقيقى لمشكلة الازدواجية هو تعميم التعريب فى المدرسة والشارع والحياة العامة، واستعمال جميع وسائل الاعلام، استعمالا منهجيا من اجل هذا الهدف، فاذا توفر مثل هذا المجهود، بشكل جدى ومخطط استطعنا فى فترة وجيزة تطوير اللغة العربية، وجعلها تندمج فى حياة الشعب اندماجا كليا.

٥- وأما بالنسبة لمضمون التعليم واساليبه، فإنه لمن المؤسف ان يجد المرء نفسه مضطرا الى القول بأن المضمون الحالى لتعليمنا مضمون متخلف، بل لربما يعمل على تعميق التخلف، إن المواد التراثية - بشكلها القديم - تحتل حصة الأسد ضمن برامج تعليمنا ومناهجه، والادهى من ذلك أن

هذه المواد مازالت تحتفظ بمضمونها القديم الذى اكتسبه اياها عصور الانحطاط مما يعطيها طابعا رجعيا.

والخلاصة أن العمل التربوى عندنا متخلف جدا. ان التربية فى مصر تربية محافظة الى اقصى درجات المحافظة فهى تعنى فقط بنقل تراث السلف الى الخلف جامدا منحطا اكثر من عنايتها بالتنقيب عن الجوانب المشرقة فى هذا التراث للاستفادة منها فى إعداد الأجيال المقبلة للغد الذى ننشده، هذا فى وقت يتجه فيه التعليم كما قلنا من قبل، الى بناء عالم الغد والاعداد له.

وفى تقديرنا، فإن عملية البناء هذه، تتطلب من التعليم أن يعمل فى آن واحد على تحقيق ثلاثة أهداف متكاملة:

١- تكوين الأطر المتخصصة والمتوسطة فى مختلف الميادين، الأطر العاملة الباحثة المبتكرة.

٢ دمج المعرفة النظرية فى النشاط العملى التطبيقى، وتقليص الهوة التى تفصل بين العمل الفكرى والعمل اليدوى الى أدنى حد، وذلك بدمج المدرسة فى المصنع والحقل.

٣- خلق ثقافة وطنية واحدة موحدة متجددة ومتطورة، تستمد عناصر اصالتها من الجوانب المشرقة فى تراثنا ومن العمل اليومى المرتبط بالحاضر ومتطلبات تغييره. ان خلق هذ الثقافة الوطنية الواحدة الموحدة، الاصيلة والمعاصرة معا ضرورة اكيدة لتحقيق الاندماج الوطنى، لتوثيق الرابطة الوطنية والقومية وتغليبها على مختلف الروابط الثانوية.

حواشى الفصل

١- عادل شكارة، نظرية هو بها وسر فى التنمية الإجتماعى، دار الطليعة بيروت، ١١٨٩، صص ٦٦ - ٦٩.

٢- عبد الباسط عبد المعطى، عادل مختار الهوارى، علم الإجتماع والتنمية، دراسات وقضايا، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية ١٩٨٥ ص ص ٢٣٤ - ٢٣٥.

٣- نفس المرجع، ص ص ٢٤٠ - ٢٤٢.

٤- عبد الباسط عبد المعطى وآخرين، الاستراتيجية العربية للتنمية الاجتماعية الشاملة، جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، تونس، ١٩٨٥ ص ص ٨:٧

٥- اشتقت الارقام الخاصة بمؤشرات لنمو من:

Statitical Indicators of the Arab World for the Period 1970 - 1978.

اصدار الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لغرب اسيا جامعة الدول العربية، ١,٩٨٠ ص ص ٩ :١٤.

٦- انظر بحث جودة عبد الخالق، العون التنموى وأثره على توزيع الدخل فى مصر، فى:

gnor R. & Kalek, G. A.; "editors" Income, Distribution in Egypt.

٧- محمود الحمصى، خطط التنمية العربية، اتجاهاتها التكاملية والتنافرية، بيروت مركز الدراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠، ص ٢١١.

انظر:

World Tabless. 1980

اصدار: البنك الدولى، واشنطن، منشورات جونز هوبكنز بوبيفر ستى بريس ، ١٩٨٠ ص ص ٤٦٣ : ٤٦٥.

(9) U.S. Aid Congressionoal Presentation, Fiscal Year q981. P. 16.

١٠- بعض هذه الادعاءات اتضحت صحتها كحالة نائب رئيس وزراء سابق الذى يحاكم حاليا بتهمة الرشوة من مؤسسة وستنجهاوس من اجل تسهيل منح عقد بملايين الدولارات لبناء محطات توليد الطاقة للشركة المذكورة.

١١- محمد احمد الدورى، حقيقة عقبات التنمية فى البلدان المتخلفة، دراسات عربية، العدد ,١١ بيروت سبتمبر، ١.١٨٩، ص ص ٣٤ - ٣٥.

١٢- نفس المرجع، ص ٣٧.

١٣- محمد عابد الجابرى، رؤية تقدمية لبعض مشكلاتنا الفكرية والتربوية دار النشر المغربية، الدار البيضاء، ١٩٧٧ ، ص ١٨٢ .

١٤- نفس المرجع، ص ص ١٨٣ - ١٨٤ .

١٥- نفس المرجع، ص ص ١٨٣ - ١٨٤ .

١٥- نفس المرجع، ص ١٨٥

١٦- عبد الباسط عبد المعطى، التعليم وتزييف الوعى الاجتماعى، المؤتمر الدولى الثامن لاحصاء والحسابات العلمية (٢٦مارس - ٣١ مارس ١٩٨٣) ص ٣٦٨.

١٧- نفس المرجع ٥ - ٣٦٨.

١٨- حامد عمار، القيم والعادات والتقاليد العربية وأزمة التطور الحضارى ندوة أزمة التطور الحضارى فى الوطن العربية، ابريل ١٩٧٤، جمعية الخريجين، جامعة الكويت، ص ٣٤٩.

الفصل الخامس

الامبريالية وإشكالية التصنيع فى العالم التابع

- مقدمة
- من مفهوم الامبريالية الى التبعية.
- مفهوم المركز والمحيط.
- مفهوم الشركات المتعددة الجنسية.
- التصنيع فى العالم التابع: الحدود والآفاق.



الفصل الخامس
الامبريالية واشكالية التصنيع فى العالم التابع

مقدمة:

ان بحثنا هذا لايعدو أن يكون مشروعا لفهم اشكالية التصنيع بل والتخلف بوجه عام، فى العالم التابع ولفهم ميكانيزمات الامبريالية، وتبدلاتها التكتيكية، تبعا للمستجدات والتغيرات التى تحدث على الساحة العالمية. ولاشك أن التخلف ظاهرة تاريخية تحددت مؤشراتها منذ فترة بعيدة بسبب تغلغل الاستعمار الذى كان ضرورة تاريخية فى عملية تطور الرأسمالية، فسيطر نمط الانتاج الرأسمالى على الأنماط الأخرى واخضعها لما تمليه عليه متطلبات نموه وتطوره، ووفر هذا النمط لنفسه الشروط للانتقال الى طوره الامبريالى.

ومن ثم أملى على واقعنا ان يتخذ فى تطوره شكلا مغايرا ومتميزا هو الارتباط التبعى البنيوى للتطور الامبريالى. وكان لهذا الشكل من التطور التبعى الاقتصادى والاجتماعى الرث، اثره العميق فى حركة تكون الطبقات الاحتكارية فى بلدنا، وفى تحديد طبيعتها ومها مها ونموها، وبناء على هذا اصبح التخلف يفهم من خلال تدمير السلطة الاقتصادية والساسية لركائزها المحلية، فالفصل اذن بين مجابهة الإمبريالية والعدو الطبيعى المحلى هو فصل تعسفى لايخلو من مخاطر ايديولوجية مضللة. ولهذا فالعلاج الوحيد لاشكالية التخلف هو التدمير الثورى للنظام الرأسمالى وتجاوزه لخلق تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية وسياسية عميقة بل وجذرية.

وسأحاول فى تحليلى لاشكالية التصنيع فى العالم التابع ان اكشف عن ماجسدته العلاقات الاقتصادية بين العالم الغربى ومستعمراته خلال عملية تحقق النظام الرأسمالى، وسنبين الطريق التى استطاعت القوى الامبريالية من خلالها المحافظة على مصالحها الحيوية وذلك يجعل استغلال المستعمرات دون

نيمة فعلية، كما أوجدت الرأسمالية الاحتكارية ديناميكية او استراتيجية جديدة سمحت لها بعلاقات استغلال جديدة.

ولهذا، سوف نكشف من هذه الصيغ المميزة للاستعمار الجديد والمتمثلة فى:

أ- تقديم المساعدات الأجنبية التى هى فى عمقها تجويف وتفريغ لاستقلال وسيادة دول العالم التابع، وورقة ضغط لاملاء شروطها التجارية. وهذه المساعدات غالبا ما تمنح للجانب العسكرى لحماية النظم الرجعية العميلة.

ب- الأساليب والميكانيزمات الكلونيالية الجديدة، كالشركات المتعددة الجنسية التى تسعى الى توجيه التصنيع فى المحيط (العالم التابع) نحو طريق رأسمالى تابع وطمس اى محاولة جادة للتصنع تقوم بها بلدان المحيط لان التصنيع الجاد والغير تابع سيقطع عليها طريق استغلال الأسواق ومن هنا نكون قد كشفنا عن كيفية تشويه واعاقة الامبريالية لديناميكية التصنيع فى المحيط.

ج- كشفت النتائج الحالية للتصنع التابع فى المحيط، وموقع هذه البلدان من الانتاج الصناعى العالمى.

ولاشك ان الفهم الصحيح لاشكالية واقعنا، لن يتم الا بايجاد الأدوات النظرية التى تحقق هذا الفهم والاطار المرجعى الذى يمدنا بهذه الأدوات هو الفكر الماركسى أن فهم «التخلف» الذى هو واقعنا التاريخى لايكون الا بايجاد نظرية «التخلف» وهذه النظرية لايمكن أن تكون ماركسية.

ولكن كيف؟ ومن أين للماركسية التى هى افراز واقع تاريخى معين - هو الواقع الرأسمالى الغربى - ان نستوعب وأن نتفهم واقعنا؟؟ صحيح ان الماركسية - نظرية ومنهج - نتاج لتجربة تاريخية ولكنها متميزة بخصوصياتها

وخصائصها، والسمه المميزة لها شموليتها، فهى لم تقتصر على استيعاب ونقد الواقع الرأسمالى فى حركته التاريخية فحسب، بل تخطت ذلك الى طرح قوانين تحكم حركة وتطور المجتمعات وهذه القوانين هى الأسس المبدئية والجوهرية لهذا الفكر وهى قانون وحدة الاضداد وصراعها وقانون التحولات الكمية والكيفية وقانون نفى النفى. وبالاضافة لهذه القوانين ذات الصبغة الشمولية. والضرورية لقراءة تاريخ البشرية. نجد عند ماركس اسهامات فى تحليل المجتمعات ماقبل الرأسمالية «وهى بالطبع لاتمثل نظرية متكاملة لواقعنا - وهذا يعود حتى للظرف التاريخى الذى عاش فيه - واقرارنا بأن الفكر الماركسى، هو الوحيد الذى بمقدروه اعطاء تحليل علمى لواقعنا. لايعنى - هذا الاقرار - الاستهلاك الحرفى لهذا الفكر ولاتطبيقه بالشكل التعسفى، لان عملية التطبيق هذه لاتؤدى الى معرفة هذا الواقع بل تجعل منه ينفعل ولايفعل. وبذلك تكون قد انعدمت صيغة الجدة الرئيسية فى هذا الواقع، وتكون قد انشجنا جهلا لامعرفة.

فالتعاون الميكانيكى اذن مرفوض، مصدر رفضه لا لأنه غير مجدى بل لأنه خطر على هذا الفكر الماركسى ذاته ويبقى من الضرورى ادراك هذا الفكر فى جدلیته مع واقعنا، وهذا ما أدى فى الحقيقة الى افراز مفاهيم جديدة - بقصد قراءة وفهم وطبيعة بلداننا - وظهور هذه المفاهيم الجديدة بمثابة اغناء وتطوير الفكر الماركسى.

وسوف نعمل على توضيح بعض هذه المفاهيم وخاصة تلك التى نستند عليها فى معالجة موضوعنا، وضرورة توضيح هذه المفاهيم تكمن فى كونها ادارة ومفتاح لهم اشكالية «التخلف وبالتالى مشكل التصنيع لأن الازمة التى يعانى منها واقعنا هى أزمة بنوية فى أساسها، ويقتضى المنهج العلمى معالجة اشكالية التصنيع كعنصر فى اطار بنية كلية معقدة وتابعة.

- من مفهوم الامبريالية الى التبعية:

لقد عمل كل من بوخارين وروز اليكسمبورج ولينين على تحديد واعطاء نظرية منهجية من الاشكالية الامبريالية، لأنها قد فرضت نفسها عليهم مواقع استوجب الدراسة والتحليل، وقد خاض لينين بالخصوص نقاشات مريرة حول هذا الواقع التاريخى ضد الاقتصاديين البورجوازيين والتحريضين - امثال كاولكسى - الذين يحاولون بجميع الطرق الحفاظ على استمرارية النظام الرأسمالى، وقد رأى لينين ضرورة رصد تحركات الامبريالية والكشف عن قوانينها باعتبارها العدو «رقم واحد» والاساسى للشعوب، ومن ثم سعى الى تحديدها تاريخيا واقتصاديا وسياسيا واجتماعيا، كما حددها من ناحية البنية الداخلية وذلك للكشف عن تناقضاتها الذاتية والموضوعية.

والامبريالية - كما حددها لينين - مرحلة تاريخية خاصة من مراحل تطور الرأسمالية اى المرحلة الاحتكارية. ونتيجة لهذا الاحتكار تتسم هذه المرحلة بالمنافسة بين الدول الرأسمالية، وهذه المرحلة تتميز بخمس خصائص هى:

أ- ظهور الكرتيلات والتروستات الناتجة عن تركيز الانتاج وحصره.

ب- اندماج الرأسمال البنكى بالرأسمال الصناعى، وظهور الرأسمال النقدى تتحكم فيه اوليجاركية مالية.

ج- تصدير رؤوس الأموال بدل تصدير البضائع.

د- تقسيم العالم جغرافيا بين البلدان الرأسمالية.

هـ- تشكيل رأسمالية احتكارية

---

* كارتيل: هو اتفاق بين عدة مؤسسات تنتج مادة معينة، على فقط معينة قصد الحد من المنافسة بينهما، ولاحتكار السوق، وكل شركة تحتفظ باستقلالها المالى وبحرية تامة فى كل مالم يتناوله الاتفاق. وقد تتفق الشركات على تحديد سعر معين أو على توزيع الأسواق فيما بينها.

** التروست عبارة عن مؤسسة تنتج عو تركيزات افقية أو عمومية أو الأثنين معاً بحيث تصبح لها. قوة ضخمة، وتفقد كل المؤسسات الواقعية تحت إدارة التروست استقلالها وشخصيتها القانونية والمعنوية.

وبالاضافة الى هذه السمات الخمس فان الامبريالية تعكس نفسها على الظروف الاجتماعية للطبقة العاملة. فالامبريالية التى تعنى اقتسام العالم واستثمار البلدان الأخرى والتى تعنى الارباح الاحتكارية الفاحشة لحفنة من أغنى البلدان، تخلق اقتصاديا امكانية رشوة الفئات العليا من البروليتاريا وبذلك تغزى الانتهازية وتوطدها[1]

يتضح من التحديد السابق، ان دراسة الامبريالية قد انطلقت اساسا من واقع اوروبى وامريكى شمالى، أى من واقع تاريخى يسعى لتطبيق استراتيجية وتدويل انتاجه، ودمج واقع المجتمعات الأخرى فى فلكه، ومن ثم فان دراسة كهذه تفيدنا فى فهم ظاهرة التخلف على أنها ناتجة عن سيطرة خارجية. وهذا الفهم ووان كان غير شامل، فلايمكن أن نعده، نقص فى ذاتية الماركسية – وقد يكون تحرر هذه النظرية حول اوربا يعود الى انشغالات لينين السياسية – لان الماركسية لايمكن قصرها على مؤسسها فحسب بل هى تتطور وتتحقق عن طريق صيرورتها.

ومن هنا تأتى أهمية بعض الماركسيين: امثال اندرى جوندر فرانك، وشارل بتلهايم، وسمير امين.. لان هؤلاء انطلقوا من دراسة البنيات الاقتصادية والاجتماعية للتشكيلات الرأسمالية للطرفيه، فى علاقتها مع تطوير لرأسمالية وانتقالها الى مرحلتها الأعلى، وبرهنوا على أن فهم المحيط فى ذاته ياتى من أمر التحريفية، اذ أن علاقته بالمركز أساسية بل وأكثر من هذا فهى محددة لتطوره، لان انتاجه متوقف على سوق «المتروبول» ومس هنا تكون بنياته تابعة.

واذا كانت التبعية تمثل موقفا مشروطا لدوىة معينة، فان التبعية هى التى تحدد بعد ذلك حدود التنمية واشكالها فى الدول التابعة. غير أننا ندرك – مع ذلك أن هذا الوصف ليس كاملا لسببين:

الأول: ان المواقف الواقعية للتنمية تنشأ عن خصائص معينة متضمنة فى

الموقف المشروط نفسه، تلك الخصائص التى ماتلبث أن تعيد تحديد وتعيين الموقف المشروط.

الثانى: ان موقف التبعية قد يكون عرضة للتغيير بتغير بناء الدولة المتخلفة والمتقدمة ومع ذلك ففى كل الأحوال يتعين عدم عزل هذا التغيير عن علاقة التبعية بل يجب أن يكون بمثابة موجه يوجهنا نحو فهم أفضل لظاهرة التبعية ذاتها.

وعلى ذلك يصبح من الضرورى معالجة مفهوم التبعية فى ضوء المصالح المعقدة السائدة فى كل من الدول المتقدمة والمتخلفة على السواء، أن السيطرة الخارجية – فى حد ذاتها – مفهوم لاقيمة له مالم تربطه الديناميات الداخلية، أى أن مفهوم السيطرة قد يكون اداة تحليلية مفيدة اذا ما تعرفنا على القوى الداخلية التى تدعم السيطرة الخارجية وتفيد منها. واذا ما تحقق ذلك فسيكون من العبث التسليم ببعض الأفكار الشائعة كتلك التى تذهب الى أن الصفوات فى المجتمعات المتخلفة تعيش فى حالة اغتراب لأنها تنظر الى مجتمعاتها من منظور الدول المتقدمة. أن الفهم الحقيقى لمشكلات العالم التابع يتطلب الربط بين المصالح المحلية والمصالح الأجنبية، كما أنه يتطلب توضيح الطابع الخاص للطبقات الحاكمة فى الدول التابعة، تلك الطبقات التى تسيطر (فى الداخل) وتخضع (للخارج) فى آن واحد. ولو تمكنا من فهم ذلك فسيكون من اليسير علينا نبذ مفهوم غير دقيق كالاغتراب. لقد ظهر هذا المفهوم فى اطار محاولة للتوفيق بين العناصر العالمية والعناصر القومية التى تشكل موقف التبعية. وهكذا نستطيع الوصول الى تصور نظرى يرتبط مباشرة بالمشكلات الصلبة والواقعية للتنمية، ويعبر عن الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية اليومية لشعوب العالم التابع[٢].

وتفرض علينا المناقشات النظرية السابقة لمفهوم التبعية إعادة النظر فى

التطورات الشائعة المتعلقة بدور المساعدات الاقتصادية الخارجية فى تقديم دول العالم التابع، إذ يذهب البعض الى أن هذه المساعدات تصدر عن مشاعر انسانية خيرة نبيلة تحملها الدول المتقدمة ازاء الدول المتخلفة. ان المساعدات الاقتصادية الخارجية التى تتلقاها الدول المتخلفة من الدول المتقدمة لا تمثل حركة ذات اتجاه واحد بقدر ما تمثل ضربا من التبادل الاجتماعى. فالدول المتقدمة قد تقدم مساعدات (رؤوس اموال تكنولوجيا، خبراء...الخ) للدول المتخلفة، ولكن الدول المتقدمة تحصل بعد ذلك على مقابل اعظم هو أن تظل الدول المتخلفة فى حالة تبعية دائمة. واضح أذن أن المشاعر الانسانية النبيلة تخفى ورائها ارادة السيطرة والتحكم، واذا كانت الدولة المتقدمة تقدم مساعدات اقتصادية للدول المتخلفة، فان الأولى تحصل – وبعد ذلك – من الثانية على مكاسب سياسية من أنواع مختلفة.

وإيا كانت الأهداف النبيلة التى تتبناها الدول المتقدمة، فاننا لانستطيع تصور المساعدات الاقتصادية على أنها عملية حيادية، أنها عملية سياسية – اجتماعية ثقافية ايضا. والملاحظ أن جانبا من المساعدات الاقتصادية التى تقدمها الدول المتقدمة للدول المتخلفة قد بدأ يتخذ شكل المنح. اما فى حالة القروض فغالبا ماتكون نسبة الفوائد منخفضة واقل من المعاملات المالية فى الظروف الطبيعية غير ان هذه القروض واجبة السداد بعد ذلك، ومن ثم فهى أقرب الى التسليف منها الى الاحسان ولقد اصبحت أغلب الدول المتخلفة الآن تعانى من عبء هذه القروض وفوائدها التى تتراكم عاما بعد عام، الى الحد الذى جعل بعض هذه الدول تخصص مايعادل ١٠٪ من صادراتها – لتسديد ديونها(١٠).

ولنا أن نتوقع بعد ذلك أن تمارس الدول المانحة تأثيرا وضغوطا سياسية واقتصادية على الدول المتلقية... من ذلك – مثلا ان تفرض الأولى على الثانية ضرورة إنفاق جزء من القروض فى اراضيها هى، وان تشترط الحصول

على أنواع معينة من الصادرات وتشير التقديرات المختلفة الى أن حوالى ٦٠ ٪ من المساعدات الرسمية التى تقدمها الدول المتقدمة للدول المتخلفة مشروطة بمثل هذه القيود وأن حوالى نصف المساعدات الاقتصادية كما تعبر عنها الاحصاءات الرسمية – تمثل استثمارات خاصة. والواقع ان تحليل تأثير التبعية على البنا ء الداخلى للدول المتخلفة يعنينا على فهم التنمية كظاهرة تاريخية عالمية، أى بوصفها نتا لتشكل واتساع وتدعيم النظام الرأسمالى ذاته. غير أن ذلك يتطلب منا أن نربط – فى اطار تاريخى واحد – بين التوسع الرأسمالى للدولة المتقدمة ونتائج هذا التوسع على الدول المتخلفة. ومع ذلك فيجب الا يؤدى بنا ذلك الى تبسيط مبالغ فيه أى أن نهتم فقط باثار التنمية الرأسمالية دون أن نهتم بتحليل العناصر التى أدت الى ظهور هذه الآثار. أن الربط بين التوسع الرأسمالى وظهور التخلف للتنمية التى أحرزتها الدول الرأسمالية المتقدمة. وبالتالى تعيننا على ربط دياليتيكيا هو خطوة نظرة هامة تمكننا من فهم الطابع الخاص تفسير الطابع الخاص للتخلف الذى عاشته الدول المتخلفة. واذا كانت دراسة التنمية الرأسمالية هى التى أدت الى ظهور نظرية فى الامبريالية فان دراسة التنمية فى الدول المتخلفة يجب أن تحفزنا الى اقامة نظرية فى التبعية[٤].

وتظل أهمية مفهوم التبعية – كأداة تحليلية – محدودة للغاية مالم تحدد المعنى الخاص الذى يشير اليه، حيث أن مفهوم التبعية يشير الى موقف مشروط بمقتضاه يتوقف على نمو اقتصاد دولة معينة (أو مجموعة دول) على تطور واتساع اقتصاد دولة (او مجموعة دول) اخرى. وبهذا المعنى فان علاقة الاستقلال الاقتصادى بين دولتين أو أكثر (أو بين هاتين الدولتين ونظام التجارة الدولية) قد تتحول الى علاقة تبعية اقتصادية اذا ما استطاعت بعض الدول ان تفرض تقدمها ونموها على دول أخرى. حينئذ لاتستطيع الدول الأخيرة أن تحقق نموا ملحوظا، وذلك لان نموها مشروطا ومحكوم بنمو

الدول الأولى، أى ان النمو الذى قد يتحقق فى الدول التابعة يكون من ذلك النوع الذى يخدم اهداف الدول المسيطرة. والنتيجة المترتبة على ذلك هى أن موقف التبعية يؤدى بالدول المتخلفة الى الخضوع للاستغلال والاستنزاف. وتمارس الدول المتقدمة سيطرة واضحة على الدول المتخلفة فيما يتعلق بالتكنولوجيا والتجارة ورأس المال وكل مايرتبط بمظاهر البناء الاجتماعى، غير أن طابع هذه السيطرة يختلف من فترة زمنية لأخرى ومع ذلك يتضح كيف أن التبعية مرتبطة أساسا بتقسيم العمل الدولى، ذلك التقسيم الذى يمكن دولا معينة من تحقيق معدلات نمو اقتصادى عاليه، فى الوقت الذى يكبل ويقيد حركة دول أخرى، مما يعنى عجزها عن تحقيق معدلات نمو اقتصادى عالية. وهكذا نجد التقدم الاقتصادى الذى تحققه الدول المتقدمة (المسيطرة) يحدد طابع وحجم التقدم الاقتصادى الذى يمكن ان تحقق الدول المتخلفة (التابعة)[٥].

– مفهوم الامبريالية والتبادل اللامتكافىء:

يرى الاقتصاذى المصرى «سمير امين» أن النتيجة التى تؤدى اليها الامبريالية، اى النتيجة المتسببة عن النزوح الدولى للرأسمال الاحتكارى هى التبادل غير المتكافىء، كما أن توضيح وفهم التبادل غير المتكافىء يستدعى بالضرورة استيعاب مقولة الامبريالية استيعابا دقيقا. ويحذر سمير أمين من الخلط بين التوسعية التى عرفتها المرحلة الميركانتيلية – حيث كانت عناصرها الأساسية وهى تراكم الثروة النقدية فى قطب وعملية البلترة فى قطب آخر تمر فى فترة تكون تدريجى مع الامبريالية اللاحقة[٦] فالحركة الاستعمارية قد سبقت الامبرالية، وأدت مهاما مختلفة فى التاريخ، ولكن التناقضات الذاتية للامبريالية، اعادت «انتاج الاستعمار» واقيم الاتصال – وبشكل جديد بين تشكيلات اجتماعية مختلفة، واخذ التراكم الأولى لصالح المركز شكلا

جديدا. فسمير امين يتفق مع التحيد اللينيني للامبريالية، ويميزها الى طورين: الطور الأول هو الامبريالية التقليدية، وتمتد حسب تقديره من عام ١٨٨٠ الى الثلاثينات(٧). ويتميز هذا الطور بأزمنة بنيوية فى المركز يتم التغلب عليها بولادة الاحتكارات، وتصدير رؤوس الأموال التى لم يعد بالامكان توظيفها فى الداخل، مما حدى بها الى ضرورة ايجاد مناطق تستوعب هذه الأموال. وعملة تصدر الرأسمال هذه هى احدى الوسائل الجوهرية التى اتبعتها وتتبعها الرأسمالية الاحتكارية للسيطرة على منابع المواد الأولية. وقد يكيف تصدير رؤوس الأموال فى المحيط لقطاعات التصدير المختصة بالمواد الأولية، أما الاستيراد فيتكون من السلع الاستهلاكية المصنوعة... وهنا يظهر التبادل غير المتكافىء. والخاصة الثانية لهذا الطور الأول من الامبريالية رفض التصنع وتشويهه - إن وجد - فى المحيط، وتقسيم البورجوازية المحيطية الى كومبرادورية - برجوازية، الوسطاء التجاريين والماليين، يرتبط مصيرها بالسيطرة الأجنبية وبوجوازية وطنية..

ويتميز الطور الثانى للنظام الامبريالى فى المركز بتدخل الدولة فى المجالات الاقتصادية أما فى المحيط فقد انتقل المحرك الرئيسى للنمو من الصادرات الزراعية والمنجمية نحو تصنيع بديل لبعض السلع المستوردة ولكنه يظل تابع. وخلاصة ذلك أن العلاقات التجارية بين المركز الامبريالى، والمحيط قد اتخذت فى الطور الثانى - اشكالا جديدة أى اكثر تكديسا للتبادل اللامتكافى،، فقد ظهر تقسيم دولى جديد للعمل، هو انعكاس لدور مكانيزمات الامبريالية - وبموجب هذا التقسيم اختص المركز بتجميع الفعالية الاستراتيجية (الابحاث العلمية والتقدم التكنولوجى .. أو انتاج الأجهزة الأساسية التى تتبع استيادها عملية انشاء الصناعات فى المحيط. وتتكون بعض القطاعات من عدد من المنشآت الكبيرة كثيرا ما تكون اجنبية او فروعها من وحدات دولية ضخمة - تقع مراكزها المحركة بين المركز والمحيط تكشف بشكل واضح عن انتقال التراكم المتكون من الانماط المحيطية لصالح النمط الامبريالى، كما أنها تزيد

من تفاقم التناقضات الداخلية للنمط المحيط على الصعيد الاجتماعى الاقتصادى بحيث يتم «تعاظم بدون نمو» فالتعاظم فى المركز هو نمو، اى أن له فعلا دمجيا تكامليا، بينما التعاظم في الاطراف ليس نمو لأنه يضعظع البنية الاقتصادية عوضا عن رصها.[٨] أى أن تعاظم الاطراف المبنى على الانخراط فى السوق العالمية هو، بالمعنى الحقيقى نمو التخلف.

ان سمير أمين فى تحليله للامبريالية اتكفى بربطها بالتقسيم الدولى للعمل ومانجم عنه من تبادل غير متكافئ، وبالتالى من تطور لامتكافىء، ولكن تناوله للامبريالية – كما تؤثر على الدول الرأسمالية الطرفيه – قد جعله يغفل تناولها فى صراعها العالمى. هذا الصراع الذى يمثل الاديويولجية والأنظمة الاشتراكية رأس رمحة، وتغذيه حركات التحرر الوطنى.

فقد لاحظنا ان الامبريالية التقليدية كى توجه الصراع العالمى لصالحها وتضمن استقرارية سيطرتها قد التفت حول الامبريالية الاميريكية التى تتفوق صناعيا وتكنولوجيا وعسكريا، ولكن هذا الالتفاف لاينفى التناقضات القائمة بين الامبريالية الغربية والامبريالية الامريكية. ولقد أغفل سمير أمين هذه التناقضات تماما، بل والأخطر من ذلك انه ذهب للقول أن ... استيعاب اوربا الشرقية فى شبكة التبادلات الداخلية للمركز تحديثها، وعلى كل حال هناك تطورات داخلية خاصة بتلك المنطقة تجعل هذا الاستيعاب أمرا ممكنا[٩].

واعتقد أن مادفع سمير أمين الى هذا القول هو أولا وجود سوق رأسمالية عالمية واحدة تشترك فيها ولو بشكل جزئى وهامش اوربا الشرقية وثانيا هو حكم ينطوى على قدر كبير من الصحة – هو ان البلدان الشرقية فى طريق التبرجز، ولكن هل يكفى توفر هذين الشرطين لنفى التناقض الموجود بين النظامين الرأسمالى والاشتراكى؟؟ والاكتفاء بالتأكيد على تناقض واحد هو التنافض الموجود بين الجماهير المستقلة فى هامش النظام والرأسمالية الاحتكارية، لأنهما القطبان الأكثر ابتعادا وتنقضا.

أننا نسلم مع سمير أمين بوجود هذا التناقض بل وبتفاقمه. ولكن هذا التناقض الاساسى لايمكن له أن يحجب عن انظارنا التناقضات والصراعات الجارية بين المعسكرين الشرقى والغربى، على الصعيدين العملى والنظرى.

أن تأكيد سمير أمين على تنافس واحد أدى به الى منزلقات خطيرة والى سقوط فى نظرية «التوفيق والتقارب» هذه النظرية التى روج لها الفكر البورجوازى فى اوساط الستينات» والتى تنفى التناقض بين الاشتراكية والرأسمالية، وتقر بتناقض واحد بين الأمم الصناعية والأمم الزراعية..

- مفهوم المركز والمحيط:

لقد سبق أن قدم ماركس اتهامات أولية حول نظرية المركز والمحيط، وقد تبين ذلك من خلال دراسة للمجتمعات الرأسمالية الأوربية - واعتبرها رئيسية، ولبعض المجتمعات المستعمرة مثل الهند والجزائر - واعتبرها هامشية. الا أننا نرى فى أن روز لوكسمبورج أول من تعرضت وبشكل دقيق لنظرية المركز والمحيط فى إطار دراستها للامبريالية.. ويعترف بذلك سمير أمين نفسه حيث يقول: يعود الفضل الى «روز للوكمسبورج» لكونها اشارت الى هذه الأوليات المعاصرة للتراكم الأولى، أن بالمعنى الدقيق الى نهب العالم الثالث[١٠] وسمير أمين لايسعى الى تطبيق مفهوم المركز والمحيط فى دراسة للتشيكلات الرأسمالية فى علاقتها مع التشكيلات الأخرى فحسب بل حتى فى تناوله للتطور التاريخى للمجتمعات البشرية. ففى تطبيق هذا المفهوم على تشكيلات اجتماعية لما قبل الرأسمالية اعتبر سمير أمين نمط الانتاج الخارجى مركزا. تتمفصل وتتفرع عنه الانماط الأخرى. وهذا النمط فى حالة تطوره ينزح - وبشكل دائم - الى ان يصبح نماط اقطاعيا. ويظهر النمط الاقطاعى ضمن اطار النمط الانتاجى الخراجى، كحالة حدية.... وهذا الطابع الحدى يسمح

لنا بأن ندعو التشكيلات الاقطاعية «محيطة» بالنسبة للشكيلات الخراجية المركزية ويقع نمط الانتاج العبودى ايضا لنفس السبب على حدود التشكيلات الخراجية.... والأمر نفسه بالنسبة لنمط الانتاج السلعى الصغير البسيط[11].

ان تطبيق سمير أمين لمفهوم المركز والمحيط فى اطار الانماط الانتاجية الماقبل الرأسمالية تعد محاولة من بين عدة محاولات أخرى، الا أن مايميزها فى نظرى طابع الجدة والخلق فى التحليل. أما فى اطار التشكيلة الرأسمالية، لايمكن ان تصبح نظرية المركز والمحيط فى متناول الادراك اذا ما نظرنا الى كل قطر على حدة، فالادراك الصحيح لها يستوجب النظرية اليها من خلال العلاقات العالمية لان هذه العلاقات اساسية ومحددة لكل طرف.

ولكن استخدم سمير أمين لمفهومى المركز والمحيط جعلته يسقط فى التحليل التبسيطى بادخاله الدول الاشتراكية فى دائرة المركز باعتبار هذه الدول تشارك فى السوق الرأسمالية، وبحكم أنها فى طريق التيرجز - وقد يكون هذا الحكم صحيحا الا أنه لاينفى التنافس الموجود بين النظامين الاشتراكى والرأسمالى.

كما أن مفهوم المحيط هو فى معناه البعيد: رسم لخريطة التخلف، هذه الخريطة التى تم فيها وضع كل دول العالم الثالث فى سلة واحدة فى حين نجد أن التحليل الملموس للواقع الملموس لهذه البلدان يتم على توعية التفاوت الموجود بينهما. فهل يعقل أن نجمع بين النظام السودانى والمغربى والسعودى، وبين النظام الجزائرى والكوبى أى هل يمكن أن نجمع بين دول تعرف «نمو التخلف» وبين دول أخرى قد تجاوزت التناقضات الأساسية للتخلف وذلك بتحقيقها انجازات مهمة فى الجانب الاقتصادى والاجتماعى.

من خلال هذه المفاهيم يمكننا مناقشة العلاقة بين الامبريالية والتنمية

مستخدمين حالة التصنيع التى تعبر بوضوح عن جانب هام من جوانب التنمية الاقتصادية. ويشير التصنيع - فى ابسط معانيه - الى النمو الكمى فى الانتاج الصناعى فضلا عن التغير الكيفى الذى يطرأ على البناء الاجتماعى سواء تعلق ذلك بالتركيب الطبقى أو أساليب العمل والحياة. ويتعين علينا منذ البداية التمييز بين التصنيع المستقل والتصنيع التابع. ففى الحالة الأولى تتوافر كل مقومات النمو الصناعى الضرورية لتحقيق النمو الصناعى المتميز، وفى الحالة الثانية يظل التصنيع خاضعا لعوامل خارجية تفقده القدرة على الانطلاق واكتساب طابعه الخاص. وعلى الرغم من أن اتساع نطاق الأسواق يعد أحد مقومات التصنيع المستقل كما هو الحال فى الولايات التمحدة والاتحاد السوفيتيى الا أن هناك مقومات أخرى لا تقل عن ذلك أهمية وخطورة.

من ذلك بناء الانتاج الصناعى، فالدولة لاتستطيع تحقيق التصنيع المستقل إلا اذا تمكنت من اقامة عدد كبير ومتنوع من الصناعات الأساسية الاستراتيجية. وكذلك فان مصدر تمويل هذه الصناعات يؤثر - بالتالى - على مدى استقلالية الصتنيع. فرؤوس الأموال الأجنبية قد تحول دون الاستقلال الصناعى، وفى بعض الحالات الفردية كالولايات المتحدة خلال القرن التاسع لم شكل رؤوس الأموال الأجنبية تهديدا خطيرا للنمو الصناعى. غير أن تجارب الدول النامية خلال القرن العشرين تختلف عن تجربة الولايات المتحدة خلال القرن التاسع عشرا[١٢].

ففى الدول النامية الان لانجد انفصالا واضحا بين المستثمر والمقترض، مما قد يؤثر على استقلال التصنيع ويوجهه لخدمة المصالح الأجنبية. وربما كانت التكنولوجيا هى أهم العوامل المؤثرة على مدى الاستقلال الصناعى. وعلى الرغم من أن مفهوم التكنولوجيا يتصف بالتجريد الشديد بحيث يصعب تحديد مانعنيه بالتقدم التكنولوجى، الا أن القضية الأساسية التى تعنينا هنا هى أننا لانكاد نجد دولة معاصرة تعيش فى عزلة تكنولوجية، وان التكنولوجيا قد

أصبحت تشكل الدعامة الأساسية للتصسيع الناجح منذ حدوث الثورة الصناعية، ونتيجة لذلك بدأت معظم دول العالم الساعية الى التصنيع فى نقل تكنولوجيا الدول المتقدمة ومحاولة تطويرها او تعديلها بما يتلاءم والظروف القومية الخاصة. ومع ذلك فان التكنولوجية المتقدمة وحدها لا تستطيع ضمان التقدم الصناعى. اذ لايستطيع القطاع الصاعى ان يزود السوق المحلية بما يحتاجه من منتجات مالم يحدث بعض التعديلات على التكنولوجيا المستوردة حتى تتلاءم مع الاحتياجات القومية. واذا لم يتحقق ذلك افتقد التصنيع قدرا كبيرا من ذاتيته واستقلاله.

ويبدو ظاهريا، أن الشركات المتعددة الجنسية هى نتاج ضرورى لفترة مابعد الحرب العالمية الثانية، الا أن الأمر الذى لايجب ان يغيب عن بالنا هو ان لهذه الشركات جذور تمتد بعيدا، ولقد وضحها لينين فى كتابه – الامبريالية اعلى مراحل الرأسمالية وكشف عن تداخل احتكارات الصناعة مع احتكارات البنوك وتصدر فائض رأس المال المتراكم الى المستعمرات.

ويبدو لنا أن الاسباب الجوهرية التى عجلت بنمو الشركات المتعددة الجنسية واتخاذها للصيغة التى هى عليها الآن وهى:

أولا: الهزات الجذرية أو الازمات الهيكلية التى ضربت النظام الرأسمالى العالمى، الحرب العالمية الأولى، الكساد الاقتصادى فى الثلاثينات والحرب العالميةالثانية.

ثانيا: انتصار الاشتراكية فى عدة دول أوروبية وفى الصين، وانفجار حركات التحرير الوطنى فى الدول المستعمرة، وقد نجم من ذلك كله تبدل فى موازين القوى الامبريالية لصالح الولايات المتحدة بحيث أصبح لها الدور القيادى.

من هنا أنعبت الرأسمالية الاحتكارية العالمية بضغوط تهدد كيانها وبالتالى

وجودها ككل. فكانت الوسيلة الأساسية التى ارتأت الامبريالية الأخذ بها للقيام بمقاومة مضادة وهى التركيز على التطور التكنولوجى. ولقد أدت القفزة التكنولوجية والعملية بعد الحرب العالمية الثانية الى زيادة انتاجية العمل، واندماج الشركات مع بعضها البعض وبرز على ساحة الاقتصاد الرأسمالى عدد كبير من الشركات العملاقة.

ومفهوم الشركات المتعددة الجنسية يعنى عمليا أنها تتواجد فى أكثر من بلد وعادة فى العديد من البلدان، فهى قومية بشكل صارم، اما امريكية أو يابانية، المانية، هولندية، وأن كانت الشركات التى تسيطر عليها أمريكا هى الأكثر عدد أو هذه الشركات تخرج من دائرة التخصص، بما يتضمنه من مخاطر الارتباط بسوق سلعة معينة. فهى تمتد فى اعمالها الى أنشطة اقتصادية مختلفة من الأعمال المصرفية الى الصناعات والفنادق. ويقابل هذا التركيز فى السيطرة الاقتصادية اتجاه متزايد نحو توزيع وحدات الانتاج على عدد كبير من الدول. ويقدم التشريع الرأسمالى الامبريالى صورا وضمانات متعددة لشد تبعية تلك الوحدات للمركز الرئيسى. ومن ثم ترسيخها فى الدول النامية. وكنتيجة لهذا الترسيخ يتم حاليا فى دول العالم الثالث القيام ببعض الفعاليات التصنيعية.

والسؤال الذى يمكن أن يكشف لنا عن نوعية هذه الشركات هو: هل هذه الفعاليات التصنيعية تنتج ولأسواق ستخلقها هى أم أنها تنتج لأسواق قائمة فعلا؟

من الملاحظ أن هذه الشركات تنتج لاسواق قائمة فعلا، هى حسب تعبير «بول سوميزى»[١٣] نوعان:

١ – المتطلبات الاستهلاكية للمجموعات المحلية والقليلة ذات الدخل العالى، وهى تتجسد فى البورجوازية المحلية، ملاك الاراضى موظفى الدولة، وضباط الجيش.

٢- الاسواق الدولية التى يتأتى الطلب فيها من خارج الدول المحلية.

أى أن الشركات المتعددة الجنسية تنتقى مشروعاتها الاستثمارية، فهى تشغل بالصناعات الكمالية ذات الربح العالى، فالسلع التى تنتجها لاتستجيب لاحتياجات الجماهير الشعبية، لانها ليست فى متناول دخولهم ومن ثم فهى مقصورة على الاقلية الفتية ومن الواضح أيضا أن طريقة الانتاج هذه تزيد من الارتباط الوثيق بالاسواق العالمية، مما ينتج عنه ارتفاع الاسعار وتبنى الاقلية الكمبرادورية لانماط الاستهلاك العربية، الشئ الذى ينجم عنه تضاءل المدخرات المحلية وعجز الاقتصاد القومى.

ومن هنا تدرك مدى خطورة بعض الفروع الصناعية فى الدول المتخلفة من جانب الشركات المتعددة . فهى ليست مهتمة بتطوير هذا القطاع،، بل هى كجحجح له، وتشويه وأيقاف لديناميكية التصنيع الداخلى، لأن الشركات المتعددة تهتم أساساً بإنتاج السلع الكمالية والسلع التصديرية لسد حاجاتها دون مراعات احتياجات الدول المتخلفة. فضلاً عن أن عملية التصنيع هذه يواكبها استغلال فاحش لمصادر البلاد الطبيعية والبشرية.

وبهذا نلاحظ أن أغلبية نماذج التصنيع التى اقيمت فى الدول المتخلفة - بايعاز من الشركات المتعددة الجنسية - تعمل على : -

أولاً: تعميق تبعية البدان التابعة المتخلفة نحو الدول المتقدمة طالما أنها لاتدخل فى اطار مخطط شامل للتصنيع يهدف إلى تحقيق التكامل بين مختلف الفروع الاقتصادية، ويضع أسس تطوير تكنولوجيا وطنية.

ثانيا: تفكيك الاقتصاد الوطنى، وذلك بربط بعض القطاعات الصناعية بمتطلبات السوق العالمية ، مما يفقدها التحكم فى السلسلة الانتاجية، كما أنه يدخل فى اطار التقسيم الدولى الجديد للعمل.

أن تواطئ بورجوازية الدول المتخلفة مع الشركات المتعددة الجنسية ركز قوة

الامبريالية وخول لها التدخل فى توجيه السياسة الاقتصادية للدول المتخلفة على جميع المستويات والقطاعات، فى اتجاه رجعى يخدم مصالحها الاستعمارية. ويتعدى هذا التواطىء مستوى المصالح الاقتصادية. الى حد التحالف لاجهاض كل حركة تقدمية تستهدف تجاوز النظام الرأسمالى.

وتميل الكتابات الماركسية المعاصرة الى ابراز مخاطر نمط التصنيع الرأسمالى خاصة بالنسبة للدول المتخلفة. ويبدو أن تجارب التصنيع فى الدول الاشتراكية (الاتحاد السوفيتى والصين كوريا الشمالية وفيتنام) كانت احد العوامل الهامة التى دفعت هذه الكتابات الى تحبيذ نمط التصنيع الاشتراكى. وتصل هذه الكتابات الى حد التسليم بأن الدول الصناعية الاشتراكية. تستطيع مساعدة الدول المتخلفة التى تنتهج الخط الاشتراكى فيما يتعلق بمشكلة ندرة رؤوس الأموال اللازمة للتصنيع. والواقع أن وجهات نظر «لينين لاتدعم هذه القضية تماما، ذلك أنه قد أكد أن الثورة السوفيتية كانت نتيجة لضعف التصنيع الرأسمالى الذى كان قائما فى روسيا القيصرية، وبالتالى فان التصنيع الاشتراكى الذى تم فى الاتحاد السوفيتى بعد الثورة قد لايكون النموذج الناجح الذى يجب أن تحاكيه الدول المتخلفة. وعلى الرغم من التنوع الايديولوجى الذى تنطوى عليه الكتابات الحديثة التى تتناول العلاقة بين الامبريالية والتصنيع فى الدول المتخلفة، الا أنها تتجه عموما تأكيد الجوانب السلبية لهذه العلاقة[١٤].

ولقد أوضح «مانديال» ان الامبريالية تعوق التصنيع فى الدول التخلفة لان القوى الامبريالية تحاول فرض قيود على حركة التصنيع فى المستعمرات، مما يضعف من قدرتها على منافسة السلع التى تنتجها الدول الكبرى. وفضلا عن ذلك، تخضع الدول المتخلفة لظروف اقتصادية عالمية احتكارية مما يدفعها لقبول شروط تجارية لا تتفق مع مصالحها القومية.

ولكن وجهة نظر «ماندیال» لاتستطيع أن تفسر لنا العقبات التى واجهتها حركات التصنيع فى دول كمصر والهند خلال خمسينات القرن العشرين برغم المزايا العديدة التى حصلت عليها داخل النظام الاقتصادى العالمى. كذلك نجد «باران» يؤكد أن السياسة الامبريالية البريطانية كانت السبب المباشر فى تكبيل حركة التصنيع فى دول ضخمة كالهند ثم يقارن بعد ذلك ين الهند واليابان ذاهبا الى أن اليابان قد أحرزت نجاحا كبيرا فى مضمار التصنيع بسبب عزلتها عن العالم الرأسمالى وعدم خضوعها لخبرات استعمارية مباشرة[١٦].

كذلك يرى «أندرى جوند فرانك» أنه من الصعب الفصل بين الدور الذى تمارسه الرأسمالية الاحتكارية فى الدول المتقدمة من ناحية وطبيعة التخلف الاجتماعى الذى تعيشه الدول المتخلفة من ناحية أخرى. أنهما مترابطان ويشكلان نسيج النظام الدولى المعاصر. كما اوضح «فرانك» ان التصنيع الرأسمالى السريع قد تم خلال فترات العزلة النسبية عن السوق العالمية. غير أن الظروف الاقتصادية العالمية الاحتكارية لم تعد تسمح للدول المتخلفة بمثل هذه العزلة الرائعة، لأن الدول المتخلفة قد اصبحت بالقوة مستعمرات اقتصادية للدول المتقدمة. ويستشهد «فرانك» على ذلك بما حدث فى البرازيل التى تزداد فى التصنيع اعتمادا على الدول الصناعية الغربية وأن بقية دول امريكا اللاتينية تعانى – بدرجة أكبر – من التبعية الصناعية بسبب ضعف هياكلها الاقتصادية وتخلف أساليبها التكنولوجية. أما الوسيلة الأساسية للتغلب على هذه التبعية – فى نظر فرانك – فتمثل فى تحطيم البناء الاقتصادى الرأسمالى عن طريق الثورة واستبداله ببناء اقتصادى يستند الى العدالة والكفاية[١٧].

على أن تجارب التصنيع الناجحة فى مختلف الدول التقدمية الصنا عية قد أثارت بعض التساؤلات المتعلقة بمستقبل التصنيع وامكانيات نجاحه فى الدول

المتخلفة. من ذلك مثلا – مدى ملاءمة نموذج التصنيع اليابانى لبعض الدول المتخلفة التى تعتمد على الاقتصاد الحر والديموقراطية الغربية، وكذلك مدى كفاءة نموذج التصنيع الروسى فى توجيه حركة التصنيع فى الدول المتخلفة ذات التوجيه الاشتراكى.

وللواقع أن الاجابة على مثل هذه التساؤلات – تتطلب توافر بيانات دقيقة عن النمو الصناعى الذى تحقق فى دول العالم التابع خلال العقود القليلة الماضية. وفى حدود ماهو متاح لنا من بيانات يمكن القول أن بعض الدول النامية «الرأسمالية» قد شهدت خلال العقود الثلاث الماضية ١٩٥٠، ١٩٥٤، وكذلك فيما سنتى ١٩٦٠، ١٩٦٤، بلغ معدل النمو السنوى فى الانتاج الصناعى بالنسبة للدول النامية حوالى ٩ر٦ ٪ فى مقابل ٢ر٥ ٪ بالنسبة للدول الرأسمالية المتقدمة، ٤ر١٠ ٪ بالنسبة لدول الاشتراكية المتقدمة. ومن الواضح أن هذا المعدل من الانتاج الصناعى الذى حققته الدول النامية خلال العقود الثلاث الماضية يفوق بكثير ذلك الذى حققته الدول النامية خلال القرن التاسع عشر. غير أن هذا الفارق بين المعدلين قد يتأثر الى حد كبير اذا ما أخذنا فى اعتبارات تفاوت معدلات النمو السكانى فى كل من الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية وعلى أية حال فلقد حققت بعض الدول النامية معدلات عالية نسبيا من الانتاج الصناعى كما هو الحال بالنسبة للبرازيل وفنزويلا ومصر وفورموزا وكوريا الجنوبية وهونج كونج وباكستان[١٨].

برغم الدراسات العديدة التى تناولت تجارب التصنيع فى الدول النامية، الا أنها غالبا ماتعتمد على بيانات احصائية تنطوى على قد كبير من المبالغة. ففى بعض الأحيان قد يكون ارتفاع الدخل القومى من الصناعة راجعا الى ارتفاع اسعار المنتجات الصناعية لازيادة كمياتها. واذا كانت بعض الدول النامية قد تمكنت من تحقيق قدر ملحوظ من الاستقلال فى مشروعاتها الصناعية. الا أن ذلك هو الاستثناء لا القاعدة. اذ أن النمو الصناعى السريع الذى شاهدته

معظم الدول النامية قد اعتمد على تصنيع بعض السلع بمساعدة رؤوس الأموال الأجنبية. وغالبا ماتكون هذه السلع من النوع الترفى الذى يلبى فقط احتياجات قطاعات محدودة من السكان[١٩]. وفضلا عن ذلك فان النمو الصناعى السريع الذى شهدته بعض الدول النامية لم يمكنها من تكوين عمالة صناعية متطورة. فنفضل الجزء الصناعية المتقدمة المنتشرة فى الدول النامية اصبح بالامكان الافادة من مزايا التكنولوجيا المتقدمة. ونشير بعض التقديرات لاحديثة الى أن عدد العمل الصناعيين فى جنوب شرق آسيا (بما فى ذلك الهند) لم يرتفع فى سنة ١٩٦٠ عنه فى سنة ١٩٠٠ لذلك قد لانبالغ كثيرا ماقلنا أن التصنيع الذى تشهده معظم الدول النامية الان فى غياب برجوازية قوية وبروليتاريا واعية. وعند هذا الحد مكنتنا الوقوف على واحدة من أهم النقاط الفارقة بين التصنيع فى كل من الدول النامية الان والدول الصناعية المتقدمة خلال القرن التاسع عشر.

التصنيع فى العالم التابع : الحدود والآفاق

ان التغيير الذى طرأ على أساليب الانتاج الصناعى فى البلدان المتطورة، عقب الثورة الصناعية، فرض نفسه على هذه البلدان وانعكست مخلفاته على البلدان الأخرى باعتباره عاملا فاعلا فى تحديث البنى الاقتصادية. وذلك أن التطور الذى طرأ على هذه الأساليب كان مصحوبا بتطور علمى هائل أدى الى تعقد التكنولوجيا الحديثة بجوانبها التكنيكية والقانونية والاجرائية، هذا زيادة على سيطرة الاحتكارات الكبيرة فى البلدان الرأسمالية التى عملت على امتصاص قسم كبير من الطاقات الاقتصادية والانمائية لبلدان العالم التابع. فالوضع الراهن يؤكد على أن هذه البلدان مازالت وسوف تظل لمدة أخرى معتمدة على العلاقات العمية والتكنولوجية للبلدان الرأسمالية المتطورة نظراً للظروف التاريخية المختلفة لهذه البلدان وللاحتياجات العلمية والتكنولوجية التى تزداد بصورة رهيبة.

ومن المؤكد أنه مالم تعمل بلدان العالم التابع على الحصول على هذه المساعدات العلمية والتكنولوجية فى شروط تتسم بالعدل والمساواة، فانه لامجال للشك فى أن علاقتها مع الإحتكارات فى مجالات العلم والتقنية ستصبح علاقة تبعية، هذه التبعية التى لاتقل خطورة عن التبعية الاقتصادية.

ومن الملاحظ هنا أن العلاقات التى تسير فى اتجاه واحد بين الاحتكارات والبلدان النامية قد أدت تحت تأثير ظروف متعددة فى بعض البلدان النامية، الى الاهمال أو الانتقال من أهمية العوامل المحلية مع أنها عوامل جوهرية فى بلدان العالم التابع ومجتمعاتها. فالهدف الرئيسى من اكتساب التكنولوجيا لايتعلق فى جوهره باستيراد المصانع والمنتجات. وانما بتحقيق تطور ذاتى الدفع للوسائل والأنظمة التكنولوجية، ولاشك أن هذه البلدان اليوم، أكثر من أى وقت مضى بمهمتين أساسيتين:

١- تقديم افضل الحلول للمشاكل الاقتصادية المطروحة فى اطار سياسى واجتماعى وثقافى معطى.

٢- تحديد النموذج الأمثل لاحداث تنمية اقتصادية. مع وعى بالتغيرات السياسية والاجتماعية والثقافية التى يتطلبها هذا النموذج[٢٠].

فالوعى الكامل بالمهمتين السالفتين لازال هشا وغير واضح بالنظر الى تجارب هذه البلدان بفعل تقسيم العمل العالمى الحالى الذى يستمد استمراريته من ماضى هذه البلدان، ذلك أنه بالرغم من تصفية الاستعمار، فان الامبريالية لاتزال تستغلها بشتى الطرق والوسائل وعلى رأسها مراكز القوة التى تمكنها من التدخل المباشر فى اقتصاد هذه البلدان (شيلى على سبيل المثال لا الحصر) وذلك بواسطة الشركات المتعددة الجنسية التى يمتد نفوذها وسيطرتها الى جميع المستويات. فقد بلغت من الحجم والمكانة مايمكنها فى بعض الأحيان من فرض شروطها على بعض التوجيهات الأساسية فى السياسة

الاقتصادية الرأسمالية وانعكاسها على بلدان العالم التابع، ويتمثل هذا النفوذ في شكلين، أما مرئى أو كامن اذ أنه من الملاحظ أن بعضا من هذه الشركات شاركت مباشرة فى تنفيذ المؤامرة ضد الرئيس «الليندى» وهى بالتحديد التى عملت على اعطاء السلطة في شيلى الى نظام يضمن لها الحدود القصوى من الأرباح لقد كشفت المأساة التشيلية ما تقوم به الامبرالية من اجراءات تدخل اقتصادى وسياسى وعسكرى كما كشفت الطابع الخطير لدسائس هذه الشركات وضربها عرض الحائط بمصالح شعوب بأكملها.

أن هذه الخطة التى تتبعها الشركات المتعددة الجنسية والنظام الرأسمالى تعتبر عقبة فى وجه التنمية الحقيقية، اذ أن التصنيع يرتطم بهذه المعوقات ويأخذ اتجاها لايرقى بأى حال فى مثل هذه العلاقات الى الخروج من وضعية التخلف. ان نقل بعض الصناعات من البلدان الرأسمالية الى البلدان النامية يفسر السياسة المنهجية فى هذا القطاع الحيوى حيث لاتوفر هذه المصانع الا فرص عمل قليلة بأجور ضئيلة لاتحتاج الى كفاءات كبيرة كما لاتشجع ديناميكية النمو الداخلى ولا تفتح اسواقا واسعة فى هذه البلدان وتبقى وضعية التصنيع قاصرة على بعض الصناعات الخفيفة والمستوردة من أجل تطعيم السوق الرأسمالية اليوم أكثر من ذى قبل، اقامتها لعى أرضها نظرا لما لها من عواقب على الطبيعة والانسان.

ويجدر بنا تبيان التصنيع التى تنتهجها البلدان النامية فى غالبيتها.

١ – سياسة تصنيع احلال الواردات..

٢ – صناعات التصدير.

٣– الصناعات الاندماجية.

ان الصناعات التى تحاول التخفيف من ضخامة الواردات فى المواد المصنعة

ولانصف مصنعة وحتى الاستهلاكية تزيد من تبعية هذه البلدان تجاه الخارج طالما أنها لاتدخل في اطار مخطط شامل للتصنيع يهدف التكامل بين مختلف الفروع الاقتصادية ويضع اسس تطوير تكنولوجيا وطنية، فالوحدات الانتاجية المنجزة تصدر بعض منتجاتها، ولكنها في ذات الوقت تستورد مواد التجهيز أو المواد المصنعة وحتى المواد الأولية من الخارج بالنسبة للبعض، كما أن انتاجها يكون في الغالب موجها نحو تلبية طلب فئات محدودة من المجتمع.

اما التركيز على صناعات التصدير فانه يعمق تفكك الاقتصاد الوطني حيث ترتبط القطاعات بمتطلبات السوق العالمية، كما تبعد البلاد النامية عن التحكم في السلسلة الانتاجية بكاملة وتؤدى الى تركيز الإستثمارات في بعض المناطق، زيادة على استيراد تجهيزات تتطلب كثافة رأسمالية عالية من الناحية التقنية. ان هذا الوضع يؤدى الى تطور «يعمل في اتجاه التخصص وهو ضرب للتكامل الاقتصادى بين الدول النامية وبالتالي ضرب للوحدة العربية المنشودة».

اما فيما يخص الصناعات الاندماجية التي تتركز في البلدان النامية، فلا تخفى خلفياتها الاقتصادية والسياسية لما لها من خصوصية تجعل الشركات الرأسمالية الكبرى تستند على حساب توفير يد عاملة رخيصة زيادة على تمتع هذه الشركات بتسهيلات كبيرة تظهر واضحة في تخفيض الضرائب وجنى الارباح الطائلة.

أن هذه الوضعية أدت وتؤدى الى زيادة التباعد بين المركز والمحيط بل أكثر من هذا فأنها تؤدى ألى زيادة الفوارق المجتمعية في البلد الواحد، هذا فضلا عن الحالة النفسية والاجتماعية التي تتسم بها هذه المجتمعات، فالحل السليم يكمن في انتاج خطة تنموية شاملة، وذلك بتحدى الشركات الكبرى التي لاتقدم مشاريعها مايلزم للخروج فعلا من الأزمة؛ بل أنها تعمل على ازديادها وتفاقمها، فهي أبعد من ان تساهم في اقامة نظام اقتصادى عالمي جديد قائم

على التقدم الاجتماعى، هذا النظام الذى لايمكن تشييده الا بالرد على منطق الارباح والاستغلال والاستعمار الجديد بمنطق التعاون والتحالف فى افق التقدم الاجتماعى والثقافى لجميع شعوب البلدان النامية.

لقد عملت الدول النامية على ابداء مطالبها الاقتصادية التى تظهر تقدمية من أجل الحد من الوضعية الاقتصادية التى تسير سيرا معاكسا لتوجهات وآفاق هذه البلدان. وقد صادفت الدورة الاستثنائية الخامسة لهيئة الأمم المتحدة فى ابريل ١٩٧٤ التى خصصت لمعالجة مشاكل المواد الأولية، كما اعترفت تلك الدورة صراحة بأن النظام الاقتصادى الراهن يشكل عقبة فى طريق التنمية، وأن المصالح الحالية والطويلة المدى للبلدان النامية تتماشى مع مصالح شعوب هذه البلدان وابرزت أهمية الاصلاحات الهيكلية مثل التأمينات لضمان التنمية وإكدت بالتالى هذه الدورة على النقاط الأربعة التالية:

١- رفع سعر المواد الأولية التى تصدرها الاقطار النامية كالوقود والفوسفات وزيت الارشيد والنحاس الخ... ويتضمن هذا المطلب عددا من المقترحات تتعلق بتوحيد الشركات وتنظيم السوق على سبيل المثال.

٢- تطالب البلدان النامية بتصنيع مواد تتجه الى الأسواق الداخلية وخلق صناعات تصدر الى الاقطار الأخرى، أى حصول البلدان النامية على حق أرساء صناعات تتجه الى الاستهلاك الداخلى للعالم المصنع، ومن ثمة اعطاء نفس جديد لصناعة التصدير.

٣- اتخاذ اجراءات تسهل نقل التكنولوجيا الى الاقطار النامية بأثمان جديدة معتدلة بغية تكسير شركات الاحتكارات الامبريالية التى تعارض هذا الانتقال.

٤- التخفيف من مديونية العالم الثالث المتراكمة والتى تتسم بعدم التوازن وبالاعباء الثقيلة[٢٧].

ان ارتفاع أسعار المواد الأولية من شأنه أن يساعد على الرفع من القدرة المالية المحلية التى تخضع لمراقبة من طرف البرجوازية متيحة لها المشاركة فى الرأسمال الأجنبى والعمل لوحدها على ارساء مرحلة جديدة للتصنيع ترتكز على استغلال قوى العمل الرازخة فى البطالة داخل المدن الكبيرة بالعالم التابع، وتوجيه المصنوعات الى العالم المتقدم. ويتوقف التصدير على انتاج نفس المصنوعات بثمن يجعلها مقبولة للبيع فى الاقطار المتقدمة ويتعين بالتالى ان تكون منافسة ليتسنى لها طلب اسيتراد التكنولوجيا. وفيما يخص التخفيض فى المديونية الخارجية فانها تهدف الى تسهيل العملية باستشفاف الديون الغير القابلة للاداء والانطلاق على اساس جديد واضح ومجدد.

ان هذه المطالب تبدو فى مظهرها السطحى الواقعى متلاحمة وعادلة تعمل فى افق التنمية، ولكنها لا ترقى الى مستوى التنمية الشاملة، باعتبار أن مشكلة التصنيع فى أساسه الاقتصادى البحت، ليس الاجزءا من كل معقد ومتشعب، فالتعاون التقنى والعلمى بين بلدان العالم التابع شكل حافزا من اجل ايقاف مسلسل النهب والاستنزاف الذى يمارس فى ظل النظام الاقتصادى القائم.

أن ذلك التعاون فى مقدوره ان يعوض الخسائر الناجمة عن علاقات الاستغلال وان يجعلها فى حدود ضرورتها، اقل ضررا واجحافا شريطة أن يقوم التعاون على أساس سليم وان يتخذ كل ابعاده. ان العلاقات بين اقطار العالم التابع تكتسى أهمية كبيرة ويصبح من الضرورى بذل كل الجهود من اجل توسيع فعاليتها وأثرها فمن الممكن قيام تعاون بما فيه التعاون التقنى بين البلدان المذكورة بشكل عام، ومن ضمنها تلك البلدان التى لا تنهج طريق التحولات الاجتماعية الاقتصادية التقدمية والتى توجد فى الوقت الحاضر فى حالة تبعية وثيقة للعلاقات الاقتصادية والسياسية للنظام الرأسمالى. فالمشاركة الفعالة للعلم والتكنولوجيا فى التطور يصعب التوصل اليها بدون تغيرات عميقة ومكثفة فى القيم والبنيات الاقتصادية والاجتماعية. ان بعض البلدان تعتقد أن

الحل كامن فى شراء المنتجات الجاهزة للاستهلاك معتمدين على القدرة الشرائية الكبيرة، ولكن يبقى فى اعتقادنا أن البحث عن بدائل تكنولوجية لايعتبر ضرورة اقتصادية لبلدان العالم التابع فحسب، وامنا يعتبر ضرورة حضارية خلال فترة زمنية محدودة ومبرمجة، وذلك لاعطاء فرصة لأكبر عدد ممكن من الأيدى العاملة المؤهلة لممارسة العمل التكنولوجي والاندماج معه، وذلك مع الاعداد لمرحلة تكنولوجية اكثر تقدما.

وبلدان العالم التابع لاتعانى فقط من المستوى الشديد فى انخفاض اطارتها التقنية، وانما تعانى ايضا من النهب الامبريالى المستمر للاطارات الموجودة، اذ أن المركز يعمل دوما على سحب العناصر العلمية والتقنية الاكثر ديناميكية وتأهيلا من هذه البلدان، كما يجد هذا لنهب الوسائل اللازمة لجذب هذه الاطارات لتشغيلها فى البلدان الرأسمالية وفى الشركات المتعددة الجنسية عن طريق الامتيازات والاغراءات المادية المعروفة.

ان النهوض بهذه المجتمعات يتطلب الوعى الكامل بالعلاقات الشائكة التى تربطه بالمركز واختيار السبل الصحيحة الكفيلة باخراجه من هذا الوضع. وذلك عن طريق النظر برؤية جديدة فى شأن تطبيق نتائج البحث العلمى وتطويرها، فمن المسلم به:

١ – ان هناك علاقة اكيدة ومباشرة بين التنمية الاقتصادية والبحث العلمى.

٢ – ان الاكتشافات والمعلومات ليست هى العلم، وأن المعدات والسلع والأساليب المستحدثة ليست هى التكنولوجيا، وأن هذه وتلك ليست سوى مظاهر ونتائج وراءها اسلوب فى التفكير ومنهج فى العمل.

٣ – ان المشكلة الكبرى فى المجتمعات النامية هى فى قوى التخلف الكامنة فى اوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والادارية والتنظيمية والفكرية والتربوية،

وتتمثل المشكلة فى عجز هذه المجتمعات عن دمج العلم دمجا عضويا فى الكيان القومى[22].

ولكن يبقى الوعى بواقع وخصوصيات بلدان العالم التابع أهمية مرحلة فى اتجاه النهوض بجميع المرافق وعلى رأسها التصنيع الذى اصبح اليوم المهمة المستعجلة التى يجب القيام بها فى هذا الاطار. فخلق قاعدة صناعية لن يتأتى الا بخلق الوعى الجماهيرى على كل المستويات من اجل اكتساب التكنولوجيا واستخدامها وتقريب العلاقات المتبادلة بين المؤسسات التعليمية والمؤسسات الصناعية ولتدعيم هذا الاتجاه، نرى أنه من الضرورى العمل على:

- اعطاء أهمية خاصة لبرامج استئصال الأمية التقنية، وتطوير الثقافة الجماهيرية، ذلك لكى تتسع القاعدة الجماهيرية المنفتحة على القاعدة التكنولوجية المنشودة.

- الاهتمام بالعنصر البشرى بدءا من الطفولة والتركيز على دوره الجوهرى فى تشكيل المجتمعات الحديثة والمتقدمة تكنولوجيا ووضع الخطط المتكاملة لتأهيله التكنولوجى والاهتمام بمؤسسات التعليم على كل المستويات زيادة على التوصل الى توازن مناسب بين احتياجات هذه المؤسسات والموارد المخصصة لها فى برامج التنمية.

ان اتباع استراتيجية للتمنية يجب أن يأخذ فيها بعين الاعتبار البيئة والتكنولوجيا الملائمين للمحيط المعنى، فالتنمية هى العلم الذى يصبح ثقافة، ولايمكن ان يكون كذلك الا بواسطة البحث العلمى الذى يمكن من انتاج الوسائل التى تهدف الى اختيارات واعية فى المجال الاقتصادى والتكنولوجى.

وفى الختام، فان تجزئة التصنيع التى انتجتها بلدان آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية تدل على أن تحطيم الهيكل الاجتماعى والاقتصادى القديم والتغلب على التخلف الاقتصادى يعدان عملية معقدة متعددة الجوانب. ومن الطبيعى ان كل مجموعة من البلدان وكل بلد يقدم على التصنيع فى ظروفه المحددة، وتحمل هذه العملية فى كل بلد سماتها الخاصة بها.

المراجع

١ - لينين، الامبريالية اعلى مراحل الرأسمالية، دار التقدم. موسكو ص ص ١١٩، ١٤١.

٢- السيد محمد الحسينى وآخرون، دراسات فى التنمية الاجتماعية، دار المعارف بمصر ١٩٧٨، ص١٧٢.

٣- انظر: Hayter, T. Aid as Imperialism. pelican 1972 PP. 87 -98

٤- السيد محمد الحسينى، التنمية والتخلف. دراسة تاريخية بنائية، دار الكتاب للتوزيع القاهرة ١٩٨٠ ص ١٨١.

٥- نفس المرجع، ص ص ١٨٧، ١٨٨.

٦- سمير أمين، التبادل غير المتكافىء وقانون القيمة، دار الحقيقة بيروت ١٩٧٤، ص ١٢٢ ص ١٢٥.

٧- سمير امين، التراكم على الصعيد العالمى، دار ابن خلدو، ١٩٧٨ ص ١٣٣.

٨- نفس المرجع، ص ص ٤١، ٤٤.

٩- نفس المرجع، ص ١٣٤.

١٠- نفس المرجع، ص ١٣٣.

١١- سمير أمين، التطور اللامتكافى، دار الحقيقة، بيروت ١٩٨٠ ص ١٧.

12- Mandel, E. Marxist Economic Theory, London, Marlin Press, 1968, pp. 476 - 479.

١٣ - مجلة دراسات عربية مقال «الشركات والبنوك المتعددة الجنسية ص ١٣٥).

14- Winslew, E.M. The patem of imperialism N.Y. 1972.

15- Mandel E. Marxist Economic theory, op.cit., PP. 481 - 484.

16- Baran, P. The political Economy of Growth, N.Y. Monthly Review 1962, pp. 144- 150.

17- Frank A.G., Capitalism and underdevelopment in Latin America. N.Y 1969. p.213.

18- United Nations, Industrial Development organization, I.D.S. Vol.1.

19- Sweezy P. The Theory of Capitalist Development N.Y. Monthly Review Press 1956. p. 326.

٢٠- عادل حسين، متابعة ايجابية لادبيات التنمية، مبادىء ستة ونموذجان، مجلة دراسات عربية، عدد ٢ ديسمبر ١,٩٧٩ ص ٣.

٢١- سمير أمين، أزمة معاصرة ونظام دولى، المحور الثقافى ، عدد ٢٩ ابريل ١٩٧٩، ص ص ٣-٤.

٢٢- اسماعيل سرور شلش، قضية التكنولوجيا واستخدامها عربيا، مجلة الفكر الغربى، عدد ٧ ديسمبر ١٩٧٨ ص ٨٨.

الفصل السادس

العوامل المعوقه للتنمية الاقتصادية

- العوامل الإقتصادية.
- العوامل غير الإقتصادية.

الفصل السادس

العوامل المعوقه للتنمية الاقتصادية

العوامل الأقتصادية :

هناك عوامل إقتصادية ذات أثر بالغ في عرقلة مسيرة التنمية فى الدول النامية، نجملها في الأمور التالية:

اولا: عناصر الإنتاج ومكوناته :

لاشك أن الإختلاف والتباين فى مستويات الإنتاج ومكوناته بين الدول يعكس بوجه عام درجة التقدم والتخلف السائدة فيها. ومعرفة الأسباب الجوهرية الكامنة وراء هذه الاختلافات، تقتضى دراسة الخصائص العامة لعوامل الانتاج الرئيسية فى الدول النامية، بغية الوقوف على مدى أثر هذه العوامل فى تقدم أو إعاقة التنمية فيها. وتتمثل هذه العوامل فى عنصر العمل ونوعية العمالة، والأرض، ورأس المال، ثم التنظيم.

ففيما يتعلق بعنصر العمل ونوعية العمالة نجد أن القصور فيها من حيث الكفاية الفنية والمهنية والعلمية، من أخطر المشكلات التى تحول دون تحقيق أهداف العمليات الأنمائية. ففى الدول النامية تتوافر أعداد كبيرة من العمال غير المهرة. كما يلاحظ إرتفاع معدلات المواليد بجانب الارتفاع فى معدلات الوفيات، رغم إنخفاضها فى الآونه الأخيرة، بسبب تطوير وتحسين وسائل الصحة العامة، كما سيتضح فى كل من مصر والسودان على سبيل المثال، حيث بلغت معدلات المواليد فيهما ٤,٩٪، ٣,٥٪ على التوالى. وذلك فى عام ١٩٧٠، بينما بلغت معدلات الوفيات فيهما وعلى التوالى ١,٨٪، ١,٥٪. [1] مما أدى إلى ظهور إحدى الخصائص الديمواجرافية الأساسية للإنفجار السكانى، والتى تتمثل فى تزايد نسبة صغار السن فى إجمالى عدد

السكان فى الدول النامية بشكل عام، فلقد بلغت نسبة من هم أقل من خمسة عشر عاما ٤٠ ٪ من جملة السكان. بينما بلغت نسبة من هم (٦٥ر) عاما فأكثر ٥ ٪ فقط من جملة السكان. وهذا يعنى أن نسبة الأفراد الذين هم فى فئة العمر (١٥ – ٦٥) عاما، فى الدول النامية تبلغ ٥٥ ٪ مقابل ٦٣ ٪ فى الدول المتقدمة[٢]. مما يترتب على إنخفاض مستوى الدخل الفردى، وازدياد «نسبة الإعالة» Dependency Ratio التى تسبب عقبة رئيسية فى طريق رفع مستوى الدخل[٣]. فضلاً عن تفشى الأمية بين الغالبية العظمى من سكان الدول النامية، وعدم توجيه الإهتمام الكافى فى هذه البلدان نحو التعليم الفنى والمهنى والتدريب الحرفى، مما يترتب عليه إنخفاض مستويات المهارة والتعليم فى هذه الدول، وبالتالى إلى إنخفاض معدلات الإنتاج[٤].

وهكذا يتضح أن القصور الذى يعتور توفير الطاقات البشرية المدربة فنياً ومهنياً والمؤهلة علمياً، من المشكلات الأساسية التى تواجه الدول النامية وهى بصدد القيام بعمليات إنمائية شاملة. وعلى الرغم من توافر العنصر البشرى فى هذه الدول من حيث الكم، إلا أنه قاصر من حيث الكيف مما يستلزم مضاعفة الجهود فى تنويع التعليم والتدريب، مع التركيز على التعليم الفنى والمهنى، فى ضوء إستراتيجية تنموية واضحة.

أما الأرض وهى العنصر الثانى للإنتاج، فهى تمثل ركيزة هامة فى المشروعات الإنمائية الإقتصادية المختلفة، وبخاصة إذا كان هناك تضخماً فى العدد السكانى الذى يحتاج إلى مزيد من الإنتاج، لسد إحتياجاته ومتطلباته الأساسية، من المواد الغذائية، والموارد الطبيعية الأخرى.

أما فيما يتعلق برأس المال فيعتبر من المؤشرات الهامة التى تلقى الضوء على حجم الطاقات الإنتاجية فى المجتمع، ومدى فعاليتها فى زيادة معدلات الإنتاج والإستثمار. كما يزودنا هذا المؤشر بالفروق الشاسعة بين الدول النامية

والدول المتقدمة. إذ عند المقارنة نجد أن معدل إجمالى الاستثمار فى الدول النامية قد بلغ حوالى ١٨ ٪ من إجمالى النواتج القومية خلال الستينات بينما بلغت النسبة المناظرة فى الدول المتقدمة حوالى ٢ ٪ (٥). ويرجع ذلك إلى النقص الملحوظ الذى تعانى منه غالبية الدول النامية فى الموارد المادية والطبيعية، والذى ينعكس على عدم توافر رؤوس الأموال القادرة على خلق معدلات إستثمارية كبيرة تساعد على حركة الإنماء فيها. ولذلك نجد أن عدم تنفيذ أو فشل المشروعات التنموية فى البلدان النامية يرجع فى أغلب الأحيان، إلى النقص فى توافر عنصر العمل اللازم لتغطية متطلبات التنمية منه، مما يحتم على كثير من دول العالم الثالث اللجوء إلى المعونات الأجنبية سواء كانت رأسمالية أو إشتراكية.

وعلى الرغم من أهمية رأس المال فى المشروعات الإنمائية، إلا أن المساعدات والمعونات الخارجية التى تتلقاها دول العالم الثالث، لاتتمتع إلا بالقدر اليسير من الفاعلية، ذلك لأنها محكومة بمقتضيات إستراتيجية الدول الكبرى التى تقدم المعونات. غير أنه من الممكن أن يكون لهذه المعونات فاعلية أكبر فى تنمية دول العالم الثالث، إذا روعيت فيها الشروط التالى(٦).

١ – أن تكون مندمجة في مجهود قومى للتنمية.

٢ – ألا تكون مجرد هبة تمنح بصورة ثابتة.

٣ – أن تأخذ المساعدة الغذائية طابعاً وظيفياً.

٤ – ينبغى ألا تسبب المساعدة التقنية طرازاً جديداً من الاستعمار.

٥ – يجب أن تصب هذه المساعدات فى تعاون دولى حقيقى.

ومهما تكن أهمية المعونات الأجنبية، فإن التنمية لا ترتبط إلا جزئياً

بالمساعدات المالية والإقتصادية الخارجية. ذلك أن العامل الحاسم فى هذا المجال هو تأهيل الناس بشكل يؤدى إلى ظهور فئة كبيرة فى المجتمع قادرة على إستقطاب الطاقات، ويلاحظ أن الأستثمارات الصناعية التى تمول بوساطة هذه المساعدات، تظل غير ممكنة التحقيق، طالما أنها تفتقد الهياكل التحتية للإقتصاد والصناعات التكميلية، فالاستثمار فى ميدان الزراعة مثلاً، لا يكون على درجة من الأهمية، إلا إذا كان العاملون فى هذا المجال على دراية كبيرة فى إستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة فى هذا المجال.

أما بالنسبة لعنصر التنظيم فى الإنتاج، فهناك من يرى من دعاة النموذج الغربى فى التنمية، أن التنظيم يعتبر من المتطلبات الأساسية للعمليات الإنمائية حيث يمثل من وجهة نظرهم العامل المحرك والموجه لهذه العمليات الوجهة السليمة، كما أن المنظم يلعب دوراً بالغ الأهمية فى إنجاح عمليات التنمية، وذلك من خلال قدرته على التنسيق بين كافة عناصر الإنتاج فى إطار واحد، وهذا ما يؤكدة «شوميتر» فى نظريتة عن التنمية الإقتصادية كما ذكرنا سالفاً.

غير أن الوضع الراهن أو القائم فى غالبية الدول النامية يشير إلى أن الحكومة، وليست فئة المنظمين، هى العامل الحاسم فى مجال التنمية، ولذلك فإن إحلال المنظم محل الحكومة فى ادارة العمليات الإنمائية من شأنه أن يخلق ادارة رشيدة تتحمل أعباء رسم الخطط والبرامج التنموية ذات الأهمية البالغة. ولذا، فإن فشل الإدارة الحكومية فى تحمل هذه الأعباء يشكل عائقا خطيراً من معوقات التنمية(٧).

من هذا المنطلق، يجب على حكومات الدول النامية، أن تأخذ بزمام المبادرة فى التخطيط لعمليات التنمية، وألا تترك هذا الأمر بيد فئة قليلة يطلق عليها بالمنظمين تعمل خارج إطار هذا التخطيط، وتتحمل وحدها مخاطر إدخال طرق تكنولوجية جديدة فى مجال الإنتاج، من الممكن أن يكون لها

إنعكاسات سلبية على معدلاته. كما ينبغى على الإدارة الحكومية الرشيدة، أن توجه رؤوس الأموال المتمركزة فى القطاع الخاص نحو مشروعات إنمائية لها فاعليتها فى تنشيط الحركة الإنمائية، وعدم ترك المجال أمام هذا القطاع للإستثمارفى مشروعات غير إنتاجية، كالمضاربات، أو الأسهم والسندات وتجارة الأراضى والعقارات، وغيرها من الأمور التى تحقق الربح السريع والعائد الوفير، الذى لا يعطى قوة الدفع المطلوبة لعمليات التنمية فى المجتمع.

ثانياً: إنخفاض متوسط الدخل الفردى:

من الأمور التى يسلم بها العاملون فى مجال التنمية ، وبخاصة أولئك الذين يؤمنون بالنموذج الغربى فى التنمية، أن إنخفاض متوسط الدخل الفردى فى المجتمع دليل على تخلفه، وأنه يشكل عقبه رئيسية أمام عملية التنمية فيه، إذ يقلل من أهمية عامل الإستثمار الذى يلعب دوره فى دفع عجلة التنمية إلى معدلات أفضل. كما أنه يؤدى إلى إنخفاض طلب الأفراد من السلع المنتجة محلياً، وبالتالى يؤثر فى قدرة الدولة على التوسع فى المشروعات الإنمائية. وبناء على ذلك يتخذون من متوسط الدخل الفردى معياراً مطلقاً للتخلف على إعتبار أن البلد الذى يزيد متوسط الدخل الفردى فيه عن (٥٠٠) دولاراً يعتبر بلداً متقدماً، أما البلد الذى يقل فيه متوسط هذا الدخل عن هذا المعيار، فإنه يعتبر بلداً نامياً أو متخلفاً.

غير أن الدلالة الإحصائية لهذا المعيار تظل قاصرة وغير واضحة للتمييز بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة. وذلك لأسباب أهمها، أنها لا تأخذ فى إعتبارها بقدرات التنمية. فمتوسط الدخل القومى للفرد فى الاتحاد السوفيتى بعد الحرب العالمية الثانية كان أقل من ٥٠٠ دولاراً، غير أن جميع البنى التى تفتح المجال للتنمية كانت قائمة. وهذا الموقف يختلف بصورة جذرية عن البلدان التى تحصل على نفس الدخل أو أكثر، ولكنها تعتبر من الدول

المتخلفة، كما أن قيمة الدخل الفردى أو الدخل القومى، لاتقدم صورة كاملة عن الكيفية التى تسير وفقها الأنشطة الإقتصادية والبنى الإنتاجية، فإذا قارنا بين الكويت والولايات المتحدة الأمريكية وبين فنزويلاواليابان - مثلا - من حيث متوسط الدخل الفردى، نجد أنه فى الكويت أعلى منه فى الولايات المتحدة الأمريكية، وهو فى فنزويلا أعلى منه فى اليابان وهذا يرجع إلى أن الواقع فى كل من الكويت وفنزويلا يشير إلى أن هناك مجموعة من الشركات الأجنبية تستحوذ على قسم كبير من الإنتاج ، ولا تربطها بجماهير الشعب صلة ذات أهمية. [1] مما يجعلها فى وضع غير متقدم من النواحى المادية والتكنولوجية وغير ذلك.

ثالثاً - التبعية الإقتصادية، وضعف النظام النقدى:

تعتبر حالة التبعية التى تعيشها غالبية الدول النامية، من أهم العقبات التى تعترض طريق التنمية فيها. وتظهر هذه التبعية على المستويين السياسى والاقتصادى، حيث تعتبر التبعية السياسية مرحلة ممهدة للتبعية الإقتصادية. فالنمو الإقتصادى فى ظل التبعية السياسية فى البلدان النامية، يكون خاضعاً لمصالح خارجية بحيق يؤدى إلى تضخم بعض القطاعات التى يكون من مصلحة الطبقات الأجنبية المسيطرة تنميتها، وركود البعض الآخر الذى لايدخل فى نطاق اهتمامات هذه الطبقة المستغلة. [2]وبهذا ترتبط التبعية الاقتصادية بالتبعية السياسية، وتكون نتاجا لها. إلا أن هناك حالات تحدث فيها التبعية الاقتصادية دون أن تكون مسبوقة بتبعية سياسية، كما هو الحال بالنسبة لدول أمريكا اللاتينية التى ورثت أثناء تحررها السياسى صعوبات جعلتها تخضع لتحكم الولايات المتحدة فى إقتصادياتها.

وللتبعية الإقتصادية أشكال متعددة منها - التبعية التجارية والتى تتمثل فى أن حجم وقيمة التجارة الخارجية لبلد ما، يتوقفان على صادراتها لعدد محدود

من الدول (وغالباً ما تكون دولة واحدة)، وتكون هذه الصادرات غالبا فى شكل مواد أولية أو شبه أولية. وغالباً ما يشكل إنتاجا واحداً أو أثنين ٧٠ أو ٨٠٪ من صادرات هذا البلد. وتكون حركة الاقتصاد فيه خاضعة لعوامل خارجية تحدد هيكل وحجم الإنتاج وكذلك حجم الاستثمارات وهيكلها. [١] وهذا بعنى أن معظم الدول النامية لاتستهلك ما تنتجه من المواد الخام الذى يستغل من جانب رأس المال والخبرة الفنية للدول الغنية. ولذلك فإن صادرات هذه البلدان لاتجد لها إلا طريقاً واحداً وهو السوق الإحتكارية المتقدمة صناعياً.

ويحدث من جراء هذه التبعية التجارية أن ينمو قطاعان: أحدهما متصل بالاسوق الأجنبية المتميز بكثافة رأس ماله وتقدم خبرته الفنية، والذى تنمو داخله علاقات إنتاج رأسمالية. أما القطاع الآخر، فهو المتصل بالسوق الداخلية، وهو قطاع فقير من حيث الخبرة الفنية ومحدود القدرة على النمو وتسوده علاقات إنتاج سابقة للرأسمالية: وتحاول الدول المسيطرة أن تزيد من الفوارق بين هذين القطاعين، كما هو الحال فى العديد من الدول المنتجة للنفط حيث تتركز الاستثمارات فى قطاع النفط، مع إهمال القطاعات الأخرى التى تكون هذه الدول فى أمس الحاجة إليها، إن حاضراً أو مستقبلا. وقد تكون التبعية التجارية نتيجة لتبعية مالية، وذلك بدخول رؤوس أموال أجنبية إلى البلدان النامية، وإستثمارها فى بعض الصناعات الإستخراجية، وتشجيع تصدير المنتجات فى حالتها الخام ليجرى تحويلها أو تصنيعها فى المصانع الاستعمارية. ولهذا، يعارض رأس المال الأجنبى كل تنمية من شأنها أن تحرم مصانعه من المواد الخام التى تحصل عليها بأثمان زهيدة. [١]

وقد تؤدى التبعية الاقتصادية إلى توسع فى بعض المدن أو مرافق التصدير

---

(١) نفس المرجع ، ص : ٤٣ - ٤٤.

على حساب بقاء الأجزاء الأخرى من البلد متأخرة، بحيث يؤدى ذلك إلى حرمانها من طرق مقبولة للمواصلات أو الاتصالات، وهكذا يعبر الإعتماد على إنتاج واحد، عن خضوع البلد المنتج لرأس المال الأجنبى، الذى لا يستهدف سوى تخلفه وإستغلاله وركود حركة النمو الاقتصادى فيه، والحيلولة دون تخلصه من شرك التبعية. مع العمل على إستمرار وتكريس حالة الجمود الاجتماعى والحضارى السائد والمرتبط بالمراكز الاجتماعية الموروثة التى تعارض أى تغير فى علاقات الإنتاج التقليدية.

وهكذا يتضح أن الدول التى ترتبط إقتصادياتها بدول أخرى تحت ظروف معينة، تجد نفسها غير قادرة على التصرف بحرية، إزاء إختيار وتنفيذ المشروعات الإنمائية التى ترى أنها تعود بالنفع على مجتمعاتها. ولاشك أن التبعية الاقتصادية تنعكس على الوضع النقدى والمالى فى الدول النامية حيث تسيطر رؤوس الأموال الأجنبية على مقدرات هذه الدول ومواردها المادية والطبيعة. ويظل الوضع المالى فيها، فى حالة من عدم الثبات، وبالتالى يؤدى إلى إختلال التوازن الاقتصادى الذى يؤثر فى حجم المشروعات الإنمائية فى هذه الدول.

العوامل غير الإقتصادية :

إن مشكلات التنمية في الدول النامية ، لا تقتصر على العوامل الإقتصادية فحسب، وإنما هناك عوامل أخرى عديدة ومتنوعة ذات طابع غير إقتصادى، يمكن إجمالها وشرحها على النحو التالى:

أولاً: العوامل الاجتماعية:

تتمثل هذه العوامل فى إنماط العلاقات والنظم الاجتماعية السائدة فى المجتمع، والتى تلعب دوراً حاسماً فى رفض أو قبول ما يحدث فى المجتمع من

تغيير أو تطوير في مختلف المجالات، وما تؤدية من دور فعال في إعاقة أو تسهيل عمليات التنمية فيه. ومن أهم العوامل الاجتماعية التي يمكن أن تشكل عقبه أمام التنمية في المجتمعات النامية تلك التي تتمثل في نظام القرابة، والطائفية، والوضع الطبقي.

ففيما يتعلق بنظام القرابة فهو يشكل معوقاً خطيراً من معوقات التنمية في المجتمعات النامية. فالارتباط بالجماعة شعور ضروري للفرد، للإحساس بالأمن والاستقرار النفسي. ويتطلب هذا الإرتباط سلوكاً مثالياً نحو أعضاء الجماعة، والتقيد بكل ما يفرضة هذا السلوك من إلتزامات ترتبط بالدور الذي يقوم به الفرد في المجتمع، وهي التزامات إجتماعية غير قابلة للجدل، لأنها معروفة لدى أفراد الجماعة القرابية دون النظر إلى ما يوجد بينهما من صراعات ونزاعات. وتتضح هذه الإلتزامات على عملية التنمية الاجتماعية، في المجتمعات التي تضع لها أهمية بالغة. ففي مجتمع الساموا "Samawa"، يعبر الأفراد العاملون عن هذه الإلتزامات الاجتماعية والسياسية، من خلال مشاركتهم في الإحتفالات الطقوسية، لما تنطوي عليه هذه الطقوس من قيم إجتماعية هامة. مما يترتب على هذه المشاركة في آداء الشعائر من تغيب عن العمل، وتعطيل لسير العمليات الإنمائية التي يسهم في تنفيذها هؤلاء العاملون، ورغم ما تستهلكه هذه الاختفالات من جهود ووقت ومال في إعدادها ، إلا أنها تعتبر من وجهة نظرهم ، فترة إستمتاع وراحة من متاعب العمل الذي يزاولونه . [١٣] وفي هذا الصدد يؤكد «كلرز Smelser» ، أن المجتمعات الريفية والقبلية ، بنظمها الاجتماعية التي تتركز حول نسق القرابة والمجتمع المحلي ، تقف عقبة في طريق التجديد والإبتكار . [١٤] وهذا يعني أن القدرة على الخلق والإبداع ترتبط بكثير من المؤثرات الاجتماعية والثقافية ، التي تلعب الأسرة دوراً كبيراً في نقلها للأفراد .

أما بالنسبة للطائفية وماتنطوى عليه من ألوان العنصرية ، فغالباً ماتؤدى فى المجتمعات التى تسودها ، إلى حرمان نسبة كبيرة من السكان من الفرص المتكافئة ، الأمر الذى يحول بينهم وبين إظهار كفاءاتهم وإستغلالها لصالح التقدم والنمو . وبهذا نجد أن من أخطر المعوقات فى مجال التنمية ، هو إستئثار فئة معينة من السكان على إمتيازات خاصة دون النظر إلى مايفتقدونه من المؤهلات والكفاءات .

وأقرب مثال للطائفية العنصرية ، تلك التى تسود المجتمع اللبنانى والتى لعبت ولاتزال دوراً رئيسياً فى تكوين الهيكل البنائى للمجتمع اللبنانى وإنقسامه إلى فئتين ، إحداهما - الطوائف النصرانية ، والأخرى الطوائف المحمدية . وحيث أن الطائفية إنعزالية بطبيعتها ، فإنه من الصعب أن يلعب النظام السياسى القائم والممثل لهذه الطوائف المتصارعة ، دوره فى إعداد وتنفيذ الخطط الإنمائية طويلة الأمد.[١٥] وفى رأينا ، أن التنمية فى لبنان لن يكتب لها النجاح فى ظل الوضع القائم الذى يهيمن عليه النظام الطائفى ، إلا بالقضاء على كل المظاهر الطائفية السائدة والعمل على إشاعة الأمن والإستقرار فى المجتمع ، والحد من الصراع الطائفى الذى لم يولد إلا الدمار والخراب .

من هذا كله ، نخلص إلى أن تحقيق التنمية لأهدافها ، لابد وأن يأتى من خلال تهيئة المناخ الملائم ، لإعطاء الفرص المتكافئة لجميع أفراد المجتمع ، بصرف النظر عن المعتقد أو العنصر أو الطبقة أو الطائفة التى ينتمون إليها . ولابد كذلك من تحطيم كل القيم الاجتماعية والسياسية السائدة ، التى تعمل على تكريس السلطة فى يد فئة قليلة ، لا هم لها سوى تحقيق مصالحها الذاتية ، وتقوية نفوذها ، وتدعيم سلطانها .

أما فيما يتعلق بالوضع الطبقى فى المجتمعات النامية، فإننا نحاول إلقاء

الضوء على مدى أثر البناء الطبقى من الناحية العملية على حركة التنمية فى الدول النامية . فدراسة الطبقات فى المجتمعات النامية تمثل مطلباً نظرياً وتطبيقياً فى الوقت ذاته . ذلك أن الطبقات جزء من البناء الإجتماعى ، وترتبط به بعلاقات وطيدة . فهى ترتبط بعلاقات ديناميكية بسائر النظم الاجتماعية الأخرى ، بالبناء السياسى ، والتخطيط الاقتصادى ، والتنظيم البيروقراطى ، والنظام التربوى ، وغيرها من النظم . ولذا فإن دراسة الطبقات فى المجتمعات المعاصرة ضرورة بالغة الأهمية ، وبخاصة فى بلدان العالم الثالث التى مازالت تخوض معركة التنمية ، وتبذل جهودها فى توجيه إستثماراتها لخدمة قطاعات كبيرة من الشعب . فاستئثار فئة طبقية معينة لمقاليد الحكم والسيطرة ، يمكن أن يؤدى إلى توجيه إستثمار التنمية لخدمة القطاع الذى تمثله هذه الفئة المسيطرة ، مما يؤثر بالضرورة فى مصالح الطبقات والفئات الأخرى فى المجتمع تأثيراً سلبياً . ولهذا ينبغى أن تنسق دراسة الطبقات، كل تخطيط إقتصادى أو إجتماعى أو سياسى .(١٦)

ونظراً لأهمية هذه الدراسة المتعلقة بالنظام الطبقى فى البلدان النامية ، فقد أشار « كلير » فى كتابه « نظام الوسط فى البلاد النامية » ، إلى تأثير البناء الطبقى للبلدان النامية فى عملية التنمية ، وأثره فى تشكيل أسلوب إدارة الدولة الجديدة . ويقوم بتحليل بناء الفئة المسيطرة التى تتكون من شرائح ثلاث أساسية متحالفة مع بعضها . حيث يشير إلى أن غالبية الدول النامية قد نالت إستقلالها السياسى ، بدون نضال مسلح حقيقى تشارك فيه الجماهير العريضة ، مما ينتج عن ذلك تكوين إجتماعى طبقى متميز للحكومات التى قامت فى هذه الدول . ذلك التكوين الذى إشتمل على صفوة من المثقفين، بالإضافة إلى مجموعة من موظفى الجهاز الإدارى الإستعمارى البيروقراطى ، ثم مجموعة من العسكريين . وتعتمد هذه القوى الثلاث المتحالفة، على الطبقة البرجوازية الصغيرة فى المدن والريف .(١٧)

هذه الصفوة المركبة من المثقفين ، وكبار الموظفين الإداريين ، ومجموعة العسكريين ، عادة ما تنتمى إلى الطبقة الوسطى التى تؤثر بشكل فعال فى التنمية ، لما يتمتع أفرادها من مهارات خاصة والتزامهم بالأساليب الحديثة للحياة . وتعتبر جماعة كبار موظفى الدولة من أهم جماعات الطبقة الوسطى التى تناط بها مسئوليات كبيرة فى مجال التخطيط الاقتصادى والاجتماعى واسع النطاق . ورغم هذه الفعالية ، إلا أنها غالباً ما تكون خاضعة للصفوة السياسية الحاكمة التى تلعب دورها فى تحديد مجرى النمو .(١٨)

هذا التكوين الذى يسود معظم البلدان النامية ، من شأنه أن يعوق عمليات التنمية فيها . إذ تحاول الفئة الطبقية المسيطرة ، التحكم فى رأس المال الخاص بالقطاع العام ، بجانب التحكم فى رؤوس الأموال المتجمدة فى القطاعات الاقتصادية الأخرى . وهنا يؤكد « كلير » على أنه يجب أن نأخذ فى الإعتبار، أن جزءاً كبيراً من الإمكانات المتاحة تستغله الفئة الحاكمة لصالحها فى الغالب ولصالح سكان المدن بدرجة أقل . ويتمثل هذا الإستغلال فى المبالغ الضخمة المرصودة فى الميزانية العامة للدولة بهدف تطوير مجالات غير إنتاجية ، والرغبة فى المحافظة على جهاز إدارى ضخم للحكومة والجيش .(١٩)

مما سبق يتضح أن التركيب الطبقى فى المجتمعات النامية يكشف عن وجود طبقتين متمايزتين : إحداهما عليا رفيعة ، والأخرى دنيا وضعية . مما يترتب على ذلك تسلم أفراد الطبقة العليا المتمثلة بالمثقفين وكبار الموظفين زمام الأمور فى تسيير حركة التنمية نحو تحقيق مصالحها الذاتية . وهذا مما يؤدى فى النهاية إلى هدر الطاقات المبذولة ، وإعاقة عمليات التنمية والحيلولة دون تحقيق الرفاهية الاجتماعية . كما يترتب على ذلك إنخفاض مستوى الإنتاج القومى ، وصعوبة تجميع المدخرات القومية ، حيث يميل أفراد الطبقة العليا إلى الإستهلاك التفاخرى ، الذى يؤدى إلى تبديد الأموال الضخمة التى تكون البلاد فى أشد الحاجة إليها لتدعيم إقتصادياتها ورفع مستوى المعيشة

لمجتمعاتها . وبهذا ، يصبح الوضع الطبقى من أخطر المعوقات التى تواجه عمليات التنمية فى البلدان النامية . ولذا ، فإن نجاح التنمية يتطلب بيئة خالية من الطبقات والصراع الطبقى ، الذى ينعكس سلبياً على عمليات التنمية ويؤدى بها فى النهاية إلى الفشل الذريع .

ثانياً : العوامل الثقافية :

تسود المجتمعات النامية العديد من العناصر الثقافية التى تعمل على تقدم أو إعاقة التنمية فيها . ويستطيع الباحث الاجتماعى الذى يهتم بالجانب التطبيقى، التعرف على المشكلات التى تعوق طريق التنمية فى هذه المجتمعات، من خلال دراسته للعناصر الثقافية السائدة فيها . وبالتالى يتمكن من وضع خطة تستهدف الإرتقاء بها إلى مستويات أفضل فى مختلف المجالات.

ونظراً لأثر الثقافة البالغ فى ميول الناس وإتجاهاتهم نحو العمل ، وفى قابليتهم وإستعدادهم لعمليات التغيير والتطوير ، وفى تمسكهم بالقيم والعادات والتقاليد والتعاليم الدينية ، فإن على المخططين للتنمية ، أن يأخذوا فى إعتبارهم مبدأ أساسياً وهو ضرورة الإهتمام بدراسة الأنماط الثقافية بجانب الأنماط الإجتماعية والإقتصادية فى المجتمع ، وذلك قبل التخطيط لأى مشروع من مشروعات التنمية . ذلك أن فشل هذه المشروعات يرجع فى الغالب إلى عاملين :[٢٠]

الأول : عدم إدراك المخططين أو جهلهم للثقافة السائدة فى المجتمع موضع الدراسة .

الثانى : الصعوبات الناجمة عن تمسك الأفراد فى المجتمع بثقافتهم وماتنطوى عليه من قيم مختلفة.

وتتمثل أهم العناصر الثقافية المعوقة لجهود التنمية فى المجتمعات النامية فى التقاليد ، والمعتقدات ، ثم القيم السائدة فى هذه المجتمعات . ففيما يتعلق بالتقاليد السائدة فى المجتمعات النامية ، وتمسك الأفراد بها من العوامل الهامة التى تساعد على إتجاههم السلبى إزاء كل تغيير أو تجديد . ويبدو هذا واضحاً فى المجتمعات التقليدية التى يتمسك أفرادها بكل ماتركه السلف إفتخاراً وإعتزازاً به . وبهذا يكون الإتجاه العام نحو التغيير والتجديد إتجاهاً سلبياً.[٢١]

ومن التقاليد السائدة فى بعض المجتمعات النامية ، الإتجاه نحو القدرية أى الإيمان بالقضاء والقدر ، والتسليم به تسليماً مطلقاً . وأن كل مايحدث فى الواقع ، وماسيحدث فى المستقبل أمر لا مناص منه ، ولا يتطلب من الفرد تدخلاً . وهذا الإيمان رغم وجوبه دينياً ، إلا أنه لايستدعى فرض حالة من الجمود والتصلب ، إزاء كل تغيير أو تطوير لكل قديم ، بحيث يؤدى بأفراد المجتمع إلى التواكل والسلبية ، فى مواقفهم تجاه متطلبات الحياة المعاصرة ، مما يؤثر فى النهاية ، فى العمليات الإنمائية والحيلولة دون تحقيق أهدافها .[٢٢]

أما فيما يتعلق بالمعتقدات الموروثة فى هذه المجتمعات ، فإنها غالباً ماتشكل عاملاً هاماً فى إعاقة التنمية . ففى السودان مثلاً ، نجد أن أفراد قبيلة (البيجا) قد قاوموا إستخدام الجرارات الميكانيكية ، لاعتقادهم بأنها تفسد الأرض . كذلك موقف الهندوس من الأبقار وتقديسهم لها ، قد وقف حائلاً دون قبول أى نمط ثقافى يستهدف تحسين إستغلال هذه الثروة الحيوانية وتنميتها.[٢٣]

وهكذا نلاحظ أن الحياة التقليدية السائدة فى المجتمع وماتنطوى عليه من تقاليد ومعتقدات ذات طابع إستاتيكى جامد ، تؤثر تأثيراً واضحاً فى عمليات التنمية إجتماعية كانت أم إقتصادية ، وتشكل عقبة كبيرة أمامها وهى تلعب دوراً كبيراً فى صياغة الأنماط السلوكية للأفراد ، وفى تشكيل ميولهم

وإتجاهاتهم الذاتية ، كما تعمل على توجيه الأفراد فى حياتهم وتفرض نفسها على القرارات المتعلقة بمصالحهم.

وإزاء هذا كله، يتطلب الأمر من القائمين بالتخطيط للتنمية، وضع إستراتيجية واضحة هدفها مواجهة الثقافة التقليدية التى تعرقل عمليات التنمية، والتصدى لها بأسلوب علمى متطور، يرتكز على نشر الوعى الثقافى بين الأفراد، وحثهم على المشاركة الإيجابية فى دراسة مشكلاتهم، وذلك لإتاحة الفرصة أمامهم للتخلص من سيطرة هذه الثقافة المعوقة، وبالتالى تتحقق المساهمة الفعلية من جانبهم فى تحقيق العمليات الإنمائية وتحقيق الأهداف المنشودة منها.

ولمعرفة أهمية القيم فى دفع عجلة التنمية أو إعاقتها، فإن الأمر يتطلب معرفة المقصود بالقيمة كما يعرفها علماء الاجتماع. فهى فى رأيهم عبارة عن فكرة أو معيار ثقافى تقارن الأشياء ببعضها وفقاً له، فتحظى بالقبول أو الرفض، على إعتبار أنها أشياء مرغوبة أو مرفوضة، صحيحة أو خاطئة. ويمكن فى ضوء هذا المعيار تقويم كل ما يسود المجتمع من المشاعر والأفكار والأعمال والصفات والأشخاص والجماعات والأهداف والوسائل. ويرتبط الأفراد فى المجتمع بالقيم السائدة إرتباطاً عاطفياً قوياً يتقبلونها ويسيرون على هديها فى حياتهم وفى إتخاذ القرارات، التى تتعلق بشئونهم وفى الحكم على الأشياء[٢٤]. وهذا يعنى أن القيم تتضمن فكرة التفضيل التى تدفع الفرد أو الجماعة إلى بذل الجهد الدائب للحصول على الأشياء المفضلة من غايات أو وسائل والمحافظة عليها. كما تدعو إلى وضع نظام جزئى يلتزم الجميع بمقتضاه فى مواقفهم المختلفة فى الحياة إزاء القيم السائدة والمحافظة عليها.

ولكى تؤدى القيم دورها فى عمليات التنمية، لابد وأن تتسم بالدينامية والمرونة، بحيث تتلاءم مع الظروف المتغيرة فى المجتمع. ذلك أن الجمود

والتصلب إزاء كل جديد أو مستحدث. إنما يسم المجتمع بطابع إستاتيكى جامد من شأنه أن يدعو إلى التمسك بالقيم التقليدية التى تقف أمام كل مظاهر التغير والتطور. ولذلك نجد أن القيم غالباً ما تعوق عمليات التنمية إذا ما إتصفت بالجمود والثبات، وعدم تقبلها للتغيير أو التطوير الذى يواكب تحديدات العصر ومتطلباتة. وحيث أن الثقافة فى المجتمع تنطوى على قيم متعددة إجتماعية وثقافية ودينية وغيرها، فلابد أن يأخذ المخططون للتنمية في إعتبارهم هذه القيم وأن يتعرفوا عليها قبل الشروع في تنفيذ خططهم الإنمائية. ذلك أن فشل الكثير من المشروعات الإنمائية المخططة، يرجع إلي تحجر وجمود هذه القيم، وعدم مجاراتها لمتطلبات العمليات الإنمائية. فمثلاً نجد في بعض المجتمعات النامية أن مشكلة الغذاء تعتبر من المشكلات الهامة التي تواجه الهيئات العاملة في ميدان التنمية. فقد واجهت منظمة الأغذية والزراعة (FAO) ، وهي بصدد إيجاد الحلول الملائمة لمشكلة نقص الغذاء في هذه المجتمعات، بعض المشكلات التي تتمثل في رفض المواطنين لتربية الحيوانات، لأنها تتعارض مع الأفكار الدينية السائدة. ومثال ذلك، عزوف الطائفة الهندوسية عن تربية الأبقار بقصد إستغلالها إقتصادياً، مما يحول دون إقامة الصناعات المتطورة من منستخرجات الألبان. وبهذا تشكل القيم التي يتبنوها في إطار دياناتهم الوضعية عقبة في سبيل تنفيذ المشروعات الإنمائية وربما إلي فشلها في هذه المجتمعات[٢٥].

وما يتدرج على القيم المرتبطة بالديانات الوضعية ، يتدرج كذلك على القيم الثقافية والإجتماعية حيث تشكل عقبات كبيرة تعترض سبيل التنمية فى المجتمعات التقليدية . ففى مجتمع الوادى الجديد بمصر مثلاً ، نجد أن أهالى قرية « جناح » قد رفضوا الإنتقال إلى قرية جديدة أطلق عليها إسم «بورسعيد» أنشئت لهم لتفادى مخاطر البيئة الصعبة التى تحيط بقريتهم. وقد جاء رفضهم هذا نتيجة تمسكهم بقيم إجتماعية وإقتصادية وثقافية ، فهم

يرتبطون بأرض الآباء والأجداد ولذا فهى تشكل بالنسبة لهم قيمة إجتماعية وإقتصادية كبيرة ، باعتبارها مصدر رزق لهم فى حياتهم منذ زمن طويل . ويرون أن إنتقالهم إلى السكن الجديد تفككاً للوحدة القرابية التى تشكل قيمة إجتماعية عالية . هذا بالإضافة إلى أن المكانة الإجتماعية تتدخل فى إعاقة التنمية فى هذه المجتمعات . والعمل الذى يلتحق به الرجل ، لابد وأن يتفق مع القيم الإجتماعية والثقافية السائدة والتى تكفل وحدة الجماعة القرابية وتماسكها . وخير مثال على ذلك رفض سكان الصحراء الشرقية والغربية من البدو للعمل الزراعى باعتباره من المهن أو الأعمال الحقيرة ، فى الوقت الذى يعتبر الرعى فى نظرهم من أفضل المهن وأشرفها .(٣٦)

وتجنباً لكل هذه المعوقات الثقافية والإجتماعية والدينية ، ينبغى على المخططين للتنمية التعرف على ثقافة المجتمع الذى ستتم فيه المشروعات الإنمائية قبل الشروع فى عمليات التنفيذ . لأن ذلك يمكن من معرفة المشكلات والتحديات على المستويين التخطيطى والتنفيذى ، وبالتالى يضمن سلامة تحقيق الأهداف المرجوة من وراء عمليات التنمية . ولذا فإن المكونات الثقافية فى المجتمع من قيم وإتجاهات وعادات وتقاليد من أقوى العناصر التى تساعد على إعاقة أو تسهيل عمليات التغيير والتطوير والتنمية فكلما كانت هذه المكونات أكثر مرونة ومجاراه للظاهر التغير أو التحول التى تطرأ على مختلف مجالات الحياة المعاصرة، كلما أدى ذلك إلى نجاح المشروعات الإنمائية وتحقيق أهدافها، وكلما كانت أكثر جموداً وتصلباً، كلما أدى إلى قيام صراع بينها وبين القيم المستحدثة الناتجة عن التغيرات والتحولات فى مختلف مظاهر الحياة الإجتماعية .. وفى هذا الصدد يعبر الدكتور أحمد الخشاب، عن هذا الصراع بقولة «إن المشكلة الحقيقية تكمن فى الصراع القائم بين القيم التقليدية الجامدة والمستحدثة الناتجة عن علميات التغير الاجتماعى والتحول الصناعى. وهذا الصراع هو الذى يفسر لنا التردد الفكرى

والتخلف النفسى الذى يصيب جيلنا، ويعرقل سير عمليات التنمية الاجتماعية» [٢٧]. وبهذا يتضح أن استمرار الصراع بين القيم التقليدية والمستحدثة، إنما يؤدى إلى تشتيت الجهود، وتوجيهها نحو مسارات من شأنها أن تحول دون تحقيق عمليات التنمية لأهدافها.

وهكذا نخلص إلى أن القيم الثقافية والتقاليد السائدة فى المجتمع تلعب دوراً هاماً فى الإسراع أو الإبطاء بعملية التنمية. وإزاء ذلك يتوجب على الدول النامية دراستها دراسة شاملة ومتعمقة لما لها من أثر كبير فى أنماط السلوك والتفكير والاتجاهات لدى الناس. كما يتطلب الأمر دراسة تكوين الفكر الاجتماعى والثقافى والسياسى دراسة اجتماعية للوقوف على ما طرأ على هذا الفكر من تحولات نتيجة التقائه بالحضارة الغربية بحيث يشكل هذا العمل منطلقاً هاماً نحو تنمية مجتمعاتها والانتقال بها من الحياة التقليدية إلى الحياة العصرية [٢٨].

ثالثاً ـ العوامل السكانية :

غالباً ما يصطدم المخططون للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى المجتمعات النامية، بمشكلة التضخم السكانى بالشكل الذى لا يتناسب والموارد المتاحة أو الموارد المتوقعة. ولهذا، تعتبر الزيادة المطردة فى عدد السكان فى المجتمعات النامية، مصدر إجهاض للمحاولات التى تبذل من أجل إحداث التنمية فيها.

وإنطلاقاً من الإحساس بخطورة هذه المشكلة أخذ الاهتمام العالمى يتركز حول حشد جميع الجهود وتضافرها من أجل وضع حل حاسم وسريع للزيادة السكانية المطردة فى هذه المجتمعات، وبخاصة تلك التى تعانى فقراً مدقعاً فى مواردها وإمكاناتها. وذلك للقضاء على المشكلات التى تصاحب هذه الزيادة، التى تعتبر دائماً أمام الجهود المبذولة من أجل التنمية.

ولإعطاء صورة واضحة لأثر مشكلة السكان فى التنمية، نحاول إلقاء

الضوء على الزيادة المطردة فى سكان العالم منذ بداية هذا القرن، وعلى العمليات الديموجرافية المصاحبة لهذه الزيادة، فقد بلغ عدد سكان العالم فى بداية هذاالقرن حوالى (١٥٠٠) مليون نسمة، فى الوقت الذى وصل فيه هذا العدد إلى (٣٦٣٥) مليون نسمة فى عام ١٩٧٠.

وقد وصل فى عام (١٩٨٠) إلى (٤٤٦٨) مليون نسمة. ومن المتوقع أن يصل هذا العدد فى عام ٢٠٠٠ إلى ما يقارب (٦٥٠٠) مليون نسمة [٢٩].

وتشير الاحصاءات السكانية العالمية إلى أن هذه الزيادة الكبيرة فى عدد سكان العالم تأتى من تزايد سكان الدول النامية فى مختلف قارات العالم، والتى تضم ما يقارب ثلاثة أرباع سكان العالم. وهذا يعنى أن نسبة الزيادة السكانية فى الدول النامية تفوق مثيلاتها فى الدول المتقدمة. وبمقارنة الدول النامية بالدول المتقدمة من حيث نسبة الزيادة فى السكان نجد أنه فى عام ١٩٢٠ كانت نسبة الزيادة ٢ : ١ وفي عام ١٩٦٠، أصبحت ٣ : ١، ومن المحتمل أن تصبح هذه النسبة ٤ : ١ وذلك فى عام ٢٠٠٠ [٣٠].

ومما لا شك فيه أن الانفجار السكانى، يرجع إلى الانخفاض الكبير فى نسبة الوفيات، وبخاصة فيما بعد الحرب العالمية الثانية، ففى سيلان مثلا، انخفضت نسبة الوفيات من ٢٠ إلى ١٤ فى الألف، وذلك فى الفترة ما بين ١٩٤٦ - ١٩٤٧، وفى «جزر موريشيوس» انخفضت من ٢٧,٥٢ فى الألف إلى ١٥,٢ في الألف فى الفترة ما بين ١٩٤٤ - ١٩٥٣ . كما نلاحظ انخفاضاً عاماً فى معدلات الوفاة فى العالم، ففى أوروبا وأمريكا الشمالية بلغت معدلات الوفاة (١٠) فى الألف وفى جنوب آسيا (٢٠) فى الألف، بينما بلغت فى أفريقيا (٢٣) فى الألف. وقد اختلفت الآراء بصدد هذا الانخفاض. فقد أرجعه البعض إلى التحسن الكبير فى مستوى المعيشة، كما أرجعه البعض الآخر إلى سهولة المواصلات وأثرها على التقليل من حدة

المجاعات، وفى توزيع الغذاء على مختلف المناطق، غير أن الغالبية العظمى، ترد هذا الانخفاض إلى عامل رئيسى، وهو انخفاض تكاليف العلاج وتيسير اجراءاته [٣١].

والجدير بالذكر أن ارتفاع المستوى الصحى فى المجتمعات المتخلفة أو النامية، لا يؤدى إلى انخفاض معدلات الوفاة فحسب، وإنما يؤثر فى ارتفاع نسبة الحضرية فيها. ففى «بيرو» Beru مثلا،نجد أن معدلات الولادة قد ارتفعت من (٤٠) فى الألف فى الفترة ما بين ١٩٢٠ - ١٩٢٤، إلى ٤٦,٢ فى الألف ما بين ١٩٥٥ - ١٩٥٩، كما ارتفعت فى «هندوراس» Hindorus من ٤٤,٣ فى الألف إلى ٤٦ فى الألف فى الفترات ذاتها . [٣٢]

ولهذا، فإن الانخفاض فى معدلات الوفاة والارتفاع فى نسبة الخصوبة، يعتبران من العوامل التى لها أثرها فى جهود التنمية فى المجتمعات النامية، نظراً لما تؤدى إليه من نمو سكانى سريع يشكل عائقاً أمام تقدم التنمية، ويحول دون تحقيق أهدافها على الوجه الأكمل، وبخاصة إذا كانت تلك المجتمعات تعانى من ندرة فى مواردها الطبيعية.

والزيادة السكانية فى المجتمعات النامية لا تعتبر من معوقات التنمية من حيث الكم فحسب، بل من حيث الكيف أيضاً. فنوعية السكان من حيث المعرفة والقدرات والمهارات، بجانب المستوى الصحى والنفسى والعقلى، تعتبر فى حد ذاتها عوامل لها فعاليتها فى حركة التنمية. إذ أن انخفاض هذا المستوى إلى الحد الأدنى يحول بين المجتمع والاستفادة من طاقات أفراده فى عمليات التنمية، وبالتالى تشكل عوائق خطيرة من معوقات التنمية،و وبخاصة انتشار الأمية، وانخفاض المستويين الصحى والتعليمى لغالبية الأفراد فى المجتمع [٣٣].

فى ضوء ما سبق، يمكننا القول بأنت الزيادة السكانية المطردة فى كثير من الدول النامية، تشكل عائقاً من عوائق التنمية، وبخاصة إذا ما صاحبتها

مشكلات وأوضاع سائدة لها صلة بالتنمية، فمثلاً، انتشار الأمراض وانخفاض مستوى الوعى الصحى لدى الجماهير، وانتشار البطالة بمختلف أشكالها، وانخفاض المستوى التعليمى وتفشى الأمية، والاعتماد على قطاعات أولية كالزراعة، كل ذلك من شأنه أن يؤدى إلى تشتيت الجهود المبذولة، بصدد تحقيق تنمية قومية فى هذه الدول. ذلك أن القضاء على هذه المشكلات يتطلب إمكانات ضخمة قد لا تتوافر بالقدر المناسب لحلها، مما يدفع هذه الدول إلى الاستعانة بغيرها من الدول المتقدمة، لتقديم يد العون لها عن طريق المساعدات أو القروض المالية، وهذا من شأنه أن يزيد من تفاقم المشكلات، ويدفع بهذه الدول إلى شرك التبعية الذى يعتبر من أخطر معوقات التنمية كما أوضحنا سابقاً.

وتجنباً لهذه المشكلات، ينبغى على الدول النامية أن تحاول قدر استطاعاتها الحد من الزيادة السكانية الهائلة التى تشهدها مجتمعاتها فى هذا العصر، لكى تتمكن من توفير الحد الأدنى من متطلبات الأفراد الأساسية من تعليم، وصحة، وغذاء وإسكان، وذلك من أجل توفير الطاقات والقدرات البشرية ذات الكفاءة الفنية والمهنية الضرورية للانطلاق نحو عملية تنموية شاملة، تستهدف تحقيق مستويات معيشية أفضل.

ومما تجدر الإشارة إليه فى هذا المجال أن الزيادة السكانية لا تكون عاملا معوقاً للتنمية بشكل مطلق. فهناك مجتمعات يتطلب زيادة فى سكانها وبخاصة تلك التى تتمتع بوفرة من الموارد الطبيعية، مما يتطلب استغلالها وجود طاقات بشرية كبيرة. وهذا ما ينطبق على مجتمعات الخليج العربى كافة، حيث تعانى نقصاً واضحاً فى مواردها البشرية، كماً وكيفاً، فى الوقت الذى تتمتع فيه بوفرة من الثروة النفطية، مما أدى بها إلى فتح أبواب الهجرة إليها من مختلف الجنسيات لتوفير ما تحتاجه من الخبرات والمهارات التى تتطلبها المشروعات الإنمائية فيها، بالإضافة إلى تشجيع السكان على زيادة النسل أو الانجاب لتغطية هذا القصور.

رابعاً: العوامل السياسية والإدارية :

تلعب العوامل السياسية فى الدول النامية دوراً أساسياً فى مجال التنمية، حيث أن فقدان الاستقرار السياسى، وعدم الدقة فى الخيارات السياسية، وكذلك فقدان الحزم والاستمرار فى تطبيق الخطط، هى فى الغالب العقبات الرئيسية التى تقف أمام التنمية فى هذه الدول. ولذا فإن الدول النامية بحاجة إلى قيادة أو سلطة سياسية قوية تدير دفتها نحو إحداث تنمية شاملة بالاعتماد على النفس، والبعد عن كل ألوان التبعية. ذلك أن الإخفاق أو النجاح فى الخطط الإنمائية يتوقف على مدى الدعم الذى تتلقاه من حكومة مستقرة وقوية. وهذا يعنى أن الدول النامية بحاجة إلى وجود سلطة سياسية قوية حتى تتمكن من السير فى طريق التنمية. تلك الحاجة التى أدت إلى ظهور نظام الحزب الواحد فى كثير من دول العالم الثالث الذى يقضى على الصراعات ويزيل حالات التوتر بين مختلف العصب أو الجماعات السلالية أو الدينية، والتى تثيرها الأساليب الحكومية للنظم البرلمانية فى العالم الثالث. فضلا عن أن وجود سلطة سياسية قوية، من شأنها أن تعمق الشعور القومى لدى الأفراد فى المجتمع، وتعمل على تقويض الآثار السلبية للحركات النابذة التى تهدد كيان الوحدة القومية للمجتمع (٣٥).

ولعل من أخطر مظاهر ضعف السلطة السياسية وعدم استقرارها حدوث الانقلابات العسكرية التى غالباً ما تشكل عوائق خطيرة أمام الخطط الإنمائية. فسيطرة العسكريين على أجهزة الحكم تمنحهم مزايا كبيرة، بصرف النظر عن مؤهلاتهم وكفاءاتهم. وتتجسم الخطورة بصورة أكبر فى حالة تولى الفئة العسكرية الحاكمة أمور التنمية فى المجتمع، مما يؤدى إلى فقدان الثقة بينهم وبين الفئة المثقفة من الشعب. والتى ينجم عنها هجرة هذه الفئة إلى الخارج فى وقت تكون الدولة فى أمس الحاجة إلى تعاونهم الإيجابى (٣٦).

والجدير بالذكر أن معظم الانقلابات العسكرية أو الاضطرابات السياسية التى تحدث فى بعض بلدان العالم الثالث اليوم، إنما تهدف فى حقيقتها إلى ربط مجتمعات هذه البلدان فى فلك الاستعمار والامبريالية العالمية وإبقائها فى شرك التبعية، الذى يبث فيها روح الاعتماد على الغير، ويفقدها الثقة فى الاعتماد على النفس. ولذا فإن هذه الانقلابات تعتبر من أقوى مؤشرات التخلف والجهل السائدة فى هذه المجتمعات. ولذلك فإن ما نشهده من خلال الأوضاع الراهنة لبلدان العالم الثالث، أن الانقلابات العسكرية أو الاضطرابات السياسية رغم ما تحمله من شعارات التقدم والنمو ما هى إلا عوامل معطلة لكل الجهود والمحاولات التى تبذل من أجل التنمية. ومما لا شك فيه أن عدم الاستقرار الوطنى، من شأن أن يخلق جواً يتنافى والشروط التى يجب توافرها لإحداث التنمية ودفع عجلتها إلى الأمام بخطى واسعة.

ومن المظاهر السلبية لهذه الانقلابات العسكرية والتى تؤثر بشكل مباشر على عمليات التنمية ما يبديه الزعماء العسكريون فى بعض البلدان النامية من استعداد لخدمة طبقة من السياسيين أو أصحاب المصالح الاقتصادية، للتدخل فى الصراعات السياسية القائمة لصالحهم. والشواهد الواقعية كثيرة ومتعددة وبخاصة فى أمريكا اللاتينية، وفى بعض البلدان الآسيوية والأفريقية، بحيث أصبحت القوة العسكرية فى هذه البلدان عوامل معوقة لسياسات التنمية فيها. وذلك مثل ما حدث فى «بيرو» حينما تدخل الجيش للمحافظة على حكم الأقلية التقليدية القائمة وترسيخ أركانها خدمة لمصالحه. وكذلك ما حدث فى البرازيل حينما تدخل القادة العسكريون عام ١٩٦٤، لمقاومة الاتجاهات اليسارية التى بدأت تلوح فى الأفق فى عهد الرئيس «جولار» Goulart . ومثل ما يحدث فى الأرجنتين، حيث يتحمل الجيش المسئولية كاملة عن الأخطار الناجمة عن التخلف السياسى والاقتصادى الذى تعانى منه البلاد. [٣٧]

هذا من الناحية السياسية، أما من الناحية الإدارية، فمن الطبيعى أن ترتبط

العوامل السياسية بالعوامل الإدارية. ولذلك فإن الإدارة السليمة، هى فى حقيقتها انعكاساً لمعطيات السياسة الرشيدة. ذلك أن سلامة البناء الإدارى للدولة، ممثلا فى وزاراتها ومؤسساتها وأجهزتها الإدارية، تتوقف على الفلسفة الإدارية والنظم السياسية التى تتبناها الدولة وتسير على هديها، ولهذا، فإن فساد النظام السياسى القائم يؤدى بالضرورة إلى فساد الأجهزة الإدارية التابعة له.

وتتمثل أهمية العوامل الإدارية، فى توفير الأيدى العاملة المدربة، والتى تتمتع بكفاءة عالية فى العمل، وبإيمان عميق بالإدارة القائمة على أسس علمية سليمة. ولذلك فإن نجاح أهداف التنمية يتوقف على وجود جهاز إدارى قادر على التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقويم. ومن هنا يجب على الكوادر السياسية التى تتولى زمام الأمور فى البلدان النامية العمل على تكوين الأجهزة الإدارية القادرة على إعداد الخطط الإنمائية والإشراف على تنفيذها. كما ينبغى على النظام السياسى القائم أن يتوخى الموضوعية، فى وضع الهياكل العامة للخطط الإنمائية والأهداف المتوخاة منها، بحيث تنعكس فى النهاية على المصلحة العامة للمجتمع. ذلك أن الاهتمام بالمصالح الذاتية من جانب النظام السياسى القائم، دون الالتفات إلى المصلحة الجماهيرية، من شأنه أن يعوق عمليات التنمية ويعطل مسيرتها. وبالتالى تصبح الأجهزة الإدارية فى ظل هذا النظام، معاول هدم لابناء لآمال وتطلعات الجماهير نحو تحقيق حياة أفضل.

ويمكننا أن نجمل أهم التحديات والمعوقات الإدارية لعمليات التنمية فيما يلى : (٣٩)

أ ـ تخلف الأجهزة الإدارية القائمة : وتتمثل أهم سمات هذا التخلف فى، تعقيد الإجراءات، والإغراق فى الروتين، والبطء الشديد فى إصدار القرارات وتناقضها فى أغلب الأحيان، وعدم الالتزام بترجمة الشعارات المعلنة التى تتبناها هذه الأجهزة إلى واقع ملموس بالإضافة إلى انتشار

اللامبالاة والسلبية والتواكل وعدم تحمل المسئولية، وعدم وصع الرجل المناسب في المكان المناسب في بعض الأحيان، وسيطرة العوامل الشخصية على علاقات العمل الرسمية وإنجازها، وعدم الإخلاص أو عدم الإلتزام الأخلاقي في العمل، وأخيراً تفشي ظاهرة التغيب وعدم الانضباط في العمل لضعف نظم "رقابة في الإشراف والتوجيه.

ب ـ عدم تطوير التشريعات والقوانين القائمة بحيث تواكب معطيات الواقع المتغيرة، يشكل عقبة في سبيل التنمية، مما يتطلب تطويع القوانين وتغييرها لتيسير وخدمة العمليات الإنمائية بشكل يحقق أهدافها.

جـ ـ عدم توافر القيادات الإدارية المتطورة القادرة على التغيير وتوجيه الأفراد واستثارتهم للمشاركة الإيجابية في التنمية.

د ـ عدم تحمل الكفايات الإدارية المؤهلة والمدربة لمسئوليات التنمية في مجال التخطيط أو التنفيذ.

خامساً ـ النظام التعليمي :

لا ريب أن التعليم يشكل المدخل الرئيسي لنجاح كل تنظيم إقتصادي أو اجتماعي. كما أن له الدور البارز في نجاح التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فهو الذي يعمل على إعداد القوى البشرية وتنمية قدراتها ويساعد على نشر الوعي العلمي والعملي القائم على إدراك الأفراد للظروف المحيطة بهم، وقدرتهم على تحسين وتطوير هذه الظروف. وهو الذي يوضح الأساس الأمثل للعمل الوطني، كما يوضح المفهوم المشترك لأهداف التنمية ووسائلها وطرقها. ومن هنا، كان دور التعليم في التنمية دوراً رئيسياً، إذ يعمل على خدمة التطور الاجتماعي، وتحقيق الرفاهية لأفراد الشعب عن طريق زيادة الانتاج ورفع مستوى المعيشة. ولهذا، يعتبر التعليم عملية استثمارية منتجة، تستهدف تنمية الطاقات الإنسانية والقوى البشرية وتوجيهها لخدمة أهداف

الإنتاج والخدمات فى المجتمع ومن ثم تحقيق مجتمع الكفاية والعدل[40]

بيد أن النظام التعليمى يمكن أن يشكل عائقاً للتنمية، إذا ما اعتورته بعض أوجه القصور، التى من شأنها أن تحول دون انتشاره أو تنويع مجالاته. وبالتالى تؤدى إلى عدم تحقيق الأهداف المتوخاه منه فى مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ومن أهم أوجه القصور، ذلك الاهتمام الذى توليه المجتمعات النامية بالتعليم العام، دون الاهتمام بالتعليم الفنى والمهنى، الذى يلعب دوراً بارزاً فى عمليات التنمية. ولعل ذلك يرجع إلى تلك النزعة الرجعية التى غرسها الاستعمار الغربى فى نفوس الناشئة فى المجتمعات النامية والتى تتمثل فى عدم الاهتمام بالتعليم الفنى والمهنى وتحقير العمل اليدوى أو الحرفى، وفق تخطيط استعمارى مدروس استطاع من خلاله السيطرة على مقدرات هذه المجتمعات واستنزاف طاقاتها لأغراضه الخاصة.

ونتيجة لهذا، أصبحت النظرة إلى التعليم الفنى والمهنى فى أغلب المجتمعات النامية نظرة احتقار ولا مبالاة، وأصبح التعليم النظرى محور الاهتمام فى هذه المجتمعات، بحيث زخرت بأعداد هائلة من الخريجين التى تعجز الوظائف المتاحة عن استيعابهم، مما ينشأ عن ذلك مشكلات لها أثرها الكبير فى الحياة الاجتماعية. كما أدت هذه النظرة إلى معاناة هذه المجتمعات من ندرة التخصصات والخبرات العلمية والفنية والمهنية التى تحتاجها التنمية. ومما لا شك فيه أن النقص فيالطاقات البشرية المؤهلة والأيدى العاملة المدربة، تنعكس آثاره السلبية على سير العمليات الإنمائية، ويشكل عائقاً أمام تحقيقها لأهدافها. مما يتطلب الأمر، الاهتمام بالمدرسة الفنية لتؤدى رسالتها جنباً إلى جنب مع المدرسة العامة، باعتبار المدرسة الفنية وسيلة الدولة فى التكيف مع النهضة الاقتصادية بمختلف مجالاتها الصناعية، والزراعية والتجارية. ولهذا يجب أن يراعى فى التخطيط للتعليم الفنى والمهنى مقابلة احتياجات التنمية فى المجالات الاجتماعية والاقتصادية، وذلك بتوفير القوى العاملة اللازمة من

خلال تطوير المدارس الفنية من حيث التخصصات والتجهيزات والمناهج والخطط الدراسية وغيرها.

ومن أخطر المشكلات التعليمية التي ترتبط بمجالات التنمية وتؤثر في مجراها، مشكلة الأمية وانتشارها في معظم الدول النامية، فارتفاع نسبة الأمية في هذه المجتمعات تؤدي إلى ندرة القوى العاملة المدربة وبالتالي تشكل عقبة كبيرة تحول دون تحقيق الأهداف التنموية، ولذا، فإن المجتمعات النامية التي تزيد فيها معدلات الأمية، لا يمكنها السير في طريق التنمية، إلا إذا أوجدت الحلول الجذرية لمشكلة الأمية فيها والقضاء على مظاهرها المختلفة.

ومن المشكلة الخطيرة المرتبطة بالنظام التعليمي القائم في معظم البلدان النامية، قصور التعليم الجامعي عن تأدية دوره في سد متطلبات التنمية واحتياجاتها من مختلف التخصصات العلمية والفنية. فالجامعة بهذا الدور تعتبر المصنع الأول للثورة العلمية والتكنولوجية في البلدان المتقدمة. والمصنع الأول للثورة الإنمائية في الدول النامية، حيث تمارس الجامعة دورها الأساسي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال أداء وظائف ثلاث أساسية :[41]

الأولى : تزويد المجتمع بالكثير من الخبرات والمهارات الفنية والمهنية والإدارية اللازمة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتنشيط خطاها.

الثانية : إجراء البحوث وتبني الدراسات التي تهدف إلى إيجاد الحلول الملائمة للمشكلات التي تواجهها البلدان النامية في سبيل الوصول إلى النمو الاقتصادي والإجتماعي السريع.

الثالثة : العمل على إرساء النظم والقيم والحوافز والاتجاهات اللازمة لتشجيع التقدم، والوقوف بحزم أمام القوى المناهضة لعمليات التغيير الاجتماعي والاقتصادي.

ولكن، إلى أي مدى تؤدي الجامعات في البلدان النامية هذه الوظائف،

بحيث تشكل عاملا مساعداً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها «إن كثيراً من البلدان النامية غالباً ما تواجه قصور التعليم الجامعي فى آداء دور فعال فى التنمية بصورها المختلفة، وذلك نتيجة للأعداد المتزايد من الدارسين فى الكليات الأدبية، والنقص الواضح فى هيئات التدريس وبخاصة فى المجالات الفنية، بالإضافة إلى القصور فى أجهزة وأدوات البحث الغلمى، وغير ذلك من الوسائل المساعدة على ربط الجامعة بالحياة العملية، فضلا عن تحول عدد كبير من أساتذة الجامعات فى الدول النامية، عن البحث العلمى، والاشتغال فى الهيئات والمؤسسات العامة، أو الهجرة إلى الدول الأكثر تقدماً بحثاً عن فرص أوفر فى التقدير المادى والمعنوى الذى يفتقدونه فى جامعاتهم (٤٢).

هذا بجانب القيود التى تفرضها الحكومات والأنظمة السياسية القائمة على الدور الذى يؤديه طلاب الجامعات فى الصراع مع الحكم الاستعمارى من أجل تحقيق الاستقلال الوطنى. وفى هذا الصدد يثير «بوتومور» فى كتابه «الصفوة والمجتمع» إلى الدور الذى يلعبه طلاب الجامعات فى حركات التحرر من الاستعمار بقوله «من الملاحظ فى أغلب البلدان الآسيوية والأفريقية أن طلاب الجامعات يلعبونن دوراً هاماً فى حمل لواء حركات الاستقلال. كما يعمل الطلاب الذين أتموا دراساتهم فى الخارج على تكوين أحزاب وطنية جديدة، أو هم على الأقل يسهمون فى تكوينها» . ففى دراسة عن الصفوات الأندونيسية الجديدة التى اتصلت بالمراحل الأولى لحركة الاستقلال، لوحظ انتشار المبادىء الراديكالية بين طلاب الجامعات، والأثر العميق الذى أحدثه ذوى العقليات السياسية. كما كشفت هذه الدراسة عن أن الأندونيسيين المتعلمين يشكلون غالبية المشاركين من ذوى الكفاءة فى الحركات المعادية للاستعمار (٤٣).

وهكذا تتضح المسئوليات الكبيرة التى يتحملها طلاب الجامعات فيالمجتمعات النامية، إزاء تحقيق الاستقلال الوطنى لبلدانهم، وكسر طوق التبعية

الامبريالية التى تحاول تكريس مظاهر التخلف والفقر فى هذه المجتمعات، وتعمل تعلى عرقلة كل الجهود المبذولة فى مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحكيم قدرة هذه الجهود على اللحاق بركب الحضارة الذى يسير بخطى واسعة فى هذا العصر.

ولكى لا يشكل التعليم الجامعى، عاملا من العوامل المعوقة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية فى الدول النامية، ينبغى على حكومات هذه الدول، أن تهيىء المناخ لهذا التعليم الملائم، وتفسح المجال واسعاً أمام الجامعات لتتحمل مسئولياتها كاملة إزاء تلبية متطلبات التنمية القومية من الطاقات البشرية المؤهلة والمدربة فنياً ومهنياً وإدارياً، ومما يزيد من فعالية الجامعات فى الدول النامية، ودفع خطى التقدم الاجتماعى والاقتصادى فيها، بعدها عن سيطرة النظم السياسية القائمة، وبخاصة تلك التى تخدم أهدافاً استعمارية أو أيديولوجية معينة والتى من شأنها أن تحول دون تأدية الجامعات لرسالتها على الوجه المطلوب فى تخريج أفراد على درجة من الثقافة والعلم، تؤهلهم للقيام بدورهم الفعال فى تنمية مجتمعهم وتقدمه.

إن المظاهر السلبية للنظام التعليمى والمعوقة لعمليات التنمية فى الدول النامية، يمكن الحد من فاعليتها أو القضاء عليها، من خلال تحقيق التعاون التعليمى بين هذه الدول. ذلك أن التعاون الذى يضمن الحد الأدنى من التعليم الأساسى لجميع مواطنى هذه الدول، ويعمل على تحسين إمكانات التوظيف، وظروف المعيشة للشباب العاطل عن العمل. كما يضمن التعاون فى مجال التعليم الريفى، وفقاً للإمكانات المحلية المتاحة، وذلك لأهميته فى مجال الانتاج الغذائى، وأهميته فى كبح جماح النمو السكانى المطرد. كما تعمل الدول النامية من خلال هذا التعاون على الاهتمام بتكنولوجيا التعليم، وتطور وسائل اتصال المعرفة والأفكار من أجل زيادة الإنتاجية التعليمية، ويعمل هذا التعاونخ على الاهتمام بتعليم النساء والتفتيات باعتبار ذلك أمراً ضرورياً

لرفع الانتاجية ورفع مستويات المعيشة، كما يعمل على الحد من التضخم السكانى المتزايد فى المجتمعات النامية[٤٤].

من العرض السابق لمعوقات التنمية فى البلدان النامية سواء كانت اقتصادية أم اجتماعية، يتضح أن هذه البلدان لا تستطيع السير فى طريق التنمية بخطى واسعة، إلا بالقضاء على هذه المعوقات بمظاهرها المختلفة، وتبنى المقولات الأساسية التى تعطيها قوة الدفع للوصول إلى نهاية هذا الطريق. تلك المقولات التى تتمثل فى توفير الحاجات الأساسية لشعوبها، وتحقيق درجة كبيرة من المشاركة الإيجابية من خلال الاعتماد على الذات، وعدم الولوج فى شرك التبعية الرأسمالية المتمثلة فى المعونات أو المساعدات المادية والمالية المشروطة وذلك لما تنطوى عليه هذه المعونات من عناصر للسيطرة والاحتكار والاستغلال. ومن هنا ينبغى على الدول النامية أن تنتهج لنفسها خطاً واحداً، ينأى بها عن كل ألوان التبعية والسيطرة الامبريالية، التى لا تستهدف بمساعدتها المختلفة إلا خلق حالة من التخلف، وإشاعة الفقر والجهل بين شعوبها.

ومما تجدر الإشارة إليه فى هذا المجال، أن جميع المعونات التى تتلقاها معظم دول العالم الثالث اليوم، من العالم الغربى، لا تفى بمتطلبات التنمية. فهى لا تهدف إلى تنمية شعوب هذه الدول بقدر ما تهدف إليه من سحق إرادة هذه الشعوب فى التطلع إلى التقدم والنمو، واستغلال طاقاتها ونهب ثرواتها معتمدة فى ذلك على ما يسود هذه الشعوب من أوضاع قائمة، وبخاصة الأوضاع الطبقية السائدة فيها، باعتبار هذه الأوضاع عاجزة عن توفير الظروف الموضوعية التى تكفل تحقيق التغييرات الجدية والجذرية، التى من شأنها أن تقوض أسس النظام الامبريالى الاحتكارى المسيطر على هذه الدول اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وثقافياً . وقد أثبت الواقع أن أغلب اقتصاديات الدول النامية المرتبطة بالاقتصاد الرأسمالى، اقتصاد هزيل ومكبل بقيود صارمة، لا يعطى لهذه البلدان حرية الحركة فى مجال التصنيع أو حتى فى مجال تسويق مواردها

الأولية، كما هو الحال فى كثير من دول العالم الثالث، ودول أمريكا اللاتينية.

وخلاصة القول أن قدرة الدول النانية، على تنمية ذاتها، إنما هو مرهون بقدرتها على تنمية ثرواتها المادية والبشرية، بعيداً عن التدخل الامبريالى الرأسمالى بمؤسساته الاحتكارية المختلفة، وبمساعداته التى لا تخفى وراءها إلا كل أسباب التخلف والجهل والفقر. وقد بدأت تباشير هذاالانطلاق نحو إحداث تنمية ذاتية فى كثير من دول العالم الثالث، وذلك نتيجة للمد الاشتراكى الذى أخذ طريقه إلى هذه الدول، وبخاصة تلك التى فشلت فيها تجربة النموذج الغربى فى التنمية.

محتويات الكتاب

الفصل الثالث

السكان والتنمية

الفصل الرابع

التنمية والتعليم في العالم الثالث

(تجربة مصر)

الفصل الخامس

الإمبريالية وإشكالية التصنيع في العالم التابع

الفصل السادس

العوامل المعوقة للتنمية الاقتصادية